الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية
والتعاون الدولي

المساعدات الإماراتية
UAE AID

الإمارات العربية المتحدة

المساعدات الخارجية

2018

المساعدات الإماراتية
UAE AID

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2018
صدر في أبوظبي بواسطة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي
ديسمبر 2019

9 789948 351207

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
صندوق بريد 1، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 000 22 22 2 971+
فاكس: 970 31 49 2 971+
البريد الإلكتروني: foreignassistance@mofaic.gov.ae
الموقع الإلكتروني: www.mofaic.gov.ae

تمت الطباعة على ورق 100% صديق للبيئة

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (حفظه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي (رعاه الله)

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

”ستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة اتباع نهجها الثقافي في التعامل مع دول العالم والدعوة لإحقاق الحق والعدل للمُضطَهدين وبناء جسور المحبة والتعاون والتلاقي بين شعوب العالم المختلفة ليعُمَّ السلام والإزدهار على البشرية جمعاء.“

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (حفظه الله)

"دولتنا تؤمن بأهمية التعاضد والتآزر بين دول العالم كافة ونحرص أن تكون دولتنا عضوا فعالا في المجتمع الدولي من خلال توجيه المساعدات الخارجية التي تقدمها الى الأولويات العالمية التي تحددها منظمات التنمية والاغاثة الدولية وتتلاقى مع الاهداف الإنمائية المتمثلة في مكافحة الفقر والجهل والمرض."

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي (رعاه الله)

"لدى صياغتها نهجها الخاص في تقديم المساعدات الخارجية، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة فكرة التنمية المستدامة التي أسس لها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، والتي تعد الرؤية والأساس الذي قامت عليه دولتنا، ثم نقلت ذلك إلى النطاق العالمي، ولا تزال بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وفية لهذا النهج التنموي الانساني لما فيه خير وصالح البشرية جمعاء."

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

رســـالة

سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي

لعبت دولة الإمارات منذ تأسيسها، دوراً ريادياً في تقديم المساعدات الممكنة للدول والشعوب الشقيقة والصديقة، مساهمة منها في دعم مسيرة التنمية والازدهار في تلك البلدان، وكذلك مؤازرة الدول أثناء الكوارث والأزمات التي قد تعتريها أو تمر بها، وذلك إيمانا بواجبنا الحضاري في تخفيف وطأة الأوضاع الإنسانية المتردية، الناجمة عن الكوارث التي تصيب مختلف دول العالم. فدولة الإمارات تؤمن بأن دعم التنمية والاستقرار يمثل هدفاً رئيساً لتحقيق الازدهار الذي تنشده كافة شعوب العالم، والذي يمكن تحقيقه عبر التعاون الفعال وتضافر الجهود.

لقد تمكنت دولة الإمارات من تعزيز أثر المساعدات تجاه حياة الأفراد والشعوب، من خلال حرصها على وصولها إلى مستحقيها ومراعاة أولويات احتياجاتهم بما يتناسب مع الخطط الوطنية للدول المستفيدة. حيث عملت دولة الإمارات على ربط مساعداتها بأجندة واهداف التنمية المستدامة 2030، التي تهدف إلى مكافحة الفقر والجوع، وتمكين النساء والفتيات، وتوفير الرعاية الصحية والفرص التعليمية، والمحافظة على البيئة ومجابهة آثار التغير المناخي، وتوفير فرص العمل اللائق للشباب.

إن ما يميز المساعدات الخارجية الإماراتية أنها تستشرف المستقبل وتستجيب للمتغيرات العالمية، وتدرك حاجة الشعوب المتزايدة للمعرفة والتكنولوجيا المتطورة كمتطلبات أساسية، ولذا ركزت استراتيجية المساعدات الخارجية الإماراتية أيضاً على نقل المعرفة وبناء القدرات، لا سيما وأن دولة الإمارات تملك من الخبرات العلمية والعملية ما يمكنها من التفاعل مع العالم حولها وخلق الشراكات البناءة لإحداث التأثير المنشود.

إن اتساع دائرة الشعوب والبلدان المستفيدة من المساعدات الإماراتية، بما فيها البلدان الجُزرية، إنما يؤكد على سلامة النهج الذي تسير عليه دولة الإمارات في تقديم مساعداتها للمحتاجين أينما كانوا، دون تمييز عرقي أو ديني أو مذهبي، وهو نهج قائم على دعائم التسامح التي أرساها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، باني ومؤسس دولة الإمارات.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع الجهات المانحة الإماراتية التي أسهمت في تعزيز مكانة الدولة عالمياً في مجال العمل الإنساني والتنموي والخيري، من خلال جهودها المتميزة وتسخيرها لكافة الإمكانات والموارد لتنفيذ برامج نوعية تسهم في حفظ استقرار وازدهار العالم الذي نعيش فيه.

.

عبدالله بن زايد آل نهيان
وزير الخارجية والتعاون الدولي

كلمـــة

معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي
وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي

مضى عام 2018 مؤكداً على سعي دولة الامارات الحثيث لتحقيق الهدف الأساسي للمساعدات الخارجية وهو الحد من الفقر وتحسين حياة المجتمعات الأقل حظا ونشر الاستقرار والسلام والازدهار في العالم، في وقت تواجه فيه البشرية تزايد حدة المعاناة الإنسانية نتيجة كثرة الصراعات والحروب والكوارث الطبيعية وانتشار الاوبئة وتغير المناخ.

ويأتي إصدار التقرير السنوي للمساعدات الإماراتية الخارجية للعام 2018، وقد واصلت دولة الإمارات تعزيز مكانتها المتميزة بين كبار المانحين الدوليين في المساهمة في مجال التنمية الدولية والاستجابة الإنسانية والوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين في شتى بقاع المعمورة، فقد بلغت قيمة المساعدات الخارجية الإماراتية في عام 2018 ما يساوي 28.62 مليار درهم إماراتي (7.79 مليار دولار أمريكي).

وقد شهد العام 2018 استمرار دولة الإمارات في شراكات دولية فاعلة مع العديد من الدول المانحة الأخرى والمنظمات الدولية وحكومات الدول المستفيدة، كان لها الأثر في بداية إحداث تغيير كبير في مجتمعات تعاني من آثار الصراعات وأعمال العنف، كما حدث في العراق نتيجة الشراكة الدولية حول صندوق الاستقرار في العراق والذي أسهم في إعادة تأهيل البنية التحتية للمرافق الخدمية والاجتماعية في قطاعات الصحة والكهرباء والمياه والإسكان، والمساهمة بشكل إيجابي في خلق فرص العمل خاصة للشباب وبناء القدرات الوطنية والنهوض بالمرأة وازدهار الأسواق المحلية، مما أدى إلى تسهيل عودة النازحين الى المناطق و المدن التي تم تطهيرها من تنظيم داعش.

كما شهد العام أيضا تأسيس شراكات دولية جديدة تعزز من توفير الحلول لتحديات تعيق التنمية الدولية مثل مبادرة توفير التمويل للنساء رائدات الاعمال في الدول النامية، التي تهدف إلى تمكين النساء اقتصاديا واجتماعياً، ومبادرة الميل الأخير التي تهدف إلى القضاء على الأمراض المدارية المهملة مستهدفة 1.5 مليار شخص في البلدان النامية والاشد فقراً.

وختاماً يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للجهات المانحة والمؤسسات الإنسانية والخيرية الإماراتية ولجميع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين الذين يعملون معنا لتحقيق أهداف وخطة التنمية المستدامة 2030، مؤمنين في دولة الإمارات بأن العطاء والتعاون مع الآخرين هو وسيلتنا في المساهمة في جعل العالم مكاناً أفضل.

ريم بنت إبراهيم الهاشمي
وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي

المحتـــويـــــات

رســالة 01

كلمــة 02

مقدمـــــة 06

الفصل الأول: المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام 09

أ. مقتطفات من إنجازات دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة مانحة 11
ب. إجمالي المساعدات المدفوعة ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي 13
ج. إجمالي المساعدات المدفوعة للبلدان الأقل نمواً ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي 13
د. فئات المساعدات 14
ه. أنواع التمويل 15
و. قطاعات المساعدات 15
ز. توزيع مستوى الدخل 17
ح. مصادر التمويل 18
ط. أشكال المساعدات 18
ي. التوزيع الجغرافي 21
ك. الجهات المانحة الإماراتية 23
ل. الالتزامات الإجمالية 25

الفصل الثاني: الدعم الإماراتي الموجَّه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقطاعات المساعدات المندرجة ضمنها 27

مقدمـــــة 29
الدعم المقدَّم من دولة الإمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويَين الوطني والعالمي 29
الجزء الأول: الدعم الموجَّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 30
الجزء الثاني: الدعم الموجّه لمجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الأهداف الأكثر تلقياً للتمويل 31
الجزء الثالث: الدعم الموجه لأهداف التنمية المستدامة الأخرى 51
الجزء الرابع: الالتزامات المعلنة عام 2018 لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 54

الفصل الثالث: المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات 57

الفصل الرابع: التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات 65

مقدمـــــة 68
آسيا 69
أفريقيا 71
الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة 73
البلدان الأقل نمواً 73
الدول النامية غير الساحلية 76
الدول الجزرية الصغيرة النامية 79
مجموعة مختارة من الدول 82
مالي 82
باكستان 85
فلسطين 87
السودان 89
اليمن 91

الفصل الخامس: الجهات المانحة الإماراتية 97

صندوق أبوظبي للتنمية 99
المساعدات الحكومية 101
هيئة الهلال الأحمر الإماراتي 105
جمعية الشارقة الخيرية 107
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية 109
جمعية دار البر 111
مؤسسة دبي العطاء 113
جمعية دبي الخيرية 115
هيئة آل مكتوم الخيرية 117
مؤسسة القلب الكبير 119
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية 121
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية 123
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية 125

مؤسسة بيت الشارقة الخيري 127
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 129
إكسبو لايف..... 131
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية..... 133
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية 137
مؤسسة سقيا الإمارات 139
مؤسسة نور دبي 141
مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان للبحوث العلمية والإنسانية 143
مؤسسة طيران الإمارات الخيرية..... 145
الاتحاد النسائي العام 151
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال..... 153
مركز إيواء النساء والأطفال (إيواء) 155
مركز أمان لايواء النساء والاطفال 157

الفصل السادس: المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة 161
مقدمـــــة 163
مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2018..... 163
المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية خلال عام 2018..... 163
حسب مستوى الدخل 163
حسب نوع التمويل 163
حسب القطاع..... 163
المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف وثنائية الأطراف 164
الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية..... 166

المقالات
مكافحة التغيُّر المناخي: دفع النمو والتنمية المستدامة من خلال الطاقة المتجددة..... 45
برامج دعم الاستقرار في العراق 55
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): قصة نجاح..... 63
المساعدات الإنسانية المقدَّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اليمن..... 93
تمكين وحماية النساء..... 147
انضمام دولة الإمارات إلى الشراكة العالمية من أجل التعليم 159

مـلاحـق 169
الملحق الأول: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب الدخل والدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي) 170
الملحق الثاني: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول النامية غير الساحلية، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي) 173
الملحق الثالث: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي) .. 175
الملحق الرابع: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب الجهة المانحة والدولة (بالدولار الأمريكي) 176

التعليقات الختامية 185

فتاة في مدرسة من المستفيدات من المشاريع التعليمية لمؤسسة دبي للعطاء في جمهورية جزر القمر.
المصدر: مؤسسة دبي للعطاء

مقدمـــــة

يأتي الإصدار العاشر من التقرير السنوي للمساعدات الخارجية، التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة هذا العام، بالتزامن مع احتفالاتنا بـ "عام زايد" 2018، الذي يوافق الذكرى المئوية لميلاد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الأب القائد مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة، مستعرضاً جهود دولة الإمارات المبذولة حتى الآن في سبيل قضايا تدعم الازدهار والسلام العالمي، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي عبَّرت عنها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

ويستعرض هذا التقرير، الذي تنشره وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تفصيلاً لأعمال وإنجازات أكثر من 40 جهة مانحة إماراتية، بما في ذلك الجهات المتمثلة في حكومة الإمارات على مدى الأعوام الماضية، مع التركيز بشكل خاص على تدفقات المساعدات الخارجية المقدمة خلال عام 2018. ويأتي نشر بيانات الأنشطة التنموية والإنسانية والخيرية العالمية، التي نفذتها دولة الإمارات، على العامَّة في هذا التقرير؛ تماشياً مع عزم الدولة على أن تكون مَثلاً يُحتذى به في اتباع وتحسين تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في جميع مجالات أنشطة مساعداتها الخارجية، وقطاعاتها.

ويشتمل هذا التقرير على ستة فصول، بالإضافة إلى خرائط ورسوم بيانية إحصائية، وأخرى توضيحية لرسم صورة واضحة للنتائج، إلى جانب بيان طريقة التوثيق المتبَعَة، والتعريفات المستخدَمة، والملاحق.[1]

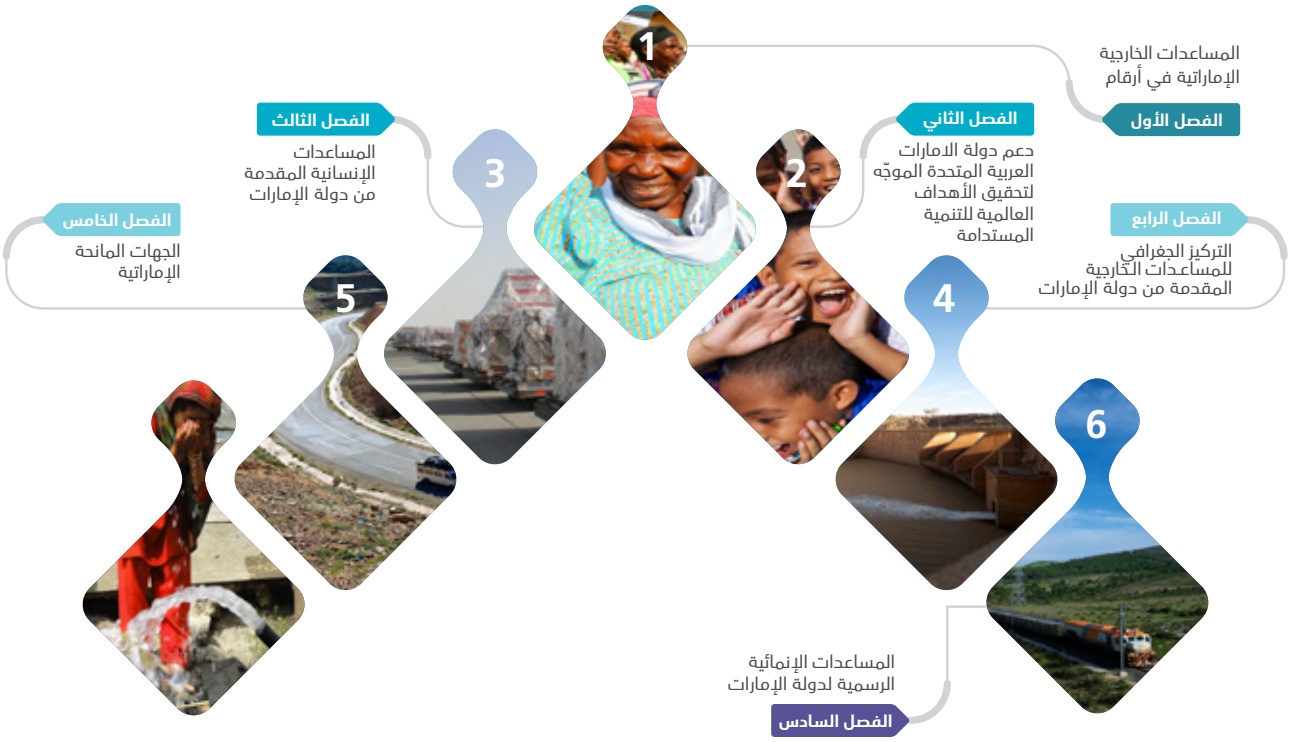

يستعرض **الفصل الأول** مجموعة مختارة من إنجازات دولة الإمارات بصفتها شريكاً تنموياً وإنسانياً على درجة كبيرة من الأهمية على الصعيد العالمي. كما يتضمن هذا الفصل لمحة عامة عن المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، مع تفصيل لتوجُّهاتها العامة على مدى السنوات، بالإضافة إلى تحليل متعمّق يبرز الأبعاد المختلفة للمساعدات الخارجية الإماراتية، وتأثيرها.

يُوضح **الفصل الثاني** استعراضاً تفصيلياً لدعم دولة الإمارات الثابت تجاه تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومساعدتها للدول النامية في تحقيق أهدافها الوطنية، بحسب ما ورد في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

يتناول **الفصل الثالث** توثيقاً للمساعدات الإنسانية المقدَّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، وجهودها المبذولة في سبيل التخفيف من آثار الكوارث، بالإضافة إلى مشاركتها في عمليات الإغاثة الدولية، والاستجابة لحالات الطوارئ في الأزمات الإنسانية.

ينفرد **الفصل الرابع** ببيان مدى اتساع الامتداد الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في مختلف أرجاء العالم. كما يلقي هذا الفصل مزيداً من الضوء على الالتزامات التي أعلنتها دولة الإمارات، واضطلعت بها من أجل تحسين حياة الأشخاص الأكثر ضعفاً وهشاشة، وذلك من خلال دعم الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، كالبلدان الأقل نمواً. وبالمثل تم التركيز بشكل خاص في هذا الفصل على جهود دولة الإمارات المبذولة في 165 دولة.

يأخذ الفصل الخامس القارئ في رحلة يستعرض فيها جهود وأنشطة مختلف الجهات المانحة الإماراتية على مدى عام 2018. كما يتناول هذا الفصل حصراً لجهود المساعدات الخارجية التي قدمتها حكومة الإمارات؛ بالإضافة إلى مختلف مؤسسات القطاع الخاص العاملة في دولة الإمارات، والمؤسسات الإنسانية، في إطار سعيها المتواصل إلى الوفاء بتعهداتها بتحسين العالم الذي نعيش فيه.

يستعرض **الفصل السادس** المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات من منظورات عدة، مثل مستوى الدخل، والقطاع، والموقع الجغرافي.

المساعدات الإماراتية

UAE AID

تعزيز السلام والازدهار

Promoting Peace and Prosperity

1 لمحة عامة: المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام

واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2018، التزامها بدفع جهود السلام والازدهار العالمي، إلى جانب دعم تنفيذ البرامج التنموية والإنسانية والخيرية في عددٍ من الدول النامية، من بينها 42 دولة من البلدان الأقل نمواً؛ حيث وصلت قيمة هذا الدعم إلى 28.62 مليار درهم إماراتي (7.79 مليار دولار أمريكي)، جرى تقديمها خلال عام 2018.

وباحتساب قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية وحدها نجد أن قيمة المساعدات، التي قدمتها دولة الإمارات لمصلحة قضايا تتخطّى حدودها المحلية، قد وصلت إلى 13.94 مليار درهم إماراتي (3.79 مليار دولار أمريكي). أما فيما يتعلق بنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي (ODA/GNI)؛ فقد واصلت دولة الإمارات تجاوزها نسبة 0.7 في المئة، التي حددتها الأمم

مستفيدات من مشاريع مؤسسة سقيا الإمارات التنموية في جمهورية أوغندا لتوفير مياه الشرب النظيفة الموجهة لخدمة الفئات الأقل ضعفاً من النساء والأطفال.
المصدر: سقيا الإمارات

المتحدة، محافظةً على إنجازها الذي حققته على مدى السنوات الست الأخيرة، مقدمةً مساعدات إنمائية رسمية بلغت نسبتها 0.93 في المئة من دخلها القومي الإجمالي خلال عام 2018. [2]

وفيما يتعلق بالدول الأكثر ضعفاً وهشاشة؛ نجد أن دولة الإمارات كانت كذلك واحدةً من أكثر الدول المانحة سخاءً في دعم البلدان الأقل نمواً، وقد تجلى هذا عندما نجحت الإمارات في تجاوز نسبة (0.15 في المئة – 0.20 في المئة) من نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي (ODA/GNI) التي أوصت الأمم المتحدة بتوجيهها لمصلحة البلدان الأقل نمواً؛ حيث قدمت الإمارات ما يوازي 0.66 في المئة من نسبة مساعداتها الإنمائية الرسمية إلى دخلها القومي الإجمالي إلى هذه الفئة من الدول خلال عام 2018.

أ. مقتطفات من إنجازات دولة الإمارات كدولة مانحة

لا تُعَدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة فرداً جديداً على ساحة المساعدات التنموية والإنسانية الدولية؛ فمنذ نشأة الدولة في عام 1971، شرَعت دولة الإمارات في ترسيخ جهودها الموجهة إلى دعم الدول الأخرى، ودفع مساعيها الرامية إلى تحقيق أهدافها التنموية الوطنية. وقد اتخذ هذا الالتزام بدفع الازدهار والسلام العالمي أشكال ومقاييس عدة، منها ما يتعلق بمناصرة القضايا العالمية، وتشجيع تأسيس شراكات فعَّالة، بالإضافة إلى حجم المساعدات الخارجية المقدمة. وللوقوف على فهم وإدراك أفضل للأخير، بدأت دولة الإمارات، في عام 2009، تسجيل تدفقات مساعداتها؛ حيث عملت على توثيق مساعداتها الخارجية لدى أصحاب المصالح والأطراف المعنية، بالإضافة إلى الجهات والهيئات الدولية، مثل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC)، وخدمة التتبُّع المالي التابعة للأمم المتحدة (UN FTS).

مناصرة القضايا العالمية

تؤكد دولة الإمارات بشكل كبير التأثير الفريد الناتج عن تأسيس الشراكات، كما أنها تأخذ دورها الرائد كأحد مناصري القضايا العالمية، وركن أساسي في منظومة التعاون الدولي بجدية. واستكمالاً لأنشطتها السابقة في تنظيم واستضافة الفعاليات رفيعة المستوى، التي لا يزال تأثيرها كبيراً مستمراً في تعزيز التنمية الدولية، لم تتخلف دولة الإمارات عن اتباع النهج نفسه خلال عام 2018.

ففي أكتوبر 2018، استضافت دولة الإمارات المنتدى العالمي الثاني للبيانات، الذي رحبت فيه بحضور قادة العالم وكبار منتجي البيانات والإحصائيات الوطنية، ومستخدميها، وعلماء البيانات، على سبيل المثال لا الحصر؛ من أجل التعاون وإطلاق مبادرات مبتكَرة تسهم في توفير بيانات أفضل ينتج عنها معارف ومعلومات أكثر فائدةً وقيمة؛ ما سيساعد، بشكل أساسي، على إرشاد وتحسين كيفية تعامل المجتمع الدولي والجهات الحكومية الفاعلة مع عناصر التنمية المستدامة المهمة، وأبعادها، كالتعليم، والصحة، والبيئة، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وغيرها.

كما جاءت القمة العالمية للحكومات لعام 2018، في إصدارها السادس من التجمُّع السنوي لأفضل مفكري العالم ومبتكريه؛ لتكرّس جهودها من أجل تشكيل مستقبل الحكومات في مختلف أنحاء العالم. ويعد هذا الحدث السنوي، الذي يرتقبه الكثير، بمنزلة منصة للقيادة الرشيدة، يتم من خلاله استعراض التكنولوجيات والابتكارات، وأفضل الممارسات، والحلول العملية المبتكرة الموجَّهة إلى معالجة المشكلات الحالية، مع الحرص في الوقت نفسه على إلقاء نظرة استشرافية على ما سيحمله المستقبل لنا. كما تضمنت القمة كذلك فعالية خاصة تحت عنوان "تفعيل أهداف التنمية المستدامة في إطار القمة العالمية للحكومات"، والتي كانت بمنزلة منصة رفيعة المستوى للحكومات والمبدعين الاجتماعيين والشباب والنساء والقطاع الخاص والمجتمع الدولي بشكل عام، للمشاركة في حوارات مستمدَّة من الحلول المطروحة، هدفها التركيز على إيجاد مستقبل أفضل للجميع.

وإضافة إلى هذا، يُعقد سنوياً في دولة الإمارات أسبوع أبوظبي للاستدامة، الذي يُعقَد في إطاره مؤتمر "القمة العالمية لطاقة المستقبل"، ومؤتمر "القمة العالمية للمياه"، ومؤتمر "القمة العالمية للاقتصاد الأخضر"، كمحاولة لتحفيز مشاركة المجتمع الدولي على الاضطلاع بدوره في إيجاد مستقبل مستدام. كما يُعقد سنوياً في دبي مؤتمر ومعرض دبي الدولي للإغاثة والتطوير، المعروف اختصاراً باسم "ديهاد"، والذي يُعَدُّ أول مؤتمر ومعرض دولي يختص بالمساعدات الإنسانية والتنموية على مستوى منطقة الشرق الأوسط على الإطلاق. ومن بين الفعاليات ذات القيمة التاريخية معرض إكسبو 2020 الدولي في دبي، الذي يتضمن برنامجاً تحت اسم "إكسبو لايف"، وهو عبارة عن مبادرة بقيمة 100 مليون يورو، تهدف للتعرف إلى الابتكارات المجتمعية المرتبطة بموضوعات معرض إكسبو 2020، وهي: الفرص، والتنقل، والاستدامة، ودعمها.

ويُعَدُّ المنتدى الحضري العالمي (WUF10)، المزمع عقده عام 2020، من بين الفعاليات المهمة الأخرى المخطَّط أن تستضيفها دولة الإمارات في عاصمتها، مدينة أبوظبي. ويعدُّ المنتدى الحضري العالمي بمنزلة منبر دولي لحصر وتوثيق ما جرى تنفيذه من "الخطة الحضرية الجديدة"، التي تشتمل على الرؤية المشتركة للمعايير الدولية المعنية بالتنمية الحضرية.

نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي

لطالما كانت المساعدات الإنمائية الرسمية مؤشراً موثوقاً به لقياس جهود الدول المانحة، والتي يتم احتسابها وفق المعايير التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ حيث كثيراً ما تكرر تأكيد نسبة 0.7 في المئة، التي حددتها الأمم المتحدة عام 1970 للمساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي في العديد من المناقشات المهمة الهادفة إلى القضاء على الفقر في العالم. وعلى النحو نفسه دائماً ما يتم تأكيد أهمية السعي إلى تنفيذ خطة التنمية العالمية الممتدة على مدى الخمسة عشر عاماً، والمصوغة في صورة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وفي واقع الأمر، يعيد الهدف السابع عشر والأخير من أهداف التنمية المستدامة تأكيد هذه الحاجة، من خلال وضع الغاية الثانية من الهدف العالمي السابع عشر: "قيام البلدان المتقدمة بتنفيذ كامل التزاماتها المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لمصلحة البلدان النامية، وتخصيص نسبة ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لمصلحة البلدان الأقل نمواً؛ كما يُحَث مانحو المساعدات الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المئة على الأقل من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لمصلحة البلدان الأقل نمواً".

وفي هذا الصدد تواصل دولة الإمارات حثها للمجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته؛ حيث واصلت دولة الإمارات، في عام 2018، إنجازها الذي حافظت عليه منذ عام 2013، ببلوغ النسبة العالمية المستهدفة بتوجيه 0.7 في المئة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية. وقُدّرت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018 بنحو 0.93 في المئة من الدخل القومي الإجمالي؛ ما يصل بنسبة أداء التنمية الدولية لدولة الإمارات على مدار 6 سنوات إلى 1.16 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية مقارنةً بدخلها القومي الإجمالي. وعلى النقيض توقفت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لعدد من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال فترة الست سنوات نفسها، عند 0.31 في المئة.[3] وفي أربع من هذه السنوات الست، من 2013-2018، بزغ نجم دولة الإمارات كأكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي على مستوى العالم.

نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً

على الرغم من أن الالتزام الدولي بدعم البلدان الأقل نمواً ما زال قوياً، فإن الوفاء بهذا الهدف العالمي لا يزال في حاجة إلى مزيد من العمل لتحقيقه. ويعدُّ التزام دولة الإمارات بمساعدة الدول الأكثر ضعفاً وهشاشةً من الركائز الأساسية لمساعداتها الخارجية؛ لذا فليس من المُستغرَب أن تتمكن الإمارات من الوصول بنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً إلى (0.15 في المئة - 0.20 في المئة) خلال عام 2015، وذلك بعد بضع سنوات فحسب من العمل على تنفيذ برامج تنموية وإنسانية مصمَّمة بعناية تراعي بشكل كبير احتياجات البلدان الأقل نمواً، وإمكانياتها، ملتحقةً بالمراتب الرفيعة التي حققها عدد محدود من الحكومات المانحة التي تمكّنت من الوفاء بهذه النسبة.

وتواصل دولة الإمارات، حتى تاريخه، توجيه هذا التركيز الخاص على دعم البلدان الأقل نمواً، حيث قدمت الإمارات، خلال عام 2018، ما يقدّر بنحو 0.66 في المئة من نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان الأقل نمواً. وبمتوسط بلغ 0.41 في المئة على مدى 4 سنوات (2015–2018) تكون نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة البلدان الأقل نمواً قد ارتفعت إلى أكثر من ضعف الهدف العالمي المتفق عليه.

المساعدات الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ

مع الأسف، غالباً ما تكون الفئات الضعيفة التي تعيش ظروفاً تتسم بالهشاشة أشد المتضررين في حالة وقوع الأزمات والكوارث. لذا تستجيب دولة الإمارات لحالات الطوارئ الإنسانية الدولية؛ واضعةً نصب عينيها الأولوية لتلبية احتياجات الأشخاص الأكثر احتياجاً، وبخاصة الفئات الأكثر هشاشة. وفي عام 2018، بلغت نسبة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة قطاع المساعدات الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ 18 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية، أي ما يقدَّر بنحو 5.06 مليار درهم إماراتي (1.38 مليار دولار أمريكي). وتمثل هذه النسبة زيادة كبيرة مقارنةً بالأعوام السابقة، وارتفاعاً يزيد على ثلاثة أضعاف ما تم تقديمه في عام 2017. وإضافة إلى هذا أعلنت دولة الإمارات، في عام 2018، التزامات بتقديم مساعدات إنسانية تقدَّر قيمتها بنحو 2.30 مليار درهم إماراتي (623.6 مليون دولار أمريكي). وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، المقدمة خلال عام 2018، فقد بلغت نسبة الاستجابة الإنسانية المحتسَبة كمساعدات إنمائية رسمية مقارنةً بالدخل القومي للدولة 0.29 في المئة، بمتوسط 0.18 في المئة على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويتضمن الفصل الثالث حساباً تفصيلياً عن هذا النوع من المساعدات.

الشكل 1: الدول المانحة الرائدة

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من دول أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية ودولة الإمارات العربية المتحدة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من 2016-2018)

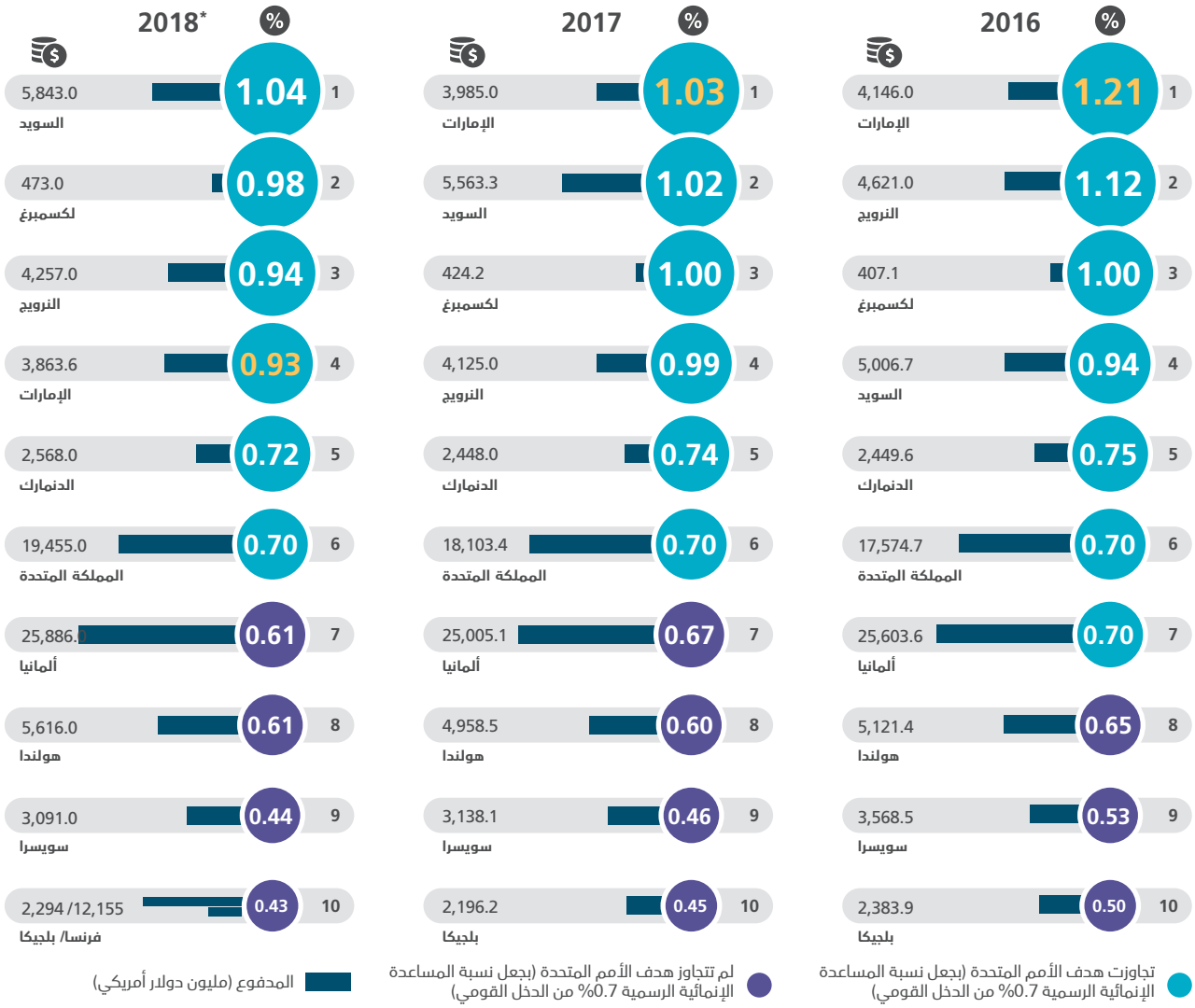

المصدر: لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

* بيانات أولية حسب لجنة المساعدات الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ب. إجمالي المساعدات المدفوعة ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي

يتم توثيق وتحليل سجلات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات فيما يتعلق بكلّ من إجمالي "المساعدات الخارجية" و"المساعدات الإنمائية الرسمية"؛ حيث يتم احتساب المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات من خلال التعريف الأوسع للمساعدات الخارجية، ومن بين المعايير الأخرى، التي يتم الاحتساب على أساسها، المبالغ المقدمة من القطاع الخاص، وكذلك البرامج الخيرية ذات الطابع الثقافي والديني للدولة المانحة، التي لا تدخل ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية.

وعند احتساب قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية تتَّبع دولة الإمارات مجموعة من المعايير التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويتميّز عام 2018 بأنه المرة الأولى التي يتم فيها احتساب المساعدات الإنمائية الرسمية باستخدام المنهجية الجديدة التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمُتفق عليها من أعضاء اللجنة في عام 2014. بينما في الماضي كان يتم احتساب القيمة الاسمية الكاملة لمبلغ القرض كمساعدات إنمائية رسمية، مع خصم الدفعات المسدَّدة تدريجياً؛ حيث تعني منهجية "مُكافئ المنح" الجديدة، التي تم تطبيقها ابتداءً من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية لعام 2018 فصاعداً، احتساب "مقدار المنحة" فقط، أو المبلغ الذي قدمته الجهة المانحة كقرض بفائدة أقل من معدلات السوق فحسب كمساعدات إنمائية رسمية. (راجع الملحق 2 للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المقارنات بين طرق توثيق المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات والمساعدات الإنمائية الرسمية).

وقد بلغت القيمة الإجمالية لمدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال الأعوام من 2016 إلى 2018، في جميع فئات المساعدات: الإنسانية والتنموية والخيرية، 69.59 مليار درهم إماراتي (18.95 مليار دولار أمريكي)، بمتوسط 23.20 مليار درهم إماراتي (6.32 مليار دولار أمريكي) لفترة السنوات الثلاث؛ وبهذا تكون المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات عام 2018 قد حققت نمواً بنسبة 53 في المئة عن العام السابق، وثاني أعلى عام على مدى الأعوام الخمسة السابقة.

فباحتساب المساعدات الإنمائية الرسمية فقط تكون القيمة الإجمالية لمدفوعات المساعدات الإماراتية على مدى 3 سنوات بلغت 46.25 مليار درهم إماراتي (12.59 مليار دولار أمريكي). ومع ذلك؛ تُعَدُّ القيمة الإجمالية للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018 أقل بنسبة 12 في المئة من العام السابق، ويُعزى ذلك جزئياً إلى منهجية احتساب المساعدات الإنمائية الرسمية الجديدة المطبَّقة ابتداءً من عام 2018. ولكن بالرغم من هذا يعد الاتجاه العام لنسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات خلال الفترة نفسها أعلى بكثير من النسبة الدولية المستهدَفة، والمحدَّدة بمقدار 0.7 في المئة، حيث بلغت 0.93 في المئة.[4] وبالعودة إلى العام الأول الذي وصلت فيه دولة الإمارات إلى هذه النسبة العالمية المستهدفة، في عام 2013، نجد أن متوسط ما قدمته من نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي على مدى السنوات الست الماضية يثبت التزام دولة الإمارات الراسخ بالقضاء على الفقر في العالم، وتحقيق خطة التنمية المستدامة، بمتوسط بلغ 1.16 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي، خلال الأعوام من 2013 إلى 2018.

الشكل 2: إجمالي المساعدات المدفوعة ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من 2016-2018)

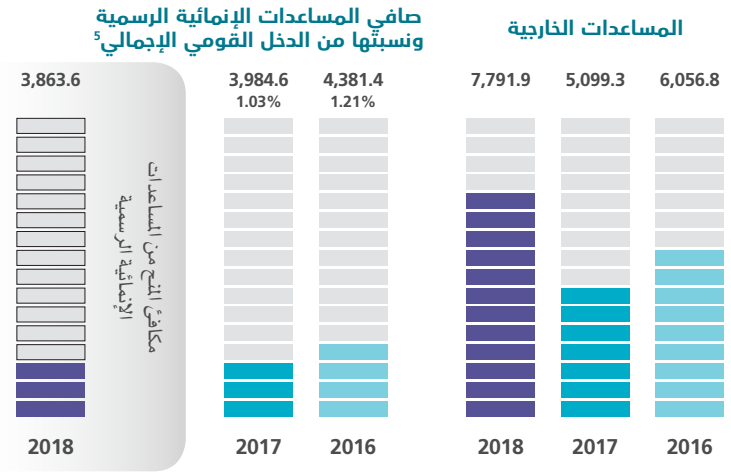

ج. إجمالي المساعدات المدفوعة للبلدان الأقل نمواً ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي

وفقاً لبيانات لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انخفضت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة عام 2018 من المانحين الرسميين بمقدار 2.7 في المئة عن تلك المقدمة عام 2017؛ حيث انخفضت القيمة الفعلية للمساعدات الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً بمقدار 3 في المئة عن عام 2017.

ونظراً إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية تشكّل ما يزيد على ثلثي التمويل الخارجي الموجَّه إلى البلدان الأقل نمواً؛ فإن الانخفاض المُلاحظ في قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً يُعَدُّ أمراً مثيراً للقلق. وإدراكاً منها للأزمات والمحن التي تمر بها الفئات الأكثر هشاشة والضرورة الملحَّة العاجلة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً، تواصل حصة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة البلدان الأقل نمواً ارتفاعها سنوياً، وقد بلغت ذروة ارتفاعها بفارق كبير في عام 2018؛ حيث مثّلت قيمة المساعدات التنموية والإنسانية والخيرية، المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة البلدان الأقل نمواً، أكثر من نصف إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية، بقيمة وصلت إلى 14.72 مليار درهم إماراتي (4.01 مليار دولار أمريكي). وقد وصلت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة البلدان الأقل نمواً، على مدى السنوات الخمس الماضية، إلى 32.18 مليار درهم إماراتي (8.76 مليار دولار أمريكي).

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية مثّلت تلك المساعدات، التي بلغت قيمتها 10.19 مليار درهم إماراتي (2.78 مليار دولار أمريكي)، 73 في المئة من إجمالي المساعدات الممنوحة عام 2018، وما يُعادل 0.66 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي المقدمة عام 2018. وإضافة إلى هذا؛ فقد ارتفعت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البلدان الأقل نمواً خلال عام 2018 بما يوازي أكثر من ضعف مدفوعات دولة الإمارات الموجَّهة إلى الفئة نفسها في عام 2017، أو ما يعادل زيادة بمقدار 158 في المئة. ومنذ عام 2015، الذي حققت فيه دولة الإمارات للمرة الأولى النسبة العالمية المستهدفة بتوجيه ما يوازي (0.15 في المئة – 0.20 في المئة) من نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لمصلحة البلدان الأقل نمواً، بلغت القيمة الإجمالية لمدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة هذه الفئة من الدول 23.17 مليار درهم إماراتي (6.31 مليار دولار أمريكي). بينما بلغت قيمة التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية التي أعلنت دولة الإمارات تقديمها خلال عام 2018 لمصلحة البلدان الأقل نمواً 1.36 مليار درهم إماراتي (371.3 مليون دولار أمريكي)، أي ما يزيد على ثلث إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية التي أعلنتها دولة الإمارات خلال العام نفسه.

الشكل 3: إجمالي المدفوعات الإماراتية المقدمة للبلدان الأقل نمواً، ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من 2016-2018)

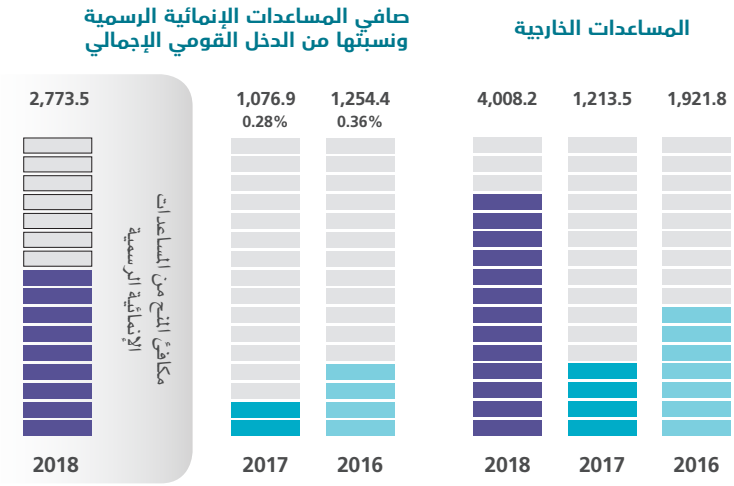

د. فئات المساعدات

تنقسم المساعدات الخارجية الإماراتية إلى ثلاث فئات: تنموية وإنسانية وخيرية. وتشير المساعدات التنموية إلى "البرامج التي تهدف إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية أو الاجتماعية". بينما تشير المساعدات الإنسانية إلى "الأنشطة التي تسهم في إنقاذ الأرواح، بما فيها الاستجابة لحالات الطوارئ وعمليات الإغاثة". وتشمل المساعدات الخيرية "المشاريع ذات الطابع الديني أو الثقافي".

واستمراراً لمنهجيتها في تقديم مساعداتها الخارجية مثلت المساعدات التنموية، أو البرامج التي تسهم في تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، المقدمة من دولة الإمارات، ما يصل إلى 80 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2018. بينما مثلت المساعدات الإنسانية، أي الجهود المبذولة في سبيل إنقاذ الأرواح، بما في ذلك الاستجابة لحالات الطوارئ وعمليات الإغاثة، نحو 18 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية، وهي النسبة العليا على مدى أكثر من 5 سنوات. في حين وصلت قيمة المدفوعات الموجّهة لمصلحة مشروعات ذات طابع ديني أو ثقافي، والتي يُشار إليها في هذا التقرير كمساعدات خيرية، إلى 615.7 مليون درهم إماراتي (167.6 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل النسبة المتبقية من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة خلال عام 2018.

وقد تجاوزت القيمة الإجمالية للمساعدات التنموية المقدمة من دولة الإمارات، على مدار 5 سنوات، ما يربو على مئة مليار درهم إماراتي، وتحديداً 108.72 مليار درهم إماراتي (29.60 مليار دولار أمريكي)، وبالمثل بلغت مساعداتها الإنسانية المقدمة خلال الفترة نفسها، من عام 2014 إلى 2018، قيمة كبيرة، إذ وصلت إلى 13.08 مليار درهم إماراتي (3.56 مليار دولار أمريكي).

وتتماشى قيم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات مع هذا الاتجاه؛ إذ بلغت نسبتها 86 في المئة خلال الأعوام من 2014 إلى 2018، تم توجيهها إلى مصلحة تنفيذ عدد من المشروعات التنموية العالمية. ومع هذا، وبالرغم من استمرار حصول المساعدات التنموية على نصيب الأسد، خلال عام 2018، فإن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الإنسانية تجاوزت 30 في المئة من المساعدات الإجمالية.

الشكل 4: المبالغ المدفوعة (حسب فئة المساعدات)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016-2018)

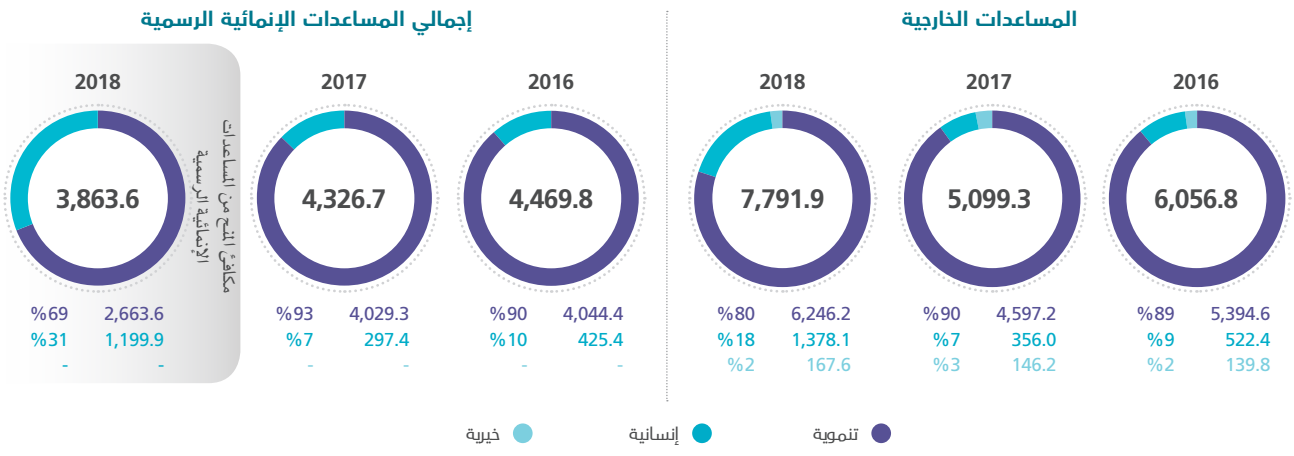

هـ. أنواع التمويل

تنقسم أنواع التمويل المقدمة كمساعدات خارجية المسجلة في هذا التقرير بشكل أساسي إلى منح وقروض. وتُعرّف المنح بأنها عبارة عن تحويلات تتم في صورة مساعدات نقدية أو عينية، ولا تتحمل الجهة المتلقية لها مسؤولية أي دَين قانوني تجاهها. بينما تعرَّف القروض بأنها التحويلات التي تتحمل الجهة المتلقية لها مسؤولية الدَّين القانوني نتيجةً لها، كقروض الاستثمار الممنوحة للدول النامية، أو القروض المقدمة لمصلحة مشروعات مشتركة مع الجهة المتلقية للقرض.

وعلى غرار العديد من الدول المانحة الأخرى تشكل المنح غالبية المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. ففي عام 2018 بلغت نسبة مدفوعات المنح 61 في المئة من المساعدات الإجمالية؛ وهو ما يتماشى مع الاتجاه العام الذي تتخذه دولة الإمارات على مدى ثلاث سنوات. وعلى نحو مُشابه شهدت تمويلات المنح المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018 نمواً بنسبة 31 في المئة عن بيانات عام 2017. وتم توجيه ما يزيد على 60 في المئة من مدفوعات المنح المقدمة عام 2018 لمصلحة البلدان الأقل نمواً، بينما تم توجيه 17 في المئة منها لدعم الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل.

وبلغت قيمة القروض الميسَّرة المقدمة عام 2018، 11.03 مليار درهم إماراتي (3 مليارات دولار أمريكي) تم توجيهها لدعم عدد من الدول النامية، من بينها ثمانية من البلدان الأقل نمواً حصلت على أكثر من ثلث إجمالي المبلغ. وبالإضافة لاعتبارها من بين التدفقات الخارجية المهمة تقوم القروض الميسَّرة ثنائية الأطراف الممنوحة للدول النامية بدورٍ مميَّز كمحفِّز للاستثمار الخاص.

الشكل 5: المبالغ المدفوعة (حسب نوع التمويل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016-2018)

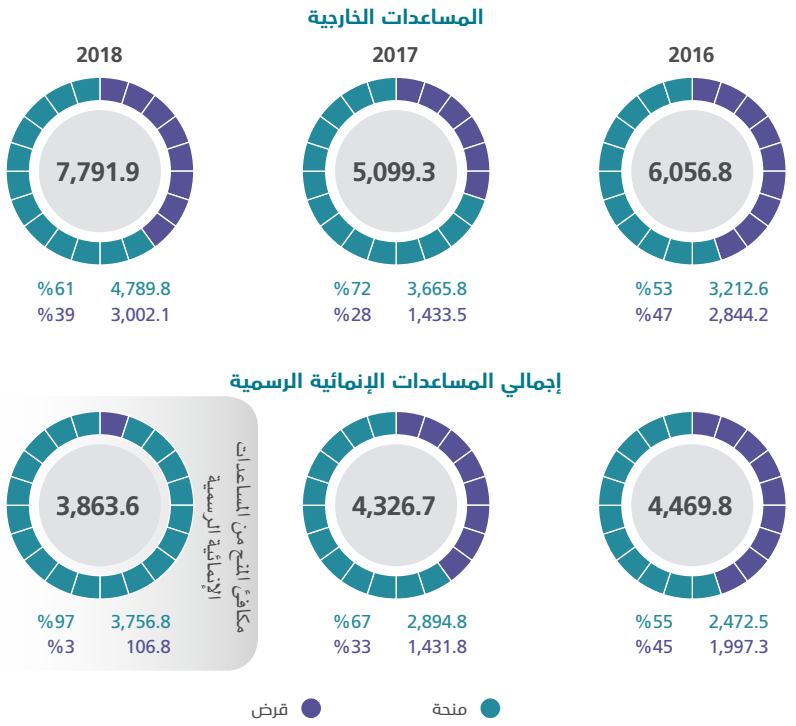

و. قطاعات المساعدات

استند تصميم برامج المساعدات الإماراتية، على مدى عقود عدة، إلى تلبية الاحتياجات والأولويات الأكثر إلحاحاً للدول النامية؛ حيث تؤكد سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من عام 2017 إلى عام 2021 هذا العزم، وتشدد على أن تعكس قطاعات المساعدات التي تدعمها دولة الإمارات احتياجات الدول الشريكة لها. وفي سياق عمليات تحليل وتوثيق المساعدات الإماراتية، يتم تحديد القطاعات بشكل أساسي على أساس الغرض من النشاط الذي موّلته المساعدات الخارجية.

واعترافاً منها بحقيقة كون الدول النامية هي أفضل من يقرر الطريق الأنسب لتحقيق التنمية المستدامة فيها، تواصل دولة الإمارات تصميم برامج مساعداتها الخارجية وفقاً لذلك؛ حيث قدمت ما يقرب من 65 في المئة لمصلحة قطاع مساعدات البرامج العامة، وأغلبها في صورة دعم للميزانية العامة. وكأحد القطاعات الفرعية المندرجة ضمن القطاع المذكور أتاح هذا الدعم، الذي بلغت قيمته 16.36 مليار درهم إماراتي (4.46 مليار دولار أمريكي)، في عام 2018، تقديم تمويل إضافي لمصلحة الميزانيات الوطنية للحكومات التي حصلت على مساعدات من دولة الإمارات، والتي من بينها أربعة من البلدان الأقل نمواً.

وللمرة الأولى على مدار أكثر من 5 سنوات جاء قطاع الصحة ثاني أعلى القطاعات تلقياً للدعم من دولة الإمارات خلال عام 2018، بمدفوعات بلغت 2.43 مليار درهم إماراتي (661.3 مليون دولار أمريكي). وبزيادة قاربت ثلاثة أضعاف المدفوعات المقدمة عام 2017 كانت غالبية البرامج الصحية المختلفة التي موّلتها دولة الإمارات خلال عام 2018 موجَّهة كبرامج صحية في حالات الطوارئ، بنسبة وصلت إلى 60 في المئة من المبلغ الإجمالي. وكانت الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة هي أبرز متلقي هذا النوع من المساعدات ضمن قطاع الصحة العالمية؛ حيث تم توجيه ما يقارب 65 في المئة منها إلى 26 من البلدان الأقل نمواً، بالإضافة إلى 18 في المئة أخرى إلى 20 دولة مصنَّفة ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل. ويتضمن الفصل الثاني وصفاً تفصيلياً لقطاعات المساعدات التي حصلت على دعمٍ من دولة الإمارات.

المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية

الشكل 6: المبالغ المدفوعة (حسب القطاع)

(بالمليون دولار أمريكي، من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2018)

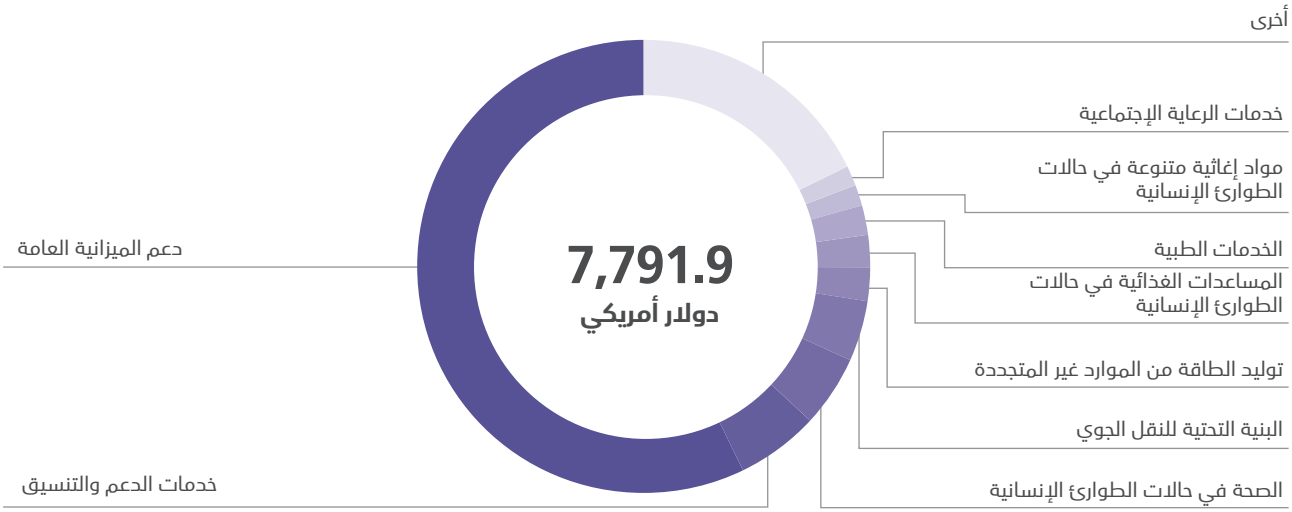

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016-2018)

	2016		2017		2018	
قطاع	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية
دعم الميزانية العامة	3,324.2	%55	2,288.7	%45	**4,457.8**	**%57**
خدمات الدعم والتنسيق	100.6	%2	80.6	%2	**459.4**	**%6**
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	24.9	%0.4	47.0	%1	**397.9**	**%5**
البنية التحتية للنقل الجوي	134.0	%2	154.7	%3	**337.7**	**%4**
توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة	65.9	%1	43.2	%1	**185.3**	**%2**
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	143.2	%2	96.4	%2	**179.6**	**%2**
الخدمات الطبية	139.1	%2	118.8	%2	**164.2**	**%2**
مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية	206.4	%3	108.1	%2	**117.0**	**%2**
خدمات الرعاية الإجتماعية	78.3	%1	80.4	%2	**109.8**	**%1**
المساهمات في المنظمات الدولية	233.7	%4	228.5	%4	**103.8**	**%1**
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	20.7	%0.3	17.5	%0.3	**97.6**	**%1**
التطوير القضائي والقانوني	2.0	%0.03	12.1	%0.2	**88.6**	**%1**
المنشآت الدينية	50.3	%1	52.8	%1	**79.7**	**%1**
إعادة الإعمار والتأهيل في حالات الطوارئ	-	-	-	-	**60.3**	**%1**
البرامج الموسمية	34.2	%1	27.0	%1	**59.6**	**%1**
مكافحة الأمراض المعدية	40.5	%1	43.9	%1	**56.6**	**%1**
توليد الطاقة من الموارد المتجددة	26.0	%0.4	32.8	%1	**49.7**	**%1**
مرافق التعليم والتدريب	92.2	%2	53.1	%1	**49.3**	**%1**
المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية	3.2	%0.1	1.9	%0.04	**47.6**	**%1**
البنية التحتية للنقل البري	80.4	%1	44.9	%1	**45.9**	**%1**
أخرى	1,257.1	%21	1,567.1	%31	**644.5**	**%8**
المجموع الكلي	**6,056.8**	**%100**	**5,099.3**	**%100**	**7,791.9**	**%100**

ز. توزيع مستوى الدخل

إضافة إلى ما سبق تُحلل دولة الإمارات مساعداتها الممنوحة على أساس مستوى الدخل؛ وذلك استناداً إلى تصنيف البنك الدولي للدول والمناطق حسب مستويات الدخل، واسترشاداً بقائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمتلقي المساعدات الإنمائية الرسمية لتدفقات عام 2018.

وكان دعم المساعدات الخارجية الإماراتية الموجّه لمصلحة البلدان الأقل نمواً هو الأبرز خلال عام 2018، والأعلى على مدى 5 سنوات؛ حيث مثّل ما يزيد على نصف إجمالي المساعدات الممنوحة عام 2018، بقيمة بلغت 14.72 مليار درهم إماراتي (4.01 مليار دولار أمريكي). وتؤكد هذه الزيادة الكبيرة على مدفوعات عام 2017 مرة أخرى التزام دولة الإمارات بعدم ترك أي طرف يتخلّف عن مسيرة التنمية، وذلك في ظل حرص برامج المساعدات التنموية والإنسانية الدولية التي تنفذها الجهات المانحة الإماراتية على تخليص العالم من الفقر، والمساعدة على بناء مستقبلٍ أكثر عدالة.

وفي غضون ذلك تواصل الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل حصولها على اهتمام كبير من جانب دولة الإمارات. حيث حصلت تلك المجموعة خلال عام 2018 على 4.33 مليار درهم إماراتي (1.18 مليار دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 33 في المئة على مدفوعات عام 2017.

الشكل 7: المبالغ المدفوعة (حسب مستوى الدخل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016-2018)

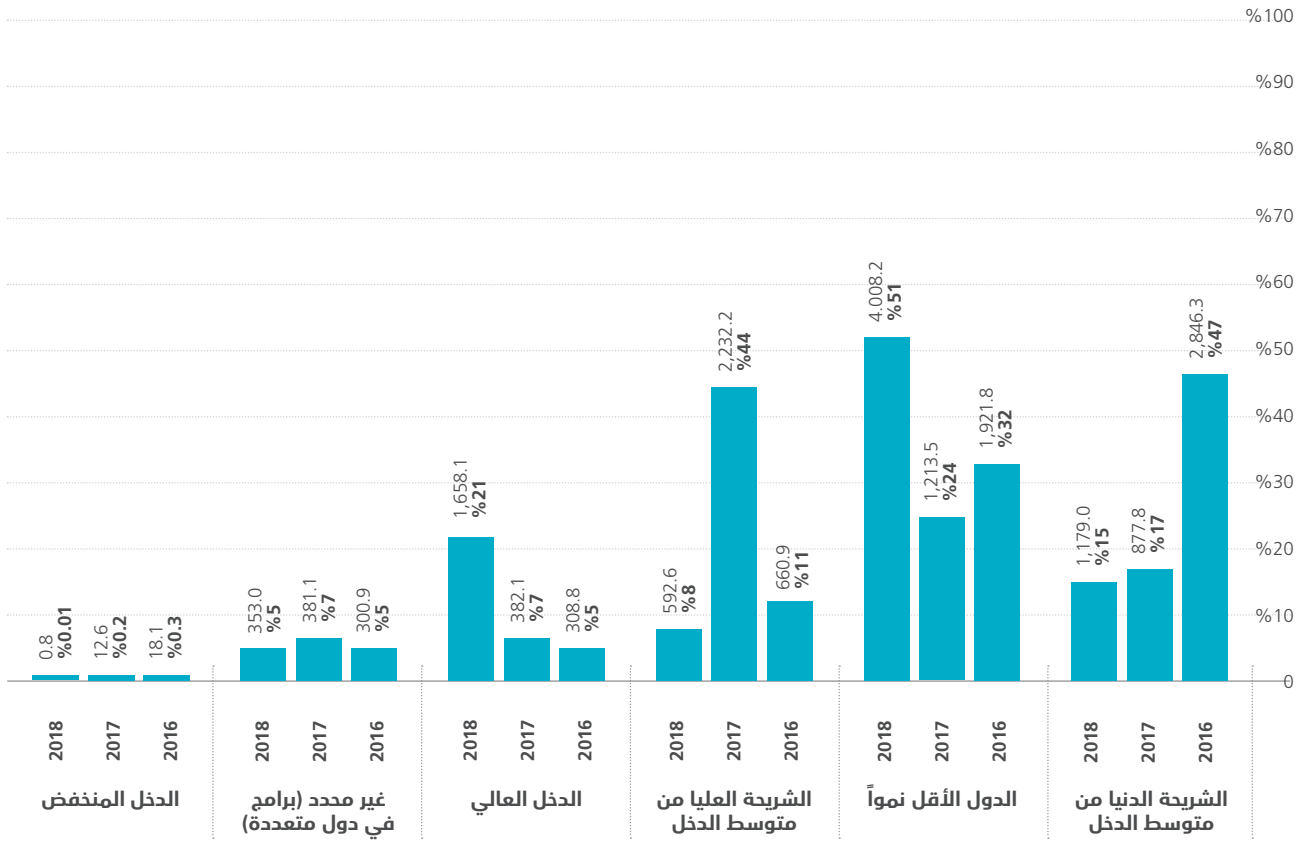

ج. مصادر التمويل

تملك غالبية الجهات الإماراتية المانحة، التي يربو عددها على 40 جهة مانحة، مصادر تمويل حكومي حصراً، أو تمويلات مصدرها القطاع الخاص بالكامل. ولكن مع هذا، هناك جهتان مانحتان، هما هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، تتلقيان تمويلاً من كلا المصدرين الرسمي (الحكومي)، وتبرعات القطاع الخاص. فخلال عام 2018، وعلى غرار الأعوام السابقة، جاء قسم كبير من المساعدات الإماراتية (بنسبة 94 في المئة) من مصادر رسمية.

الشكل 8: المبالغ المدفوعة (حسب مصدر التمويل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016-2018)

ط. أشكال المساعدات

يلقي هذا الجزء الضوء على المنهج الذي تتبعه الجهات المانحة الإماراتية في تقديم مساعداتها؛ فعلى مدى أعوام عملها في تقديم المساعدات؛ تقدم دولة الإمارات مساعداتها الخارجية عبر ثلاث قنوات رئيسية: المساعدات الثنائية المقدمة إلى الحكومات، والتنفيذ المباشر للمشروعات، والمساهمات المقدمة إلى المنظمات متعددة الأطراف؛ حيث تم إنفاق ما يزيد على 95 في المئة من المساعدات الخارجية الإماراتية على مدى خمسة أعوام عبر أشكال المساعدات هذه.
واستمراراً للنهج، الذي بدأت في اتباعه عام 2017، كانت المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة إلى الحكومات هي الشكل المفضل الذي اعتمدته الإمارات في عام 2018 لتقديم دعمها، حيث تم تقديم أكثر من نصف المساعدات الخارجية الإماراتية كمساعدات ثنائية. ومن خلال تقديم تمويل تنموي خارجي إضافي إلى الحكومات تمنح تدفقات المساعدات الخارجية هذه اليد العليا للدولة النامية لتصميم استراتيجياتها التنموية بالشكل الذي يناسبها؛ فالمبدأ الأساسي لفاعلية المساعدات يؤكد أنه: "لا يمكن للشراكات المنعقدة من أجل التنمية أن تنجح إلا عندما تقود زمامها الدول النامية، وباتباع منهجيات التنفيذ المصمَّمة بما يتناسب مع الأوضاع والاحتياجات الخاصة بالدولة".

كما يؤكد التحليل، الذي جرى على مدى 5 سنوات، هذا المبدأ المتعلق بالحرص على فاعلية المساعدات التنموية قدر الإمكان؛ حيث تم تقديم ما يقرب من نصف المساعدات الإماراتية بهدف دعم حكومات الدول النامية، في صورة مساعدات ثنائية الأطراف. وفيما يتعلق بحجم المساعدات تُرجم هذا الاتجاه إلى مساعدات بقيمة 59.43 مليار درهم إماراتي (16.18 مليار دولار أمريكي)، تم توجيه 27 في المئة منها إلى البلدان الأقل نمواً، وما يقرب من 50 في المئة منها إلى الدول المصنَّفة ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل.

وجاءت منهجية التنفيذ المباشر للمشروعات في المرتبة الثانية بين أشكال تقديم المساعدات الخارجية الإماراتية الأكثر تفضيلاً على مدى فترة السنوات الخمس. ففي عام 2018 تم إنفاق ما يزيد على ربع المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات باستخدام هذه المنهجية.
وبينما جاء الدعم المقدم من دولة الإمارات إلى المنظمات متعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة، في المرتبة الثالثة بين قنوات توزيع المساعدات الأكثر استخداماً، بقيمة إجمالية بلغت 7.22 مليار درهم إماراتي (1.96 مليار دولار أمريكي) تم تقديمها من خلال برامج وطنية وإقليمية ودولية تم تنفيذها بدعم من دولة الإمارات تحت إشراف وإدارة الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى منذ عام 2014؛ فقد تم إنفاق ما يقرب من نصف هذا الدعم المقدم على مدار خمس سنوات في عام 2018؛ وبناءً عليه سجل عام 2018 أعلى قيمة مدفوعات قدمتها دولة الإمارات لدعم عمل المنظمات متعددة الأطراف (بإجمالي 3.49 مليار درهم إماراتي، أي ما يوازي 1.96 مليار دولار أمريكي).

وفي الوقت نفسه تواصل المشروعات الحاصلة على دعم إماراتي، المنفذة بوساطة المنظمات غير الحكومية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، اتخاذ توجُّه إيجابي في ظل التزايد السنوي لحجم المساعدات المدفوعة باستخدام هذا الأسلوب. ففي عام 2018 وحده تم إنفاق 1.01 مليار درهم إماراتي (274.7 مليون دولار أمريكي) لدعم المجتمعات التي تعيش ظروفاً تتسم بالهشاشة في مختلف أنحاء العالم، من خلال تنفيذ مشروعات شعبية تحت قيادة وإشراف المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. وعلى مدى خمسة أعوام أنفقت دولة الإمارات 3.77 مليار درهم إماراتي (1.03 مليار دولار أمريكي) من خلال شراكات طويلة الأجل مع منظمات غير حكومية ومؤسسات تابعة للمجتمع المدني.

ومن الموضوعات الناشئة الجديرة بالملاحظة الأخرى استخدام الخبراء والمساعدة الفنية كأحد أشكال تقديم المساعدات. ويُعدُّ هذا الأمر متوقَّعاً بطبيعة الحال، نظراً إلى أن المساعدة الفنية، المنفذة من خلال برنامج الإمارات للمساعدة الفنية (UAETAP)، تُعَدُّ أحد مجالات التركيز الاستراتيجية لسياسة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات للفترة (2017-2021). وبالرغم من أن دولة الإمارات قد بدأت توثيق هذا النوع من المساعدات في عام 2016 فحسب؛ فإن المدفوعات للخبراء والمساعدة الفنية المقدمة حتى عام 2018 قد وصلت بالفعل إلى 118.3 مليون درهم إماراتي (32.2 مليون دولار أمريكي).

UAE

جسر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في سوات بباكستان، بسعة مرورية إجمالية تزيد عن 5,000 مركبة يومياً بتمويل من المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان.

المصدر: المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان

الشكل 9: المبالغ المدفوعة (حسب شكل المدفوعات)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016-2018)

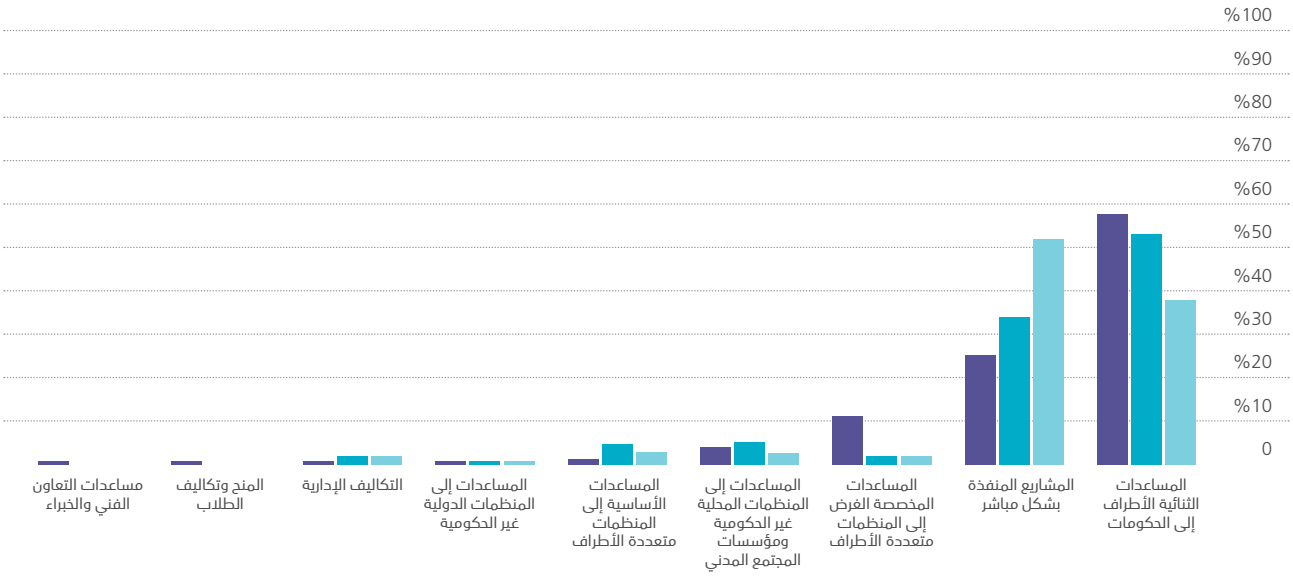

شكل المدفوعات	2016 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2016 نسبة مئوية	2017 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2017 نسبة مئوية	2018 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2018 نسبة مئوية
المساعدات الثنائية الأطراف إلى الحكومات	2,332.5	%39	2,693.4	%53	**4,493.0**	**%58**
المشاريع المنفذة بشكل مباشر	3,094.1	%51	1,710.6	%34	**1,984.7**	**%25**
المساعدات المخصصة الغرض إلى المنظمات متعددة الأطراف	134.9	%2	99.2	%2	**850.2**	**%11**
المساعدات إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	177.8	%3	233.5	%5	**274.7**	**%4**
المساعدات الأساسية إلى المنظمات متعددة الأطراف	178.5	%3	217.9	%4	**98.9**	**%1**
المساعدات إلى المنظمات الدولية غير الحكومية	31.7	%1	46.0	%1	**43.6**	**%1**
التكاليف الإدارية	97.3	%2	92.1	%2	**22.9**	**%0.3**
المنح وتكاليف الطلاب	6.7	%0.1	4.8	%0.1	**12.2**	**%0.2**
مساعدات التعاون الفني والخبراء	3.2	%0.1	1.9	%0.04	**11.6**	**%0.1**
المجموع الكلي	**6,056.8**	**%100**	**5,099.3**	**%100**	**7,791.9**	**%100**

ي. التوزيع الجغرافي

ظهرت في عام 2017 نقلة نوعية في التوزيع الجغرافي للمساعدات الإماراتية؛ وذلك بعد أن تجاوزت مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى قارة آسيا تلك المقدمة إلى قارة إفريقيا. وقد تكرر هذا النمط جلياً في عام 2018 عندما تم توجيه نحو 70 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية لدعم دول آسيوية؛ حيث بلغت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى قارة آسيا 20.04 مليار درهم إماراتي (5.46 مليار دولار أمريكي)، أي ما يزيد بمقدار أربعة أضعاف على مدفوعات المساعدات الموجَّهة إلى إفريقيا خلال العام نفسه. فقد تم تخصيص ما يقرب من نصف المدفوعات الموجَّهة إلى آسيا لمصلحة البلدان الأقل نمواً في القارة الآسيوية. وقد وصلت قيمة الدعم المقدم من دولة الإمارات، على مدار خمس سنوات حتى الآن، إلى 48.04 مليار درهم إماراتي (13.08 مليار دولار أمريكي).

ومع هذا تظل إفريقيا القارة ذات الأولوية بالنسبة إلى المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات. وفي عام 2018 ارتفعت قيمة مدفوعات المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى إفريقيا بنسبة 47 في المئة لدعم عدد من الاقتصادات النامية في القارة. ومن أصل 5.51 مليار درهم إماراتي (1.50 مليار دولار أمريكي) من المساعدات الإماراتية المقدمة إلى قارة إفريقيا في العام نفسه، تم توجيه 86 في المئة لدعم 31 دولة من البلدان الأقل نمواً.

وعلى الرغم من حصول إفريقيا على المرتبة الثانية فحسب بين القارات الأكثر حصولاً على الدعم من دولة الإمارات في عام 2018، فإنها لا تزال القارة الحائزة غالبية المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات حتى باحتساب إجمالي ما تم تقديمه على مدى 5 سنوات؛ فبحصولها على ما يقرب من نصف المدفوعات المقدمة خلال هذه الفترة (2014-2018) قدمت دولة الإمارات الدعم إلى القارة بمساعدات بلغت 61.80 مليار درهم إماراتي (16.83 مليار دولار أمريكي).

وإضافة إلى هذا فقد دعمت دولة الإمارات، خلال عام 2018، برامج ذات تأثير عالمي بمساعدات بلغت قيمتها 1.28 مليار درهم إماراتي (349.7 مليون دولار أمريكي)، وتم توجيه 75 في المئة من تلك المساعدات من خلال شراكات مع منظمات متعددة الأطراف، من بينها الأمم المتحدة. وينفرد الفصل الرابع بتحليل أكثر تعمقاً وشمولاً لبيان حجم الامتداد الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في مختلف أنحاء العالم. كما يتناول هذا الفصل بالتفصيل الدعم المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة الموجَّه إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة.

الشكل 10: المبالغ المدفوعة (مقسمة حسب القارة وفئة المساعدات)

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016-2018)

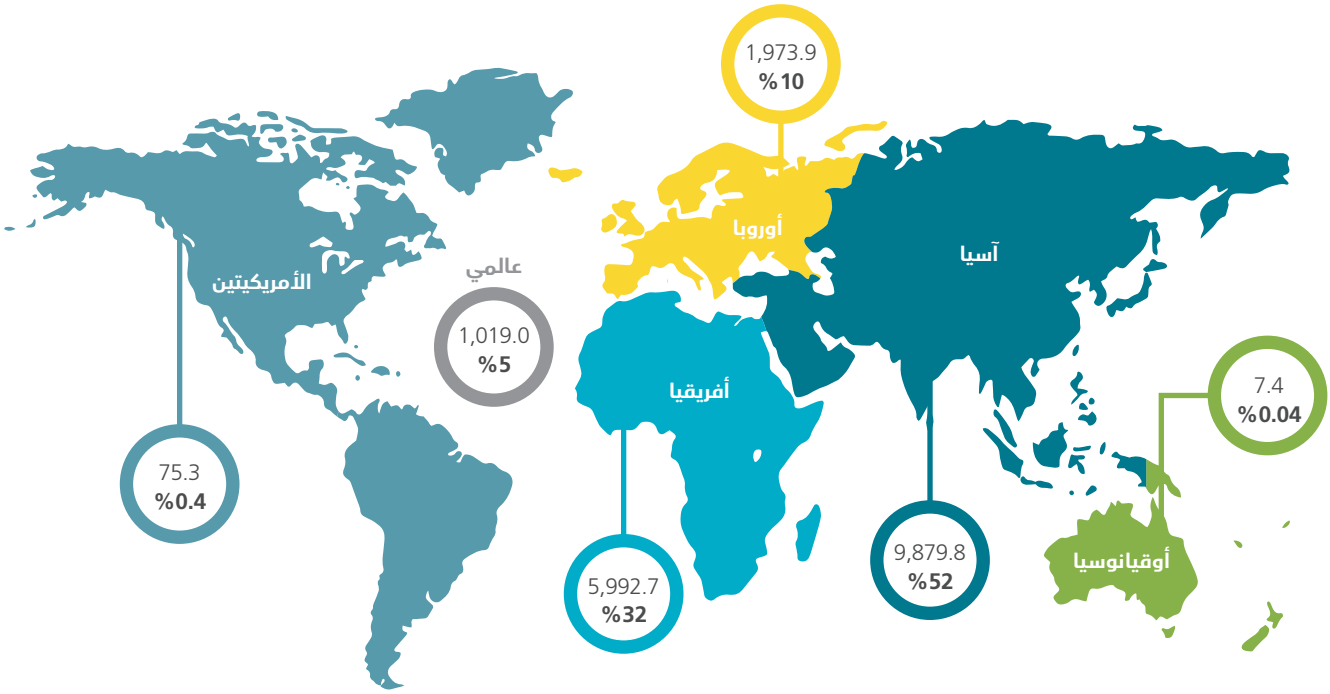

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016-2018)

قارة وفئة المساعدات	2016 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2016 نسبة مئوية	2017 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2017 نسبة مئوية	2018 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2018 نسبة مئوية
آسيا	**2,040.8**	**%34**	**2,382.9**	**%47**	**5,456.1**	**%70**
تنموية	1,546.3	%26	2,066.5	%41	4,194.7	%54
إنسانية	431.3	%7	253.0	%5	1,201.4	%15
خيرية	63.1	%1	63.4	%1	60.0	%1
أفريقيا	**3,468.8**	**%57**	**1,022.1**	**%20**	**1,501.8**	**%19**
تنموية	3,340.4	%55	921.0	%18	1,399.7	%18
خيرية	65.7	%1	70.6	%1	77.3	%1
إنسانية	62.6	%1	30.6	%1	24.8	%0
أوروبا	**243.9**	**%4**	**1,270.0**	**%25**	**459.9**	**%6**
تنموية	229.8	%4	1,258.8	%25	449.4	%6
خيرية	9.4	%0.2	11.0	%0.2	10.0	%0.1
إنسانية	4.7	%0.1	0.2	%0.005	0.5	%0.01
عالمي	**294.3**	**%5**	**374.9**	**%7**	**349.7**	**%4**
تنموية	270.7	%4	329.3	%6	180.5	%2
إنسانية	23.6	%0.4	45.6	%1	150.3	%2
خيرية	-	-	-	-	19.0	%0.2
الأمريكيتين	**4.8**	**%0.1**	**47.5**	**%1**	**22.9**	**%0.3**
تنموية	3.3	%0.1	19.9	%0.4	20.7	%0.27
إنسانية	-	-	26.6	%1	1.1	%0.01
خيرية	1.5	%0.02	1.0	%0.02	1.1	%0.01
أوقيانوسيا	**4.1**	**%0.1**	**1.9**	**%0.04**	**1.4**	**%0.02**
تنموية	4.0	%0.1	1.6	%0.03	1.1	%0.01
خيرية	0.1	%0.002	0.3	%0.01	0.2	%0.003
إنسانية	-	-	0.03	%0.001	-	-
المجموع الكلي	**6,164.7**	**%100**	**5,099.3**	**%100**	**7,791.9**	**%100**

مصنع للفسفات في العقبة، بالأردن، بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

ك. الجهات المانحة الإماراتية

يُعَدُّ قطاع المساعدات الخارجية الإماراتية منظومة فاعلة تضم العشرات من الجهات المانحة، التي تعمل معاً لدعم وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة، ولتقديم المساعدات المالية والعينية التي تتجاوز نطاق دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشكّل الهيئات الحكومية الإماراتية، سواء المحلية أو الاتحادية، إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص الإماراتي، بما فيه من شركات الأعمال وجمعيات خيرية وإنسانية، بالإضافة إلى المؤسسات الإنسانية، مجموع الجهات المانحة الإماراتية.

وفي عام 2018 قدمت تلك الجهات مجتمعةً مساعدات خارجية إجمالية بقيمة 28.62 مليار درهم إمّاراتي (7.79 مليار دولار أمريكي) في صورة مساعدات تنموية وإنسانية وإغاثة في حالات الكوارث، وكذلك أعمال خيرية جرى تنفيذها في دولٍ نامية، من بينها 42 دولة من البلدان الأقل نمواً.

وحافظ صندوق أبوظبي للتنمية على تميُّزه المعتاد؛ متخذاً موقع الصدارة كأعلى جهة مانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية خلال عام 2018، بعدما نجح في تخطّي قيمة مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من حكومة الإمارات في عام 2017؛ حيث أسهم الصندوق بنحو 50 في المئة (14.20 مليار درهم إماراتي، أو ما يوازي 3.87 مليار دولار أمريكي) من إجمالي المساعدات الخارجية، بينما جاءت حكومة الإمارات، التي تضم أكثر من 12 جهة حكومية محلية واتحادية تم تجميعها معاً تحت هذه الفئة لأغراض تتعلق بالتقرير، في المركز الثاني لكبرى الجهات المانحة للمساعدات الخارجية، بنسبة 42 في المئة، بقيمة 12.05 مليار درهم إماراتي (3.28 مليار دولار أمريكي)، تلتها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، مؤسسة الإغاثة الإنسانية الرئيسية في دولة الإمارات، في المركز الثالث لأعلى الجهات المانحة للمساعدات الخارجية؛ إذ قدمت 579.3 مليون درهم إماراتي (157.7 مليون دولار أمريكي).

وقد سجلت 15 جهة مانحة إماراتية زيادةً في مدفوعات مساعداتها الخارجية المقدمة عام 2018 على العام الأسبق، قدرها 10.07 مليار درهم إماراتي (2.74 مليار دولار أمريكي) من المساعدات الخارجية الإضافية على المجموع الإجمالي لما قدمته في العام الأسبق. وأسهمت حكومة الإمارات وصندوق أبوظبي للتنمية بما يزيد على 90 في المئة من هذه الزيادة. وإضافةً إلى هذا؛ فقد سجلت جهتان مانحتان أنشطة مساعداتهما الخارجية للمرة الأولى في عام 2018: الاتحاد النسائي العام، ومركز أمان لإيواء النساء والأطفال (أمان). ويستعرض الفصل الخامس بمزيد من التفصيل الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية المقدمة خلال عام 2018.

الشكل 11: المبالغ المدفوعة (مقسمة حسب الجهة المانحة)

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016-2018)

الجهة المانحة	2016 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2016 نسبة مئوية	2017 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2017 نسبة مئوية	2018 المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	2018 نسبة مئوية
صندوق أبوظبي للتنمية	2,494.4	%41	2,464.5	%48	**3,865.4**	**%50**
المساعدات الحكومية	2,906.8	%48	2,180.6	%43	**3,282.5**	**%42**
الهلال الأحمر الإماراتي	241.9	%4	86.6	%2	**157.7**	**%2**
جمعية الشارقة الخيرية	23.0	%0.4	42.9	%1	**57.1**	**%1**
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	168.0	%3	74.3	%1	**56.4**	**%1**
جمعية دار البر	55.5	%1	47.7	%1	**46.4**	**%1**
مؤسسة دبي العطاء	32.6	%1	50.5	%1	**38.9**	**%0.5**
جمعية دبي الخيرية	15.0	%0.2	27.7	%1	**35.9**	**%0.5**
هيئة آل مكتوم الخيرية	16.2	%0.3	16.9	%0.3	**20.0**	**%0.3**
مؤسسة القلب الكبير	3.3	%0.1	3.4	%0.1	**15.9**	**%0.2**
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	10.2	%0.2	9.5	%0.2	**13.2**	**%0.2**
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	13.5	%0.2	13.1	%0.3	**12.6**	**%0.2**
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية	12.9	%0.2	7.9	%0.2	**9.7**	**%0.1**
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	8.7	%0.1	10.7	%0.2	**7.8**	**%0.1**
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	12.7	%0.2	12.5	%0.2	**7.5**	**%0.1**
برنامج إكسبو لايف	-	-	1.2	%0.0	**5.8**	**%0.1**
الاتحاد النسائي العام	-	-	-	-	**5.8**	**%0.1**
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية	1.5	%0.03	2.1	%0.0	**2.1**	**%0.03**
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	2.4	%0.04	5.3	%0.1	**1.8**	**%0.02**
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	0.3	%0.01	0.4	%0.01	**1.7**	**%0.02**
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	1.4	%0.02	1.6	%0.03	**1.6**	**%0.02**
مؤسسة سقيا الإمارات	-	-	1.3	%0.03	**1.5**	**%0.02**
مراكز إيواء النساء والأطفال	0.9	%0.01	0.8	%0.02	**1.1**	**%0.01**
مؤسسة نور دبي	0.6	%0.01	0.6	%0.01	**1.1**	**%0.01**
مركز أمان لايواء النساء والاطفال	-	-	-	-	**0.6**	**%0.01**
مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية	0.6	%0.01	0.3	%0.01	**0.03**	**%0.0003**
كلية محمد بن راشد للادارة الحكومية	-	-	0.2	%0.003	**-**	**-**
شركة الياه للاتصالات الفضائية (Yahsat)	0.03	%0.0005	-	-	**-**	**-**
موانئ دبي العالمية	0.0	%0.0005	-	-	**-**	**-**
مؤسسة الإمارات للاتصالات . اتصالات	9.0	%0.15	-	-	**-**	**-**
مركز إدارة النفايات – أبوظبي (تدوير)	-	-	0.03	%0.001	**-**	**-**
المجموع الكلي	**6,056.8**	**%100**	**5,099.3**	**%100**	**7,791.9**	**%100**

ل. الالتزامات الإجمالية

وصلت قيمة التزامات المساعدات الخارجية التي أعلنتها دولة الإمارات خلال 2018 إلى 10.33 مليار درهم إماراتي (2.81 مليار دولار أمريكي)، مقدمة إلى عددٍ من الدول من بينها 14 دولة من البلدان الأقل نمواً.

وتشكّل 3 قطاعات أساسية ما يقرب من 80 في المئة من هذا الالتزام، هي: دعم الميزانية والبرامج العامة، والمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، والتنمية القروية.

الشكل 12: مبالغ الالتزامات (مقسمة حسب القارة وفئة المساعدات)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2016-2018)

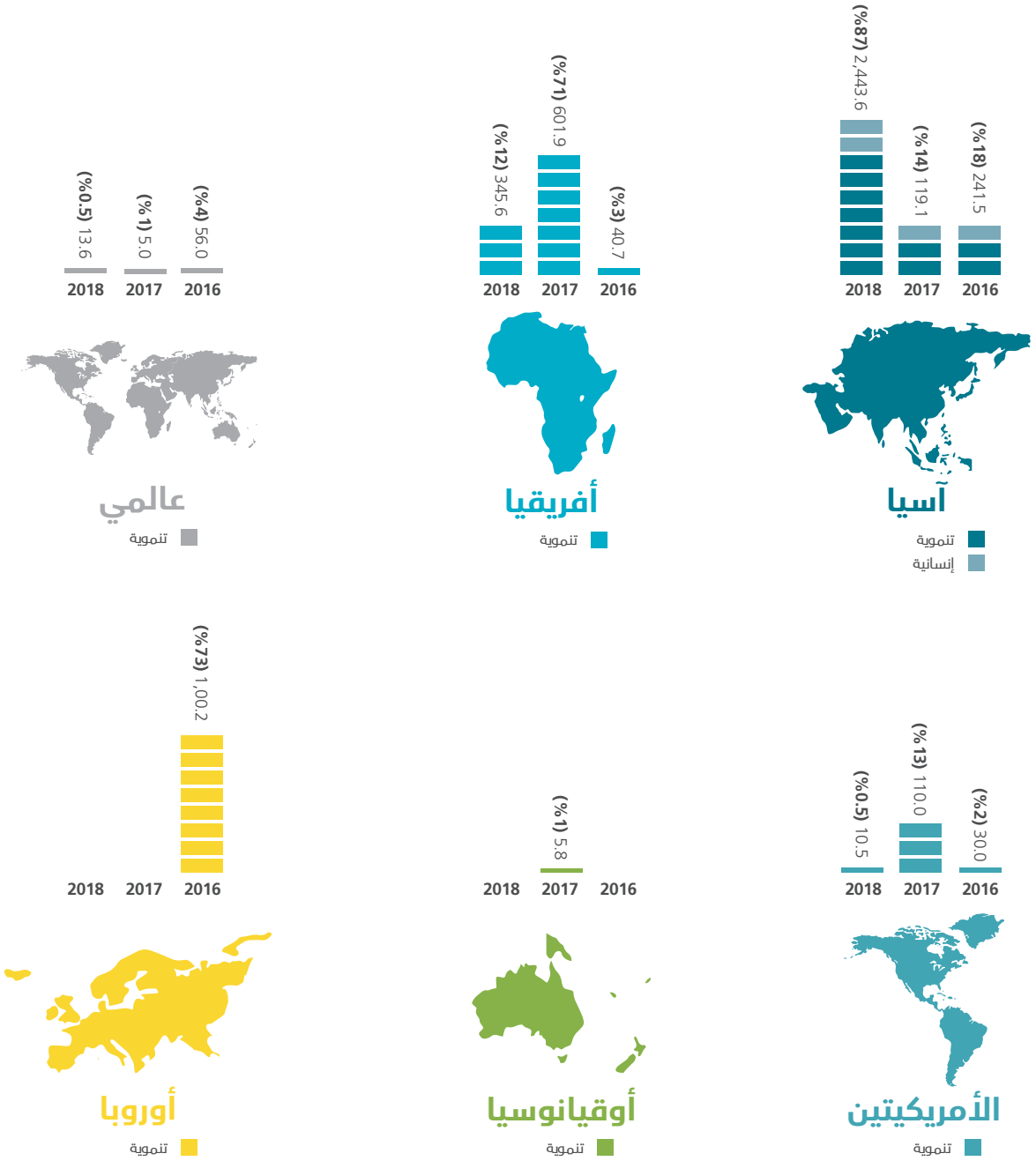

أحد مشاريع مؤسسة سقيا الإمارات لتوفير مياه الشرب النظيفة في قرية كابيجي ، أوغندا.
المصدر: سقيا الإمارات

2 الفصل الثاني: الدعم الإماراتي الموجَّه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقطاعات المساعدات المندرجة ضمنها

تلبيةً من دولة الإمارات للالتزامات التي تعهَّدت بها؛ فقد واصلت خلال عام 2018 دعمها الموجَّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث قدمت الدولة مساعدات خارجية بقيمة 28.62 مليار درهم إماراتي (7.79 مليار دولار أمريكي) موجَّهة إلى هذا الغرض. وتم توجيه ما يزيد على نصف هذا الدعم لمصلحة فئة البلدان الأقل نمواً.

وحصلت ثلاثة أهداف، من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، على نحو ثلثي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات عام 2018 - جميعها من بين أهداف التنمية المستدامة محور تركيز دولة الإمارات - بحسب ما ورد في سياسة المساعدات الخارجية لدولة

عدد من الأطفال المستفيدين من مشاريع مؤسسة دبي للعطاء التعليمية في إندونيسيا.
المصدر: مؤسسة دبي للعطاء

الإمارات العربية المتحدة للفترة (2017-2021). وتلك الأهداف هي: الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية (وحصل على 9.35 مليار درهم إماراتي؛ أي ما يوازي 2.55 مليار دولار أمريكي)؛ والهدف (8): العمل اللائق ونمو الاقتصاد (وحصل على 6.83 مليار درهم إماراتي؛ أي ما توازي 1.86 مليار دولار أمريكي)؛ والهدف (1): القضاء على الفقر (2.83 مليار درهم إماراتي؛ أي ما توازي 770.8 مليون دولار أمريكي).

مقدمـــــة

يستعرض الفصل الثاني تحليلاً للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات عام 2018، وإسهامها في الجهود الرامية إلى تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. كما يتناول هذا الفصل أهداف التنمية المستدامة التسعة التي تعتزم دولة الإمارات التركيز عليها في سياق عملها الإنساني والتنموي الدولي، بحسب ما ورد في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2017-2021).

وعلى نحو مماثل لكيفية تصنيف أهداف التنمية المستدامة، بحسب الموضوع العالمي، يستعرض هذا الفصل قطاعات المساعدات التي دعمتها دولة الإمارات خلال العام نفسه.

تستند التحليلات المبينة في هذا الفصل إلى منهجية تعيين بتنسيق 1:1؛ حيث تم تعيين كل نشاط من أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية إلى الهدف والغاية والمؤشر المناظر المحدد الذي دعّمته دولة الإمارات من بين غايات التنمية المستدامة وأهدافها ومؤشراتها المناظرة. *(راجع الملحق 3 للاطلاع على معلومات حول منهجية التعيين والتحليل).*

وتسعى وزارة الخارجية والتعاون الدولي إلى تحسين المنهجية المطبَّقة بمرور الوقت، كما أنها سوف تعمل مع الجهات الإماراتية المانحة للمساعدات الخارجية، والمجتمع التنموي الدولي؛ لتنقيح منهجيتها، وتحليلها للدعم الإماراتي الموجَّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

يشتمل هذا الفصل على أربعة أجزاء:

الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث	الجزء الرابع
الجزء الأول: يتناول بالسرد الدعم الإماراتي المقدم إلى كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.	الجزء الثاني: يلقي الضوء على جهود دولة الإمارات الموجَّهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التسعة بالاتساق مع سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات للفترة (2017-2021)، وقطاعات المساعدات المناظرة لها.	الجزء الثالث: يستعرض الدعم الإماراتي الموجَّه إلى قطاعات المساعدات وأهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تمثل الأهمية كذلك بالنسبة إلى دولة الإمارات.	الجزء الرابع: يوضح الالتزامات المالية التي أعلنتها دولة الإمارات خلال عام 2018 دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية.

الدعم المقدَّم من دولة الإمارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويَين الوطني والعالمي

تعمل قيادة الدولة الرشيدة على التوجه نحو مستقبل أكثر استدامة؛ من أجل تأمين غد أفضل للأجيال القادمة؛ وذلك من خلال تبني الاستراتيجيات المبتكَرة وتمكين المواطنين؛ لخلق بيئة تسهم في إرساء السلام وتحقيق الازدهار. وحرصاً منها على ضمان الاستمرار على المسار الصحيح في إطار سعيها إلى تحقيق غايات التنمية المستدامة وأهدافها؛ أطلقت دولة الإمارات، عام 2017، اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

وإضافةً إلى ذلك؛ تحرص دولة الإمارات على تعظيم الاستفادة من القمة العالمية للحكومات، التي تُعقَد سنوياً في دبي؛ والهدف منها تشكيل مستقبل الحكومات في مختلف أنحاء العالم، لتوجيه جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ لتكون بمنزلة دفة التوجيه لكل خطة حكومية تعتمدها. ومن أجل هذا بادرت دولة الإمارات إلى وضع خطة "سلسلة إجراءات تفعيل أهداف التنمية المستدامة"، وهي منصَّة رائدة تركز على إيجاد الحلول، أُنشئت خلال الستين يوماً الأولى من اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2016.

وفيما يتعلق بدعم الدول النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتصدَّر وزارة الخارجية والتعاون الدولي قيادة وإدارة خطة التنمية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ ولذا تم وضع سياسة المساعدات الخارجية للفترة (2017-2021) لتوجيه جهود الدولة، والتركيز بشكل أكبر على التنمية المستدامة.

الجزء الأول: الدعم الموجَّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

انطلاقاً من الهدف الأسمى لدولة الإمارات بدفع السلام والازدهار العالمي للجميع؛ تسعى جهود المساعدات الخارجية التي تقدّمها الدولة إلى دعم إيجاد عالم أفضل بحلول عام 2030، وفق ما نصت عليه أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ووفقاً لمنهجية التعيين 1:1، تم ربط كل سجل من سجلات مشروعات المساعدات الخارجية الإماراتية المنفَّذة عام 2018 بأحد أهداف التنمية المستدامة، والغاية والمؤشر المناظر له. وبالرغم من الوضوح والبساطة، اللذين تتسم بهما هذه المنهجية، فإن دولة الإمارات تدرك كذلك أن كل مشروع من مشروعات المساعدات يحقق قدراً كبيراً من المنافع التي تنعكس على قطاعات أخرى، وأهداف تنموية مستدامة أخرى كذلك.

الشكل 13: المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

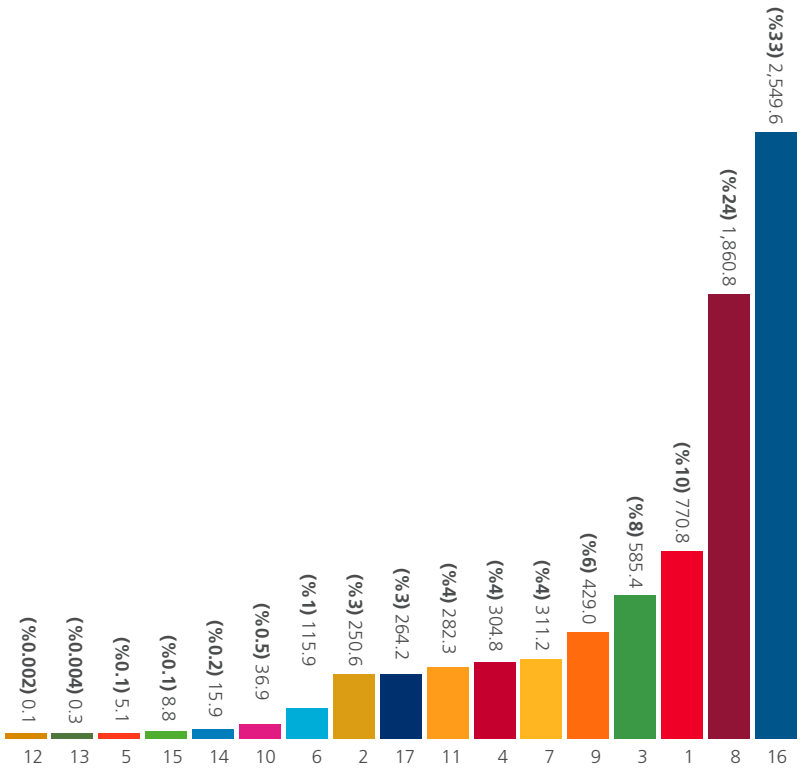

المجموع الكلي
7.79 مليار دولار أمريكي

الجزء الثاني: الدعم الموجَّه إلى مجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة

تؤكد سياسة المساعدات الخارجية للفترة (2017-2021) دعم دولة الإمارات الثابت لتحقيق التنمية المستدامة في العالم؛ لذا فقد اختارت دولة الإمارات تسعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لتوجيه أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية على مدى خمسة أعوام، وهذه الأهداف هي:

١ القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

٤ التعليم الجيد

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

٥ المساواة بين الجنسين

تحقيق التوازن بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات.

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوق بها والمستدامة.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطَّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وبناءً على النتائج المحقَّقة في العام الأول من تطبيق سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2017، أسهم نحو 91 في المئة من المساعدات الخارجية، المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018، في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة التسعة هذه. وتم توجيه ما يزيد على نصف مدفوعات المساعدات الإماراتية المقدمة دعماً لأهداف التنمية المستدامة التسعة المحدَّدة، من أصل 26 مليار درهم إماراتي (7.08 مليار دولار أمريكي)، لمصلحة البلدان الأقل نمواً. وفيما يتعلق بحجم المساعدات حققت دولة الإمارات، خلال عام 2018، ارتفاعاً كبيراً، مقدّمةً مساعدات خارجية بزيادة قدرها 70 في المئة على العام السابق.

الشكل 14: المساعدات الإماراتية الموجهة لأهداف التنمية المستدامة التي تدعمها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وقطاع الأنشطة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

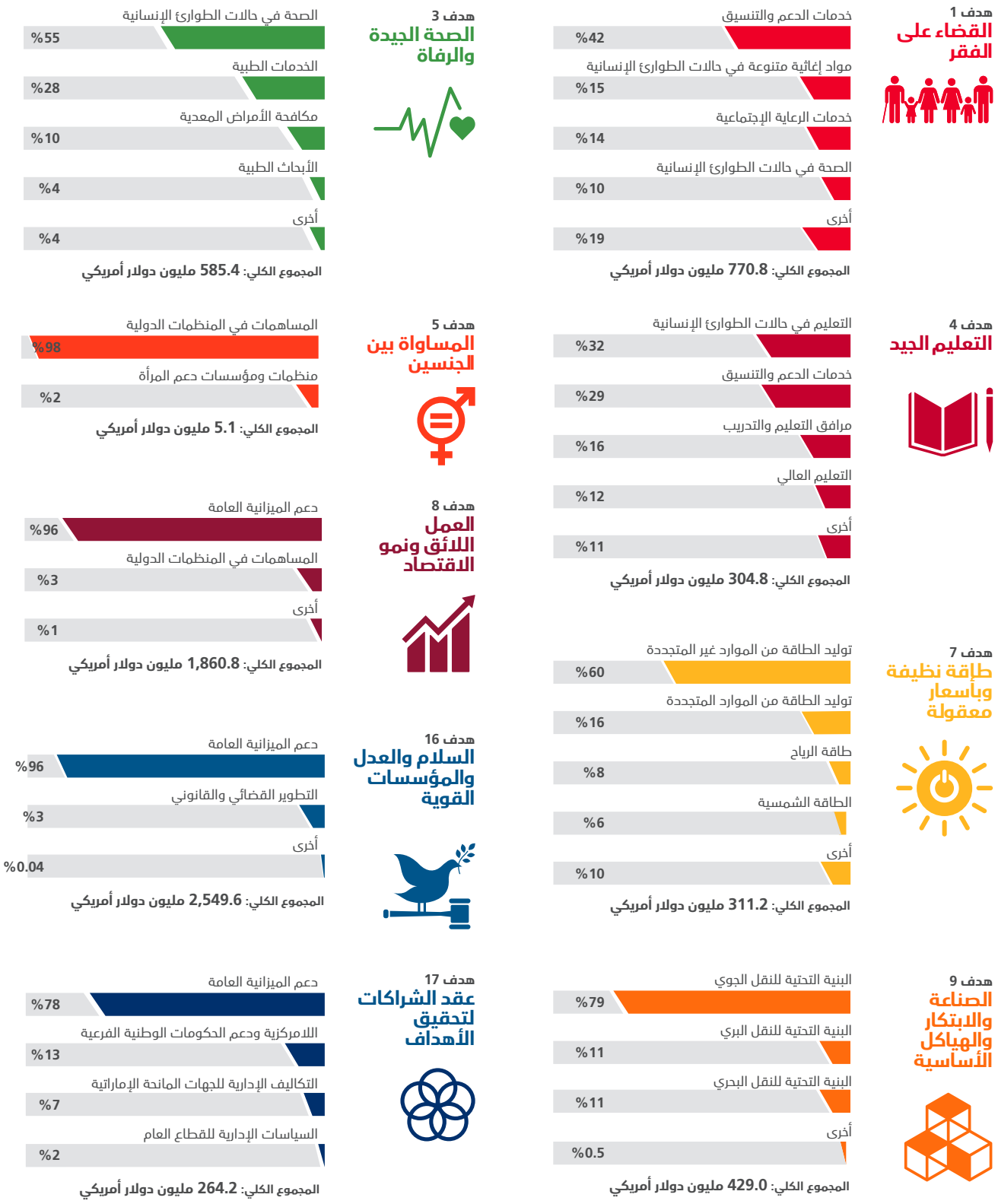

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومستوى الدخل

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

هدف 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

المجموع الكلي: 2,549.6 مليون دولار أمريكي

الدول الأقل نمواً	1,396.1	%55
الدخل العالي	1,150.4	%45
الشريحة العليا من متوسط الدخل	1.4	%0.1
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	1.3	%0.05
الدخل المنخفض	0.3	%0.01
غير محدد (برامج في دول متعددة)	0.1	%0.01

هدف 8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

المجموع الكلي: 1,860.8 مليون دولار أمريكي

الدول الأقل نمواً	1,010.9	%45
الشريحة العليا من متوسط الدخل	398.5	%12
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	392.0	%12
غير محدد (برامج في دول متعددة)	59.3	%3
الدخل العالي	0.05	%0.002

هدف 1 القضاء على الفقر

المجموع الكلي: 770.8 مليون دولار أمريكي

الدول الأقل نمواً	566.1	%37
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	136.5	%81
الشريحة العليا من متوسط الدخل	37.5	%5
غير محدد (برامج في دول متعددة)	28.2	%4
الدخل العالي	2.6	%3.0

هدف 3 الصحة الجيدة والرفاة

المجموع الكلي: 585.4 مليون دولار أمريكي

الدول الأقل نمواً	345.2	%95
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	117.3	%02
الدخل العالي	65.7	%11
غير محدد (برامج في دول متعددة)	49.1	%8
الشريحة العليا من متوسط الدخل	8.1	%1
الدخل المنخفض	0.1	%10.0

هدف 9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

المجموع الكلي: 429.0 مليون دولار أمريكي

الدخل العالي	291.6	%68
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	47.8	%11
الشريحة العليا من متوسط الدخل	47.1	%11
الدول الأقل نمواً	42.5	%10

هدف 7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

المجموع الكلي: 311.2 مليون دولار أمريكي

الدول الأقل نمواً	194.3	%26
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	63.6	%02
الدخل العالي	25.4	%8
غير محدد (برامج في دول متعددة)	15.7	%5
الشريحة العليا من متوسط الدخل	12.3	%4

هدف 4 التعليم الجيد

المجموع الكلي: 304.8 مليون دولار أمريكي

غير محدد (برامج في دول متعددة)	104.0	%34
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	97.6	%32
الدول الأقل نمواً	75.3	%25
الدخل العالي	19.4	%6
الشريحة العليا من متوسط الدخل	8.6	%3

هدف 17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

المجموع الكلي: 264.2 مليون دولار أمريكي

الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	169.2	%64
الدول الأقل نمواً	48.2	%18
الشريحة العليا من متوسط الدخل	35.1	%13
غير محدد (برامج في دول متعددة)	11.7	%4
الدخل العالي	0.001	%0.0002

هدف 5 المساواة بين الجنسين

المجموع الكلي: 5.1 مليون دولار أمريكي

غير محدد (برامج في دول متعددة)		%98
الدول الأقل نمواً	5.0	%2
الشريحة العليا من متوسط الدخل	0.1	%0.3
	0.01	

عدد من التلاميذ المستفيدين من برامج مؤسسة دبي العطاء التعليمية في إحدى المدارس بزيمبابوي.
المصدر: مؤسسة دبي للعطاء

أهداف التنمية المستدامة التسعة وقطاعات المساعدات

برز، خلال عام 2018، ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة؛ لتكون محور تركيز دولة الإمارات، وقد وردت جميعها ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2017–2021)؛ إذ حصلت على نحو ثلثي الإجمالي، وتلك الأهداف هي: الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية (وحصل على 9.35 مليار درهم إماراتي؛ توازي 2.55 مليار دولار أمريكي)، والهدف (8): العمل اللائق ونمو الاقتصاد (وحصل على 6.83 مليار درهم إماراتي؛ توازي 1.86 مليار دولار أمريكي)؛ والهدف (1): القضاء على الفقر (2.83 مليار درهم إماراتي؛ توازي 770.8 مليون دولار أمريكي).

وقد تم توجيه ما يزيد على نصف الدعم الإماراتي الموجَّه إلى مصلحة أهداف التنمية المستدامة الثلاثة هذه (بنسبة 57 في المئة) لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة لنحو 30 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً. وحصلت جميع هذه البلدان، باستثناء واحدٍ منها، على تلك المساعدات الخارجية في شكل منح بنسبة 100 في المئة. وكانت إثيوبيا واليمن على رأس قائمة الدول المتلقية لهذا النوع من المساعدات.

وكانت غالبية الدعم الإماراتي، الموجَّه إلى تحقيق الهدفين الخامس: "المساواة بين الجنسين"، والسابع عشر: "عقد الشراكات لتحقيق الأهداف"، في صورة دعم للميزانية العامة للحكومات والمنظمات متعددة الأطراف التي تعمل على تنفيذ خطط تنموية متعددة الجوانب تشمل الحد من التفاوت بين الدول، وتعزيز المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تعزيز وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام.

وبناءً على حجم مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة خلال عام 2018 تستعرض الصفحات التالية الدعم الإماراتي الموجَّه إلى سبعة من أهداف التنمية المستدامة التسعة التي ركزت عليها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2017–2021).

وعلى نحو مشابه، تم استعراض قطاعات المساعدات التي دعمتها دولة الإمارات خلال عام 2018 تحت كل هدف من أهداف المساعدات الخارجية.

وتستعرض الفقرات التالية مزيداً من المعلومات حول المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لدعم أهداف التنمية المستدامة الثمانية التي تركز عليها سياسة دولة الإمارات للمساعدات الخارجية.

هدف 16
السلام والعدل والمؤسسات القوية

التقدُّم العالمي المحرَز في تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018:

لا تزال مناطق كثيرة من العالم تعاني من أهوال لا توصف نتيجة للنزاعات المسلحة، أو لأشكال العنف الأخرى التي تجري داخل المجتمعات، وعلى الصعيد المحلي. كما أن التقدم في تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة غير متكافئ. ومع ذلك يجرى إحراز تقدم في وضع لوائح تنظيمية ترمي إلى تعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات، وإن كان ذلك بطيئاً، وتعزيز مؤسسات تدعم حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018.

يتوافق الهدف (16): "*التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعَّالة، وخاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع على جميع المستويات*"، مع الموضوع والهدف الرئيسي لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات: الازدهار والسلام العالمي؛ لذا ليس من المستغرَب أن يبرز هذا الهدف على رأس قائمة أهداف التنمية المستدامة التي دعمتها دولة الإمارات خلال عام 2018.

وقد أنفقت الإمارات 9.35 مليار درهم إماراتي (2.55 مليار دولار أمريكي)، أي ما يقرب ثلث إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018، لمصلحة مشروعات تساعد على تحقيق الأهداف العالمية التي تنشر "السلام والازدهار والمؤسسات القوية". وتم تخصيص أكثر من نصف تلك المساعدات لمصلحة اليمن، و55 في المئة منها تم تقديمها في صورة منح.

قطاع دعم الميزانية والبرامج العامة

أنفقت الإمارات أكثر من 95 في المئة من إجمالي المدفوعات الموجَّهة لمصلحة الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة في صورة دعم للميزانية العامة. وأسهمت تلك المساعدات المقدمة كمساعدات ثنائية، بقيمة 9.03 مليار درهم إماراتي (2.46 مليار دولار أمريكي)، في تزويد الميزانيات الوطنية للحكومات التي دعمتها دولة الإمارات بتمويل إضافي؛ وذلك لدعم الأولويات الوطنية الهادفة إلى الحفاظ على روح السلام والعدالة في المقام الأول، إلى جانب إقامة مجتمعات تتسم بالشمولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الوقت نفسه.

وبشكل عام جاء قطاع دعم الميزانية والبرامج العامة على رأس قائمة قطاعات المساعدات الأكثر تلقياً للتمويل من دولة الإمارات خلال عام 2018؛ حيث حصل على ما يزيد على نصف إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة خلال العام. وبالإضافة إلى المدفوعات التي تم تخصيصها لمصلحة الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة تحت مظلة هذا القطاع، تم توجيه 6.58 مليار درهم إماراتي (1.79 مليار دولار أمريكي) إلى مصلحة الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة؛ حيث دعمت دولة الإمارات النمو الاقتصادي لعدد من الدول النامية من خلال تزويدها بدعم لميزانياتها.

الحماية والتأمين في مواقع الأزمات الإنسانية

تُعدُّ حماية ومساعدة الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة، بما فيها الأطفال، من صميم أهداف المساعدات الخارجية الإماراتية؛ وتبعاً للبيانات المتوافرة عن الأعوام من 2005 إلى 2017؛ فقد أشار تقرير الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة إلى أن "حوالي 8 من كل 10 أطفال تتراوح أعمارهم ما بين عام واحد و14 عاماً قد تعرضوا لشكل ما من أشكال الاضطهاد النفسي، و/أو العقاب البدني بشكل منتظم في المنزل في 81 دولة (غالبيتها دول نامية). وفي جميع تلك الدول، فيما عدا سبعاً منها، تعرَّض أكثر من نصف هؤلاء الأطفال لممارسات تأديبية تتسم العنف".

ولذلك؛ واصلت دولة الإمارات، خلال عام 2018، مساعدة الأطفال المحرومين بوسائل عدَّة، من بينها توفير دعم تمويلي لدور الأيتام والمراكز المجتمعية، بمدفوعات بلغت 329.4 مليون درهم إماراتي (89.7 مليون دولار أمريكي)؛ ففي مانيلا بالفلبين، على سبيل المثال، تموّل الإمارات التكاليف التشغيلية السنوية لمؤسسة ترعى الأطفال الذين في حاجة إلى الحماية والرعاية، كالذين ينتمون إلى الشرائح الأكثر فقراً، والمنبوذين، والذين تعرَّضوا للإساءة، والاستغلال، والمهمَلين، والأيتام.

هدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد

التقدم العالمي المحرَز في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018

ارتفعت إنتاجية العمل وانخفض معدل البطالة على الصعيد العالمي؛ ومع ذلك هناك حاجة إلى قدرٍ أكبر من التقدم للتمكّن من زيادة فرص العمل، وخاصةً للشباب، والحد من العمالة غير الرسمية وعدم المساواة في سوق العمل (ولاسيما من حيث الفجوة في الأجور بين الجنسين)، وتشجيع بيئة عمل آمنة ومأمونة، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لضمان استمرارية العمل، وتحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018.

تماشياً مع الموضوع والهدف الرئيسي لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، المتعلق بدفع السلام والازدهار العالمي، جاء الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة في المرتبة الثانية للقطاعات الأكثر تلقياً للتمويل من دولة الإمارات خلال عام 2018؛ حيث تضافرت جهود الجهات الإماراتية المانحة لتقديم مساعداتها من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

وحصل الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة على ما يقرب من ربع المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018. وقد حصلت خمس دول من فئة البلدان الأقل نمواً على ما يزيد على نصف قيمة التمويل الموجَّهة لمصلحة هذا الهدف، الذي بلغت قيمته 6.83 مليار درهم إماراتي (1.86 مليار دولار أمريكي). كما تم توجيه أكثر من 20 في المئة منه لمصلحة خمس من دول الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدّخل. وجاءت إثيوبيا والأردن وجمهورية صربيا على رأس قائمة الدول المتلقية للمساعدات الإماراتية الموجهة لمصلحة الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018.

وشملت المساعدات الإماراتية الموجَّهة لمصلحة الهدف الإنمائي الثامن كذلك تعزيز قدرات القوى العاملة من خلال توفير فرص بناء القدرات؛ فسعياً إلى تحسين مستوى الخدمات الحكومية، وتمكين القوى البشرية العاملة، أسهم مشروع بناء القدرات وتحديث مهارات العمل، الذي موَّلته دولة الإمارات في مصر والأردن على سبيل المثال، في توفير تدريب متخصص موسَّع في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجة لما يقرب من 95 ألف فرد وموظف حكومي مدني، مثّلت النساء نحو 45 في المئة منهم.

وفيما يتعلق بحجم المساعدات تم توجيه غالبية الدعم الموجَّه إلى الهدف الإنمائي الثامن في صورة دعم للميزانية العامة، وإسهامات في المنظمات الدولية؛ وتم تقديم ما يزيد على 90 في المئة منها في صورة قروض ميسّرة.

قطاع دعم الميزانية والبرامج العامة

ساعدت دولة الإمارات على تعزيز ودفع الغايات العالمية المدرَجة ضمن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم الميزانية والبرامج العامة لأربع من الدول النامية. وكانت غالبية هذه الإسهامات، التي بلغت قيمتها 6.58 مليار درهم إماراتي (1.79 مليار دولار أمريكي)، في صورة إسهامات غير مخصصة؛ ما أتاح للحكومات مرونة أكبر في تخصيص التمويل الممنوح وفقاً للخطط التنموية للدول المدعومة، بدءاً من برامج القضاء على الفقر، وضمان استمرار الخدمات الحكومية، والبرامج العامة الموجَّهة إلى المواطنين، وحتى تنفيذ الاستراتيجيات والإصلاحات المقترحة للاقتصاد الكلي، وغيرها من أوجه الإنفاق.

وبصفته القطاع الأعلى تلقياً للتمويل خلال عام 2018، بنسبة تجاوزت نصف إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال العام نفسه، تم توجيه قسم كبير (بلغ 9.03 مليار درهم إماراتي، أي 2.46 مليار دولار أمريكي) من مدفوعات المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة كدعم للميزانية لمساعدة حكومات الدول المدعومة على "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"، وهذا ما يعبّر عنه الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة: السلام والعدل والمؤسسات القوية.

الإسهامات المقدَّمة إلى قطاع المنظمات الدولية

احتّل هذا القطاع المرتبة الثانية بين القطاعات الأكثر تلقياً للتمويل الموجَّه لتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، بمساعدات بلغت 205.8 مليون درهم إماراتي (56 مليونً دولار أمريكي)، خلال عام 2018؛ حيث حصلت اثنتا عشرة منظمة متعددة الأطراف من خلال هذا التمويل على إسهامات غير مخصصة، وإسهامات في ميزانياتها الأساسية خلال عام 2018.

THE EMIRATES ACADEMY
OF HOSPITALITY MANAGEMENT
Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation
RDB
RWANDA
DEVELOPMENT BOARD

دورة تدريبية لتمكين 100 سيدة من رائدات المستقبل للتميّز في مجال الضيافة في رواندا.
المصدر: وزارة الخارجية والتعاون الدولي

هدف 1
القضاء على الفقر

التقدُّم العالمي المحرَز في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018:

على الرغم من أن حدَّة الفقر المدقع قد خفَّت بشكل كبير منذ عام 1990، فلا تزال هناك جيوب تمثل أسوأ أشكال الفقر. ويتطلب القضاء على الفقر وجود أنظمة حماية اجتماعية شاملة تهدف إلى حماية جميع الأفراد طوال فترة الحياة. كما يتطلب اتخاذ تدابير هادفة إلى الحد من الضعف أمام الكوارث، ومعالجة المشكلات التي تواجهها مناطق جغرافية محدَّدة تعاني من نقص الخدمات داخل كل بلد. وقد انخفض معدل الفقر المدقع بصورة سريعة؛ ففي عام 2013 كان هذا المعدل على ثلث ما كان عليه في عام 1990. وتشير أحدث التقديرات العالمية إلى أن 11 في المئة من سكان العالم، أو 783 مليون شخص، كانوا يعيشون دون عتبة الفقر المدقع في عام 2013.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018.

جاء الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة: *"القضاء على الفقر بكافة أشكاله في كل مكان"*، من بين الأهداف الثلاثة الأولى الأكثر تلقياً للدعم من دولة الإمارات؛ وذلك تماشياً مع أول الأهداف التي وردت ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2017-2021)، بتحسين حياة الأفراد، والحد من الفقر،؛ حيث وصلت قيمة الدعم الإماراتي الموجَّه لمصلحة الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة إلى 2.83 مليار درهم إماراتي (770.8 مليون دولار أمريكي)، أي ما يقرب من 10 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018. ويوضح هذا التقرير أن غالبية المساعدات الخارجية المقدَّمة من دولة الإمارات، إن لم تكن كلها، التي تم تعيينها لمصلحة أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص الهدف الثامن: "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، تلعب كذلك دوراً محورياً في القضاء على الفقر.

وإدراكاً من دولة الإمارات للارتباط والعلاقة ما بين الفقر والهشاشة، فقد وجَّهت ما يقرب من 75 في المئة من الدعم المخصص للهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة إلى 30 دولة من البلدان الأقل نمواً؛ بينما تم تخصيص أقل من خُمسه لدعم 23 دولة ضمن الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل.

وفيما يتعلق بالحجم ارتفعت قيمة الدعم الموجَّه إلى الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة بمقدار 144 في المئة عمَّا سبق تقديمه في العام الأسبق؛ وتم تقديم نحو 15 في المئة من هذا الدعم كمساعدات تنموية، بينما تم تخصيص ما يزيد على 80 في المئة منه كمساعدات إنسانية وبرامج للإغاثة في الكوارث. وبناءً على هذا؛ تم توجيه قسم كبير من المساعدات الإماراتية المخصصة للهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة لدعم الفئات الأكثر ضعفاً المتضرّرة من الأزمتين السورية واليمنية. وقد قدمت الإمارات المساعدات الموجَّهة إلى تحقيق الهدف الإنمائي الأول حصرياً في صورة منح.

وبالإضافة إلى خدمات الدعم والتنسيق، التي تم تقديم معظمها لدعم مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن، تم توجيه غالبية الدعم الإماراتي الموجَّه لمصلحة الهدف الإنمائي الأول كمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، ولخدمات الرعاية الاجتماعية، وقطاع الصحة في حالات الطوارئ.

المساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ

ما زال حجم الاحتياجات الإنسانية هائلاً؛ فوفقاً لتقارير الأمم المتحدة، هناك ما يقرب من 132 مليون شخص في 42 دولة بمختلف أنحاء العالم في حاجة إلى الحصول على مساعدات إنسانية متعددة القطاعات في عام 2019؛[6] ولهذا حشدت دولة الإمارات، خلال عام 2018، نحو 429.8 مليون درهم إماراتي (117 مليون دولار أمريكي) كمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ لدعم المجتمعات الهشة، التي تمر بحالات طوارئ، وتعاني من صراعات مستمرة.

وقد أسهمت الأزمات الثلاث الممتدة، في العراق وسوريا واليمن، في دفع دولة الإمارات إلى تقديم الجزء الأكبر من الدعم الموجَّه كمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ. وقد أسهم هذا الدعم في توفير مواد إغاثة في حالات الطوارئ، بما فيها المساعدات المسهمة في إنقاذ الأرواح كمستلزمات الإيواء والمواد غير الغذائية، وسلال الغذاء، ودعم التكاليف التشغيلية لمخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً، وغيرها من الاحتياجات.

وإضافةً إلى ما سبق، جاءت استجابة دولة الإمارات للاحتياجات الإنسانية العاجلة للمتضرّرين من الفيضانات بالسودان، ولاجئي الروهينغا، وكذلك الأشخاص النازحين داخلياً في إثيوبيا، بمنزلة شعاع أمل بالنسبة إليهم. كما موّلت دولة الإمارات تكاليف النقل، وسهَّلت توصيل 92 طناً مترياً من المساعدات إلى الإندونيسيين المتضررين من زلزال وتسونامي سولاويسي، نيابةً عن منظمة اليونيسيف.[7] وفي مالي قدمت الإمارات، خلال عام 2018، مئة طن من المساعدات الغذائية والإمدادات في حالات الطوارئ.[8]
وتم استعراض أوجه الدعم والمساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018 في مختلف القطاعات بمزيدٍ من التفصيل في الفصل الثالث.

توزيع المساعدات الغذائية من قبل برنامج الأغذية العالمي في عدن بتمويل من المنحة الإماراتية السعودية المشتركة.
المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(أوتشا)

قطاع الخدمات الاجتماعية

تساعد أنظمة الحماية الاجتماعية على الحد من الفقر والقضاء عليه، وتوفير شبكة أمان للفئات الضعيفة. ومع هذا؛ فوفقاً للأمم المتحدة لا يوجد للحماية الاجتماعية ظل على أرض الواقع للغالبية العظمى من سكان العالم؛ ففي عام 2016 كان نحو 55 في المئة من سكان العالم، أي نحو 4 مليارات شخص، غير مشمولين بأي مزايا نقدية ضمن أي نظام للحماية الاجتماعية. وفي منطقة جنوب الصحراء الكبرى يعيش نحو 87 في المئة من السكان دون تغطية من أي شبكات حماية، أو أنظمة للرعاية الاجتماعية، مع الأسف.[9]

ولهذا كان تمويل الخدمات الاجتماعية من السمات البارزة للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات. ففي عام 2018 دفعت الإمارات 467.4 مليون درهم إماراتي (127.3 مليون دولار أمريكي) لمصلحة هذا القطاع، بما يمثل زيادة 36 في المئة على العام السابق. وأسهم نحو 40 في المئة من هذه المساعدات في دعم 30 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً؛ حيث غالباً ما تكون الاحتياجات إلى خدمات الرعاية الاجتماعية بها في أبلغ صورها. وكان السودان على رأس قائمة الدول المتلقية لهذا النوع من الدعم.

وبالإضافة إلى الدعم المقدم إلى واحد من أطول برامج دولة الإمارات امتداداً، وهو كفالة أكثر من 150 ألف طفل يتيم في دول نامية، أسهمت المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى قطاع الخدمات الاجتماعية في تلبية الاحتياجات الأساسية للرجال والنساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقات الذين يعيشون ظروفاً تتسم بالضعف والهشاشة؛ حيث تم تزويدهم بالغذاء، والملبس، ومرافق المياه والتصحاح، وخدمات الرعاية الصحية. وإضافة إلى هذا كانت فرص توليد الدخل والوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم جزءاً من هذا الدعم، وكان الغرض منها جميعها إتاحة بريق أمل، وانتشال هؤلاء الأفراد من دائرة الفقر.

هدف 3
الصحة الجيدة والرفاة

التقدم العالمي المحرَز في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018:

ارتفع عدد الناس الذين يعيشون اليوم حياة صحية أفضل ممَّا كانوا عليه في العقد الماضي. ومع ذلك؛ لا يزال الناس يعانون من دون داعٍ أمراضاً يمكن الوقاية منها، وكثير منهم يفقدون حياتهم قبل الأوان. ويتطلب التغلب على المرض واعتلال الصحة بذل جهود متضافرة ومستدامة تركز على المجموعات السكانية والمناطق المهملة.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018.

احتلّ قطاع الصحة المرتبة الثانية للقطاعات الأكثر تلقياً للتمويل من دولة الإمارات خلال عام 2018؛ فمنذ البدء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عام 2016، ظلت مدفوعات المساعدات الموجَّهة من دولة الإمارات لدعم برامج الصحة العالمية كبيرة وعالية القيمة. وكانت المدفوعات الإجمالية، الموثقة في تقرير هذا العام، بقيمة 2.15 مليار درهم إماراتي (585.4 مليون دولار أمريكي) والمقدمة في صورة منح، هي الأعلى منذ البدء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبارتفاع يزيد على قيمة المدفوعات المقدمة عام 2017 بمرتين ونصف. وقد تم تقديم ما يزيد على نصفها كجزء من المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات. وحصلت 25 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً على 59 في المئة منها، وحصلت 19 دولة تنتمي إلى الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل على خُمس إجمالي مدفوعات المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، بينما تم توجيه أكثر من نصفها إلى اليمن.

وتتناول الصفحات التالية بعض القطاعات الفرعية للصحة التي دعمتها دولة الإمارات خلال عام 2018.

الصحة في حالات الطوارئ

تألَّفت غالبية برامج الصحة العالمية، التي دعمتها دولة الإمارات خلال عام 2018، من مشروعات لتوفير خدمات الرعاية الصحية في أثناء حالات الطوارئ لآلاف الأشخاص الضعفاء المحاصَرين في الأزمات والأوضاع الإنسانية الصعبة. وقد مثّل هذا الدعم ما يزيد على نصف مدفوعات المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، بما يعادل 1.18 مليار درهم إماراتي (322.1 مليون دولار أمريكي) تم تقديمها في صورة منح، وقد حصل اليمنيون على أكثر من 95 في المئة منها.[10]

وقد استجابت دولة الإمارات لاحتياجات الرعاية الصحية والطبية في حالات الطوارئ لملايين الأشخاص الضعفاء المتضرّرين من الأزمة الجارية في اليمن. وفي ظل تناقص الخدمات الأساسية في اليمن، حافظت دولة الإمارات على التزامها بتوفير مساعدات خارجية متعددة القطاعات، بما فيها الخدمات الصحية في حالات الطوارئ. وشمل الدعم الموجَّه إلى قطاع الصحة في حالات الطوارئ تمويلاً بقيمة 189.4 مليون درهم إماراتي (51.6 مليون دولار أمريكي) لمصلحة منظمة الصحة العالمية كدعم لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن عام 2018. وكان الهدف الاستراتيجي الأول لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن هو توفير المساعدات المسهمة في إنقاذ الأرواح للأشخاص الأكثر ضعفاً وهشاشة في اليمن؛ من خلال الاستجابة الفعَّالة الموجَّهة. كما أسهمت هذه المساعدات في تنفيذ عدد من المشروعات الصحية المتنوعة المخصصة للنساء، التي نفذتها منظمة الصحة العالمية. وقد تم تخصيص جزء كبير من إجمالي المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى قطاع الصحة في حالات الطوارئ باليمن لمحاربة وباء الكوليرا في الدولة؛ حيث سجَّلت وزارة الصحة العامة والسكان 12289 حالة اشتباه في الإصابة بالمرض خلال عام 2018.[11]

وتعمل مرافق الرعاية الصحية الإماراتية، كعيادة القلب الكبير والمستشفى الإماراتي-الأردني الميداني في المفرق، على تلبية احتياجات الرعاية الصحية للاجئين السوريين في الأردن، بمن فيهم المقيمون في مخيم الزعتري والمخيم الإماراتي-الأردني مريجب الفهود للاجئين على مدار العام؛ حيث وصلت قيمة الدعم المخصص للرعاية الصحية في حالات الطوارئ الموجَّه إلى هؤلاء المتضررين من الأزمة السورية، خلال عام 2018، إلى 15.5 مليون درهم إماراتي (4.2 مليون دولار أمريكي).

وعلى نحو موازٍ دعمت دولة الإمارات مشروعات الصحة والمياه والإصحاح والنظافة الصحية التي نفذتها وكالة الأونروا، بمساعدات بلغت 7.35 مليون درهم إماراتي (مليوني دولار أمريكي) كدعم مالي مخصص لهذا القطاع. وتم استعراض أوجه الدعم والمساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018 في مختلف القطاعات بمزيدٍ من التفصيل في الفصل الثالث.

الخدمات الطبية

كانت غالبية المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى قطاع الخدمات الطبية خلال عام 2018 في شكل بناء للمستشفيات والعيادات الطبية، وكذلك لتمويل التكاليف التشغيلية، وتوفير المعدات والأجهزة الطبية، وذلك بقيمة 602.9 مليون درهم إماراتي (164.2 مليون دولار أمريكي) بزيادة قدرها 38 في المئة على ما سبق تقديمه في عام 2017، وحصل قطاع الخدمات الطبية في دول الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل على ما يقرب من 45 في المئة من هذه المنحة، وقد تم تقديم غالبيتها إلى مصر وباكستان. كما حصلت 20 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً على نصيبٍ من هذا الدعم.

ففي باكستان أسهم المشروع متعدد السنوات بمدفوعات قدرها 123.6 مليون درهم إماراتي (33.7 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2018، في دعم تطوير المستشفى الإماراتي، وهو مرفق طبي تخصصي متكامل يحتوي على 1000 سرير، ويستقبل في المتوسط 6000 مريض يومياً. وبالإضافة إلى وظيفته الأساسية، كمرفق لتوفير

الرعاية الصحية، يُعدُّ المستشفى كذلك مجمَّعاً أكاديمياً طبياً مزوداً بمعامل وقاعات للمحاضرات للعاملين في الحقل الطبي، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة.

ودعمت دولة الإمارات تنفيذ ثمانية مشروعات للخدمات الطبية في جمهورية مصر العربية خلال عام 2018، وشمل هذا الدعم مستشفى الأطفال من خلال توفير الأجهزة والمستلزمات الطبية، وكذلك بناء مرافق متخصصة شملت مجال الأشعة التشخيصية.

وفي الأردن أسهمت المساعدات الإماراتية في دعم تطوير العديد من المراكز الطبية المتخصصة، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ مشروع مدينة الملك حسين الطبية. وإضافة إلى هذا واصلت دولة الإمارات تقديم الدعم إلى مركز الحسين للسرطان، الذي يسع أكثر من 250 ألف مريض سنوياً؛ من أجل توسيع عملياته التشغيلية، وتعزيز قطاع السياحة الطبية في الأردن.

وعلى النحو نفسه حصل مستشفى للأطفال بمقاطعة ماري في تركمانستان على مساعدات إماراتية بقيمة 24.6 مليون درهم إماراتيٍّ (6.7 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2018. وأسهمت الإمارات، خلال عام 2018، في تنفيذ عدد من المشروعات الهادفة إلى تحسين البنية التحتية الصحية؛ ما أتاح خدمات الرعاية الصحية لملايين الأشخاص في أفغانستان وفلسطين وسيراليون، والعديد من الدول النامية الأخرى.

مكافحة الأمراض المُعدية: محاربة وباء الملاريا

يقدِّر تقرير الأمم المتحدة حول التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجود 19.9 مليون طفل لم يحصلوا على اللقاحات المسهمة في إنقاذ الأرواح خلال العام الأول من حياتهم؛ ما يعرّضهم لمخاطر جمَّة تتعلق باحتمالات الإصابة بأمراض تهدد الحياة. كما يفيد التقرير باستمرار تَصدُّر منطقة جنوب الصحراء الكبرى قائمة أعلى مناطق الإصابة بالملاريا؛ حيث يحدث فيها أكثر من 90 في المئة من حالات الإصابة بالمرض على مستوى العالم. ومن الأمور المثيرة للقلق وجود نحو 3.5 مليون حالة إصابة بالملاريا إضافية في 10 من أعلى الدول الإفريقية التي ينتشر فيها المرض خلال عام 2017، مقارنةً بالعام الأسبق.[12]

وما زالت دولة الإمارات ثابتة على التزامها بالقضاء على تلك العدوى المرضية المميتة؛ فبالإضافة إلى دعمها الموجَّه إلى صندوق "بلوغ آخر ميل" تتعهد دولة الإمارات بتخليص العالم من مرض شلل الأطفال، وهو مرض معد مميت يعوق الحركة غالباً ما يصيب الأطفال. وقد نُفذت دولة الإمارات غالبية جهودها في هذا الشأن من خلال المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان (UAE-PAP)؛ حيث نجحت في توصيل اللقاحات المضادة لمرض شلل الأطفال لتحصين أكثر من 57 مليون طفل باكستاني خلال الفترة من 2014 حتى 2018.[13]

وتلقى صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، خلال عام 2018، مساعدات مالية من دولة الإمارات بقيمة 88.2 مليون درهم إماراتي (24 مليون دولار أمريكي) لتمويل جهوده العالمية الرامية إلى القضاء على مرض شلل الأطفال. وفي أوزبكستان قدمت دولة الإمارات مدفوعات بقيمة 21.5 مليون درهم إماراتي (5.9 مليون دولار أمريكي)، خلال عام 2018؛ لتمويل تطوير المستشفى الوطني لعلاج الأمراض المعدية في الدولة.

وفي جهد مواز تم توفير شبكات الحماية من البعوض في تشادٍ لمحاربة الإصابة بالملاريا. وإضافة إلى هذا دفعت الإمارات الدفعة الثانية من دعمها المالي، الممتد على مدى 3 سنوات بقيمة 18.4 مليون درهم إماراتي (5 ملايين دولار أمريكي)؛ لمصلحة شراكة "الحد من انتشار الملاريا"، وهي تحالف عالمي يضم كلاً من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، انطلق عام 1998 في جهد مشترك للقيام باستجابة عالمية منسّقة للقضاء على المرض.

فتاة تعاني من سوء تغذية شديد الحدة تخضع للفحص في المركز الصحي الذي تدعمه منظمة اليونيسف بمديرية الأزارق (بمحافظة الضالع).
المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(أوتشا)

هدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018:

شهد العالم إحراز تقدم ثابت وملحوظ في قطاع الصناعة. وللتمكّن من تحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام، ينبغي إطلاق العنان للقوى الاقتصادية التنافسية للتمكن من توليد الدخل، وخلق فرص العمل، وتيسير التجارة الدولية، وتمكين استخدام الموارد بكفاءة.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018.

جاء الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، في المركز الخامس بين أكثر أهداف التنمية المستدامة تلقياً للدعم من دولة الإمارات خلال عام 2018، متأخراً مرتبة واحدة عن ترتيبه في عام 2017. ومع هذا، ففيما يتعلق بالحجم، بلغت قيمة المدفوعات الموجَّهة خلال عام 2018 لمصلحة تحقيق هذا الهدف 1.58 مليار درهم إماراتي (429 مليون دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 34 في المئة على العام الأسبق.

ونظراً إلى أن البنية التحتية تُعدُّ أحد البرامج المواضيعية العالمية الرئيسية الواردة ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2017-2021)؛ فلم يشهد هذا القطاع نمواً فحسب، بل تم تقديم غالبيته في صورة منح، بنسبة إجمالية بلغت نحو 95 في المئة. وكانت إحدى عشرة دولة من فئة البلدان الأقل نمواً، والشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل، من بين الدول المتلقية لهذه المساعدات.

وعلى غرار الأعوام السابقة، كانت أعلى ثلاثة قطاعات تلقياً للدعم مُعيَّنة ضمن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة: البنية التحتية للنقل الجوي، والبنية التحتية للنقل البري، والبنية التحتية للنقل البحري.

قطاع البنية التحتية للنقل الجوي

احتفظ قطاع البنية التحتية للنقل الجوي بصدارته كأكثر قطاعات المساعدات المقدمة ضمن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة تلقياً للتمويل؛ بحصوله على 1.24 مليار درهم إماراتي (337.7 مليون دولار أمريكي)، أي ما يقرب من 80 في المئة من المدفوعات الموجَّهة إلى الهدف الإنمائي التاسع خلال عام 2018.

ففي المالديف واصلت دولة الإمارات تمويل دعمها لبناء مطارين دوليين في الدولة: مطار فيلانا الدولي في العاصمة ماليه، ومطار دولي جديد في مانافارو، بمنطقة نونو آتول. ويُعَدُّ هذا التطوير لقطاع البنية التحتية للنقل الجوي بمنزلة نقلة استراتيجية، ودفعة لقطاع السياحة في الدولة، كما أنه يسهم في تحسين أنشطة التجارة والتنقل لنحو 400 ألف شخص يعيشون على 188 جزيرة تمثل مساحة الأراضي اليابسة للدولة.[14]

قطاع البنية التحتية للنقل البري

بلغت قيمة المدفوعات الموجَّهة لدعم قطاع البنية التحتية للنقل البري 168.6 مليون درهم إماراتي (45.9 مليون دولار أمريكي) لتنفيذ عدد من المشروعات في 14 دولة خلال عام 2018. وتم تخصيص أكثر من 40 في المئة من هذا الدعم لمصلحة خمسة من البلدان الأقل نمواً. وقد حصلت بنجلاديش والأردن والمغرب مجتمعة على ما يقرب من ثلثي هذه المساعدات.

ففي بنجلاديش، واصلت دولة الإمارات تمويلها الموجَّه لإعادة تعبيد طريق "جويدفبور – تشاندرا – تانجيل – إلينجا" بطول 70 كيلومتراً. ولدعم النمو الاقتصادي-الاجتماعي في المغرب، مدَّت الإمارات يد العون بمساعدات بلغت 42.2 مليون درهم إماراتي (11.5 مليون دولار أمريكي) في صورة منح لتمويل بناء مشروعين كبيرين لتطوير الطرق، من بينهما توسيع طريق سيدي علال البحراوي، وربطه بمحمية غابة المها.

وفي موريتانيا استمر تمويل دولة الإمارات لدعم بناء طريق فصالا، بطول 264 كيلومتراً، ويعد أحد الطرق الحدودية الرئيسية للدولة مع جمهورية مالي. وإضافة إلى هذا كان مشروع طريق نيونو – مودوغاش في كينيا أحد المستفيدين من المساعدات المالية الخارجية المقدمة من دولة الإمارات.

وتبلغ نسبة الطرق المعبَّدة في الدول النامية غير الساحلية نحو الثلث فحسب؛[15] لذا فقد شمل الدعم المندرج ضمن الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة الموجَّه إلى دولتين من الدول النامية غير الساحلية، هما قيرغيزستان وطاجيكستان، تنفيذ مشروعات لتطوير الطرق، وبناء طريقي بيشكيك – توروغارت السريع، وطريق كولياب – كالايكومب، على الترتيب.

البنية التحتية للنقل البحري

قدَّمت دولة الإمارات منحاً بقيمة 166.1 مليون درهم إماراتي (45.2 مليون دولار أمريكي) لتنفيذ برامج مهمة في قطاع البنية التحتية للنقل البحري جرى تنفيذها في دولتين خلال عام 2018. كما استمر تقديم المساعدات المخصصة لمصلحة مشروعات متعددة السنوات في قطاع النقل البحري بالمغرب. وشملت تطوير وإعادة تأهيل ميناء الدار البيضاء، كما بدأت تلوح في الأفق التوقعات بظهور قنوات جديدة لتوليد العوائد في ظل استمرار بناء ورش إصلاح السفن في الدار البيضاء. وفي اليمن هدفت مشروعات البنية التحتية للنقل البحري إلى تطوير ميناء حَوْلف بجزيرة سقطرى.

هدف 7
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

التقدم العالمي المحرَز في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018:

تم قطع خطوة أخرى نحو ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة والموثوق بها؛ بفضل ما تحقق مؤخراً من تقدم في تعميم الكهرباء؛ ولاسيما في البلدان الأقل نمواً، وفي تحسين كفاءة الطاقة الصناعية. ومع هذا لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز الأولويات الوطنية وطموحات السياسة العامة لوضع العالم على المسار الصحيح لتحقيق غايات الطاقة لعام 2030.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018.

سجلت الأمم المتحدة تقدماً عالمياً فيما يتعلق بتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة "حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوق بها والمستدامة"؛ حيث انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون دون كهرباء من تعدادهم البالغ 1.06 مليار شخص في عام 2014. وبالرغم من انخفاض هذه الأرقام؛ فإنه لا يزال هناك نحو 800 مليون شخص يعيشون من دون كهرباء.[16]

وارتفعت قيمة المدفوعات المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة تحقيق الهدف الإنمائي السابع بمقدار الضعف تقريباً؛ حيث قدمت نحو 1.14 مليار درهم إماراتي (311.2 مليون دولار أمريكي) دعماً لمشروعات عالمية تسهم في دفع تحقيق هدف إتاحة الحصول على الطاقة للجميع. وتم تقديم ما يقرب من 95 في المئة من تلك المساعدات في شكل منح، وحصلت 7 دول من فئة البلدان الأقل نمواً على 62 في المئة من هذه التمويلات، بينما حصلت ثلاث من دول الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل على نحو 20 في المئة منها. وكانت خمس من الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين المستفيدين من الدعم الإماراتي المقدم لمصلحة الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018.

واستكمالاً لمشروعات المساعدات الخارجية الإماراتية الأخرى الموجَّهة إلى قطاع الطاقة المتجددة المنفذة في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى جهود الدعم العالمية التي تبذلها الإمارات، والتي اتخذت أشكالاً عدة من بينها استضافة الدولة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) في أبوظبي، والقمة العالمية السنوية لطاقة المستقبل، تدعم دولة الإمارات كذلك ثلاث قنوات تمويل متخصصة تهدف إلى زيادة حصة الطاقة النظيفة والمتجددة في مزيج الطاقة بشتى أرجاء العالم. وكان من أوجه هذا الدعم تقديم 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي) كمنحة لصندوق الشراكة بين الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة؛ ومرفق مشروع صندوق أبوظبي للتنمية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)؛ لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة في الدول الأعضاء بالوكالة الدولية للطاقة المتجددة، بقيمة 1.29 مليار درهم إماراتي (350 مليون دولار أمريكي)؛ ومبادرة صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ، بمنحة قيمتها 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي).

طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتوليد الطاقة من مصادر متجدّدة

وصلت القيمة الإجمالية لمدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة قطاعات الطاقة الثلاثة هذه إلى 344.9 مليون درهم إماراتي (93.9 مليون دولار أمريكي). وجاء الأردن هذا العام على رأس قائمة الدول المتلقية لهذا النوع من الدعم؛ ويعود السبب في هذا لحدٍّ بعيد إلى المدفوعات المقدمة خلال عام 2018 لمصلحة تنفيذ العديد من مشروعات الطاقة المتجددة فيها، ومنها مشروع محطة الطاقة الشمسية في القويرة متعدد السنوات، بقيمة 550 مليون درهم إماراتي (149.7 مليون دولار أمريكي) لإنتاج 105 ميجاوات من الطاقة النظيفة الواقع جنوب الأردن، والذي تم من خلاله تركيب 328320 لوحة من الخلايا الشمسية الضوئية، ومن المتوقع أن تنتج 227 جيجاوات/ساعة من الطاقة الشمسية سنوياً على مدى 20 عاماً، تكفي لتزويد نحو 50 ألف منزل بالطاقة. ويسهم المشروع في خلق نحو 1000 وظيفة خلال مرحلة البناء، كما أنه من المقرر أن يوفر 30 وظيفة دائمة لإجراء عمليات التشغيل والصيانة.[17]

ودعماً لجهود كوبا الساعية إلى تحقيق هدفها الإنمائي بزيادة حصة الطاقة المتجددة فيها لتصل إلى 24 في المئة بحلول عام 2030، خصصت دولة الإمارات 55.1 مليون درهم إماراتي (15 مليون دولار أمريكي) لبناء محطة جديدة للطاقة الشمسية تعمل بألواح الخلايا الضوئية بقدرة 10 ميجاوات. وبمجرد اكتمالها؛ سيمكن للمشروع المتصل بشبكة كهرباء تزويد ما يقرب من 7000 منزل في كوبا بالتيار الكهربائي.[18]

محطة "شيبوك 1" لتوليد الطاقة من الرياح بقدرة 158 ميغاواط في صربيا وغرب البلقان.
المصدر: شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"

مقالة

مكافحة التغيُّر المناخي: دفع النمو والتنمية المستدامة من خلال الطاقة المتجددة

برزت دولة الإمارات كإحدى أهم الدول المناصرة لنشر تطبيقات الطاقة المتجدّدة على مستوى العالم، مستعينةً ببرامج مساعداتها التنموية المدعومة، والمستندة إلى الطلب في هذا القطاع.

حيث تَعُدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة الطاقة المتجددة أحد محركات الابتكار في الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وكذلك دعم نمو فرص التوظيف، إلى جانب قدرتها على تحقيق منافع على صعيدَي المناخ والبيئة

وقد عززت دولة الإمارات التزامها تجاه قطاع الطاقة المتجددة في الدول النامية، عن طريق إعلان عدد من المبادرات العالمية منها: مبادرة صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ، وصندوق الشراكة بين الإمارات ودول البحر الكاريبي.

ويُعدُّ صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ مبادرة تم إطلاقها عام 2013 بقيمة 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي) في صورة منح مخصَّصة لمشروعات الطاقة المتجددة، وتديره وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية، في حين تتولى شركة مصدر عمليات التنفيذ. وقد نجح صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ في تنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة في 11 دولة بمنطقة المحيط الهادئ (هي: فيجي، كيريباتي، ميكرونيزيا، جرز مارشال، ناورو، بالاو، تونغا، توفالو، جرز سليمان، دولة ساموا المستقلة،

فانواتو). وإضافة إلى هذا؛ فقد أرسى صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ، في عام 2016، سابقة جديدة لأشكال التعاون والتنسيق بين المانحين، مدعوماً بما حققه من نجاح في تنفيذ ووضع سياسات مقترحات المشروعات المشتركة مع المانحين والمنظمات الإقليمية الأخرى. ومن أبرز الأمثلة على ذلك توصُّل الإمارات إلى اتفاق للتمويل المشترك مع نيوزيلندا بشأن مشروع جزر سليمان، الذي نفذته شركة مصدر.

وقد تمت مراعاة تصميم المشروعات بشكل يدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ وذلك بعد تحديد الطاقة المتجددة كأحد عوامل التمكين الرئيسية للنمو في المنطقة. وأسهمت تلك المشروعات في تمكين 11 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من زيادة مرونتها وقدرتها على حل المشكلات التي تواجهها في قطاع الطاقة؛ ما يدعم قدراتها التنموية، وخلق الوظائف، وكذلك توفير الخدمات الحكومية الأساسية، كالصحة والتعليم والمياه، بالإضافة إلى الإسهام في تحقيق أهدافها التنموية المتعلقة بالطاقة المتجددة. وقد مكّن صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ تلك الدول من زيادة قدرتها على توليد الطاقة بمجموع 2.8 ميجاوات من الطاقة المتجددة، واستبدال نحو 3.2 مليون لتر من واردات وقود الديزل. وقد أسهمت المخرجات الإجمالية للمشروعات المنفذة من خلال الصندوق في توفير 3.7 مليون دولار سنوياً كان سيتم دفعها كتكاليف للوقود (بناءً على أسعار الوقود في عام 2015)، والحيلولة دون انبعاث ما يصل إلى 8450 طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً. وإضافة إلى هذا يوفر صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ ورش عمل تدريبية لتعزيز قدرات دول منطقة المحيط الهادئ في إدارة مشروعات الطاقة المتجدّدة.

وتردَّد صدى النجاح الذي حققه صندوق الشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول المحيط الهادئ خارج نطاق المنطقة؛ حيث أقر رؤساء دول وحكومات منطقة الكاريبي، خلال المناقشات التي دارت مع قادة دولة الإمارات، بالتأثير الكبير لارتفاع تكاليف الطاقة على اقتصادات بلدانهم ومواطنيهم. وبعد عدد من المشاورات الإقليمية أعلنت دولة الإمارات، في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر 2016، تأسيس مرفق التمويل الإقليمي الثاني، صندوق الشراكة بين الإمارات ودول البحر الكاريبي، بمنحة قيمتها 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي). وبالإضافة إلى هدفه الأساسي بزيادة تطبيقات الطاقة المتجددة في المنطقة، سيعمل الصندوق – الذي تضمَّن كذلك أهدافاً واضحة تتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – على توسيع وتنمية الخبرات الفنية المحلية في مجالي تصميم وإدارة مشاريع الطاقة المتجددة؛ من أجل تيسير نشر هذا النوع من الطاقة بشكل أسرع وأقل تكلفة في المستقبل. ومرة أخرى يضم الصندوق الإقليمي كلاً من وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وصندوق أبوظبي للتنمية، وشركة مصدر، ويهدف إلى العمل عن قرب مع المنظمات الإقليمية والجهات المانحة الأخرى لاستكمال ومواصلة تنفيذ الأنشطة والمشروعات الجارية على النحو الأمثل.

جهود مستمرة من دولة الامارات نحو المساهمة في الجهود الدولية للحد من التغيرات المناخية من خلال تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

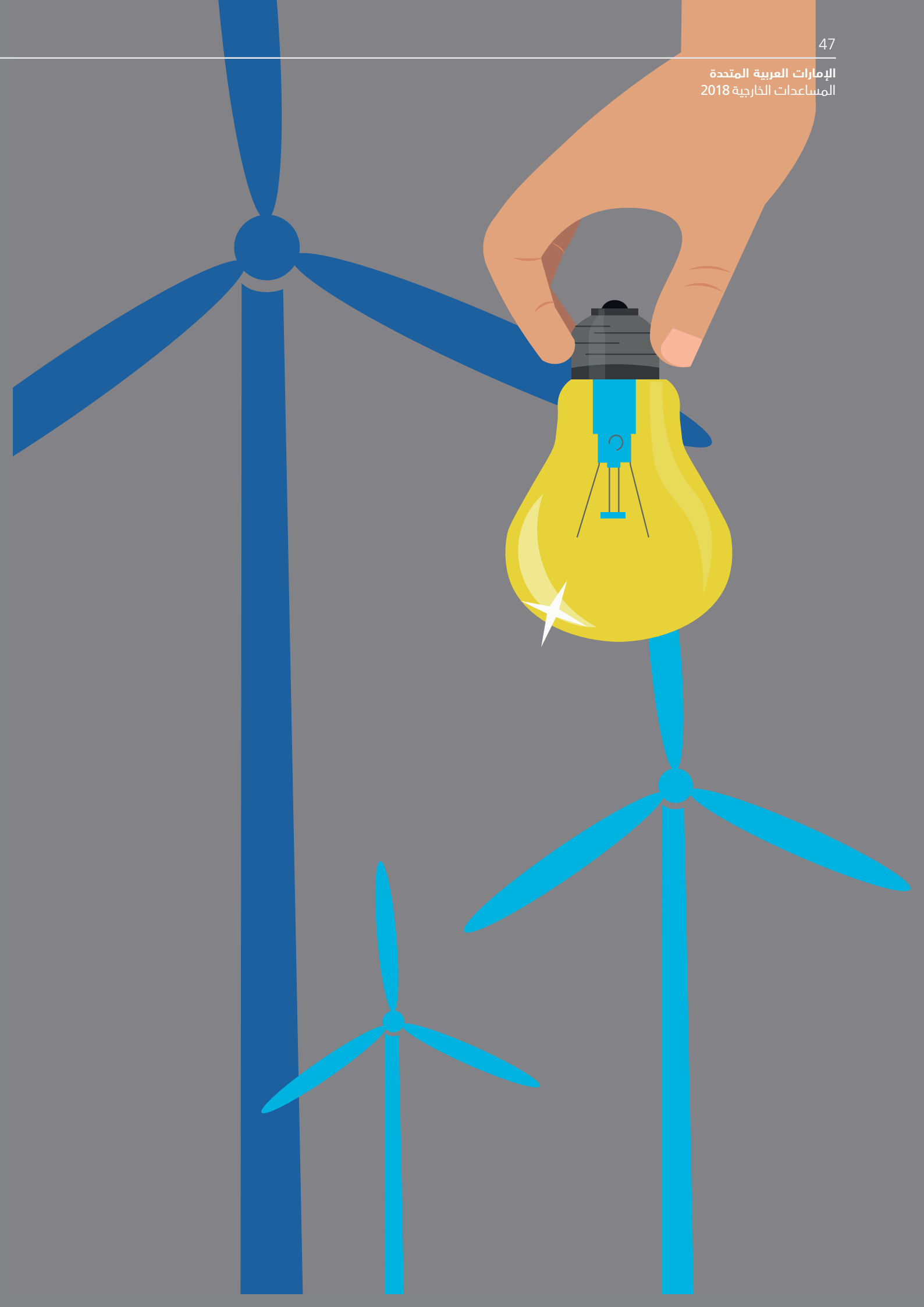

مقالة

تزويد الدول الجزرية بطاقة نظيفة قادرة على الصمود في مواجهة تغيّرات المناخ

تلتزم دولة الإمارات التزاماً عميقاً بتعزيز الأمن الطاقي للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد برهنت الدولة على التزامها هذا من خلال تنفيذها لمشاريع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح قادرة على الصمود في مواجهة تغيّرات المناخ في عددٍ من الدول الجزرية الصغيرة النامية بجنوب المحيط الهادئ، حيث تعتبر تكلفة الطاقة من بين الأعلى على مستوى العالم.

وقد كُتب النجاح في تنفيذ ونشر تلك التكنولوجيات المتطورة من خلال تأسيس شراكات فعّالة بين القطاعين الحكومي والخاص. ومن بينها "صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ" الذي أسسته دولة الإمارات كوسيلة للمساعدة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاق باريس. يمثل الصندوق شراكة فريدة من نوعها بين كل من وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة وصندوق أبوظبي للتنمية وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر). حيث تتولى وزارة الخارجية والتعاون الدولي إدارة برامج الصندوق، بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية، بينما تعمل شركة مصدر على تطوير التكنولوجيات المطلوبة بالإضافة إلى عمليات وأنشطة التنفيذ.

وفي عام 2013، أعلن سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، إطلاق «صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ» من أجل تنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة قادرة على الصمود في مواجهة تغيّرات المناخ في أحد عشر دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة جنوب المحيط الهادئ. ويهدف البرنامج، الذي تبلغ تكلفته 183.7 مليون درهم إماراتي (50 مليون دولار أمريكي) إلى تمكين الدول الجزرية من خفض اعتمادها على وقود الديزل وتحسين استغلالها لمواردها الطبيعية، بالإضافة إلى تدعيم اقتصاداتها المحلية من خلال تطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية فيها.

تم اختيار 11 دولة جزرية بمنطقة جنوب المحيط الهادئ لتكون شريكة لصندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ، وهي: تونغا، ساموا، فيجي، توفالو، كريباتي، فانواتو، جزر سليمان، جزر مارشال، ناورو، بالاو، ميكرونيزيا.

وللتمكن من تنفيذ تكنولوجيات قادرة على الصمود وتحمّل التغيّرات المناخية للدول الجزرية، تبنّت دولة الإمارات العديد من المناهج والمفاهيم المبتكرة من خلال "صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ". من بينها على سبيل المثال، محطة توليد الطاقة من رياح في ساموا، والتي تعد أول مشروع من نوعه في تلك الدولة الجزرية. تم بناء المحطة في جزيرة أوبولو، حث تقع العاصمة آبيا، وقد اكتمل بناؤها في 2014. ويشمل تصميم محطة توليد الطاقة من الرياح، والذي وُضع بمواصفات محددة خصيصاً، توربينات قادرة على الصمود في مواجهة الأعاصير مزوّدة بسواري قابلة للطي تتيح وضعها في وضع أفقي أثناء حوادث الطقس المتطرفة. كما تم تثبيت السواري إلى الأرض لتحمّل سرعات الرياح العالية.

نجح المشروع، الذي قام بتمويل تنفيذه صندوق أبوظبي للتنمية، في تنويع مزيج الطاقة في الدولة. وقد شهدت المرحلة الأخيرة من المشروع إقامة دورات تدريبية متخصصة وتطوير لقدرات المقيمين هناك، وهو ما ساعد في بناء المهارات وتمكين المهندسين والتقنيين في ساموا من إدارة وتشغيل معدات وأجهزة المشروع المتقدمة.

ويعتبر البرنامج التدريبي «التكامل بين محطات إنتاج الطاقة المتجددة بمنطقة المحيط الهادئ» أحد المكوّنات المكمّلة لصندوق الشراكة بين الإمارات والمحيط الهادئ. وكان البرنامج التدريبي قد أجرى دورته الرابعة والأخيرة على هامش أسبوع أبوظبي للاستدامة، وهدَف إلى تطوير الخبرات المحلية أكثر في مجال الطاقة المتجددة لمساعدة الدول الجزرية بمنطقة المحيط الهادئ في مساعيها الرامية لتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة. تناول التدريب موضوعات رئيسية تتعلق بالجوانب الفنية والقانونية والتجارية والمالية والبيئة وحقوق الإنسان عند تطوير حلول الطاقة المتجددة. ومن الجدير بالذكر أن نحو ثلث المشاركين كانوا من النساء، وذلك بما يتماشى مع سياسة "100% للمرأة" التي تنتهجها وزارة الخارجية والتعاون الدولي.[19]

تضمنت ورشة العمل استعراضاً للدروس المستفادة من التنفيذ الناجح لمشاريع صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ في شكل حالات دراسة وممارسات تفاعلية ركزت على دمج حلول الطاقة المتجددة ضمن شبكات الطاقة بالدول الجزرية. علاوة على هذا، ناقشت مشاريع قيد التطوير حالياً في منطقة المحيط الهادئ.

وقد ساهم إجمالي الأحد عشر مشروعاً الذي نفذتهم شركة مصدر من خلال «صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ» في زيادة قدرة منطقة المحيط الهادئ على توليد الطاقة المتجددة بمقدار 6.5 ميغاواط. كما ساهمت في استبدال 3.2 مليون لتر من واردات وقود الديزل، مما ساهم في توفير تلك الجزر لنحو 13.6 مليون درهم إماراتي (3.7 مليون دولار أمريكي) من تكاليف الوقود، والحد من انبعاث 8,447 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون.

وتدعم دولة الإمارات الدور الذي تلعبه الطاقة المتجددة في تسريع النمو الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى جانب تحقيق منافع ملموسة في مجتمعاتها المحلية. وبينما ساهمت تلك الشراكات البارزة بمجال الطاقة النظيفة في تمهيد الطريق أمام تنفيذ تكنولوجيات مبتكرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الجزرية الصغيرة النامية من الطاقة بشكل مستدام، فقد ساعدت كذلك في خلق الوظائف وخفض كل من تكاليف الطاقة والاعتماد على واردات وقود الديزل، إلى جانب رفع قدرة تلك الدول على الصمود في مواجهة تغيّرات المناخ وإنعاش اقتصاداتها المحلية في الوقت نفسه. ومن خلال روح الابتكار التي تتحلى بها وتدعمها، تمكنت دولة الإمارات من تطبيق ونشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في شتى أرجاء منطقة جنوب المحيط الهادئ، وهو ما برهن على التزامنا بإيجاد مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع.

هدف 4
التعليم الجيد

التقدم العالمي المحرَز في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018:

لا يستوفي أكثر من نصف الأطفال والمراهقين في جميع أنحاء العالم الحد الأدنى من معايير الكفاءة في القراءة والرياضيات. وهناك حاجة إلى إعادة تركيز الجهود لتحسين جودة التعليم. ولا يزال التفاوت في التعليم عميقاً بين الجنسين، وبين المواقع الحضرية والريفية، وفي أبعاد أخرى؛ لذا فهناك حاجة إلى تقديم المزيد من الاستثمارات في البنية الأساسية للتعليم، ولاسيما في البلدان الأقل نمواً.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018.

تعزو دولة الإمارات تقدُّمها التنموي، ونجاحها في تحقيق التنمية المستدامة فيها، إلى نظامها التعليمي رفيع المستوى، الذي يعد من ركائز رؤية الإمارات لعام 2021؛ لذا فلا غرو أن تعكس مساعداتها الخارجية هذا الالتزام، بدفع وتعزيز جودة التعليم للجميع. ومن هذا المنطلق يسير البرنامج الإماراتي للمساعدات الفنية، الذي يعد من العناصر لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2017-2021)، بخطىً ثابتة لتحقيق هدفه بتوفير فرص للتعلم المستمر مدى الحياة للرجال والنساء في الدول النامية.

ففي عام 2018 حشدت دولة الإمارات 1.12 مليار درهم إماراتي (304.8 مليون دولار أمريكي) في صورة منح لدعم برامج التعليم العالمية؛ وبذلك تكون قيمة الدعم المقدم من دولة الإمارات لتحقيق الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛ قد ارتفعت بنسبة 84 في المئة خلال عام 2018. ووصلت هذه المساعدات، التي تم تقديمها حصراً في صورة منح، إلى العديد من الدول النامية، ومن بينها 34 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً. وتم تخصيص ما يقرب من ثلث هذا الدعم إلى دول الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل، وكان الأردن وفلسطين واليمن على رأس قائمة الدول المستفيدة من تلك المساعدات.

وعلى غرار ما جرى في الأعوام السابقة واصلت دولة الإمارات تمويلها لدعم عمل العديد من المنظمات المهتمة بدعم التعليم في العالم، ومن بينها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالة الأونروا، ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم والثقافة (اليونسكو)، وغيرها من المنظمات. وتتناول الصفحات التالية بعض القطاعات الفرعية للتعليم التي دعمتها دولة الإمارات خلال عام 2018.

التعليم في حالات الطوارئ

أدت حالات الطوارئ الإنسانية والأزمات الممتدة في نحو 35 دولة متأثرة بالأزمات إلى توقف 75 مليون طفل تتراوح أعمارهم ما بين 3 أعوام و18 عاماً عن تلقي العلوم وخدمات التعليم؛[20] فبالنسبة إلى الشباب والأطفال في مواقع حالات الطوارئ والأزمات الممتدة، لا يعد التعليم حقاً من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل إنه غالباً ما يكون سبباً في إنقاذ الأرواح، متيحاً لهم الفرصة لبناء القدرة على مواجهة الصدمات والهروب من براثن الفقر، إلى جانب الشعور بالاستقرار والانتماء.

وتماشياً مع دور دولة الإمارات القوي والثابت، كداعم ومناصر لبرنامج التعليم في حالات الطوارئ، فقد وجهت 358.7 مليون درهم إماراتي (97.6 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2018 كمساعدات خارجية مخصصة لقطاع التعليم في حالات الطوارئ، تمثل ما يقرب من ثلث المدفوعات الإجمالية الموجَّهة إلى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

وتم توجيه أكثر من نصف هذه المساعدات لدعم تعليم أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني في كلٍّ من سوريا ولبنان والأردن وغزة والضفة الغربية، وقد ساعد هذا الإسهام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على مواصلة تنفيذ برامجها القُطرية، وكذلك تمكين 708 مدارس من مواصلة عملها للعام الدراسي 2018-2019.[21]

وتم توجيه ما يقرب من 40 في المئة من المدفوعات الموجَّهة إلى قطاع التعليم في حالات الطوارئ لدعم أطفال اليمن. وتراوحت أوجه هذا الدعم ما بين بناء وتجديد وتجهيز للمدارس والفصول الدراسية، ودفع رواتب المعلمين من خلال منظمة اليونيسيف. كما تم تنفيذ العديد من برامج التعليم في حالات الطوارئ، ومنها في الأردن والعراق ولبنان والنيجر وسيراليون، خلال عام 2018؛ لدعم أطفال المدارس النازحين نتيجة الصراعات وحالات الطوارئ الإنسانية.

مرافق التعليم والتدريب.. تدريب المعلمين

وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة لا تزال هناك العديد من الدول النامية تفتقر إلى البنية التحتية والمرافق الأساسية لتوفير بيئات تعلم فعَّالة؛ ففي منطقة جنوب الصحراء الكبرى، على سبيل المثال، يكمن القدر الأكبر من التحديات؛ حيث أقل من نصف مدارس التعليم الأساسي وما قبل الثانوي تتمتع بالتيار الكهربائي، ولديها أجهزة حاسب آلي متصلة بالإنترنت، وشبكات لمياه الشرب النظيفة. وأضاف التقرير أنه تم إحراز تقدم طفيف، على الصعيد العالمي، في نسبة معلمي مدارس التعليم الأساسي الذين حصلوا على تدريب؛ حيث يقف المعدل تقريباً عند نحو 85 في المئة منذ عام 2015؛ وتنخفض تلك المعدلات إلى أدنى مستوياتها في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 64 في المئة.

وشهدت أوجه الدعم المقدم من دولة الإمارات لمصلحة قطاعات التعليم الفرعية هذه بناء وإعادة تأهيل وتجهيز مئات المدارس، بالإضافة إلى تمكين المعلمين من الحصول على فرص للتدريب وبناء القدرات. كما تكفَّلت دولة الإمارات بدفع التكاليف التشغيلية للمدارس، بما في ذلك دفع أجور ورواتب المدرسين في عدد من الدول؛ حيث دفعت دولة الإمارات، خلال عام 2018، نحو 180.9 مليون درهم إماراتي (49.3 مليون دولار أمريكي) لتمويل

قطاع مرافق التعليم، بينما تم تخصيص 5.1 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي) لدعم تدريب المعلمين لزيادة عدد المدرسين المؤهلين، ولتوفير فرص للتعلم المستمر للمعلمين في كل من غانا وإندونيسيا وكينيا وأوغندا.

وإضافةً إلى هذا، تم توجيه ما يقرب من نصف المدفوعات المخصصة لقطاع مرافق التعليم والتدريب إلى 30 دولة من البلدان الأقل نمواً. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي حصلت إفريقيا على ما يقرب من نصف المساعدات المقدمة، وحصلت آسيا على 28 في المئة منها، بينما أسهمت النسبة المتبقية في دعم برامج عالمية. وجاءت إثيوبيا في المرتبة الأولى للدول المتلقية لهذا النوع من المساعدات، تلاها الأردن والسودان.

وفي لاوس، كجزء من برنامج "شبكة ومركز أبحاث لاوس لإتاحة فرص التعليم (Laos Educational Access Research and Networking LEARN) الذي يهدف للوصول إلى 35 ألف طفل في سن المدرسة، قدمت دولة الإمارات الدعم بالشراكة مع مؤسسة بلان إنترناشيونال كندا، ومنظمة إنقاذ الطفولة، والبنك الدولي. وفي الأردن تم بناء 85 مدرسة جديدة، كما حصل المئات من الطلاب والمعلمين على صور عدَّة من الدعم، من بينها حملة توزيع الكتب المستمرة التي تدعمها دولة الإمارات.

التعليم العالي والتدريب المهني

يسعى الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة إلى ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني، والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030. وفي عام 2018 قدمت دولة الإمارات مساعدات بقيمة 134.3 مليون درهم إماراتي (36.6 مليون دولار أمريكي) لدعم وتعزيز التعليم العالي في العديد من الدول النامية، ومن بينها عشر دول من البلدان الأقل نمواً، وتسع من دول الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل. وقد وصلت قيمة الدعم الموجَّه إلى التدريب المهني إلى 8.6 مليون درهم إماراتي (2.3 مليون دولار أمريكي)، تم توجيه أكثر من نصفها إلى تسعة من البلدان الأقل نمواً.

ويجرى كل هذا الزخم تحت مظلة برنامج الإمارات للمساعدات الفنية (UAETAP) الذي يعد المحرك الرئيسي لهذا النوع من المساعدات، ويُتيح توفير المئات من برامج منح التعليم الجامعي والتعليم العالي للرجال والنساء المستحقين في شتى أنحاء العالم. ولا يزال الأردن في مقدمة البلدان النامية الأكثر تلقياً للتمويل، مع استمرار دولة الإمارات في تنفيذ واحد من أكبر برامج التعليم العالمية في الدولة؛ فمن خلال التمويل المقدم من دولة الإمارات يسعى برنامج الأردن لتطوير الجامعات الحكومية إلى تحسين التعليم في 9 جامعات حكومية، و11 كلية أهلية؛ حيث تم بناء كليتي الطب والحقوق في جامعة اليرموك، بينما تم تشييد مبنيَين للكيمياء وطب الأسنان ضمن المباني الأكاديمية المتميِّزة الجديدة بالجامعة الأردنية. وإضافة إلى هذا أسهمت المنحة متعددة السنوات المقدَّمة من دولة الإمارات إلى قطاع التعليم في بناء كلية الطب والصيدلة في طنجة.

ويُعَدُّ دعم الميزانية السنوية من الأساليب الشائعة التي تتبعها دولة الإمارات للمساعدة على دعم التعليم العالي، وضمان حصول الشباب والبالغين على حد سواء على فرص الانتساب إلى الجامعات والحصول على فرص التدريب والتعليم الفني؛ لذا فعلى غرار الأعوام السابقة، قدمت دولة الإمارات، خلال عام 2018، دعماً مالياً إلى عدد من مرافق تعليم الكبار في دول عدة، من بينها النيجر وباكستان، لمساعدتها على إدارة عملياتها التشغيلية.

التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي

وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة؛ فإنه على الرغم من التقدم الكبير المحرَز على مدى السنوات الماضية، فيما يتعلق بإتاحة التعليم ومستويات المشاركة، فإنه كان لا يزال هناك 262 مليون طفل وشاب تتراوح أعمارهم ما بين 6 أعوام و17 عاماً خارج المدارس في عام 2017، كما أن أكثر من نصف الأطفال والمراهقين لا يستوفون الحد الأدنى من معايير الكفاءة في القراءة والرياضيات.[22]

ويُعَدُّ التعليم أولوية قصوى في دولة الإمارات؛ فمن خلال تخصيص ما يقرب من 20 في المئة من أوجه الإنفاق الحكومي الرئيسية لتطوير وتعزيز نظامها التعليمي، أصبحت الإمارات تتمتع بواحد من أعلى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة على مستوى العالم. ورغبةً منها في نشر إنجازها الناجح هذا خارج حدودها حشدت دولة الإمارات 18.7 مليون درهم إماراتي (5.1 مليون دولار أمريكي) كمساعدات خارجية لمصلحة قطاعات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي؛ لضمان استغلال الأطفال والشباب كل إمكانياتهم، وتحقيق طموحاتهم، من خلال التعليم الجيد. وتم توجيه ما يقرب من نصف هذا الدعم لمصلحة الأطفال والشباب في ثماني دول من فئة البلدان الأقل نمواً.

وصلت قيمة مشروعات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، التي جرى تنفيذها في أربعة من البلدان الأقل نمواً، إلى 5.3 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي)، وهي: الاتحاد القُمري، وغامبيا، ورواندا، وفانواتو. وفي كولومبيا قدمت دولة الإمارات الدعم لبناء 14 مركزاً من مراكز التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي بيرو تنفذ دولة الإمارات مشروعاً لدعم النمو في مرحلة الطفولة المبكرة مدته 3 سنوات، يستهدف دعم 500 طفل من الفئات المحرومة تتراوح أعمارهم ما بين يوم و3 أعوام، وكذلك دعم 14 مركزاً للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وبالشراكة مع منظمة كوزي وارما المحلية غير الحكومية، يهدف المشروع إلى الحد من إصابة الأطفال بالتقزُّم (توقف النمو) مع تأكيد أهمية النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وتوفير فرص التدريب وجلسات نشر الوعي، وإجراء زيارات منزلية لتثقيف الآباء بشأن موضوعات الصحة والتغذية والطفولة المبكرة والسلامة.

وتم توجيه الدعم المخصص لقطاع التعليم الثانوي إلى اثنين من البلدان الأقل نمواً، هما مالاوي ورواندا. وإضافة إلى هذا دعمت دولة الإمارات فرص الحصول على التعليم الأساسي في ست من الدول النامية، من بينها نيبال والسنغال وأوغندا. ففي أوغندا، على سبيل المثال، أطلقت دولة الإمارات 3 مشروعات متوازية لمصلحة هذا القطاع تشمل توفير فرص التعليم لأطفال اللاجئين السودانيين والمجتمعات المضيفة. ويسهم الثاني في تعزيز العلوم والتكنولوجيا بين فتيات مدارس التعليم الأساسي والثانوي الأوغنديات، بينما يدعم المشروع الثالث تسجيل ودمج الأطفال ذوي الإعاقات في مدارس التعليم الأساسي العادية.

الجزء الثالث: الدعم الموجَّه إلى أهداف التنمية المستدامة الأخرى

من المعلوم أنه لم يتم توجيه المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى أهداف التنمية المستدامة التسعة الواردة في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2017–2021) فحسب؛ حيث تم توجيه نحو 9 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية إلى باقي أهداف التنمية المستدامة، وكان أبرزها الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة، الذي حصل على 3 في المئة من إجمالي مدفوعات المساعدات المقدمة عام 2018.

وتستعرض الفقرات والأشكال التوضيحية التالية معلومات إضافية حول المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لدعم أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

الشكل 15: المساعدات الإماراتية المقدمة لأهداف التنمية المستدامة الأخرى

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة والأنشطة في القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

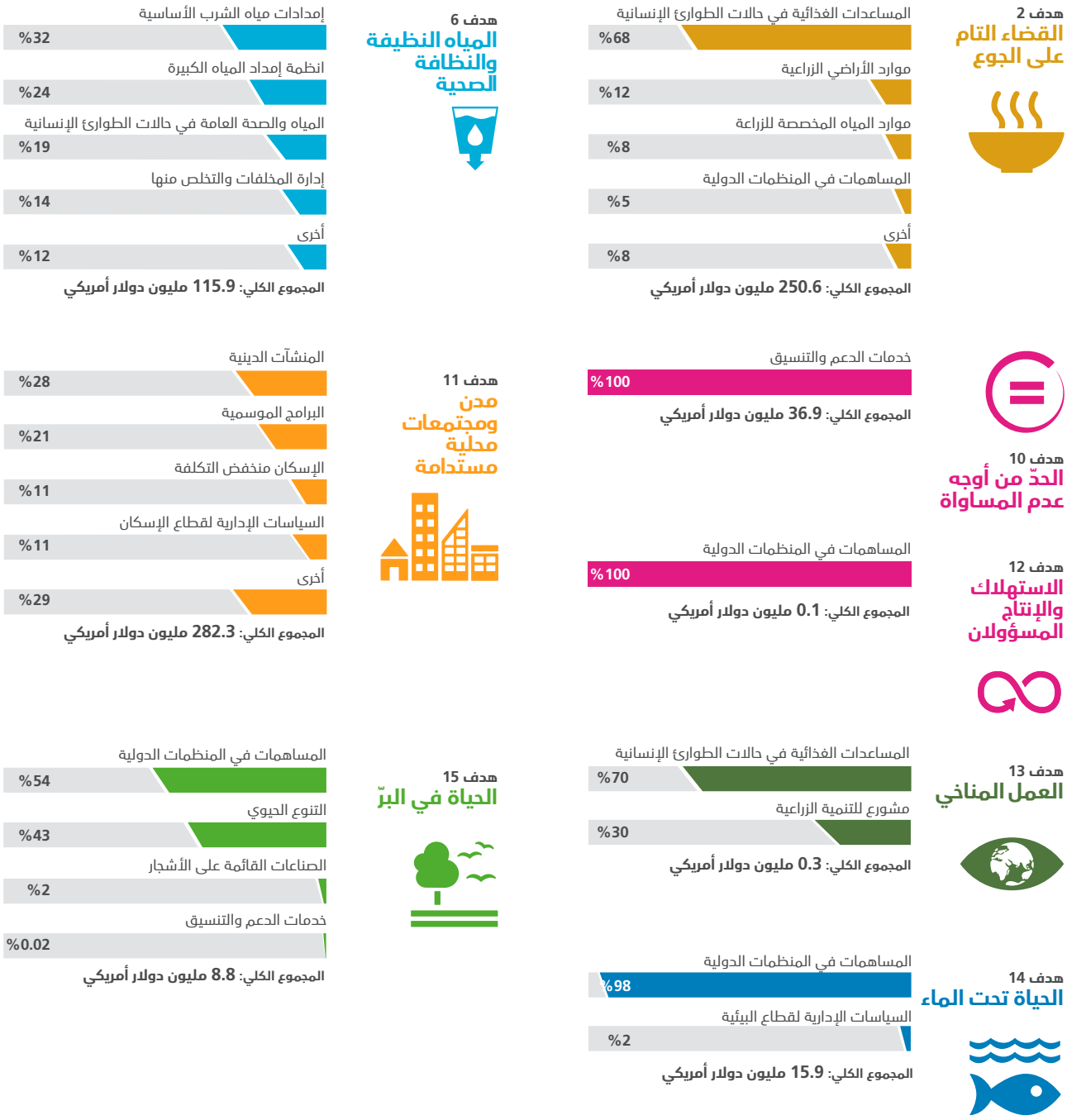

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومستوى الدخل

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

هدف 11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

المجموع الكلي: 282.3 مليون دولار أمريكي

الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	113.5	%40
الدول الأقل نمواً	84.7	%30
الشريحة العليا من متوسط الدخل	47.4	%17
الدخل العالي	19.2	%7
غير محدد (برامج في دول متعددة)	17.4	%6
الدخل المنخفض	0.02	%0.01

هدف 2 القضاء التام على الجوع

المجموع الكلي: 250.6 مليون دولار أمريكي

الدول الأقل نمواً	169.4	%68
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	29.7	%12
الدخل العالي	21.1	%8
الشريحة العليا من متوسط الدخل	18.5	%7
غير محدد (برامج في دول متعددة)	11.8	%5
الدخل المنخفض		

هدف 6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

المجموع الكلي: 115.9 مليون دولار أمريكي

الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	44.7	%39
الدول الأقل نمواً	31.6	%27
غير محدد (برامج في دول متعددة)	25.4	%22
الشريحة العليا من متوسط الدخل	12.7	%11
الدخل العالي	1.1	%1
الدخل المنخفض	0.5	%0.4

هدف 10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

المجموع الكلي: 36.9 مليون دولار أمريكي

الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	36.9	%100
الدخل العالي		
الدول الأقل نمواً		
الشريحة العليا من متوسط الدخل		
الدخل المنخفض		

هدف 14 الحياة تحت الماء

المجموع الكلي: 15.9 مليون دولار أمريكي

الدول الأقل نمواً	15.5	%97
الشريحة العليا من متوسط الدخل	0.3	%2
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	0.1	%1
غير محدد (برامج في دول متعددة)		
الدخل العالي		

هدف 15 الحياة في البرّ

المجموع الكلي: 8.8 مليون دولار أمريكي

غير محدد (برامج في دول متعددة)	5.2	%59
الدول الأقل نمواً	1.8	%21
الشريحة العليا من متوسط الدخل	0.9	%10
الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	0.5	%6
الدخل العالي	0.3	%4
الدخل المنخفض	0.002	%0.02

هدف 13 العمل المناخي

المجموع الكلي: 0.3 مليون دولار أمريكي

الشريحة الدنيا من متوسط الدخل	0.2	%70
غير محدد (برامج في دول متعددة)	0.1	%30

هدف 12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

المجموع الكلي: 0.1 مليون دولار أمريكي

غير محدد (برامج في دول متعددة)	0.1	%100

هدف ٢
القضاء التام على الجوع

التقدم العالمي المحرَز في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة خلال عام 2018:

بعد انخفاض معدلات الجوع في العالم لزمن طويل يبدو أنها ستبدأ في الارتفاع من جديد. وتُعَدُّ العوامل، المتمثلة في النزاع والجفاف والكوارث المرتبطة بالتغيُّر المناخي، من بين العوامل الرئيسية المتسببة في انعكاس هذا التقدم؛ حيث ارتفعت نسبة الذين يعانون نقص التغذية في جميع أنحاء العالم من 10.6 في المئة عام 2015 إلى 11 في المئة عام 2016. ويمثل هذا ارتفاعاً إلى 815 مليون شخص في جميع أنحاء العالم عام 2016، مقارنةً بـ (777) مليون شخص عام 2015.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2018.

من المؤسف أن الجوع لا يزال يؤثر في ملايين الأشخاص في شتى أنحاء العالم؛ ولهذا، فعلى الرغم من أن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: " القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" ليس من بين أهداف التنمية المستدامة التسعة محور التركيز المحددة في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة (2017-2021)، فإن الجهات المانحة الإماراتية قد حافظت على التزامها بالقضاء على الجوع، من خلال تقديمها 920.4 مليون درهم إماراتي (250.6 مليون دولار أمريكي) إلى دول أخرى. وتم توجيه ما يقرب من 95 في المئة من هذا الدعم في صورة منح، وأكثر من ثلثيه تم تخصيصه للبلدان الأقل نمواً. وتألفت الغالبية العظمى لهذه المساعدات من مشروعات ضمن قطاعين تم تناولهما في الفقرات التالية: قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، وقطاع الزراعة.

قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ

على غرار الأعوام السابقة تم تقديم الدعم الإماراتي الموجَّه لمصلحة الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة في صورة مساعدات سلعية، وتحديداً لمصلحة قطاع المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ. ففي عام دفعت الإمارات 622 مليون درهم إماراتي (169.3 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشروعات مساعدات غذائية في حالات الطوارئ جرى تنفيذها في 20 دولة.[23] وحصل اليمن على غالبية هذا التمويل في ظل استمرار معاناة أكثر من 18 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي. وأسهمت مبادرة "لأجلك يا صومال"، التي أطلقتها دولة الإمارات عام 2017، في تسهيل توزيع مساعدات غذائية على ملايين الصوماليين، كما دفعت الإمارات 22.1 مليون درهم إماراتي (6 ملايين دولار أمريكي)، في عام 2018، لتمويل مشروعين للمساعدات الغذائية؛ حيث تم توزيع أكثر من 3000 طن من المواد الغذائية الأساسية على أكثر من 180 ألف صومالي في أقاليم بونتلاند وجوبلاند وبربرة.

وإضافة إلى هذا تواصل دولة الإمارات دعمها اللاجئين والنازحين المتضررين من الأزمة الإنسانية في سوريا؛ من خلال تزويدهم بالمساعدات الغذائية. ومن بين مشروعات المساعدات الخارجية، التي نفذتها دولة الإمارات، توزيع 1170 سلة غذاء على لاجئي الروهينغا. وفي جنوب السودان عقدت دولة الإمارات شراكة مع برنامج الأغذية العالمي لتوفير قسائم الطعام للأسر والأفراد الأكثر ضعفاً وهشاشة.

قطاع الزراعة

أكد تقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة في عام 2018 أن مجموع المساعدات الموجَّهة إلى قطاع الزراعة في الدول النامية خلال عام 2016 قد بلغ 12.5 مليار دولار أمريكي؛ حيث انخفض هذا المجموع إلى 6 في المئة من إجمالي مساعدات المانحين المخصصة للقطاع، بعد أن كان قد بلغ 20 في المئة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي.

وإدراكاً من دولة الإمارات للحاجة إلى تحسين الطاقة الإنتاجية لقطاع الزراعة في الدول النامية، فقد دعمت المشروعات الزراعية العالمية بمدفوعات بلغت 197.1 مليون درهم إماراتي (53.7 مليون دولار أمريكي) لتحقيق هذا الغرض؛ ففي جمهورية صربيا دعمت دولة الإمارات تنفيذ العديد من مشروعات أنظمة الري للمساعدة على تحسين الأهداف التنموية للدولة المتعلقة بقطاع الزراعة. وعلى نحو مماثل حصلت العديد من الدول الأخرى، ومن بينها مصر والأردن وغينيا والسودان، على دعم تمويلي من دولة الإمارات لتعزيز قطاع الزراعة فيها.

دعم الإمارات للمشاريع الزراعية العالمية لتعزيز القدرة الانتاجية الزراعية بالدول النامية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

الجزء الرابع: الالتزامات المعلَنة عام 2018 لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بلغت قيمة الالتزامات، التي أعلنتها دولة الإمارات خلال عام 2018، 10.33 مليار درهم إماراتي (2.81 مليار دولار أمريكي) لمصلحة أهداف تتعلق بالقضاء على الفقر في العالم، وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم توجيه غالبية التزامات الدولة، التي أعلنتها خلال عام 2018 (بنسبة 77 في المئة) لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثلاثة التالية: الهدف (16): السلام والعدل والمؤسسات القوية؛ والهدف (1): القضاء على الفقر؛ والهدف (11): المدن والمجتمعات المستدامة.

وفيما يتعلق بالغرض من المشروعات كان من بين أعلى القطاعات تلقياً للدعم قطاع دعم الميزانية والبرامج العامة، والمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، وقطاع التنمية القروية، وقطاع الخدمات الطبية. وقد تم تخصيص ما يقرب من ثلث هذه المساعدات لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية لنحو 14 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً.

الشكل 16: الالتزامات الإماراتية المعلن عنها كدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

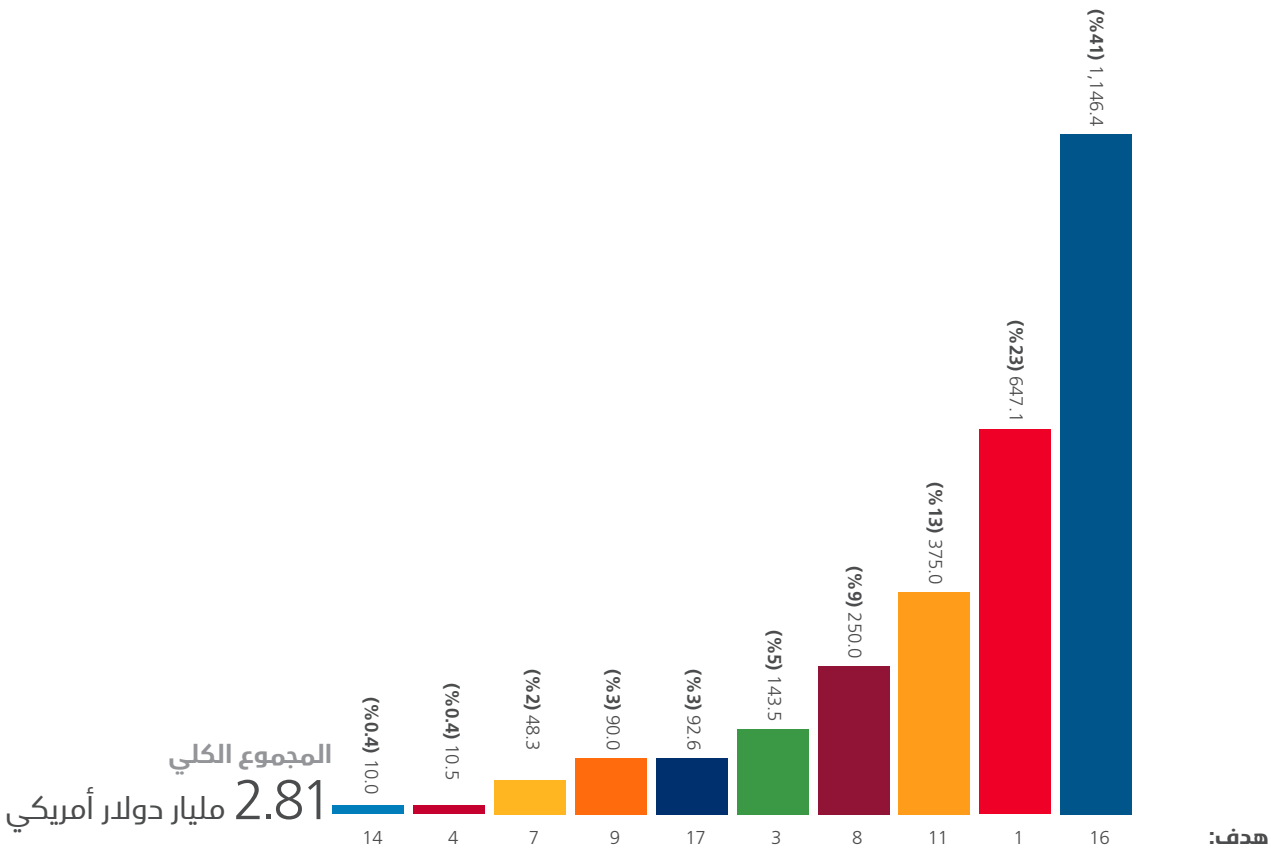

مقالة

برامج دعم الاستقرار في العراق

أحد مشاريع لإعادة تأهيل المباني الخدمية في مدينة الموصل بعد تحريرها من تنظيم داعش الإرهابي،بتمويل من المنحة الإماراتية ضمن مشاريع صندوق الاستقرار في العراق.
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تُعَدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة واحداً من أهم المانحين الدوليين لصندوق تمويل الاستقرار في العراق (FFS)، وهو عبارة عن صندوق استئماني متعدد المانحين، أسَّسه ويُديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2015، وسيستمر حتى نهاية عام 2020.

ويهدف صندوق تمويل الاستقرار في العراق إلى دعم قدرة الحكومة العراقية على الاستجابة لاحتياجات المدن والمحافظات التي تم تطهيرها من وجود تنظيم داعش، إلى جانب هدفها الأساسي، المتمثل في دعم عودة الأشخاص النازحين داخلياً إلى المناطق المحرَّرة من العراق.

وقد قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مساعدات إجمالية بقيمة 220.4 مليون درهم إماراتي (60 مليون دولار أمريكي) لدعم تنفيذ 23 مشروعاً تسهم في إعادة تأهيل البنية التحتية الضرورية لتيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية في شرق الموصل وغربها، كالصحة والتعليم ومرافق إمداد المياه والكهرباء، بالإضافة إلى دعم إعادة تأهيل المنازل المدمَّرة وبنائها.

فعلى سبيل المثال جرى، من خلال الدعم الإماراتي المقدم، إتمام بناء وتجهيز 11 مركزاً للرعاية الصحية الأولية، بالإضافة إلى تشغيل 5 محطات فرعية لتوليد الطاقة، وهو ما أسهم إلى حد كبير في تحسين إمداد الكهرباء في غرب الموصل بعد أن كانت مقصورة على 4 ساعات في اليوم؛ لتمتد إلى ما بين 12 و16 ساعة يومياً في المتوسط. وإضافة إلى هذا تم الانتهاء من بناء 515 منزلاً، وانتقل مُلاكها مرة أخرى للإقامة فيها. وأسهمت تلك الإنجازات في عودة المزيد من النازحين داخلياً مرة أخرى إلى غرب الموصل.

وقد انتقلت أم محمد وأسرتها للإقامة في منزلهم الذي تم تجديده؛ كما انتقلت عائلات أخرى من أحياء مياسا ووادي حجر والإصلاح الزراعي إلى منازلها الجديدة.

وتقول أم محمد: "إننا سعداء بالعودة إلى منازلنا بكرامة، وإنني مسرورة للغاية بمنزلنا الذي يبدو جديداً تماماً بعد ترميمه، وأفضل كثيراً مما كان عليه. كما إنني ممتنة كثيراً لأنني واحدة من بين المئات الذين حصلوا على دعم من الأمم المتحدة، ومن دولة الإمارات العربية المتحدة".

إعادة تأهيل محطة معالجة "مياه القبة" في شرق الموصل ، أكبر محطات المياه في محافظة نينوى وتغطي 75% في المائة من احتياجات المدينة ويستفيد منها 750,000 شخص.
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

3 المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات

ارتفعت قيمة المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ، المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018، لتصل إلى 5.06 مليار درهم إماراتي (1.38 مليار دولار أمريكي) بنسبة بلغت نحو 18 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة عام 2018. وتمثل المساعدات الإنسانية العالمية التي قدمتها دولة الإمارات في ذلك العام أكثر من ثلاثة أضعاف ما قدمته في عام 2017. كما أنها تُعَدُّ الأعلى على مدى ما يزيد على خمس سنوات.

جانب من جهود المؤسسات المانحة الإماراتية لتوفير مواد الإغاثة من خلال المدينة العالمية للخدمات الإنسانية.
المصدر: المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

وفيما يتعلق بنسبتها من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للإمارات بلغت نسبة الاستجابة الإنسانية المحتسبة كمساعداتٍ إنمائية رسمية مقارنةً بالدخل القومي الإجمالي للدولة خلال عام 2018 ما قيمته 0.29 في المئة، بمتوسط 0.18 في المئة على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وبلغت نسبة المساعدات الإنسانية المقدمة خلال عام 2018 ما يوازي 39 في المئة من إجمالي المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الإمارات على مدى 5 سنوات، والتي وصلت قيمتها الإجمالية إلى 13.08 مليار درهم إماراتي (3.56 مليار دولار أمريكي).

وقد خلَّفت الصراعات والكوارث، التي حدثت في مختلف أنحاء العالم، ملايين الأشخاص الذين هم في حاجة إلى الحصول على مساعدات إنسانية. وتظل الحقيقة الثابتة هي تضرر واعتماد نحو 132 مليون شخص يعيشون في 42 دولة على الإغاثة المقدمة في حالات الطوارئ والتدخلات الإنسانية. وإضافةً إلى ذلك، يعيش من لا يقلون عن مليوني شخص في مناطق تسيطر عليها الصراعات وأعمال العنف والهشاشة. وعلى الرغم من المكاسب الاقتصادية والتنموية المحققة، فإن نحو 10 في المئة من تعداد سكان العالم لا يزالون يعيشون في فقر مدقع.[24]

وهدفت المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات عام 2018 قدر الإمكان إلى مجاراة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في مختلف أنحاء العالم. وبزيادة وصلت إلى نحو ثلاثة أضعاف مساعداتها الإنسانية المقدمة عام 2017، سعت دولة الإمارات إلى الوفاء بتعهداتها التي أخذتها على عاتقها بدعم الفئات الأكثر هشاشة، من خلال حشدها مساعدات إنسانية وإغاثية متعددة القطاعات خلال عام 2018 بقيمة بلغت 5.06 مليار درهم إماراتي (1.38 مليار دولار أمريكي).

ويمكن ملاحظة أثر الجهود الإنسانية والإغاثية، التي قامت بها دولة الإمارات في حالات الطوارئ خلال عام 2018 في 27 حالة إنسانية طارئة واسعة النطاق، بما فيها سوريا واليمن. ففي إثيوبيا تم تخصيص 37.5 مليون درهم إماراتي (10.2 مليون دولار أمريكي) لمصلحة 3 مشروعات تهدف بشكل أساسي إلى دعم الأشخاص النازحين داخلياً، الذين يعيشون أوضاعاً تتسم بالهشاشة. وفي غامبيا دفعت دولة الإمارات مليون دولار أمريكي

وقد تم تقديم أكثر من نصف المساعدات الإنسانية الإماراتية خلال عام 2018 بالشراكة مع العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

يمنيون يحصلون على مساعدات من دولة الإمارات.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي ووكالات الأمم المتحدة

لتمويل مشروعات إعادة تأهيل السدود وبناء أماكن إيواء للمتضررين من الفيضانات. وعلى نحو مُماثل تم إرسال أكثر من 200 طن من الغذاء وإمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ جواً إلى المتضررين من الفيضانات في السودان. وفي الوقت نفسه يظل دعم الأشخاص النازحين داخلياً من أولويات دولة الإمارات من خلال مواصلتها تنفيذ 3 مشروعات في عام 2018 بمدفوعات بلغت 11.5 مليون درهم إماراتي (3.1 مليون دولار أمريكي).

وبلغت نسبة المساعدات الإنسانية المقدمة خلال عام 2018 ما يوازي 39 في المئة من إجمالي المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الإمارات على مدى 5 سنوات، والتي وصلت قيمتها الإجمالية إلى 13.08 مليار درهم إماراتي (3.56 مليار دولار أمريكي). ويواصل الرجال والنساء والأطفال المتضررون من الأزمات الإنسانية في كلّ من فلسطين وسوريا واليمن حصولهم على النصيب الأكبر من المساعدات الخارجية الإماراتية. فعلى مدى هذه الأعوام الخمسة، من 2014 إلى 2018، ركز ما يقرب من 75 في المئة من المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات على حالات الطوارئ الإنسانية الثلاث هذه.

> جهود المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ المقدمة من دولة الإمارات كإستجابة لاكبر أزمتين طويلتين على مستوى العالم؛ وهما سوريا واليمن.

وتتناول الصفحات التالية بمزيد من التفصيل جهود المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ المقدمة من الإمارات استجابةً لاثنتين من أكبر الأزمات المُطوَّلة على مستوى العالم؛ وهما سوريا واليمن.

وقد تم تقديم أكثر من نصف المساعدات الإنسانية الإماراتية خلال عام 2018 بالشراكة مع العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وجاء على رأس تلك الوكالات برنامج الأمم المتحدة للأغذية العالمي (WFP)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، اللذان حصلا على النصيب الأكبر من تلك المساعدات، بنسبة 21 في المئة، و14 في المئة، على الترتيب، من إجمالي المساعدات الإنسانية الإماراتية المقدمة خلال عام 2018.

وجاء قطاع الصحة في حالات الطوارئ على رأس قائمة القطاعات الأكثر تلقياً للتمويل ضمن جهود المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ التي قدمتها الإمارات؛ حيث بلغت نسبة المدفوعات الموجّهة إلى هذا القطاع، خلال عام 2018، ما يقرب من 40 في المئة من إجمالي المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات. فقد قدمت دولة الإمارات الدعم إلى أكثر من 70 في المئة من مشروعات الصحة في حالات الطوارئ المنفذة في مختلف أنحاء العالم عام 2018، بمدفوعات بلغت 1.46 مليار درهم إماراتي (397.9 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل زيادة بمقدار 172.7 مليون درهم إماراتي (47.0 مليون دولار أمريكي) على مدفوعات عام 2017، وتم توجيه ما يزيد على ثلث المدفوعات الإجمالية الموجَّهة إلى هذا القطاع لوكالات الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى مشروعات الصحة في حالات الطوارئ المنفَّذة في اليمن وسوريا، قدمت دولة الإمارات، خلال عام 2018، دعماً بقيمة 7.36 مليون درهم إماراتي (مليوني دولار أمريكي) إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لدعم جهودها الرامية إلى ضمان إتاحة فرص الحصول على رعاية صحية عالية الجودة، بالإضافة إلى خدمات إمداد المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم للجميع في قطاع غزة. وإضافة إلى ما سبق، كانت الاحتياجات الصحية والطبية للاجئي الروهينغا كذلك على رأس أولويات دولة الإمارات خلال عام 2018؛ حيث دفعت ما يقرب من مليون دولار أمريكي لتمويل مشروعات صحية.

وتم تخصيص نحو 22 في المئة من إجمالي المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات، خلال عام 2018، لمصلحة قطاع المساعدات السلعية، بما فيها المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، والمساعدات متعددة القطاعات المقدمة في حالات الطوارئ، وكذلك الإيواء والمواد غير الغذائية، بقيمة بلغت 1.13 مليار درهم إماراتي (307.0 مليون دولار أمريكي)؛ حيث تم توزيع أكثر من 775 ألف سلة غذاء، وأكثر من 35 ألف طن من المواد الغذائية خلال عام 2018. وإضافة إلى هذا تم توصيل أطنان من مستلزمات الإيواء والمواد غير الغذائية إلى الفئات الضعيفة التي تعيش ظروفاً تتسم بالهشاشة، بمن فيهم من يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها.

وخلال عام 2018 تم تنفيذ مشروعات للتعليم في حالات الطوارئ في 14 دولة؛ وقد ارتفعت قيمة المدفوعات لتصل إلى 358.7 مليون درهم إماراتي (97.6 مليون دولار أمريكي)، أي بارتفاع يزيد على خمسة أضعاف، بعكس ما جرى في عام 2017. وتم تنفيذ غالبية مشروعات التعليم في حالات الطوارئ التي مولتها دولة الإمارات (87 في المئة)، بوساطة وكالات الأمم المتحدة. ومن خلال تقديم دعم مالي لتمويل الميزانية السنوية لـ (708) مدرسة، تديرها وكالة الأونروا في فلسطين، أصبح بمقدور خمسة ملايين فتى وفتاة الالتحاق بالمدرسة.

وتناصر دولة الإمارات الجهود المبذولة لضمان وحفظ حق كل طفلٍ في التعليم؛ حيث تعتبر مؤسسة دبي العطاء شريكاً مؤسساً في صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، وهو مبادرة عالمية تهدف إلى حشد 6.61 مليار درهم إماراتي (1.80 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2021؛ للوصول إلى 8.9 مليون طفل يعيشون في مواقع الأزمات وحالات الطوارئ، وتزويدهم بخدمات تعليم عالي الجودة. وعلى نحو موازٍ يُسهم برنامج التعليم في حالات الطوارئ، الذي تدعم الإمارات تنفيذه بدول عدَّة، في تمكين ملايين الأطفال والشباب من خلال تزويدهم بالتعليم الجيد لمساعدتهم على تحقيق طموحاتهم والاستفادة من كل إمكانياتهم.

وقد تم توجيه نحو 40 في المئة من المدفوعات الموجَّهة إلى قطاع التعليم في حالات الطوارئ لدعم أطفال اليمن. وفي النيجر يواصل نحو 4000 طفل نازح، يعيشون أوضاعاً تتسم بالهشاشة والضعف نتيجة انعدام الأمن، تلقي الدعم من دولة الإمارات لتحسين قدراتهم على القراءة والحساب، والمخرجات الاجتماعية-العاطفية، إلى جانب مهارات أخرى. وتم تنفيذ برامج مشابهة لدعم 8600 طفل في كل من لبنان وسيراليون. وإضافة إلى هذا حصل نحو 15 ألف فتى وفتاة في كولومبيا، متأثرين بالصراع الدائر في أراوكا وترون دي سانتاندر، على دعم لبرنامج تعليمي ممتد على مدى 3 سنوات، بدأ تنفيذه في عام 2017، بقيمة 11 مليون درهم إماراتي (3 ملايين دولار أمريكي).

مشاريع إنسانية لمؤسسة دبي العطاء لتوفير احتياجات الاطفال اللاجئين في أوغندا.
المصدر: مؤسسة دبي للعطاء

الشكل 17: المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2018)

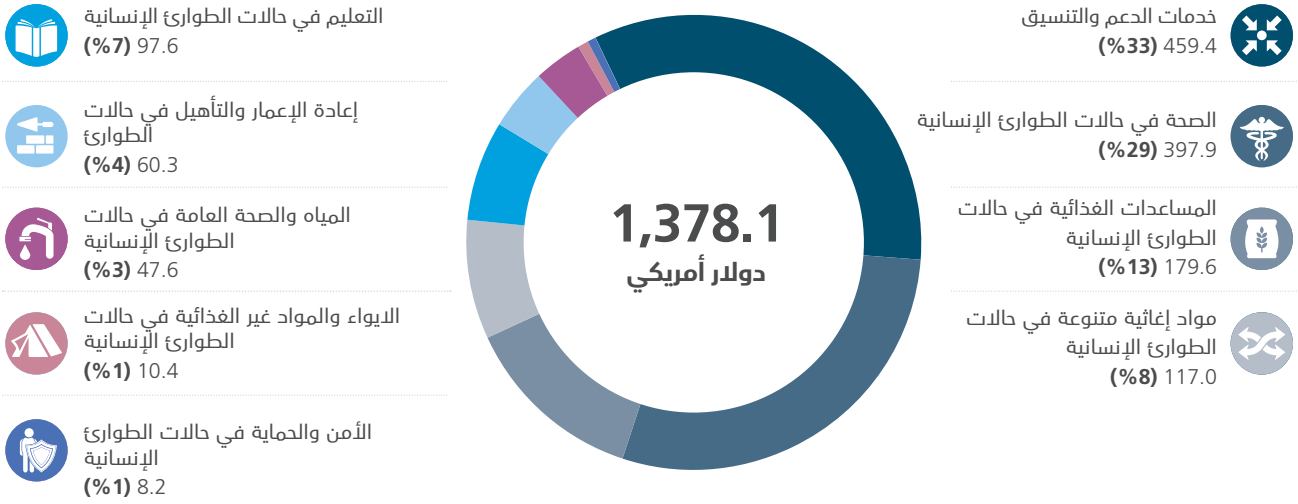

حسب الحالة الإنسانية
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2018)

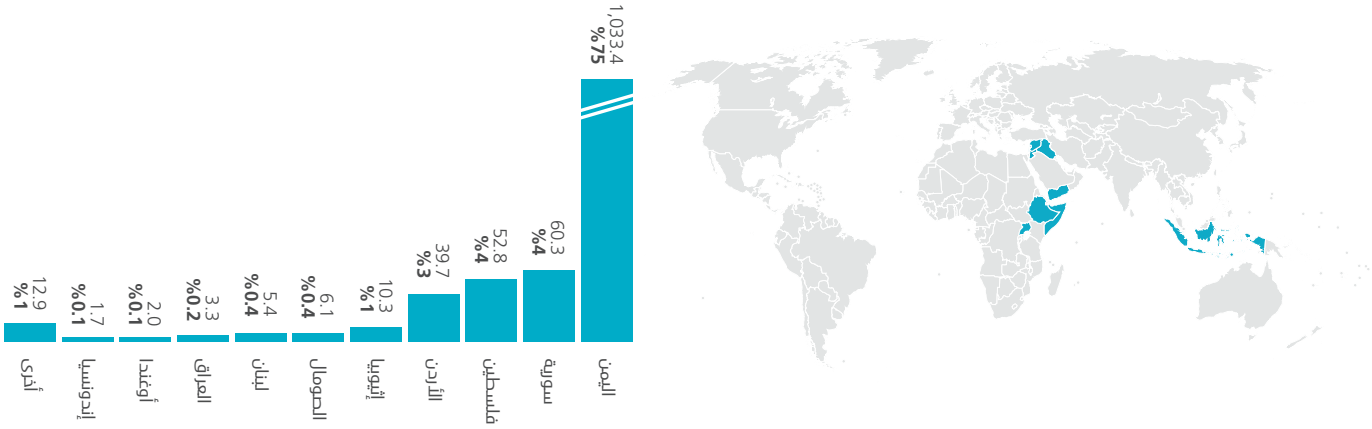

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2018)

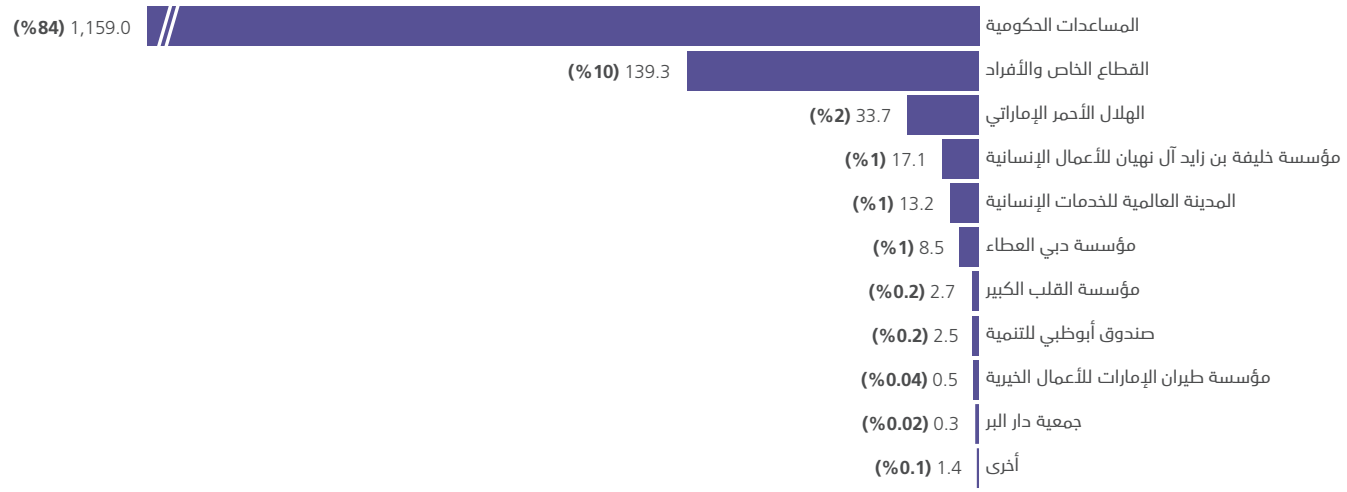

مقالة

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): قصة نجاح

تعمل عاليا محمد، التي فقدت بصرها وهي في الثانية عشر من عمرها، بمركز تدريب وادي السير التابع لوكالة الأونروا في عمّان، بالأردن.
المصدر: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تؤدي الأونروا (وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى) دوراً هاماً في تقديم المساعدة والحماية وكسب التأييد لحوالي خمسة ونصف المليون لاجئ من فلسطين في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال تقديم خدمات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة والبنية التحتية وتحسين المخيمات والدعم المجتمعي والإقراض الصغير والاستجابة الطارئة بما في ذلك في أوقات النزاع المسلح.

وعلى مدار فترة عمل الأونروا تعد دولة الإمارات من أكبر الداعمين والمانحين للمنظمة من خلال المساهمة في توفير التمويل اللازم لبرامجها انطلاقاً من دعمها الدائم والتاريخي تجاه الشعب الفلسطيني؛ وتدعو كافة دول العالم نحو تأدية واجبها الإنساني لدعم القضايا الإنسانية الملحَّة للشعب الفلسطيني، واستمرارها في الوقوف معه، والإسهام في تقديم الخدمات الأساسية الممكنة إليه.

ومما لا شك فيه أن ما تقوم به الوكالة خلال فترة عملها الممتدة لعقود كان له عظيم الأثر في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، ووجود كثير من الحالات الإنسانية والقصص التي يقوم بسردها الشباب عبر الأجيال عن مآسيهم الخاصة عن خسارة أقارب وأصدقاء وجيران ومنازل وسبل معيشة وكيف كان للوكالة الدور المنقذ لهم في حياتهم، كتلك القصة التي معنا اليوم عن الفتاة عاليا التي فقدت بصرها عندما كانت في الثانية عشرة من عمرها فحسب جرّاء حادث وقع لها عندما كانت تلعب مع أبناء عمها. ومنذ ذلك الحين أمضت حياتها تحاول التغلب على ما يبدو أنها سلسلة من التحديات التي لا تُقهَر في مستقبلها. وعلى الرغم من الصعوبات العديدة؛ فقد تمكنت عاليا من الحصول على درجة البكالوريوس، والعثور على وظيفة لائقة. واليوم أصبحت قادرة كذلك على إعالة والديها، وتفتخر بأنها المُعيل الوحيد لعائلتها.

وبصفتها لاجئة فلسطينية عاشت عاليا في الأردن، ودرست في طفولتها في إحدى مدارس الأونروا الابتدائية، قبل الانتقال مع عائلتها إلى الخارج، وبعد حصولها على شهادة الثانوية العامة عادت عاليا إلى الأردن للتسجيل في الجامعة الأردنية؛ لتتخرج منها حاملةً شهادة البكالوريوس في اللغة العربية.

وانضمَّت عاليا إلى القوة العاملة في الأونروا للعمل بوظيفة رئيس قسم؛ لتقوم بخدمة لاجئي فلسطين إلى جانب زملائها في كلية تدريب وادي السير (WSTC). فبعد معيشتها في الخارج لمدة 15 عاماً، قبل العودة إلى الأردن، تمكنت عاليا من الانضمام إلى الأونروا مرة أخرى، قائلةً: "لقد دُهشت عندما علمت أنه توجد وظيفة شاغرة لذوي الإعاقة. مَن غيرهم قد يفعل ذلك؟ فقط الأونروا! وما إن باشرت عملي؛ حتى زودوني بمختلف الأجهزة والأدوات التي أحتاج إليها للقيام بمهام عملي، بما فيها جهاز كمبيوتر ناطق، وماكينة للطباعة بطريقة برايل". وتؤمن عاليا بشدة بأن الأونروا قد مكنتها من تحويل إعاقتها إلى فرصة، ومن قلب التحديات التي واجهتها إلى نجاحات.

وتواصل الأونروا دعمها لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين؛ مع توجيه تركيز خاص على مهامها المتعلقة بالحماية والمساعدة على تمكين الأشخاص، خاصةً ذوي الإعاقة، والذين لديهم أوضاع خاصة. ومن خلال شراكاتها مع المانحين الأسخياء، كدولة الإمارات العربية المتحدة، تمكنت الأونروا من التغلب على أكبر عجز مالي في تاريخها العام الماضي؛ حيث كانت الوكالة قد بدأت العام المالي 2018 بعجز مقداره 1.64 مليار درهم إماراتي (446 مليون دولار أمريكي). وقد مكّنت تلك المساعدات المقدمة إلى الوكالة من دولة الإمارات، والعديد من المانحين الأسخياء الآخرين، من مواصلة تقديم الخدمات المنقذة للحياة إلى نحو 5.4 مليون لاجئ فلسطيني في منطقة الشرق الأوسط.

30 ألف لاجئ فلسطيني حصلوا على حقائب مدرسية بفضل الدعم الذي تقدمه دولة الإمارات لصالح برامج التعليم التي تنفذها وكالة الأونروا.
المصدر: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

4 التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات

تمتد آثار المساعدات السخية، التي تقدمها دولة الإمارات، ويتردد صداها خارج حدودها. وفي عام 2018 تم توجيه 70 في المئة من المساعدات الخارجية الإماراتية إلى قارة آسيا؛ حيث جاءت على رأس القارات التي حصلت على دعم، بمساعدات وصلت إلى 20.04 مليار درهم إماراتي (5.46 مليار دولار أمريكي)، بينما حصلت إفريقيا على 19 في المئة منها فحسب، بقيمة 5.51 مليار درهم إماراتي (1.50 مليار دولار أمريكي)، وتم توجيه غالبية النسبة المتبقية لمصلحة البرامج متعددة الدول.

وعلى غرار الأعوام السابقة حصلت كذلك الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة على اهتمامٍ خاص من دولة الإمارات؛ ففي عام 2018، كان الدعم الإماراتي الموجَّه لمصلحة البلدان الأقل نمواً هو الأعلى على مدى 5 سنوات، سواء من حيث الحجم أو نسبته من إجمالي المساعدات.

قام صندوق أبوظبي للتنمية بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في الدول النامية في قطاعات البنية التحتية، خاصة في مجالات إقامة السدود وتنمية المصادر المائية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

وتَرجمت الإمارات هذا الدعم في صورة مساعدات خارجية بقيمة 14.72 مليار درهم إماراتي (4.01 مليار دولار أمريكي)، أي أكثر من 50 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية لدولة الإمارات في عام 2018.

ووصلت قيمة المشروعات التنموية والإنسانية والخيرية، التي مولتها دولة الإمارات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى 246.1 مليون درهم إماراتي (67 مليون دولار أمريكي). كما وصلت قيمة المدفوعات الموجَّهة إلى الدول النامية غير الساحلية إلى 4.3 مليار درهم إماراتي (1.16 مليار دولار أمريكي)، بينما تم توجيه 1.30 مليار درهم إماراتي (353 مليون دولار أمريكي) لمصلحة البرامج متعدّدة الدول.

استفاد العديد من الأطفال حول العالم من المشاريع التي نفذتها مؤسسة دبي للعطاء.
المصدر: مؤسسة دبي للعطاء

مقدمـــــة

يستعرض الفصل الرابع التوزيع الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018. كما يشتمل الفصل على تحليل للدعم الذي قدمته دولة الإمارات إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، كالبلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وإضافة إلى هذا تشتمل الصفحات التالية على حساب تفصيلي لأنشطة المساعدات الخارجية التي نفذتها دولة الإمارات في 5 دول.

الشكل 18: مبالغ المساعدات المدفوعة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

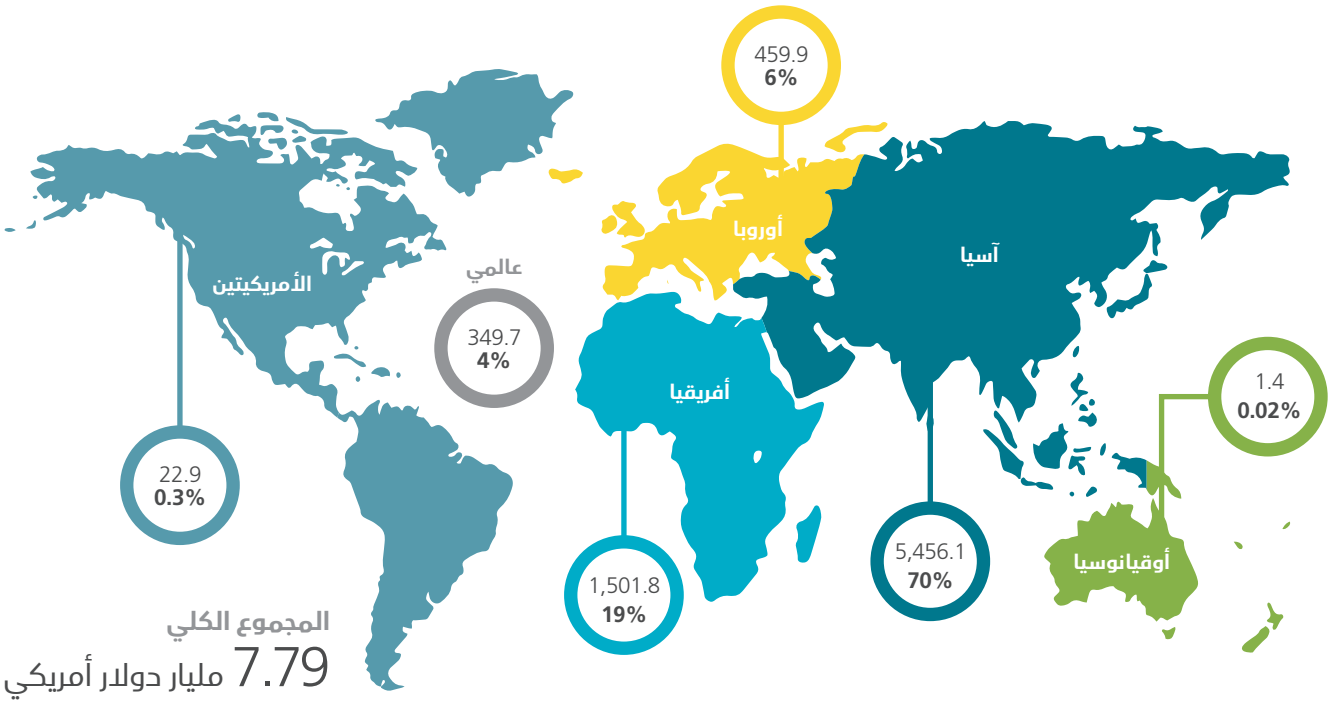

آسيا	**5,456.1**	**%70**
غرب آسيا	5,211.5	**%96**
جنوب آسيا	188.4	**%3**
جنوب شرق آسيا	28.9	**%1**
وسط آسيا	25.4	**%0.5**
إقاليم متعددة (آسيا)	1.1	**%0.02**
شرق آسيا	0.9	**%0.02**
أفريقيا	**1,501.8**	**%19**
شرق أفريقيا	1,116.9	**%74**
شمال أفريقيا	252.3	**%17**
غرب أفريقيا	119.8	**%8**
وسط أفريقيا	8.8	**%1**
جنوب أفريقيا	2.8	**%0.2**
إقاليم متعددة (أفريقيا)	1.1	**%0.1**
عالمي	**349.7**	**%4**
إقاليم متعددة (عالمي)	349.7	**%100**

أوروبا	**459.9**	**%6**
جنوب أوروبا	434.0	**%94**
شرق أوروبا	15.9	**%3**
شمال أوروبا	8.4	**%2**
غرب أوروبا	1.6	**%0.4**
الأمريكيتين	**22.9**	**%0.3**
الكاريبي	16.4	**%72**
أمريكا الجنوبية	4.1	**%18**
أمريكا الشمالية	1.4	**%6**
أمريكا الوسطى	0.6	**%3**
إقاليم متعددة (الأمريكيتين)	0.4	**%2**
أوقيانوسيا	**1.4**	**%0.02**
إقاليم متعددة (أوقيانوسيا)	0.7	**%50**
ميلانيزيا	0.4	**%32**
أستراليا ونيوزيلندا	0.2	**%17**
بولنيزيا	0.02	**%1**

آسيا

على غرار ما جرى في العام الأسبق حصلت قارة آسيا على نصيب كبير من المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018، بقيمة بلغت 20.04 مليار درهم إماراتي (5.46 مليار دولار أمريكي)، وتمثل هذه المساعدات 70 في المئة من إجمالي المساعدات، وبارتفاع يزيد على ضعفَي ما سبق تقديمه عام 2017.

وتم تقديم ما يقرب من 70 في المئة من المدفوعات الموجَّهة إلى هذه القارة في شكل منح. وفيما يتعلق بفئة المساعدات تم توجيه نحو 78 في المئة من المساعدات الخارجية المقدمة عام 2018 في صورة مساعدات تنموية، و22 في المئة منها في صورة مساعدات إنسانية وإغاثة في حالات الطوارئ، بينما تم توجيه النسبة المتبقية في صورة عطاء خيري، كما تم توجيه نصف قيمة التمويل الإماراتي الموجَّه إلى قارة آسيا إلى سبع دول من فئة البلدان الأقل نمواً.

وقد يُعزى السبب في النمو الملحوظ لقيمة المساعدات الخارجية الإماراتية، الموجَّهة إلى قارة آسيا خلال عام 2018، إلى البرامج واسعة النطاق التي جرى تنفيذها في غرب القارة؛ حيث شكّلت مشروعات جرى تنفيذها في تلك المنطقة، بقيمة 19.14 مليار درهم إماراتي (5.21 مليار دولار أمريكي)، أكثر من 95 في المئة من المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى قارة آسيا في عام 2018، وجاء اليمن على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للدعم.

وارتفعت كذلك قيمة المدفوعات المقدمة إلى جنوب آسيا خلال عام 2018؛ حيث جرى تنفيذ مشروعات للمساعدات الخارجية بقيمة إجمالية بلغت 691.7 مليون درهم إماراتي (188.3 مليون دولار أمريكي) في تلك المنطقة، حصلت باكستان على أكثر من ثلثها. وفي الوقت نفسه برزت إندونيسيا بصفتها متلقياً جديداً على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للدعم في منطقة جنوب شرق آسيا.

ويستمر قطاع دعم الميزانية والبرامج العامة في صدارته، كأحد أبرز أشكال المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة من دولة الإمارات في قارة آسيا؛ حيث تم توصيل أكثر من 55 في المئة من المساعدات الموجَّهة إلى آسيا بهذا الشكل، وجاء قطاع الصحة أعلى القطاعات تلقياً للدعم في القارة، تلاه قطاع البنية التحتية للنقل الجوي.

ووصلت قيمة الالتزامات، التي أعلنتها دولة الإمارات خلال عام 2018 بشأن برامج مزمع تنفيذها في قارة آسيا، إلى 8.96 مليار درهم إماراتي (2.44 مليار دولار أمريكي).

وموضَّح على مدى الصفحات التالية تفصيلٌ للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى ثلاث دول آسيوية هي **باكستان وفلسطين واليمن**.

الشكل 19: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لقارة آسيا

حسب المنطقة وفئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

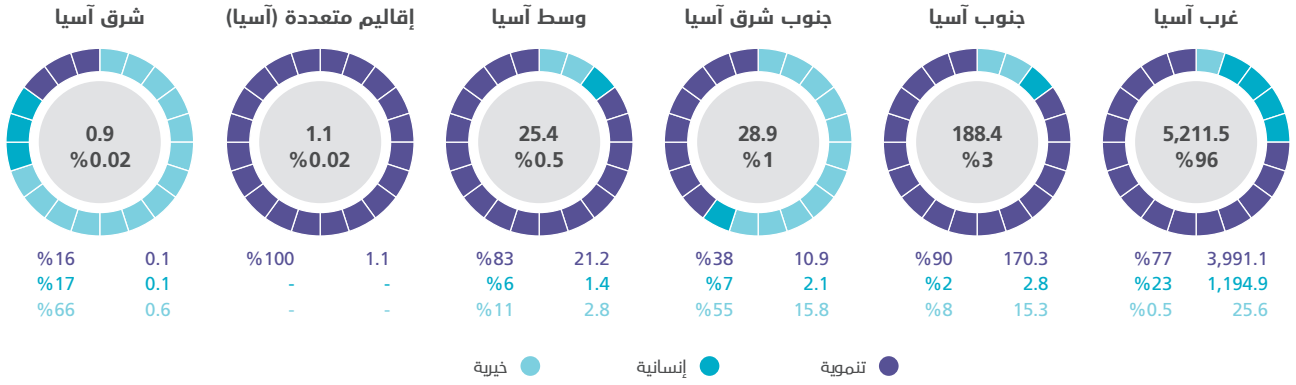

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
(%77) 4,194.7

- دعم الميزانية العامة **(%72)** 3,006.1
- البنية التحتية للنقل الجوي **(%8)** 336.4
- توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة **(%4)** 184.9
- الخدمات الطبية **(%3)** 132.8
- التطوير القضائي والقانوني **(%2)** 88.5
- أخرى **(%11)** 446.0

إنسانية
(%22) 1,201.4

- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%33)** 397.9
- خدمات الدعم والتنسيق **(%26)** 309.4
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية **(%14)** 172.8
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%10)** 114.4
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية **(%8)** 93.6
- أخرى **(%9)** 113.4

خيرية
(%1) 60.0

- البرامج الموسمية **(%49)** 29.5
- المنشآت الدينية **(%37)** 22.0
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة **(%10)** 6.2
- التعليم الديني **(%4)** 2.3

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

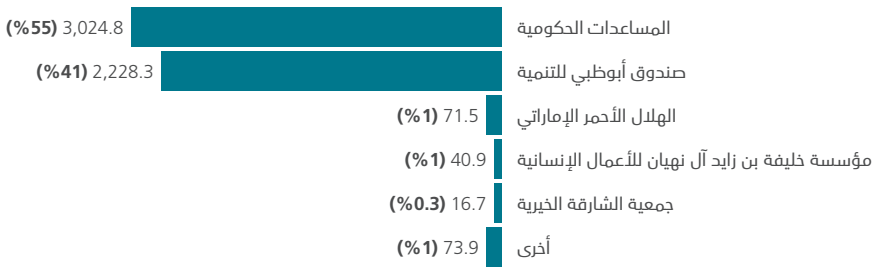

أفريقيا

تظل قارة إفريقيا محور تركيز المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات؛ إذ إنه في عام 2018 وصلت قيمة المدفوعات الموجهة لمصلحة تحقيق التنمية المستدامة ومشروعات المساعدات الإنسانية والخيرية المنفذة في القارة السمراء إلى 5.51 مليار درهم إماراتي (1.50 مليار دولار أمريكي)، بارتفاع قدره 47 في المئة عن مدفوعات العام السابق.

وقد تم تقديم غالبية المساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى قارة إفريقيا، خلال عام 2018، في شكل قروض ميسَّرة، بنسبة 72 في المئة من الإجمالي. ومن إجمالي مدفوعات عام 2018 حصلت 31 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً على 86 في المئة، بينما حصلت 10 دول من المصنَّفة ضمن الشريحة الدنيا لفئة الدول متوسطة الدخل على 13 في المئة منها.

وحصلت منطقة شرق إفريقيا على نحو 74 في المئة من المساعدات الإجمالية؛ حيث حققت المساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى تلك المنطقة زيادة توازي عشرة أضعاف ما سبق تقديمه في العام السابق، ويعود السبب في هذا لحدٍّ بعيد إلى المدفوعات المقدمة إلى إثيوبيا؛ وذلك في الوقت الذي شهدت فيه دول شمال إفريقيا انخفاضاً في حجم المساعدات الإماراتية المقدمة عام 2017، واحتفظ المغرب بالمركز الأول كأعلى الدول تلقياً للدعم في المنطقة.

وعلى غرار الأعوام السابقة كانت المساعدات ثنائية الأطراف هي الشكل الأساسي للمساعدات الإماراتية المقدمة إلى إفريقيا في عام 2018؛ حيث جاء قطاع دعم الميزانية والبرامج العامة للحكومات الوطنية على رأس القطاعات الأكثر تلقياً للدعم، بنسبة 70 في المئة من المساعدات المقدمة. وكان قطاع الخدمات الاجتماعية كذلك أحد أبرز قطاعات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى قارة إفريقيا خلال عام 2018؛ إذ حصل على 11 في المئة من الإجمالي، ويُعزى السبب في هذا لحدٍّ بعيد إلى توفير أنظمة الحماية الاجتماعية، التي تُعَدُّ متطلباً أساسياً للحدّ من الفقر وعدم المساواة، والقضاء عليهما.

وبلغت القيمة الإجمالية للالتزامات، التي أعلنتها دولة الإمارات خلال عام 2018 لدعم دول إفريقية، 1.27 مليار درهم إماراتي (347 مليون دولار أمريكي)؛ تم تخصيص ما يزيد على 80 في المئة منها لمصلحة 13 دولة إفريقية من فئة البلدان الأقل نمواً. بالإضافة إلى توجيه ما يقرب من 30 في المئة لدعم قطاع التنمية القروية في تشاد والاتحاد القُمري. وإضافة إلى هذا تم تخصيص نسبة مجمَّعة (50) في المئة من قيمة تلك الالتزامات لمصلحة قطاعي الخدمات الاجتماعية، ودعم الميزانية والبرامج العامة. وتتضمَّن الصفحات التالية مزيداً من التفاصيل حول المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى دولتين إفريقيتين هما مالي والسودان.

الشكل 20: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجّهة لقارة أفريقيا

حسب المنطقة وفئة المساعدات

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

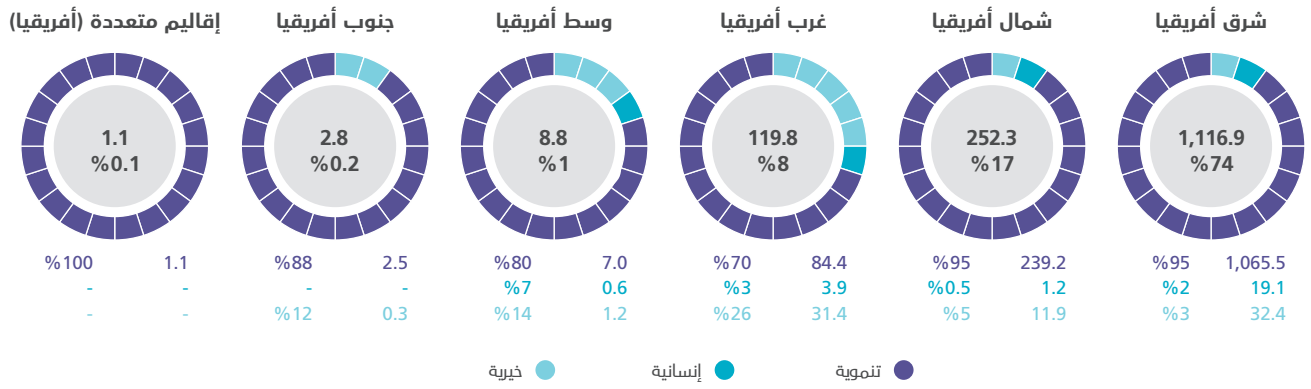

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
(%93) 1,399.7

- دعم الميزانية العامة **(%75)** 1,052.5
- خدمات الرعاية الإجتماعية **(%4)** 58.8
- السياسات الإدارية لقطاع الإسكان **(%2)** 30.0
- الخدمات الطبية **(%2)** 27.2
- التنمية القروية **(%2)** 26.7
- أخرى **(%15)** 204.5

إنسانية
(%2) 24.8

- إعادة الإعمار والتأهيل في حالات الطوارئ **(%40)** 9.9
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية **(%28)** 6.8
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%11)** 2.6
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية **(%11)** 2.6
- المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%4)** 1.1
- أخرى **(%7)** 1.8

خيرية
(%5) 77.3

- المنشآت الدينية **(%45)** 34.9
- البرامج الموسمية **(%34)** 26.6
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة **(%15)** 11.5
- التعليم الديني **(%6)** 4.3

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

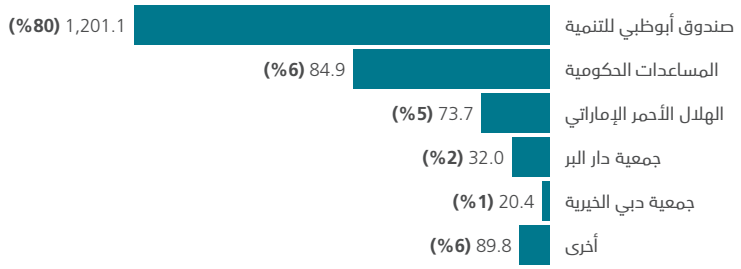

محطة شيكالباها لتوليد الطاقة الكهربائية بمقاطعة شيتاغونغ، بنغلاديش المنفذة بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة

يُعَدُّ تحقيق التقدم الاجتماعي والتنموي والبيئي للدول التي تعاني أوضاعاً خاصة أمراً محورياً للتمكُّن من تحقيق الوعد "بعدم ترك أي طرف يتخلَّف عن مسيرة التنمية"، وجعل رؤية أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر واقعاً ملموساً بحلول عام 2030. وتنطوي الصفحات التالية على شرح للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصةً، كالبلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالإضافة إلى الدول التي تمر بصراعات، وكذلك التي في مرحلة ما بعد الصراع، وهو ما يؤكد التمسك بهذا الالتزام.

البلدان الأقل نمواً

تضم القائمة الحالية للبلدان الأقل نمواً 47 دولة، وأحدثها انضماماً جنوب السودان، وتقع 33 دولة من تلك البلدان الأقل نمواً في إفريقيا، و13 دولة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ودولة واحدة في أمريكا اللاتينية. وباستعراض تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ برنامج العمل لمصلحة البلدان الأقل نمواً للعقد (2011–2020)، نلحظ تحقيق تقدم تنموي واضح، في ظل حدوث زيادة طفيفة في الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً ليصل إلى 5 في المئة عام 2018؛ مرتفعاً من 4.6 في المئة عام 2017. ويجب الاعتراف بضرورة الحاجة إلى مضاعفة الجهود للتمكُّن الفعلي من أهداف التنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً. وما زال عدد من مقدمي المساعدات التنموية يعملون على تحقيق الهدف الذي حدَّدته الأمم المتحدة بشأن حجم الدعم المفترَض تخصيصه للبلدان الأقل نمواً، الذي نصت عليه صراحةً في الغاية الثانية من الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة: "دعم الدول المتقدمة لتمكينها من الوفاء بكامل التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزام الذي أعلنته العديد من الدول المتقدمة بالوصول للنسبة المحددة من قبل الأمم المتحدة بتقديم نسبة 0.7% من دخلها القومي الإجمالي في صورة مساعدات إنمائية رسمية للدول النامية، مع تخصيص نسبة تتراوح ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للبلدان الأقل نمواً، بالإضافة إلى حث الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية على دراسة تحديد نسبة مستهدفة بتقديم 0.20 في المئة على الأقل من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان الأقل نمواً".

وقد سجل عام 2018 أعلى نسبة من المساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً على مدى سنوات؛ بقيمة بلغت 14.72 مليار درهم إماراتي (4.01 مليار دولار أمريكي) من مشروعات المساعدات الخارجية، جرى تنفيذها في 42 دولة من البلدان الأقل نمواً؛ ويمثل هذا الدعم أكثر من نصف إجمالي المساعدات الخارجية التنموية والإنسانية المقدمة من الإمارات خلال عام 2018، وما يمثل ثلاثة أضعاف المدفوعات الموجَّهة إلى مجموعة الدول نفسها في عام 2017. وتم تقديم ما يوازي 75 في المئة من تلك المساعدات في صورة منح؛ أما النسبة المتبقية؛ فتم تقديمها كقروض.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية؛ فقد برزت دولة الإمارات، خلال عام 2018، كواحدة من بين أكثر الدول المانحة للبلدان الأقل نمواً سخاءً، مقدمةً 0.66 في المئة من مساعداتها الإنمائية الرسمية مقارنةً بدخلها القومي الإجمالي لمصلحة تلك الفئة من الدول، أي ما تشكّل ثلاثة أضعاف النسبة العالمية المحدَّدة بما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي؛ فالتزام دولة الإمارات الدائم والمعهود بدعم البلدان الأقل نمواً ما زال مستمراً، مع حرصها على الوفاء بتعهداتها بمساعدة الدول الأكثر ضعفاً وهشاشة. ومنذ عام 2015، ونسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي المقدَّمة من دولة الإمارات إلى البلدان الأقل نمواً تتجاوز بكثير المتوسط العالمي؛ حيث يزيد متوسط نسبة ما قدمته الدولة على مدى أربع سنوات على ضعف التوصية العالمية؛ فقد وصلت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً 0.41 في المئة.

وجاءت إثيوبيا ومالي والصومال والسودان واليمن في المراكز الخمسة الأولى للبلدان الأقل نمواً الأكثر تلقياً للدعم؛ ومثلت المدفوعات الإجمالية المقدمة إلى تلك الدول أكثر من 95 في المئة من المساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً خلال عام 2018.

ووصلت قيمة التزامات دولة الإمارات الموجَّهة لمصلحة البلدان الأقل نمواً، خلال عام 2018، إلى 3.26 مليار درهم إماراتي (887.7 مليون دولار أمريكي)، وقد تم تخصيص ما يقرب من 90 في المئة من تلك الالتزامات لدعم كلٍّ من تشاد والاتحاد القُمري وإريتريا واليمن.

وجاء قطاع **دعم الميزانية والبرامج العامة** على رأس القطاعات الأكثر تلقياً للدعم الإماراتي الموجَّه إلى البلدان الأقل نمواً خلال عام 2018؛ وذلك اعترافاً منها بالتأثير التراكمي المحقَّق عند تمكين الدول النامية من تولي مسؤولية تحقيق خططها الوطنية للتنمية؛ حيث أتاح دعم الميزانية والبرامج العامة، الذي بلغت قيمته 8.67 مليار درهم إماراتي (2.36 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2018، توفير مبالغ إضافية لتمكين الحكومات من الوفاء بنفقاتها، والحفاظ على توازن موازين مدفوعاتها، ومواصلة تقديم الخدمات الحكومية الرئيسية، وتخصيص التمويلات تبعاً لخططها التنموية وأولوياتها الوطنية. وقد شهد دعم الميزانية والبرامج العامة الموجَّه إلى البلدان الأقل نمواً خلال عام 2018 ارتفاعاً يقدَّر بنحو ثلاثة أضعاف ما تم تقديمه عام 2017. وتم تقديم ما يقرب من 60 في المئة من تلك المدفوعات في صورة منح. وكانت إثيوبيا والسودان والصومال واليمن من بين الدول المتلقية لهذا النوع من المساعدات الخارجية الإماراتية ثنائية الأطراف خلال عام 2018.

واحتل قطاع **الصحة** المركز الثاني بين القطاعات الأكثر حصولاً على التمويل في البلدان الأقل نمواً عام 2018. وتركز تنفيذ غالبية مشروعات الصحة، خلال عام 2018، في أفغانستان وإريتريا اليمن. وفي ظل احتياج ما يقرب من 19.7 مليون شخص إلى مساعدات صحية في اليمن، قدمت دولة الإمارات دعماً صحياً ضمن قطاع الصحة في حالات الطوارئ.[25] وكان الاتساع في نطاق هذا الدعم وحجمه متماشياً مع الاحتياجات الهائلة؛ إذ وصل إلى 1.43 مليار درهم إماراتي (390.5 مليون دولار أمريكي). وشملت مشروعات الصحة في حالات الطوارئ تنفيذ عمليات الإغاثة الطبية المنقذة للأرواح، وإعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية وتجهيزها، وتوصيل أكثر من 45 طناً من المستلزمات والإمدادات الطبية، وغيرها من المساعدات، بالإضافة إلى 30 طناً من العقاقير لعلاج الكوليرا مقدَّمة إلى منظمة الصحة العالمية. وإضافة إلى هذا دعمت دولة الإمارات عمل عدد من المنظمات الدولية، ومتعددة الأطراف، العاملة في اليمن بوسائل عدة، من بينها الإسهام في تمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن.

وفي أفغانستان قدمت دولة الإمارات مدفوعات بقيمة 15.6 مليون درهم إماراتي (4.3 مليون دولار أمريكي) لمصلحة هذا القطاع من أجل تيسير توصيل عدد من الأجهزة والمستلزمات الطبية لواحد من المستشفيات في ولاية خوست، بالإضافة إلى تخصيص دعم مالي للتكاليف التشغيلية لمستشفى زايد المخصّص لصحة الأم والطفل.
وفي إريتريا بلغت قيمة المساعدات الموجَّهة إلى قطاع الصحة 28 مليون درهم إماراتي (7.6 مليون دولار أمريكي) شملت تنفيذ العديد من المشروعات الطبية. وفي إثيوبيا قدمت دولة الإمارات الدعم لتنفيذ مشروعين تحت قطاع الصحة خلال عام 2018. وبالإضافة إلى مشروعات المساعدات الطبية المتنوعة التي دعمتها، استمرت الشراكة التي أقامتها دولة الإمارات مع مركز كارتر لتنفيذ مشروع على مدى أربع سنوات (2016–2020) للقضاء على التراخوما (الرمد الحُبيبي)، وهو عدوى بكتيرية مُعدية تصيب العين، وتُعَدُّ السبب الرئيسي للإصابة بالعمى. ويهدف المشروع إلى تثقيف 13836 قرية، وإجراء 332476 عملية جراحية، وبناء 500 ألف مرحاض في البيوت، وتقديم أكثر من 64 مليون جرعة دواء. وفي تنزانيا وسيراليون، و18 دولة أخرى من فئة البلدان الأقل نمواً، واصلت دولة الإمارات تنفيذ مشروعات الخدمات الطبية، بالإضافة إلى بناء الصيدليات والوحدات الطبية المتخصصة والمراكز الصحية.

وكان قطاع **المساعدات السلعية** كذلك أحد القطاعات محور تركيز المساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً خلال عام 2018، بقيمة إجمالية بلغت 1.04 مليار درهم إماراتي (282.1 مليون دولار أمريكي) تم توجيه غالبيتها بصورة مساعدات غذائية في حالات الطوارئ، ومساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ. وشملت المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ تنفيذ مشروعات لتقديم المساعدات الغذائية، من بينها توصيل ما يزيد على 750 ألف سلة غذاء، وأكثر من 27 ألف طن من المواد الغذائية، إلى 13 دولة من البلدان الأقل نمواً. وإضافة إلى هذا تم تنفيذ مشروعات تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي في خمسة من البلدان الأقل نمواً، هي: بنجلاديش، والاتحاد القُمري، والنيجر، والصومال، وتنزانيا.

الشكل 21: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة للبلدان الأقل نمواً

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

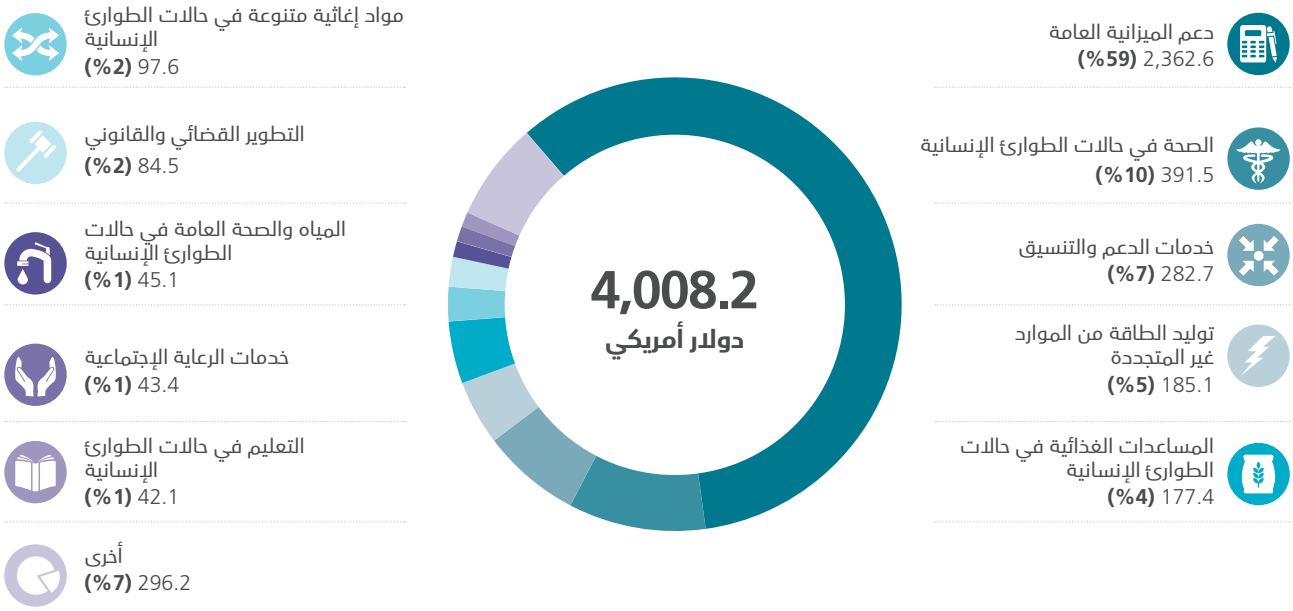

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

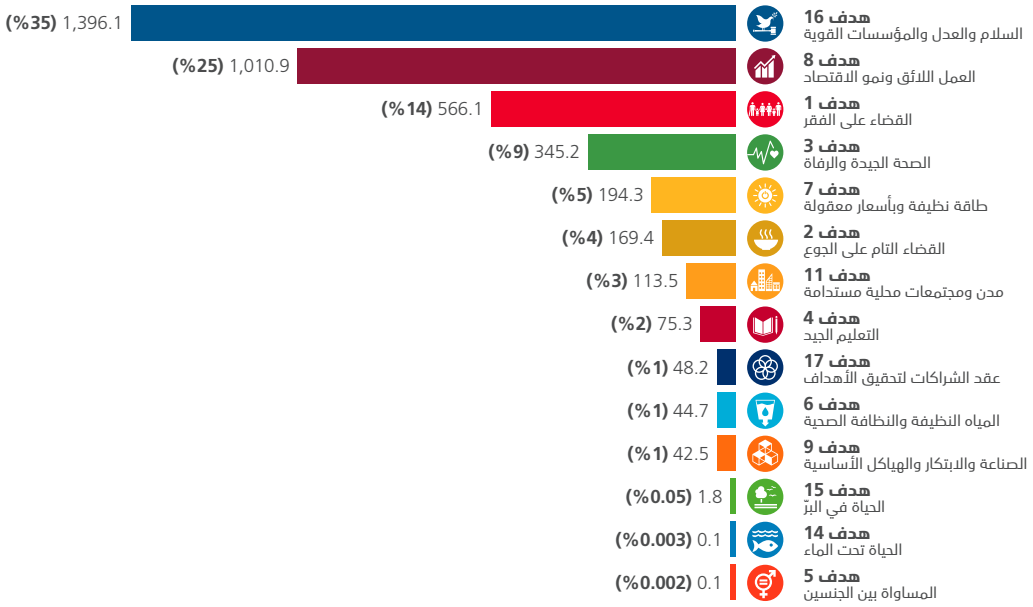

مدينة الشيخ خليفة بن زايد السكنية في أفغانستان المنفذة بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

الدول النامية غير الساحلية

تتألف هذه المجموعة من 32 دولة، بمجموع سكان إجمالي 440 مليون نسمة، نصفها تقريباً تُعَدُّ كذلك ضمن فئة البلدان الأقل نمواً. وكما أوضح مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي للبلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (UN-OHRLLS)؛ فإن انعدام فرص الوصول إلى البحار، وبُعد المسافة، والانعزال عن الأسواق العالمية، وارتفاع تكاليف العبور والانتقال، لا تزال تفرض قيوداً شديدة على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للدول النامية غير الساحلية؛ حيث إنه لا سبيل أمام تجارتها المنقولة بحراً إلا الاعتماد على المرور عبر الدول الأخرى. وإضافة إلى هذا يسهم بُعد المسافة عن الأسواق، وعبور المزيد من النقاط الحدودية بشكل كبير، في زيادة النفقات الإجمالية التي تتحمَّلها تلك الدول مقابل خدمات النقل.

وللتمكُّن من تلبية تلك الاحتياجات الاستثنائية تم تضمين الأهداف والغايات التي تتناسب معها ضمن أهداف التنمية المستدامة، كالهدف الإنمائي العاشر، الذي يفيد بأن السعي إلى الحد من عدم المساواة داخل البلدان، وبين بعضها بعضاً، يتطلب تقديم الدعم إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، بما فيها الدول النامية غير الساحلية: "تشجيع تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول الأشد احتياجاً إليها، ولاسيما البلدان الأقل نمواً، والبلدان الإفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية".

وقد شهدت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى الدول النامية غير الساحلية، خلال عام 2018، ارتفاعاً كبيراً، ممَّا يربو بقليل على نصف مليون درهم إماراتي في عام 2017؛ لتصل إلى 4.26 مليار درهم إماراتي (1.16 مليار دولار أمريكي) تم توجيهها إلى 28 دولة من الدول النامية غير الساحلية، 13 دولة منها تُعَدُّ كذلك من بين البلدان الأقل نمواً. وقد تم توجيه ما يقرب من 90 في المئة من المساعدات الإماراتية المخصَّصة للدول النامية غير الساحلية إلى إثيوبيا، غالبيتها في صورة دعم للميزانية العامة؛ وهو ما أسهم في جعل قطاع دعم الميزانية والبرامج العامة على رأس القطاعات الأكثر تلقياً للدعم في الدول النامية غير الساحلية خلال عام 2018.

وكانت قطاعات الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة كذلك من بين القطاعات الرئيسية التي حصلت على دعم في عام 2018. وقد بلغت قيمة الالتزامات، التي تم التعهد بها لمصلحة خمس من الدول النامية غير الساحلية خلال عام 2018، 335.7 مليون درهم إماراتي (91.4 مليون دولار أمريكي)، تم توجيهها لدعم مشروعات متعددة القطاعات، من بينها قطاع التنمية القروية في تشاد.

ووصلت قيمة عدد من المشروعات التي جرى تنفيذها عام 2018 ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية في الدول النامية غير الساحلية إلى 312.7 مليون درهم إماراتي (85.1 مليون دولار أمريكي). وتم تقديم تلك المساعدات إلى نحو 27 دولة من الدول النامية غير الساحلية، وشملت تقديم منح نقدية، وتمويلات لدور أيتام، وكذلك لمصلحة أنشطة منتجة تسهم في توليد وزيادة الدخل للعديد من الأسر. وشملت أنشطة كسب المعيشة هذه تمويل متاجر التجزئة، ومحالَّ للتفصيل والخياطة، ومناحل إنتاج العسل، ومشاتل للمحاصيل البستانية. وفي مالي، التي تُعَدُّ كذلك من البلدان الأقل نمواً، تم توجيه ما يقرب من 20 في المئة من الدعم الإماراتي المقدم عام 2018 كمساعدات خيرية لدعم الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة في الدولة، من خلال تنفيذ مشروعات متنوعة ضمن قطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية. وإضافة إلى هذا تم تنفيذ مشروعات ذات طابع ديني، مثل

بناء المساجد، وتوزيع الوجبات خلال شهر رمضان المعظّم. وفي أوغندا تم تنفيذ أكثر من 100 مشروع ضمن هذا القطاع لدعم آلاف الأسر والأيتام. كما تم تنفيذ مشروعات مشابهة في أكثر من 14 دولة من الدول النامية غير الساحلية، من بينها النيجر ومالاوي ورواندا، وغيرها.

وبلغت قيمة المشروعات التي جرى تنفيذها ضمن **قطاع التعليم** 75.3 مليون درهم إماراتي (20.5 مليون دولار أمريكي)، لدعم 15 دولة من الدول النامية غير الساحلية، سبع منها من البلدان الأقل نمواً. وفي أوغندا، حيث أكثر من 40 في المئة من تعداد سكانها الشباب متسربون من التعليم، دفعت الإمارات 10.2 مليون درهم إماراتي (2.8 مليون دولار أمريكي) من أجل تعزيز قطاع التعليم في الدولة، بالإضافة إلى إتاحة خدمات التعليم للأطفال اللاجئين من جنوب السودان. وشملت هذه المشروعات بناء المدارس والفصول الدراسية، وتجهيزها، ودفع المصروفات الدراسية، وتقديم مساعدات مالية للميزانيات التشغيلية للمدارس، وتدريب المعلمين، إلى جانب تعزيز العلوم والتكنولوجيا بين فتيات مدارس التعليم الأساسي والثانوي في أوغندا، وغيرها من أوجه الدعم.[26]

وفي مالي، حيث يوجد أكثر من مليوني طفل متسرّبين من التعليم في عمر ما بين 5 و17 عاماً، موّلت دولة الإمارات تنفيذ أكثر من 40 مشروعاً تعليمياً، شملت بناء مراكز تدريب ومرافق تعليمية.[27] وفي النيجر، التي تندرج كذلك ضمن فئة البلدان الأقل نمواً، قدمت دولة الإمارات دعماً مالياً لبناء مبنىً إضافي في جامعة النيجر، بالإضافة إلى تجهيز العديد من المدارس والفصول الدراسية. ويهدف برنامج التعليم في حالات الطوارئ المنفَّذ في النيجر إلى تحسين مهارات القراءة والحساب والتفاعل الاجتماعي-العاطفي لنحو 4000 طفل لاجئ نيجيري في عمر ما بين 6 و14 عاماً يعيشون في ظروف تتسم بالضعف والهشاشة نزحوا نتيجة لانعدام الأمن، بالإضافة إلى توفير دعم إرشادي، وتعزيز قدرات 200 معلم وهيئة تعليمية.[28]

وفي رواندا أسهم برنامج المنح الجامعية في تمكين عدد من الشباب الرواندي من مواصلة تعليمهم بعد حصولهم على شهادة الثانوية؛ حيث استفاد أكثر من 2500 طفل و16 ألف شاب من مشروعات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومشروعات تمكين الشباب.

ووجَّهت دولة الإمارات العربية المتحدة 70 مليون درهم إماراتي (18.8 مليون دولار أمريكي) لدعم **قطاع الصحة** في 17 دولة من الدول النامية غير الساحلية، 10 منها تُعَدُّ كذلك من البلدان الأقل نمواً. ففي أوزبكستان واصلت دولة الإمارات تمويل منحتها متعددة السنوات، وقدمت في عام 2018 مدفوعات بقيمة 21.5 مليون درهم إماراتي (6.7 مليون دولار أمريكي) لبناء مستشفى متخصص بمكافحة الأمراض المُعدية. وإضافة إلى هذا دعمت الإمارات مشروعاً متعدد السنوات آخر في تركمانستان لتمويل بناء مستشفى للأطفال.

وفي زيمبابوي تم تنفيذ برنامج يمتد عامين يهدف إلى تعليم 25 ألف فتاة الممارسات السليمة للمياه والتصحاح والنظافة الصحية.

وموَّلت دولة الإمارات كذلك، خلال عام 2018، **تنفيذ مشروعات إسكانية** في عدد من الدول النامية غير الساحلية؛ حيث أتاح الدعم الثنائي الأطراف الممنوح لحكومة مالي تمويلاً إضافياً للبرنامج الوطني للإسكان الاجتماعي، وهو مشروع متعدد السنوات يهدف إلى بناء 50 ألف وحدة سكنية في مختلف المدن الرئيسية ومناطق الدولة، بما فيها مناطق كايس، وكوليكورو، وباماكو، وسيكاسو، وسيجو، وتيمبكتو، وغاو، وكيدال، وميناكا، وتوديني. أما في النيجر؛ فقد تم بناء 616 منزلاً للفئات المحرومة.

وكانت **مشروعات المياه والتصحاح** كذلك من محاور تركيز المساعدات الإماراتية المقدمة إلى الدول النامية غير الساحلية خلال عام 2018؛ حيث دعمت دولة الإمارات هذا القطاع بمساعدات بلغت 33.1 مليون درهم إماراتي (9 ملايين دولار أمريكي). وتم الانتهاء كذلك، في عام 2018، من تنفيذ أكثر من 200 مشروع لحفر آبار. إضافة إلى تنفيذ 50 مشروعاً لبناء آبار في مالي؛ دعماً لقطاع إمداد مياه الشرب. وأسهمت ثلاثة من تلك المشروعات في تحسين فرص حصول أكثر من 40 ألف شخص على مياه الشرب؛ حيث تم بناء أكثر من 100 بئر في النيجر.

أحد مشاريع مؤسسة دبي العطاء التعليمية في زيمبابوي.
المصدر: مؤسسة دبي العطاء

الشكل 22: المساعدات الإماراتية الموجهة للدول النامية غير الساحلية

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

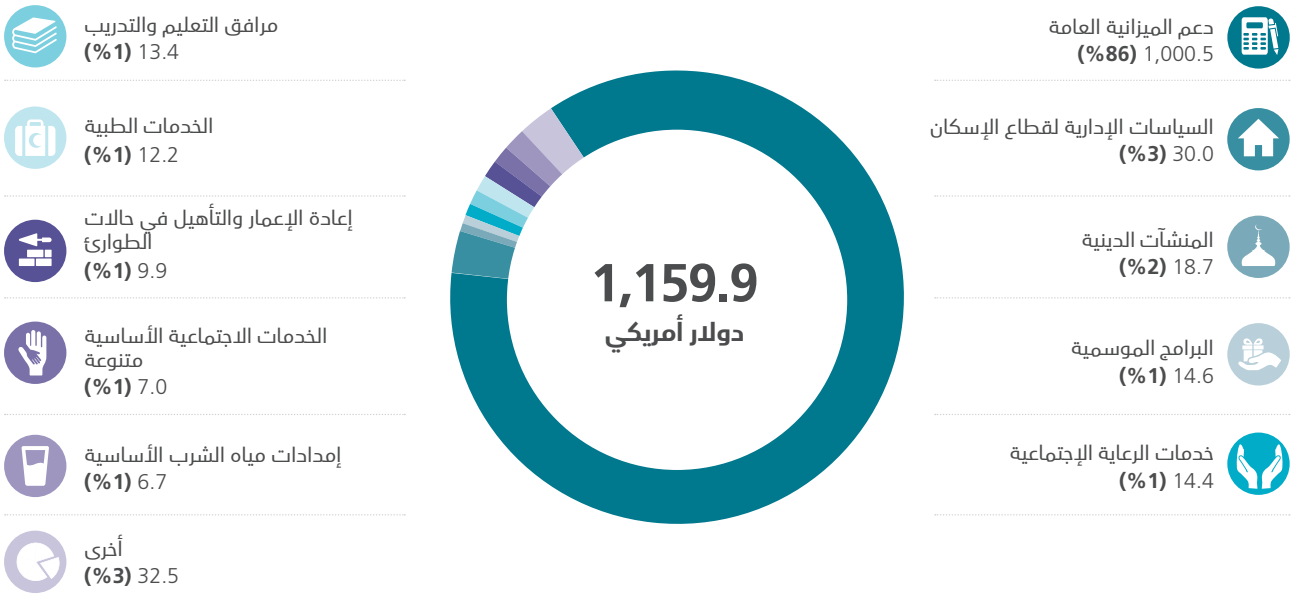

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

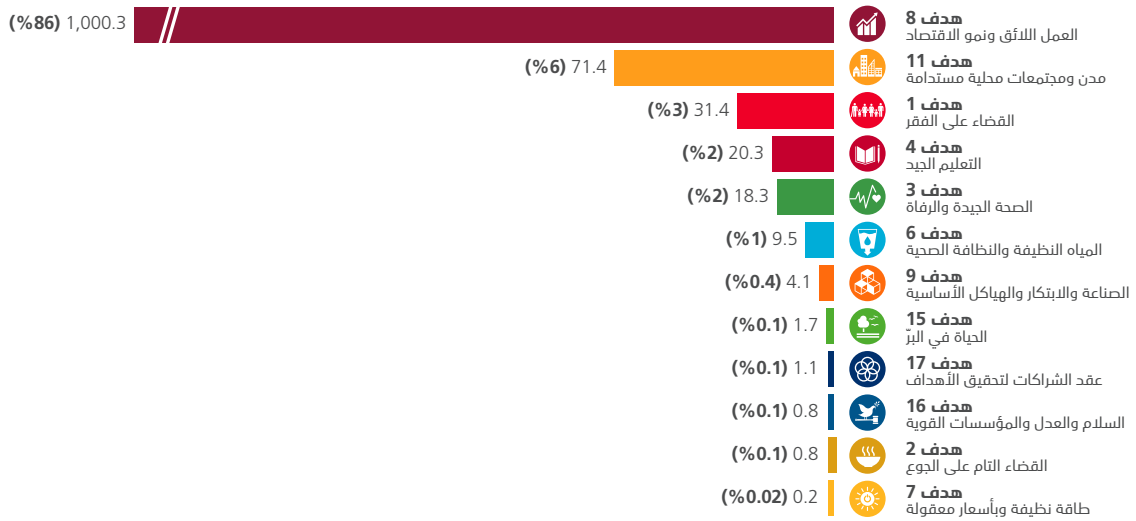

بناء مطار مانافارو في نونو آتول، بجزر المالديف بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية.
المصدر: مجموعة TUFF

الدول الجزرية الصغيرة النامية

تضم مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية 38 دولة نامية، تسع منها تُعَدُّ كذلك من بين البلدان الأقل نمواً التي تشترك جميعها في مواجهة تحديات متشابهة؛[29] فوفقاً لمكتب الأمم المتحدة للممثل السامي للبلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية (UN-OHRLLS)، تشترك الدول الجزرية الصغيرة النامية كافة في نوعية المشكلات البيئية، والتحديات المتعلقة بتركز المناطق الساحلية في مساحة محدودة من الأراضي. وهذا بالإضافة إلى هشاشتها وعدم قدرتها على مواجهة المشكلات البيئية، كالاحتباس الحراري، وارتفاع منسوب مياه البحر، بالإضافة إلى مواجهة جزر صغيرة معيَّنة، منخفضة الارتفاع لأقل من مستوى سطح البحر، تهديداً متزايداً بفقدان أراضيها بالكامل. وغالباً ما تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية قيوداً متشابهة في إطار مساعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة، مثل محدودية قاعدة الموارد التي تحرمها من فوائد فورات الإنتاج الكبير، وصغر حجم الأسواق المحلية، والاعتمادية الكبيرة على عدد صغير من الأسواق الخارجية والنائية، وارتفاع تكلفة الطاقة والبنية التحتية والنقل والاتصال والخدمات، بالإضافة إلى بُعد المسافة عن أسواق الصادرات وموارد الاستيراد؛ وانخفاض التجارة الدولية، وعدم انتظام حجمها، ومحدودية المرونة في واجهة الكوارث الطبيعية، والنمو السكاني، وتذبذب معدلات النمو الاقتصادي، ومحدودية الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص، وما يقابله من اعتماد كبير لاقتصاداتها على القطاع العام، وهشاشة بيئاتها الطبيعية.[30]

ولدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية تهدف نصف أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى تحسين الجهود التنموية الوطنية والدولية المبذولة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ حيث يدعو الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة إلى توجيه المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما يسعى الهدف الثالث عشر منها إلى إنعاش الجهود، و"اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغيُّر المناخ وآثاره". إضافة إلى حثه على توجيه الجهود الدولية من أجل "تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعَّالَين في مواجهة التغيّرات المناخية في البلدان الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمَّشة".

وبانتهاء المجتمع الدولي من صياغة برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعروف كذلك باسم "برنامج عمل بربادوس (BPOA)"، في عام 1994، وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، فقد أكد التزامه بتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
وتدرك دولة الإمارات حاجة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الدعم في سياق سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ لذا فقد قدمت الإمارات، خلال عام 2018، مدفوعات بقيمة 246.1 مليون درهم إماراتي (67 مليون دولار أمريكي) لدعم التقدم الاجتماعي والبيئي والتنموي في 22 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ست منها تُعَدُّ كذلك من بين البلدان الأقل نمواً.[31]

وكان نحو 85 في المئة من الدعم الإماراتي المقدم خلال عام 2018 إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في شكل منح. وكانت قطاعات البنية التحتية للنقل الجوي، وتوليد الطاقة وإمدادها، والتنمية الحضرية، على رأس القطاعات الأكثر تلقياً للدعم. كما كان التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية من الموضوعات الرئيسية المدعومة عام 2018. وحصلت أنتيغوا وباربودا، وكوبا، وجزر المالديف على أكثر من 80 في المئة من مدفوعات عام 2018. كما بلغت قيمة الالتزامات التي أعلنت دولة الإمارات، خلال عام 2018، تقديمها إلى خمس من الدول الجزرية الصغيرة النامية 509.3 مليون درهم إماراتي (138.7 مليون دولار أمريكي).

وفي المالديف واصلت دولة الإمارات تمويل دعمها المالي متعدد السنوات الموجَّه إلى قطاع البنية **التحتية للنقل الجوي** في الدولة، ودفعت 172.3 مليون درهم إماراتي (46.9 مليون دولار أمريكي)، في شكل منح، لبناء مطار دولي جديد في مانافارو، بمنطقة نونو آتول.[32]

وجاء **قطاع توليد الطاقة وإمدادها** في المرتبة الثانية للقطاعات الأكثر تلقياً للتمويل؛ وذلك إدراكاً من الإمارات لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من الطاقة، وتحديداً من أجل تعزيز قطاع الطاقة المتجدّدة ضمن مجموعة الدول هذه؛ ولذا أطلقت الإمارات استثمارين في مجال الطاقة المتجددة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية هما: صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ، وصندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة. وعلى الرغم من عدم تخصيصه بشكل أساسي للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ فقد تم إطلاق مشروع مرفق صندوق أبوظبي للتنمية، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (أيرينا)، بقيمة 1.29 مليار درهم إماراتي (350 مليون دولار أمريكي)، كبرنامج مستمر؛ لتمويل تنفيذ مشروعات نوعيّة تحولية في الدول الأعضاء بالوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، ومقرها مدينة أبوظبي. ومن أصل أكثر من 20 دولة دعمها المرفق حتى الآن، بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية، تُعَدُّ ما تزيد على 12 دولة منها دولاً جزرية صغيرة نامية.

ونجحت الإمارات، خلال عام 2018، في تنفيذ مشروعات للطاقة المتجددة في خمس من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ففي أنتيغوا وباربودا قدمت دولة الإمارات الدعم، خلال عام 2018، لمشروع متعدد السنوات في مجال الطاقة المتجددة بمدفوعات بلغت 16.6 مليون درهم إماراتي (4.5 مليون دولار أمريكي). ويتضمن المشروع بناء محطة هجينة تعمل بطاقة الرياح والطاقة الشمسية لإنتاج الطاقة، بقدرة 800 كيلووات؛ للحد من اعتماد الدولة على مصادر الطاقة التقليدية، كالوقود الحفري والديزل، عن طريق توليد الطاقة الكهربائية من مصادر نظيفة ومتجدّدة. وتنفيذاً للخطة الحكومية "باربودا الخضراء"، تسعى مبادرة الطاقة المتجددة تلك إلى تسريع تحقيق التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل، وتمكين المرأة من العمل في قطاع الطاقة المتجددة.

وفي الباهاما دفعت دولة الإمارات 7.3 مليون درهم إماراتي (مليوني دولار أمريكي) من أجل بناء مشروع محطة للطاقة الشمسية تعمل بألواح الخلايا الضوئية، بقدرة 1000 كيلووات، في الاستاد الوطني في ناسّو. وبعد الانتهاء من إنشاء هذه المحطة ستسهم في عدم الحاجة إلى استخدام 310 آلاف لتر من وقود الديزل سنوياً؛ ما يوفر للحكومة 350 ألف دولار أمريكي، بالإضافة إلى الحد من انبعاث 856 طناً من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً. ومن المقرَّر أن يكون هذا المشروع هو أكبر محطة للطاقة الشمسية على الإطلاق لتغذية شبكة الطاقة الوطنية؛ وليمثل سابقة جديدة لمشاركة القطاع الخاص في التنمية مستقبلاً. وفي كوبا موّلت دولة الإمارات بناء مشروع محطة للطاقة الشمسية تعمل بألواح الخلايا الضوئية، بقدرة 10 ميجاوات، توفر حالياً الطاقة لما يقرب من 7000 منزل.[33]

وإضافةً إلى ما سبق قدمت دولة الإمارات، في عام 2018، منحاً لمشروعات للطاقة جرى تنفيذها في الاتحاد القُمري، التي تُعَدُّ كذلك من ضمن البلدان الأقل نمواً، بقيمة 12.6 مليون درهم إماراتي (3.4 مليون دولار أمريكي). وتسعى تلك المشروعات إلى تعزيز كفاءة أنظمة المرافق العامة في قطاع إمداد الطاقة وتوليدها في الاتحاد القُمري. ويتضمَّن العمل تركيب محوّلات ومولدات جديدة بقدرة إجمالية 11 ميجاوات؛ بالإضافة إلى إعادة تأهيل شبكات التوزيع الحالية.

وفي سيشل واصلت دولة الإمارات دعم **قطاع التنمية الحضرية** في الدولة؛ حيث أسهمت هذه المنحة متعددة السنوات في دعم تنفيذ مشروع إيلي بيرزيفرانس إسكاني (Ile Perseverance)، وهو عبارة عن مجمع سكني يضم 2000 وحدة سكنية ميسورة التكلفة، وأنظمة لإمداد المياه والكهرباء والصرف الصحي ومرافق عامة، بالإضافة إلى مدرستين للتعليم الأساسي، ومستشفى، وقسم للشرطة، ومركز للدفاع المدني.

وقدمت دولة الإمارات دفعة قوية **لقطاع التعليم** في خمس من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ حيث بلغت قيمة المنح الموجَّهة إلى هذا القطاع، خلال عام 2018، نحو 4.7 مليون درهم إماراتي (1.3 مليون دولار أمريكي). ففي الاتحاد القُمري موّلت دولة الإمارات دفع رواتب المعلمين والميزانية التشغيلية السنوية لإحدى المدارس. وبالشراكة مع منظمة اليونيسيف أطلقت دولة الإمارات برنامجاً يمتد أربع سنوات يهدف إلى تحسين جاهزية المدارس لاستقبال الأطفال للتمكّن من بدء الدراسة في مدارس التعليم الأساسي في الوقت المحدَّد. كما أنه يسعى إلى تحسين مخرجات التعليم، ومعدلات استبقاء البنات والأولاد في مدارس السنوات الأولى للتعليم الأساسي. كما سيسهم المشروع في تلبية احتياجات التعليم لنحو 269382 طفلاً، بالإضافة إلى دعم 1725 معلماً وناظر مدرسة ومفتشاً في 394 مدرسة للتعليم الأساسي في الدولة.

وبالإضافة إلى المنح الدراسية المقدمة إلى طلاب الجامعة في غينيا بيساو كان مشروع لدعم النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، قد جرى تنفيذه في فانواتو، من بين أهم المشروعات التعليمية التي نفذتها الإمارات في الدولة. ويجرى تنفيذ المشروع، الذي انطلق عام 2018 ويستمر لمدة عامين، في مقاطعة بيناما، ويستهدف الأطفال في سن ما قبل المدرسة، والآباء في 84 مجتمعاً محلياً.

الشكل 23: المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

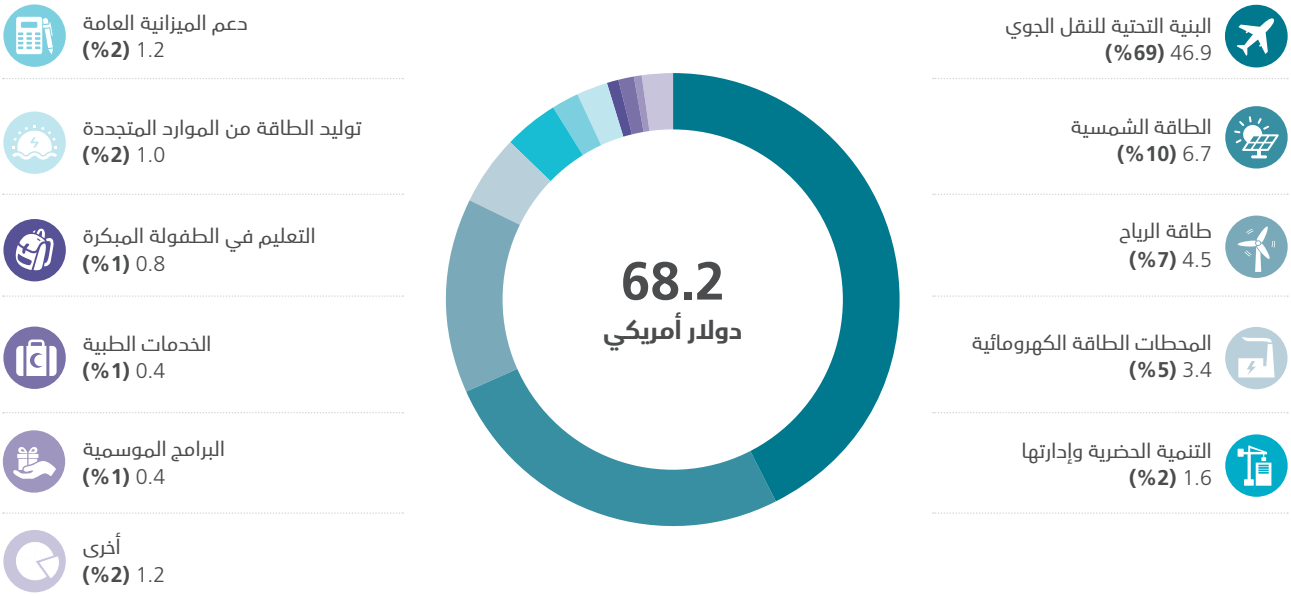

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

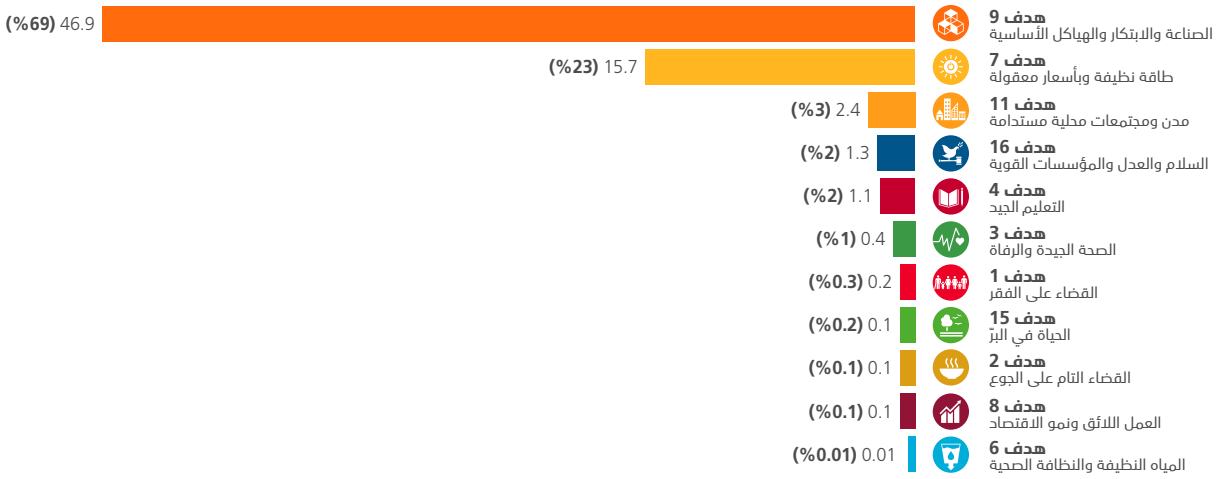

مجموعة مختارة من الدول

تتناول الصفحات التالية، بمزيد من التفصيل، المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى خمسة من الاقتصادات النامية خلال عام 2018، وهي: **مالي** و**السودان** من قارة إفريقيا، و**باكستان** و**فلسطين** و**اليمن** من قارة آسيا.

مالي

تطوير أنظمة هجينة لتوليد الطاقة من مصادر متجددة لإدخال شبكات الكهرباء بالريف في 30 قرية بمالي، بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

منذ اندلاع الأزمة في مالي عام 2012، والاحتياجات الإنسانية مستمرة في الارتفاع، ووصلت إلى ذروتها في عام 2018 بمستويات غير مسبوقة. ويقدَّر وجود نحو 5.2 مليون شخصٍ، أي ما يوازي واحداً من كل أربعة ماليين، في حاجة ماسَّة إلى الحصول على مساعدات إنسانية.[34] وفي المقابل ارتفع كذلك حجم المساعدات الخارجية المقدَّمة من دولة الإمارات إلى مالي؛ حيث وصلت قيمة المساعدات الإنسانية والخيرية والتنموية الإماراتية المقدمة إلى مالي عام 2018 إلى أعلى مستوياتها منذ بدء الأزمة، بقيمة 147.7 مليون درهم إماراتي (40.2 مليون دولار أمريكي). وقد بلغت القيمة الإجمالية للمساعدات الممنوحة، منذ عام 2013، ما يوازي 330.7 مليون درهم إماراتي (90 مليون دولار أمريكي). كما بلغت قيمة الالتزامات المعلَنة من جانب دولة الإمارات، خلال عام 2018، لمصلحة مالي 110.9 مليون درهم إماراتي (30.2 مليون دولار أمريكي).

وقد أسهمت المشروعات الممولة بالمساعدات الخارجية الإماراتية، خلال عام 2018، في دعم أنشطة متعددة القطاعات، هدفت غالبيتها إلى توفير الحماية الاجتماعية والمساعدات الإنسانية المسهمة في إنقاذ الأرواح لغالبية مجتمعات النازحين والضعفاء. وتم تخصيص أكبر دفعة مساعدات (بقيمة 110.2 مليون درهم إماراتي، أي 40 مليون دولار أمريكي) لدعم البرنامج الوطني للإسكان الاجتماعي في مالي؛ وذلك في سعي إلى تحسين المستوى العام لمعيشة الماليين من خلال بناء 50 ألف وحدة سكنية في عدد من المناطق والمدن الرئيسية للدولة، ومن بينها: كايس، وكوليكورو، وباماكو، وسيكاسو، وسيجو، وتيمبكتو، وغاو، وكيدال، وميناكا، وتوديني.

وفيما يتعلق بإجمالي مدفوعات المساعدات الإماراتية المقدمة عام 2018 لمصلحة قطاع الخدمات الاجتماعية، سجلت مالي المرتبة الثانية للدول الأكثر حصولاً على التمويل، بحصولها على 11 في المئة من إجمالي المساعدات الإماراتية

الموجَّهة إلى هذا القطاع. وبناءً على ذلك جاء قطاع الخدمات الاجتماعية على رأس القطاعات الأكثر حصولاً على تمويل إماراتي في مالي؛ وذلك تلبيةً للاحتياجات الأكثر إلحاحاً لآلاف الماليين الذين يعيشون في ظل ظروف تتسم بالضعف والهشاشة. وقد شمل هذا الدعم تقديم مساعدات نقدية وعينية، من بينها توفير الرعاية الطبية المباشرة، وأدوات ومعدات الإنتاج؛ للمساعدة على تعجيل تأسيس المشروعات الصغيرة كفرص لتوليد الدخل.

وتُعَدُّ مالي من الدول النامية غير الساحلية، التي تتميز بأراض صحراوية شاسعة، ومواسم مناخية طويلة جافةً؛ حيث يفتقد ملايين الأشخاص فرص الحصول على المياه النظيفة ومرافق النظافة الصحية. وقد ساعدت دولة الإمارات على معالجة تلك المشكلة من خلال تمويل تنفيذ 50 مشروعاً تم من خلالها حفر وبناء الآبار ومضخات المياه. وأسهمت ثلاثة من تلك المشروعات في تحسين فرص حصول أكثر من 40 ألف شخص على مياه الشرب.

ويعيش في مختلف أنحاء مالي أكثر من مليوني طفل، في عمر ما بين 5 و17 عاماً، متسرّبين من التعليم. ويعود السبب في هذا جزئياً إلى حالة مرافق التعليم في الدولة؛ حيث ارتفع عدد المدارس التي أغلقت أبوابها ارتفاعاً كبيراً، من 297 مدرسة، في عام 2016، ليصل إلى 500 مدرسة في بداية العام الدراسي 2017–2018. وخلال عام 2018 موّلت دولة الإمارات أكثر من 40 مشروعاً في قطاع التعليم، شملت بناء مراكز تدريب ومرافق تعليمية.[35]

وإضافةً إلى ما سبق؛ قدمت دولة الإمارات كذلك مساعدات لما يقرب من 24 مشروعاً صحياً في مالي. كما تم توزيع مساعدات غذائية، في ظل معاناة شخص تقريباً من كل خمسة أشخاص في مالي من انعدام الأمن الغذائي؛ حيث تم توزيع أكثر من 100 طن من المواد الغذائية من خلال مشروع واحد من تلك المشروعات.[36]

ومع هذا؛ فإن هناك نوعاً من التشابك والارتباط بين التقدم الإنمائي في مالي، وبقية دول منطقة الساحل الإفريقي؛ حيث يُكمل جدول أعمال الاتحاد الإفريقي الأولويات الوطنية لكل دولة من دول قارة إفريقيا. وفي عام 2018 تم إطلاق خطة دعم الأمم المتحدة لدول منطقة الساحل. والغرض العام منها استهداف 10 دول هي: بوركينا فاسو، والكاميرون، وتشاد، وغامبيا، وغينيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال؛ لتصعيد الجهود المبذولة فيها لتعجيل الازدهار المشترك والسلام الدائم في المنطقة. وستساعد خطة الدعم، للفترة (2018–2030)، على تنفيذ الأولويات التي تم تحديدها للمساعدة على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063.

ومن جانبها، وطَّدت دولة الإمارات التزامها الدائم والمستمر بالمساعدة على تحقيق التقدم الاجتماعي والتنموي والاقتصادي في منطقة الساحل؛ حيث وصل إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى تلك الدول العشر، خلال عام 2018، إلى 355.9 مليون درهم إماراتي (96.9 مليون دولار أمريكي). وجاء قطاع الخدمات الاجتماعية على رأس القطاعات الأكثر تمويلاً؛ حيث تم تنفيذ مشروعات في مجال الرعاية الصحية، والإسكان، وأنشطة توليد الدخل لإخراج الأشخاص الذين يعيشون في ظروف تتسم بالضعف والهشاشة من دائرة الفقر؛ إلى جانب السعي إلى تلبية احتياجاتهم اليومية الأساسية في الوقت نفسه. وتم تنفيذ ما يقرب من 200 مشروع للخدمات الاجتماعية، تركز 140 مشروعاً منها على توفير مساعدات اجتماعية نقدية وعينية، تم توصيل أكثر من ثلثها في النيجر.

وفي غامبيا وموريتانيا والسنغال واصلت الإمارات تمويل تنفيذ مشروعات البنية التحتية للنقل البري؛ ففي غامبيا شمل المشروع بناء وتحسين طريق لامينكوتو – باسيموس. وفي موريتانيا دعمت دولة الإمارات بناء طريق فصالا، بطول 264 كيلومتراً، وهو يُعَدُّ أحد الطرق الحدودية الرئيسية للدولة مع مالي. وفي السنغال دعمت الإمارات كذلك بناء طريق النعمة –بانكو – باسكنو – فصالا على الحدود مع مالي.

وتتميَّز منطقة الساحل بأنها المنطقة التي تضم العدد الأكبر من السكان الشباب على مستوى العالم، بنسبة 64.5 في المئة من الشباب في سن تحت 25 عاماً.[37] فبالإضافة إلى مشروعات المساعدات الغذائية والصحة والمياه والصرف الصحي التي جرى تنفيذها في المنطقة، ساعدت دولة الإمارات كذلك على تعزيز مستقبل الأطفال والشباب بمنطقة الساحل من خلال مشروعاتها في قطاع التعليم؛ حيث تم تنفيذ أكثر من 200 مشروع تعليمي في المنطقة؛ فقد تم، خلال عام 2018، بناءً وإعادة تأهيل مئات المدارس والفصول الدراسية بمدفوعات إجمالية وصلت إلى 13.9 مليون درهم إماراتي (3.8 مليون دولار أمريكي) في تلك الدول العشر بمنطقة الساحل. كما حرصت الإمارات على دعم فرص التدريب الفني في كل من مالي وموريتانيا والسنغال. وإضافة إلى هذا؛ فقد تم تنفيذ مشروع لدعم النمو في مرحلة الطفولة المبكرة في غامبيا. وتُعَدُّ كل تلك المشروعات وغيرها الكثير مجرد أمثلة على التزام دولة الإمارات بالانضمام إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إتاحة وخلق الفرص في منطقة الساحل، بما فيها مالي، في مسيرتها نحو تحقيق التنمية.

.

الشكل 24: المساعدات الإماراتية المقدمة إلى مالي

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

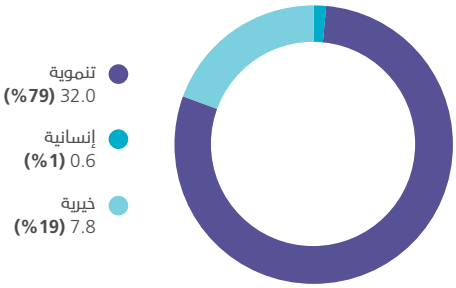

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

- السياسات الإدارية لقطاع الإسكان (%74) 30.0
- المنشآت الدينية (%11) 4.3
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة (%7) 2.7
- إمدادات مياه الشرب الأساسية (%2) 1.0
- البرامج الموسمية (%2) 0.7
- أخرى (%4) 1.8

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

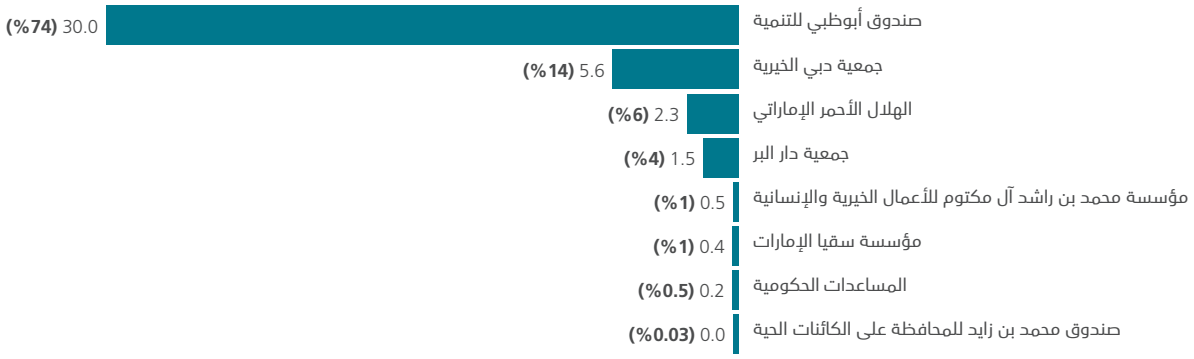

المجموع الكلي

40.4 مليون دولار أمريكي

باكستان

جانب من حملة التحصين الإماراتية ضد شلل الأطفال في باكستان المنفذة بواسطة مشروع البرنامج الإماراتي لمساعدة باكستان.
المصدر: البرنامج الإماراتي لمساعدة باكستان (UAE PAP)

وضعت باكستان خططاً طموحة للتخفيف من حدَّة الفقر فيها؛ ففي عام 2018 أطلقت حكومة باكستان الإطار العام الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، الذي يبرهن على مدى التزام الدولة بتعزيز مسيرتها نحو تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، بالتوافق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ووفقاً لتقارير البنك الدولي من المتوقع استمرار انخفاض معدل الفقر في باكستان خلال العام المالي 2019.[38]

وقد احتلت باكستان، في عام 2018، المرتبة الثامنة بين أعلى الدول حصولاً على الدعم من دولة الإمارات، بقيمة وصلت إلى 251 مليون درهم إماراتي (68.3 مليون دولار أمريكي) مقدمة في صورة منح؛ حيث كان هذا الدعم هو الأعلى على مدى خمس سنوات. كما وصلت قيمة الالتزامات المعلَنة من جانب دولة الإمارات لمصلحة باكستان، خلال عام 2018، إلى 427.5 مليون درهم إماراتي (116.4 مليون دولار أمريكي). وبالنسبة إلى إجمالي ما تم تقديمه على مدى سنوات عدَّة؛ فقد بلغت قيمة المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى باكستان في صورة منح، خلال الفترة (2018-2013)، 1.76 مليار درهم إماراتي (478 مليون دولار أمريكي).

ومعروفٌ عن دولة الإمارات التزامها المستمر تجاه الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة في باكستان. ففي عام 2010، واستكمالاً لأنشطة المساعدات الخارجية التي تنفذها العشرات من الجهات المانحة الإماراتية، تم إطلاق البرنامج الإماراتي لمساعدة باكستان (UAE-PAP) لمتابعة تنفيذ المشروعات الإنسانية والخيرية والتنموية في قطاعات متعددة، شملت التعليم والخدمات الاجتماعية والصحة، وغيرها العديد من القطاعات الأخرى. وتُعَدُّ حملتها للقضاء على مرض شلل الأطفال هي أكبر برامجها الممتدة على الإطلاق؛ حيث تعد بمنزلة تطبيق عملي للعهد الذي اتخذته دولة الإمارات بالسعي إلى القضاء على شلل الأطفال في باكستان والعالم.

وكان قطاع الصحة أبرز القطاعات التي حازت تركيز دولة الإمارات؛ حيث تم توجيه ما يقرب من 10 في المئة من إجمالي مدفوعات المساعدات المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة قطاع الصحة، خلال عام 2018، إلى باكستان. وقد تم تخصيص ما يزيد على نصف المدفوعات الإماراتية الموجَّهة إلى باكستان منذ عام 2013 لمصلحة هذا القطاع، وكانت غالبيتها لمصلحة برنامج القضاء على مرض شلل الأطفال. وتُعَدُّ باكستان وأفغانستان آخر دولتين تكافحان مرض شلل الأطفال؛ لذا تعمل دولة الإمارات، إلى جانب المجتمع الدولي، على تخليص العالم نهائياً من هذا المرض الموهن الذي يسبب شللاً مستمراً مدى الحياة، والذي غالباً ما يستهدف الأطفال. وخلال الفترة من عام 2014 حتى ديسمبر 2018، قدمت دولة الإمارات ما يزيد على 371.1 مليون وحدة من لقاح شلل الأطفال لتحصين أكثر من 57 مليون طفل باكستاني. وإدراكاً منها لأهمية توسيع نطاق تغطية حملات التحصين عزمت دولة الإمارات على الوصول إلى ملايين الأطفال وتحصينهم باللقاح المضاد لمرض شلل الأطفال، وخاصةً في المناطق النائية، التي يصعب الوصول إليها. وللتمكُّن من هذا أسهم الدعم الإماراتي المقدم في تمويل أجور أكثر من 5000 موظف لإعطاء اللقاحات بدوام كامل في المقاطعات التي ترتفع بها مخاطر الإصابة بالمرض. ومن أبرز علامات التقدم المحقق تسجيل عام 2017 لأدنى معدل إصابة بفيروس شلل الأطفال البري في التاريخ، إذ سجل 22 حالة إصابة على مستوى العالم. ونجحت باكستان في تحقيق انخفاض قدره 97 في المئة في حالات الإصابة خلال الفترة ما بين 2014 و2017.[39]

وإضافة إلى هذا واصلت دولة الإمارات تنفيذ مشروعات في مجال الرعاية الصحية بالدولة؛ فخلال عام 2018 حصل أكثر من 110 آلاف

باكستاني، من بينهم 50 ألفاً من النساء، على خدمات الرعاية الصحية الأساسية. ويُعَدُّ مستشفى الإمارات، وهو مركز طبي تخصصي متكامل يضم 1000 سرير، ويستقبل في المتوسط 6000 مريض يومياً، من أبرز المشروعات الصحية التي تدعمها دولة الإمارات في باكستان. وقد حصل المستشفى، الذي يخدم العديد من الأغراض، على مدفوعات بقيمة 123.6 مليون درهم إماراتي (33.7 مليونَ دولار أمريكي) خلال عام 2018. وبالإضافة إلى وظيفته الأساسية كمرفق لتوفير الرعاية الصحية يُعَدُّ المستشفى كذلك مجمَّعاً أكاديمياً للطب، مزوَّداً بمعامل وقاعات للمحاضرات للعاملين في الحقل الطبي، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة.

وعلى نحو مماثل تُعَدُّ مشروعات الخدمات الاجتماعيةُ من الدعائم الأساسية طويلة الأجل للدعم المقدم من دولة الإمارات؛ حيث خصصت الإمارات 9.6 مليون درهم إماراتي (2.6 مليون دولار أمريكي) لتوصيل المساعدات الخيرية إلى الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة، التي شملت، على سبيل المثال، مساعدات عينية، كتوفير أدوات ومعدات الطهي للأسر التي تطهو طعامها على مواقد بدائية في الأماكن المفتوحة، والتي تمثّل ضرراً على الصحة والبيئة بشكل خاص، وشملت هذه المساعدات كذلك دعماً مالياً لعشرات الأسر.

وبالإضافة إلى مشروعات التعليم، التي اتشملت على دعم ميزانيات عدد من المدارس، وبناء قدرات 1800 رجل وسيدة، حَرصت دولة الإمارات على جعل الحصول على المياه النظيفة واقعاً ملموساً لآلاف الباكستانيين؛ وهو ما يُعَدُّ من بين أهدافهم لتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل 25: المساعدات الإماراتية المقدمة باكستان

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

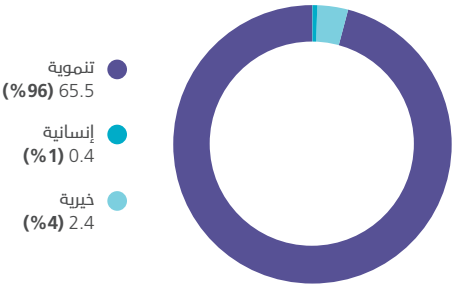

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

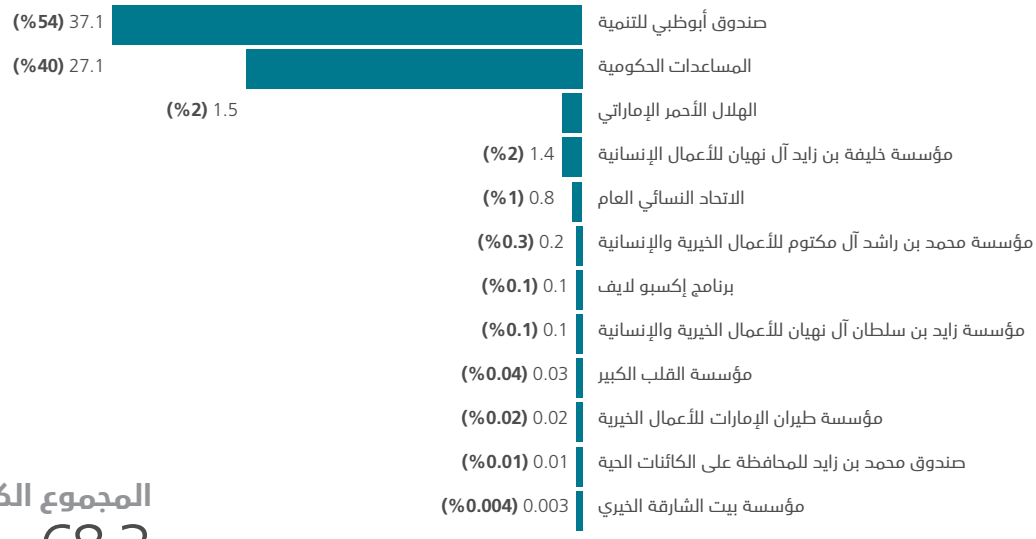

المجموع الكلي
68.3 مليون دولار أمريكي

فلسطين

دعم جهود توفير المساعدات الغذائية للأطفال الفلسطينيين من خلال برنامج الأغذية العالمي، بتمويل من مؤسسة القلب الكبير.
المصدر: مؤسسة القلب الكبير

مع الأسف امتدت جذور الفقر أكثر في فلسطين؛ حيث كشفت نتائج استبيان إنفاق واستهلاك الأسرة، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مايو 2018، عن ارتفاع منذر لمعدلات الفقر في قطاع غزة من 38.8 في المئة عام 2011، إلى 53 في المئة بنهاية عام 2017. ويعني هذا مع الأسف ما يعادل نحو 1.01 مليون شخص، من بينهم 400 ألف طفل.[40] كما تم تصنيف نحو 2.5 مليون شخص في حاجة إلى الحصول على مساعدات إنسانية وحماية في عام 2019.[41]

وعزماً منها على تعزيز الخطط التنموية للدولة أطلقت الحكومة الفلسطينية خطة السياسة الوطنية للأعوام (2017-2022) تحت شعار "المواطن أولاً". ولكن مع هذا، وعلى غرار العديد من الاقتصادات النامية الأخرى، تحتاج دولة فلسطين إلى الحصول على مساعدات خارجية للتمكن من تحقيق خططها الوطنية وأهداف التنمية المستدامة كافة.

ووفقاً للبنك الدولي؛ فقد حقق معدل نمو "الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي" بفلسطين بالكاد معدلاً إيجابياً في عام 2018، ويعود السبب في ذلك إلى التدهور الحاد في قطاع غزة، وتباطؤ معدلات النمو في الضفة الغربية؛ حيث ظل اقتصاد غزة قائماً بالكاد على مدى السنوات الأخيرة؛ نتيجة للتحويلات الضخمة التي شملت مساعدات المانحين، والإنفاق من خلال ميزانية السلطة الفلسطينية، اللذين مثل كلاهما (70 في المئة – 80 في المئة) من الناتج المحلي الإجمالي لغزة. ولكن مع هذا شهد هذان المصدران انخفاضاً حاداً مؤخراً، نتج عنه انكماش النشاط الاقتصادي في غزة بمقدرا 8 في المئة عام 2018.[42]

واهتماماً منها بمواجهة تلك الاحتياجات، وصلت القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى فلسطين، خلال عام 2018، في صورة منح، إلى نحو 908.1 مليون درهم إماراتي (247.2 مليون دولار أمريكي)، تم توجيه غالبيتها في صورة دعم للميزانية. وتم توجيه هذه المدفوعات، التي تمثل ما يزيد تقريباً على ثلثي المساعدات الإجمالية المقدمة ذلك العام، كمساعدات ثنائية الأطراف لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية. وقد كانت المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، خلال عام 2018، هي الأعلى بفارق كبير عن المساعدات المقدمة منذ عام 2013؛ حيث بلغت القيمة الإجمالية للدعم المقدم على مدى خمس سنوات 2.51 مليار درهم إماراتي (684.3 مليون دولار أمريكي)، تم تقديمها في صورة منح. كما بلغت قيمة الالتزامات المعلنة من جانب دولة الإمارات، خلال عام 2018، لمصلحة فلسطين 44.1 مليون درهم إماراتي (12 مليون دولار أمريكي).

وبعد استقطاع المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة إلى الحكومة يتضح أنه تم توجيه ما يقرب من 80 في المئة من قيمة المنحة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ حيث بلغت قيمة هذه المساعدات 235.7 مليون درهم إماراتي (64.2 مليون دولار أمريكي). وتختص وكالة الأونروا بتوفير الخدمات المسهمة في إنقاذ الأرواح، بما فيها خدمات الرعاية الصحية، وأنشطة الإغاثة، والخدمات الاجتماعية، والتعليم، لنحو 5.4 مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الوكالة في مجالات عملها الخمسة بكل من الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. وتُعَدُّ دولة الإمارات عضواً في اللجنة الاستشارية لوكالة الأونروا، وتشغل حالياً مقعد نائب رئيس اللجنة.

ويوجد نحو نصف مليون طفل فلسطيني في حاجة إلى مساعدات إنسانية للتمكن من الحصول على فرصة للتعليم الجيد؛[43] ولذلك كان التعليم من القطاعات محور تركيز المساعدات الإماراتية المقدمة إلى فلسطين، كما كان ثاني أكثر القطاعات

تلقياً للتمويل خلال عام 2018، بحصوله على نحو 25 في المئة من المساعدات الخارجية الإماراتية.

وبلغت قيمة المشروعات المنفذة في قطاع التعليم 228.1 مليون درهم إماراتي (62.1 مليون دولار أمريكي) تم توجيهها إلى مجموعة واسعة من أوجه الدعم، شملت توفير المستلزمات المدرسية ومنح دراسية لمراحل التعليم العالي. ومن أبرز سمات المساعدات الإماراتية كذلك التزامها الدائم تجاه قطاع التعليم عموماً، من خلال تقديمها تمويلاً سنوياً لبرنامج وكالة الأونروا للتعليم، يضمن حصول آلاف الأولاد والفتيات على فرص تعليم. وفي عام 2018 ساعد الإسهام الذي قدمته الإمارات إلى الوكالة في دعم 708 مدارس؛ ما أتاح لتلك المؤسسات التعليمية مواصلة عملياتها التشغيلية، وتقديم خدماتها للعام الدراسي 2018–2019؛ حيث جاءت الإمارات في المرتبة السادسة لأعلى الجهات المانحة الداعمة لوكالة الأونروا في عام 2018.[44]

ودعماً منها للفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة، بما فيها الآلاف من المعتمدين بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية، تحرص الإمارات على تمويل تنفيذ المئات من مشروعات الخدمة الاجتماعية، بمساعدات نقدية وعينية. ففي عام 2018 وصلت قيمة المساعدات الإماراتية الموجَّهة إلى هذا القطاع إلى 42.6 مليون درهم إماراتي (11.6 مليون دولار أمريكي). وإضافة إلى هذا، كانت المشروعات الصحية من مجالات التركيز الأساسية للمساعدات الإماراتية، بمساعدات بلغت 26.5 مليون درهم إماراتي (7.2 مليونً دولار أمريكي) تم إنفاقها لهذا الغرض.

واتساقاً مع أوجه التقدم، التي أحرزها المجتمع الدولي لتعزيز قدرات الدول النامية وتمكينها من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ستواصل دولة الإمارات تقديم مساعداتها الإنسانية إلى الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة، بما في ذلك دعم جهود فلسطين في سعيها إلى تحقيق أهدافها للتنمية المستدامة.

الشكل 26: المساعدات الإماراتية المقدمة فلسطين

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

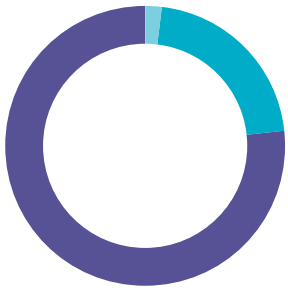

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

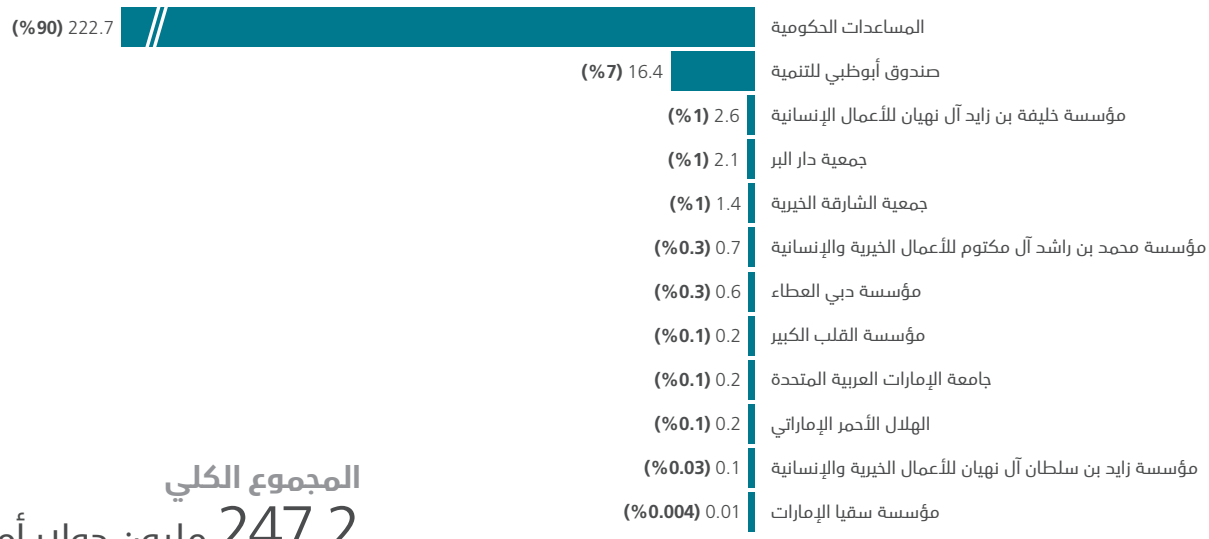

المجموع الكلي
247.2 مليون دولار أمريكي

السودان

حملة الشيخة فاطمة الإنسانية العالمية لعلاج النساء والأطفال في ولاية النيل الأبيض بالسودان تحت شعار: "كلنا أمنا فاطمة"..
المصدر: حملة الشيخة فاطمة الإنسانية العالمية

على الرغم من التحسُّن الي طرأ على الوضع الأمني في السودان؛ فإن الأزمة الجارية في الدولة تدفع بالعديد من الأشخاص هناك إلى الوقوع في هوة الفقر والهشاشة؛ فوفقاً لتقرير الأمم المتحدة نزح نحو 27 ألف شخص مؤخراً في مناطق تمر بصراعات محلية مسلحة، كمناطق جبل مرة والنيل الأزرق وجنوب كردفان؛ حيث نزح ما يقرب من 19 ألف شخص في عام 2018، غالبيتهم في جبل مرة فحسب؛[45] حيث لا تزال أجزاء مختلفة من منطقة دارفور وولايات النيل الأزرق وجنوب كردفان بشرق السودان، إلى جانب مناطق أخرى، تعاني احتياجات إنسانية عالية. ويُظهر تقرير نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2018 وجود 5.5 مليون شخص في حاجة إلى الحصول على مساعدات إنسانية، منهم 3.1 مليون شخص في دارفور.[46]

ويظل السودان من الدول محور تركيز المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات؛ حيث كان من بين أعلى 10 دول حصولاً على الدعم من دولة الإمارات خلال عام 2018، كما أنه واحد من بين أعلى ثلاث دول من فئة البلدان الأقل نمواً حصولاً على الدعم خلال العام نفسه. وعلى الرغم من أن قيمة المساعدات الإماراتية الموجهة إلى السودان خلال عام 2018 كانت أقل مقارنةً بالأعوام الثلاثة السابقة؛ فإن مدفوعات المساعدات الإماراتية المقدمة عام 2018 كانت مقدَّمة حصراً في صورة منح.

وبلغت القيمة الإجمالية للمساعدات الإماراتية المقدمة إلى السودان على مدى خمسة أعوام 3.19 مليار درهم إماراتي (869.7 مليون دولار أمريكي)، تم تقديم 248 مليون درهم إماراتي (67.5 مليون دولار أمريكي) منها خلال عام 2018. ومن الدعم المقدم على مدار هذه السنوات الخمس تم تقديم 81 في المئة منه كمساعدات ثنائية الأطراف مباشرة. وقد أتاح تخصيص هذا القدر من التمويل كدعم للميزانية العامة توفير مبالغ إضافية ساعدت حكومة السودان على الوفاء بالنفقات العامة، والحفاظ على توازن ميزان مدفوعاته، ومواصلة تقديم الخدمات الحكومية الرئيسية، وتخصيص التمويلات تبعاً لأولوياته وخططه التنموية الوطنية.

ومساعدةً منها للنازحين والفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة كانت مشروعات الخدمة الاجتماعية سمةً أساسية من سمات المساعدات الإماراتية المقدمة إلى السودان؛ حيث واصلت الإمارات رعايتها وكفالتها لآلاف الأيتام. كما تم تقديم المنح النقدية إلى الفقراء والأسر التي تعيش ظروفاً تتسم بقدر كبير من الضعف والهشاشة. وشملت أوجه الدعم العيني توفير مواد الإغاثة والوحدات المُنتجة لخلق فرص توليد الدخل لمئات الأسر.

ويقدَّر وجود أكثر من 3.8 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي وندرة سبل كسب المعيشة في السودان.[47] وتنفيذاً لبعض مشروعات الخدمات

الاجتماعية تم توزيع ما يزيد على 200 طن من المواد الغذائية. وبالإضافة إلى تنفيذ 27 مشروعاً تهدف إلى تحسين فرص الحصول على المياه النظيفة قدمت دولة الإمارات خدمات صحية لتلبية احتياجات غير القادرين على الحصول على الرعاية الطبية العاجلة.

ويوجد في السودان أعلى عدد من الأطفال المتسرّبين من التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث يقدّر وجود أكثر من 3 ملايين طفل، في عمر ما بين 5 و13 عاماً، متسربين من التعليم.[48]

وإدراكاً منها لأهمية التعليم، الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وأنه أعظم هبة يمكن منحها للطفل لتمكينه من استغلال إمكانياته وتحقيق طموحاته، كان قطاع التعليم، على غرار الأعوام السابقة، أحد القطاعات الرئيسية محور تركيز المساعدات الإماراتية الممنوحة للسودان؛ حيث تم تنفيذ ما يزيد على 100 مشروع تعليمي، خلال عام 2018، بقيمة إجمالية بلغت 17.2 مليون درهم إماراتي (4.7 مليون دولار أمريكي). وشملت تلك المشروعات بناء وإعادة تأهيل وتجهيز مئات المدارس والفصول الدراسية. وإضافة إلى هذا حصلت العديد من المدارس على مساعدات مالية من دولة الإمارات لمواصلة عملياتها التشغيلية.

وتعتزم الإمارات، من خلال مساعداتها الخارجية الممنوحة للسودان، مواصلة تنفيذ هذه المشروعات متعددة القطاعات دعماً منها لجهود الدولة الرامية إلى إخراج مواطنيها من براثن الفقر، وتحقيق الوعد الذي تمثله خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

الشكل 27: المساعدات الإماراتية المقدمة السودان

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

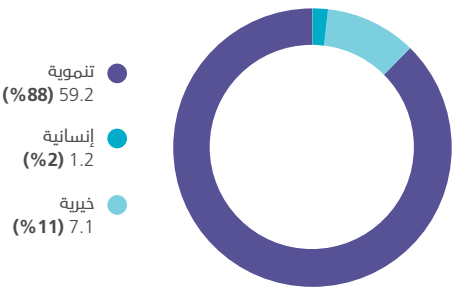

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

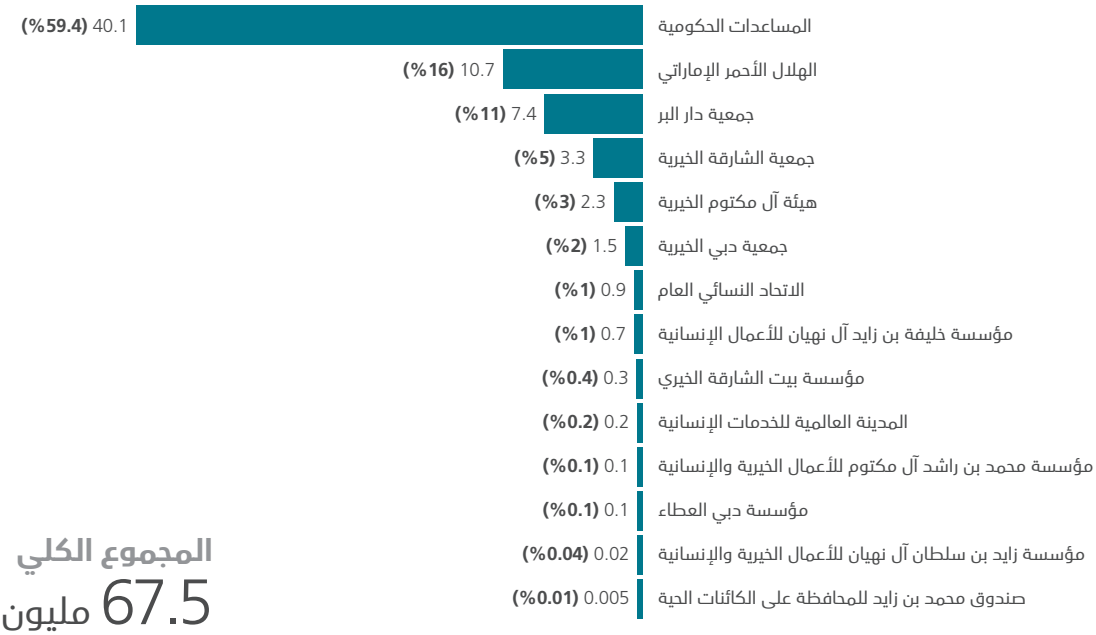

المجموع الكلي
67.5 مليون دولار أمريكي

اليمن

دعم سبل المعيشة في قطاع الزراعة بتنفيذ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من خلال المنحة الإماراتية- السعودية المشتركة استجابةً لخطة الأمم المتحدة في اليمن.
المصدر: الأمم المتحدة

يمر اليمن، الذي يُعَدُّ أحد أكثر البلدان فقراً على مستوى العالم، بواحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية على مدى عقود. وقد تسبب الصراع، الذي اندلع في عام 2014، وأثر في أوجه المعيشة بالدولة كافة، في جعل 80 في المئة من إجمالي سكان اليمن في حاجة إلى الحصول على شكلٍ ما من أشكال المساعدات الإنسانية، منهم 14 مليون شخص في حاجة ماسَّة إلى المساعدات الإنسانية.

ودأبت الإمارات منذ زمن بعيد، حتى قبل اندلاع الأزمة، على مد يد العون والدعم إلى اليمن، مقدّمةً أشكالاً متعددة من المساعدات التنموية والإنسانية والخيرية؛ فبمساعدات إجمالية بلغت 20.07 مليار درهم إماراتي (5.46 مليار دولار أمريكي)، تم تقديمها في صورة منح، منذ عام 2015، كانت مدفوعات المساعدات المقدمة عام 2018 بقيمة 9.81 مليار درهم إماراتي (2.67 مليار دولار أمريكي) هي الأعلى بفارقٍ كبير.

منذ عام 2015، تم إنفاق ما يقرب من نصف المساعدات الإماراتية المقدمة إلى اليمن خلال عام 2018 وحده؛ وبناءً على ذلك احتلت الإمارات المرتبة الأولى كأكبر مانح للمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ لليمن على مستوى العالم عن عام 2018. منها 1.71 مليار درهم إماراتي (466.5 مليون دولار أمريكي) استجابةً لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن، التي أطلقتها وتتصدَّر جهودها الأمم المتحدة.

وتم استعراض أوجه الدعم والمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ المقدمة من دولة الإمارات إلى اليمن بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث: المساعدات الإنسانية، في مقال صغير حول اليمن. وتتناول الصفحات التالية البرامج التنموية والخيرية التي نفذتها دولة الإمارات في اليمن خلال عام 2018؛ حيث حصلت فئتا المساعدات هاتان على 6.01 مليار درهم إماراتي (1.64 مليار دولار أمريكي)، تمثل 61 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة إلى اليمن في عام 2018.

وتم توجيه قسم كبير من المساعدات التنموية المقدمة من دولة الإمارات إلى اليمن في صورة مساعدات ثنائية الأطراف؛ فحصل قطاع دعم الميزانية والبرامج العامة على ما يقرب من 80 في المئة منها، بقيمة 4.81 مليار درهم إماراتي (1.31 مليار دولار أمريكي)، وأسهمت تلك المنح النقدية في تزويد البلاد بالتمويل الإضافي الذي كانت في حاجة ماسَّة إليه؛ لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها الاجتماعية العامة الأساسية.

وقد أدت الأزمة الحالية، التي يمر بها اليمن إلى تلف أنظمة البنية التحتية الأساسية فيه، وتدميرها، بما في ذلك البنية التحتية للمياه والكهرباء، وأنظمة الري، والمستشفيات، ونقاط توزيع المياه، ومحطات تنقية مياه الصرف، وكذلك الأصول الاقتصادية. واستجابةً لذلك؛ موَّلت دولة الإمارات تنفيذ 18 مشروعات لتوليد الطاقة بلغت قيمتها 671.4 مليون درهم إماراتي (182.8 مليون دولار أمريكي). وشملت تلك المشروعات توفير مولّد للطاقة الكهربائية بقدرة 755 كيلووات لمحطة كهرباء عدن، بالإضافة إلى 36 ألف لتر من وقود الديزل لتمكين تشغيل مولّدات المرافق الصحية، بما فيها مستشفى الكُلى بمدينة عتق في محافظة شبوة. وعلى نحو مماثل تم تنفيذ 3 مشروعات في قطاع الطاقة المُتجددة، في كل من حضرموت والنخيلة والحُديدة، حيث تم تركيب 103 نظم لألواح الطاقة الشمسية. كما تم بناء محطة لتوليد الطاقة تعمل بالطاقة الشمسية في محافظة سقطرى.

وإضافةً إلى هذا تم البدء في تنفيذ 5 مشروعات لبناء الطرق؛ كما موّلت الإمارات بناء ميناء حَوْلف على جزيرة سقطرى. وقد وضعت دولة الإمارات إتاحة فرص الحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي السليمة إحدى أولوياتها. فبالإضافة إلى تنفيذها مشروعات المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ بتمويل وصل إلى 163.3 مليون درهم إماراتي (44.5 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2018، مولت كذلك تنفيذ 13 مشروعاً للمياه بقيمة بلغت 29.4 مليون درهم إماراتي (8 ملايين دولار أمريكي)، وتضمن العمل بناء شبكات لإمداد المياه، ومحطات لمعالجة الصرف، بالإضافة إلى إعادة تأهيل محطة مياه في عزلة القبيطة بمحافظة لحج.

وبالإضافة إلى مشروعات الرعاية الصحية في حالات الطوارئ (المبيَّنة في الفصل الثالث، والبالغة قيمتها 1.45 مليار درهم إماراتي، أي 395.5 مليون دولار أمريكي)، نفذت دولة الإمارات كذلك، خلال عام 2018، 5 مشروعات في قطاع الصحة بقيمة 18.1 مليون درهم إماراتي (4.9 مليون دولار أمريكي). وإضافة إلى هذا استمر العمل في توسعة مستشفى الشيخ خليفة بجزيرة سقطرى، إلى جانب العمل على تجهيز وإعادة تأهيل عدد من المستشفيات في حضرموت. بالإضافة إلى مواصلة دولة الإمارات تقديم دعمها لتمويل مستشفى الأم والطفل بحضرموت.

واستكمالاً لمشروعات التعليم في حالات الطوارئ، التي موّلتها الإمارات، والتي وصلت قيمتها إلى 142.9 مليون درهم إماراتي (38.9 مليون دولار أمريكي)، موّلت دولة الإمارات كذلك تنفيذ 8 مشروعات في قطاع التعليم شملت دعم التدريب المهني، وتقديم منح للدراسة الجامعية، وغيرها من الأنشطة.

وفي إطار سعي العالم الدؤوب إلى الوفاء بوعده بعدم تجاهل أي طرف يتخلّف عن مسيرة التنمية تواصل دولة الإمارات التزامها بدعم كل فرد يمني بمختلف الطرق والوسائل، بما في ذلك العمل مع الحكومة اليمنية والأطراف الإنسانية الفاعلة الأخرى.

الشكل 28: المساعدات الإماراتية المقدمة اليمن

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

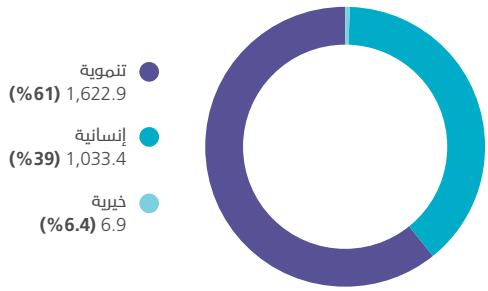

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

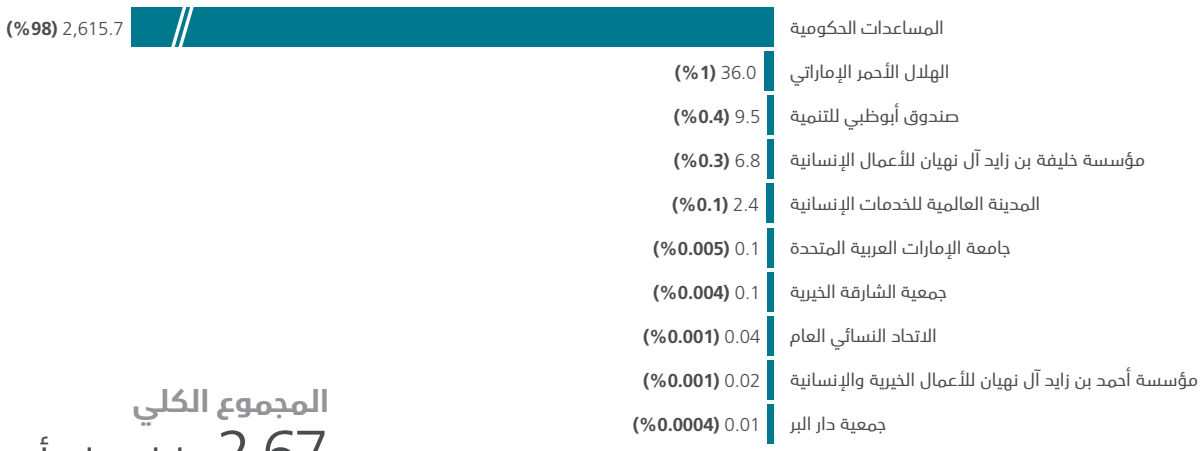

المجموع الكلي
2.67 مليار دولار أمريكي

مقالة

المساعدات الإنسانية المقدَّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اليمن

نفذت دولة الإمارات العديد من المشاريع لدعم التعليم في اليمن.
المصدر: الأمم المتحدة

كانت دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2018، من بين أكبر المانحين الدوليين للمساعدات الإنسانية لليمن؛ حيث قدمت دولة الإمارات، إلى جانب المملكة العربية السعودية، ما يقرب من ثلث إجمالي متطلبات خطة الاستجابة الإنسانية لليمن، إلى الصندوق القُطري المشترك الذي يتولى تنسيق عملياته مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) لكل المانحين الدوليين للمساعدات الإنسانية. وقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إجمالي مساعداتهما الموجَّهة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن من خلال منحة إجمالية في بداية العام؛ ما أسهم في تمكين المجتمع الإنساني من اتّباع منهج متزامن لتوسيع نطاق برنامج الحد من حالات الجوع والكوليرا.

وقد أثمر اتباع منهجية المنحة الإجمالية المبتكَرة هذه نتائج إيجابية مهمة هي أولاً: انخفاض عدد المقاطعات المعرَّضة لخطر المجاعة من أكثر من 100 مقاطعة إلى أقل من 50 مقاطعة. ثانياً: انخفاض تأثير تفشي وباء الكوليرا، الذي بدأ في عام 2017، بصورة كبيرة؛ ممَّا يزيد على مليون حالة إلى أقل من 400 ألف حالة. ثالثاً: ارتفاع نسب الوصول إلى الأطفال المصابين بسوء التغذية ارتفاعاً كبيراً. ووفقاً لوكيل الأمين العام المعنيّ بالشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا): "لقد كان هذا بمنزلة الفارق بين الحياة والموت لملايين الأشخاص".

وقد بلغت القيمة الإجمالية للمدفوعات الموجَّهة لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن، خلال عام 2018 (691.3) مليون درهم إماراتي (188.2 مليون دولار أمريكي)، من بينها نحو 319.2 مليون درهم إماراتي (86.9 مليون دولار أمريكي) كمخصصات اعتيادية، ونحو 446.0 مليون درهم إماراتي (101.2 مليون دولار أمريكي) مخصصات احتياطية. وتم تخصيص 319.2 مليون درهم إماراتي (86.9 مليون دولار أمريكي) لتنفيذ 75 مشروعاً تستهدف خدمة 3 ملايين من الأشخاص المحتاجين في 19 محافظة يمنية ضمن سبع مجموعات قطاعية، وسبعة مشروعات متعددة المجموعات القطاعية. واعترافاً بقدراتها على الوصول إلى الأشخاص وإمكانياتها، حصلت المنظمات غير الحكومية المحلية على 50 في المئة من إجمالي المبالغ المخصصة. وقد حث صندوق اليمن الإنساني المنظمات غير الحكومية التي لها حضور، وتتمتع بالخبرة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، والتي تيسَّر الوصول إليها حديثاً على وجه الخصوص، أو الراغبة في توفير هذه الإمكانية بسرعة، على التقدم بطلب الانضمام.

وتتوافق خطة الاستجابة مع أربعة أهداف استراتيجية: (1) توفير المساعدات المسهمة في إنقاذ الأرواح للأشخاص الأكثر ضعفاً وهشاشة في اليمن من خلال استجابة موجَّهة فعَّالة. (2) الحرص على إسهام المساعدات المقدمة كافة في دعم توفير الحماية والأمان والحفاظ على كرامة الأشخاص المتضررين، وأن يتم تقديمها على أساس عادل للرجال والنساء والفتيات والأولاد. (3) دعم استمرار تقديم الخدمات وعمل المؤسسات اللازمة لتيسير العمل الإنساني العاجل، وتعزيز الحصول على فرص كسب المعيشة. (4) تنفيذ استجابة إنسانية منسّقة شاملة متعددة القطاعات بحسب القواعد المتبعة، تطبق مبادئ المساءلة، وتحرص على مصالح الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة في اليمن، وذلك من خلال مشاركة معزَّزة من الشركاء الوطنيين.

وفيما يأتي العدد الإجمالي للأشخاص الذين حصلوا على مساعدات من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لليمن خلال عام 2018، بحسب المجموعة القطاعية.

المجموعة القطاعية	الهدف	المستفيدون	التخصيص	المشروعات	الشركاء
التعليم	استمرار تقديم خدمات التعليم الأساسية	147,804	5.5 مليون دولار أمريكي	15	12
الأمن الغذائي/الزراعة	زيادة فرص الحصول على الغذاء	1,897,576	49 مليون دولار أمريكي	22	22
الصحة	تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية	1,904,769	30.2 مليون دولار أمريكي	25	21
اللوجيستيات	نقل الركاب والشحنات وتخزينها		4 ملايين دولار أمريكي	1	1
التغذية	الحد من انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال	1,023,654	31.3 مليون دولار أمريكي	10	9
الحماية	مساعدة الأشخاص الذين لديهم احتياجات خاصة تتعلق بالحماية	1,211,672	21.4 مليون دولار أمريكي	21	17
اللاجئون/المهاجرون	التعليم في حالات الطوارئ	35,000	6.4 مليون دولار أمريكي	2	2
الإيواء	توفير مستلزمات الإيواء للنازحين داخلياً	387,584	20 مليون دولار أمريكي	15	14
حملة إمداد المياه والتصحاح والنظافة الصحية	توفير إمدادات المياه، ومرافق الصرف الصحي، وخدمات النظافة الصحية، واستعادة/صيانة أنظمة إمداد المياه	2,277,428	20.6 مليون دولار أمريكي	19	18

تم تقييم مستوى أداء صندوق اليمن الإنساني وفقاً لإطار النتائج الموحَّد، الذي يستند إلى مبادئ الشمولية والمرونة والتنفيذ في الوقت المناسب والكفاءة والمساءلة/إدارة المخاطر. وعلى الرغم من أن اليمن يُعَدُّ من أصعب البيئات لتنفيذ الاستجابات الإنسانية، فإن الصندوق تمكَّن من إحراز تقييمات ما بين مرتفع، ومرتفع جداً، فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التالية:

المبدأ	التعريف	الدرجة	النتائج
الشمولية	تخصيص المبالغ لأفضل الأطراف الفاعلة الموجودة؛ ما يعزز التنوّع والميزة التنافسية بين المنظمات المؤهلة.	4 من 5 (مرتفع)	حصلت المنظمات غير الحكومية على 52 في المئة من المبالغ المخصصة، بينما حصلت الأمم المتحدة على 46 في المئة منها، وحصل الصليب الأحمر/الهلال الأحمر على 2 في المئة منها.
المرونة	تمت إعادة تصميم برامج التمويل في الوقت المناسب لتلبية التغيُّرات التشغيلية والسياقية عند التنفيذ.	5 من 5 (مرتفع جداً)	التمكُّن من تنفيذ طلبات مراجعة المشروع خلال 8 أيام في المتوسط.
التنفيذ في الوقت المناسب	تمت معالجة الدفعات من دون تأخير	5 من 5 (مرتفع جداً)	متوسط المدة ابتداءً من تصريح المسؤول التنفيذي حتى الحصول على أول دفعة هو 10 أيام أو أقل.
الكفاءة	النسبة المئوية للأشخاص المحتاجين الذين تم بالفعل الوصول إليهم.	5 من 5 (مرتفع جداً)	(بناءً على تخصيصات عام 2017) تم الوصول إلى 99 في المئة من الأشخاص المستهدَفين
المساءلة وإدارة المخاطر	هناك استراتيجية واضحة للمشروعات تستهدف تعزيز مشاركة الأشخاص المتضرّرين	5 من 5 (مرتفع جداً)	تم التحقق بصفة دورية من فاعلية المشروعات التي حصلت على تمويل. كما تضمّنت خطة لضمان التشاور مع المستفيدين، وتنفيذ آلية لجمع تعليقاتهم.

إحدى الطالبات المستفيدات من دعم منظمة اليونيسف في اليمن من خلال المساهمة الإماراتية-السعودية المشتركة استجابةً لخطة الأمم المتحدة في اليمن.
المصدر: الأمم المتحدة

مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018

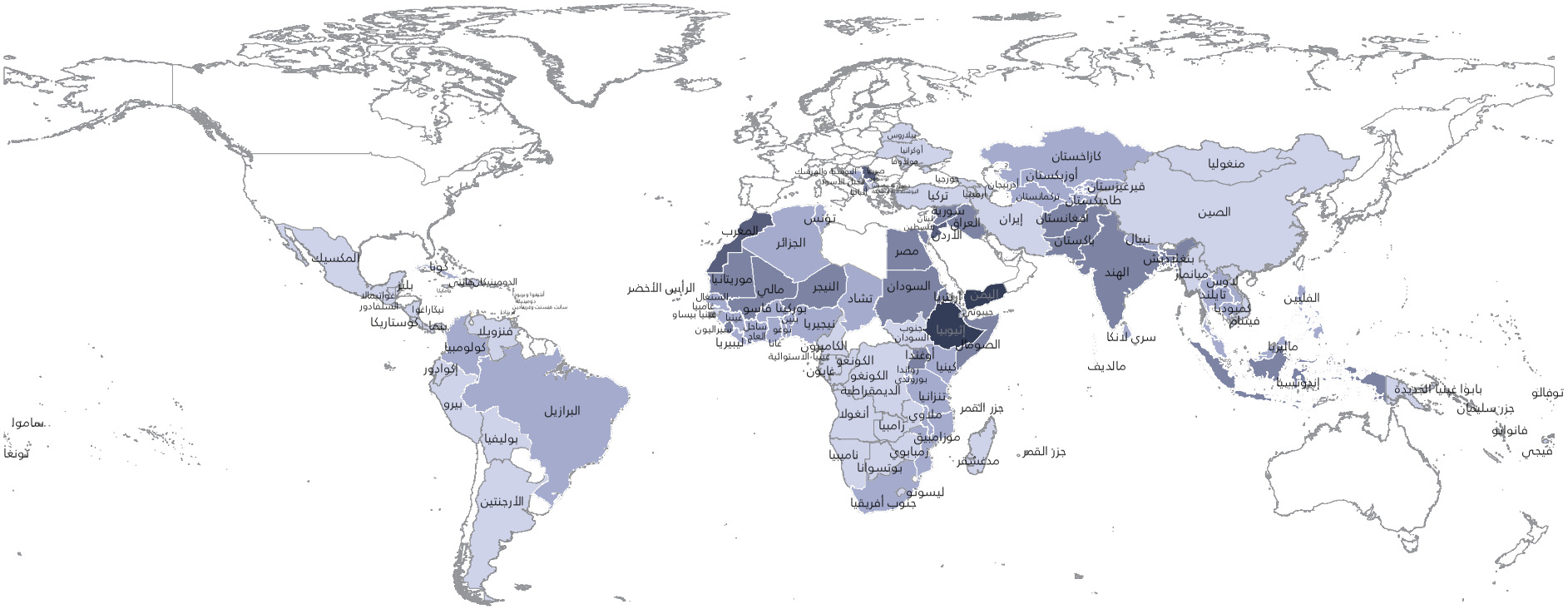

المجموع الكلي

28.62 مليار درهم (7.79 مليار دولار أمريكي)

بيان إخلاء المسؤولية: لا تعبر المواد المبينة على هذه الخريطة عن أي رأي أو اعتراف أو تصديق من جانب وزارة الخارجية والتعاون الدولي ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لأي من السلطات المسؤولة فيها، أو أي تعيين لحدودها.

بالإشارة إلى قائمة لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول المؤهلة للحصول على مساعدات إنمائية رسمية.

- أقل من مليون دولار أمريكي
- ما بين 1 - 10 مليون دولار أمريكي
- ما بين 10 - 100 مليون دولار أمريكي
- ما بين 100 - 1,000 مليون دولار أمريكي
- أكثر من 1,000 مليون دولار أمريكي

5 الجهات المانحة الإماراتية

تضم الجهات المانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية، التي يُشار إليها بالجهات المانحة الإماراتية، مجموعة واسعة من مؤسسات المجتمع الإماراتي، تشمل جهاتٍ على المستويين المحلي والاتحادي، ومنظمات غير حكومية، وشركات أعمال إماراتية، ومؤسسات خيرية، وأخرى إنسانية، بمجموع يربو على 40 جهة مانحة؛ ما يوضح مدى امتداد وعمق الالتزام الإماراتي بتعزيز ونشر السلام والازدهار في العالم.

أحد مشاريع الطرق في المغرب المنفذة بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

ويلقي هذا الفصل الضوء على المساعدات الخارجية المقدمة من كل جهة مانحة إماراتية خلال عام 2018؛ وقد تم تسجيل مبالغ المساعدات المقدمة باسم الجهة الإماراتية التي تولَّت تنفيذ أو تمويل المشروع؛ ولهذا تم تسجيل الدعم المقدم من شركات القطاع الخاص الإماراتي باسم الجهة القائمة بالتنفيذ.

صندوق أبوظبي للتنمية
ABU DHABI FUND FOR DEVELOPMENT

نموذج يحتذى به في تقديم العون التنموي لتقليل الفقر العالمي

أنشئ صندوق أبوظبي للتنمية في عام 1971، وهو العام نفسه الذي أسِّست فيه دولة الإمارات العربية المتحدة. ويهدف صندوق أبوظبي للتنمية إلى التخفيف من عبء الفقر العالمي، ومساعدة الدول على تحقيق النمو المستدام.

قدَّم صندوق أبوظبي للتنمية، خلال عام 2018، ما يقدَّر بنحو 49.61 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، بقيمة بلغت 14.20 مليار درهم إماراتي (3.87 مليار دولار أمريكي). كما وصلت قيمة التزامات المساعدات الخارجية التي تعهَّد صندوق أبوظبي للتنمية، خلال عام 2018، بتقديمها إلى 7.90 مليار درهم إماراتي (2.15 مليار دولار أمريكي). ويلعب صندوق أبوظبي للتنمية دوراً محورياً بصفته الجهة الحكومية المنوط بها تقديم المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، حيث يتولى الصندوق إدارة تمويلات المنح المقدمة من، وبالنيابة عن، حكومة دولة الإمارات. وإضافة إلى هذا تم توجيه مبالغ معيَّنة، مقدمة من جهات حكومية، من خلال صندوق أبوظبي للتنمية ضمن مدفوعات المساعدات الخارجية.

وعلى غرار ما جرى في الأعوام السابقة تم توجيه غالبية التمويلات المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية، خلال عام 2018، إلى قطاع دعم الميزانية والبرامج العامة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من مشروعات البنية التحتية التي جرى تنفيذها في مختلف أنحاء العالم. ودعماً منه للتغلب على التحديات الداخلية، والمساعدة على تسريع عجلة التقدم الاقتصادي والتنموي في الدول النامية، قدم صندوق أبوظبي للتنمية دعماً ثنائي الأطراف لمصلحة الميزانية العامة لخمس دول. وقد أسهمت تلك المساعدات، التي بلغت قيمتها 10.80 مليار درهم إماراتي (2.94 مليار دولار أمريكي) في دعم الحكومات لتلبية نفقاتها المتنوعة والمستنزِفة للموارد، مثل الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

واعترافاً من صندوق أبوظبي للتنمية بأهمية وجود أنظمة للبنية التحتية تتسم بالمرونة والفاعلية فيما يتعلق بالطرق والنقل، والتعليم، والرعاية الصحية، والطاقة، والإسكان، والاتصالات، والمياه والتصحاح، إلى جانب قطاعات أخرى؛ من أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات، ورفع جودة الحياة، وبقدرٍ مساوٍ من الأهمية، لتحفيز الاقتصاد والتقدم التنموي؛ فقد ركز "الصندوق" غالبيةً برامج مساعداته الممتدَّة على مدى عقود على هذا القطاع، وحافظ منذ ذلك الحين على وجود قائمة متزايدة من برامج البنية التحتية المستدامة ضمن حافظة برامجه.

إحدى مشاريع صندوق أبوظبي للتنمية في مجالات البنية التحتية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

الشكل 29: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
3,862.9 (%100)

إنسانية
2.5 (%0.1)

- دعم الميزانية العامة 2,939.1 **(%76)**
- توليد الطاقة من الموارد المتجددة 49.6 **(%1)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 2.5 **(%0.1)**
- البنية التحتية للنقل الجوي 336.4 **(%9)**
- البنية التحتية للنقل البري 45.7 **(%1)**
- الخدمات الطبية 106.2 **(%3)**
- أخرى 385.9 **(%10)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

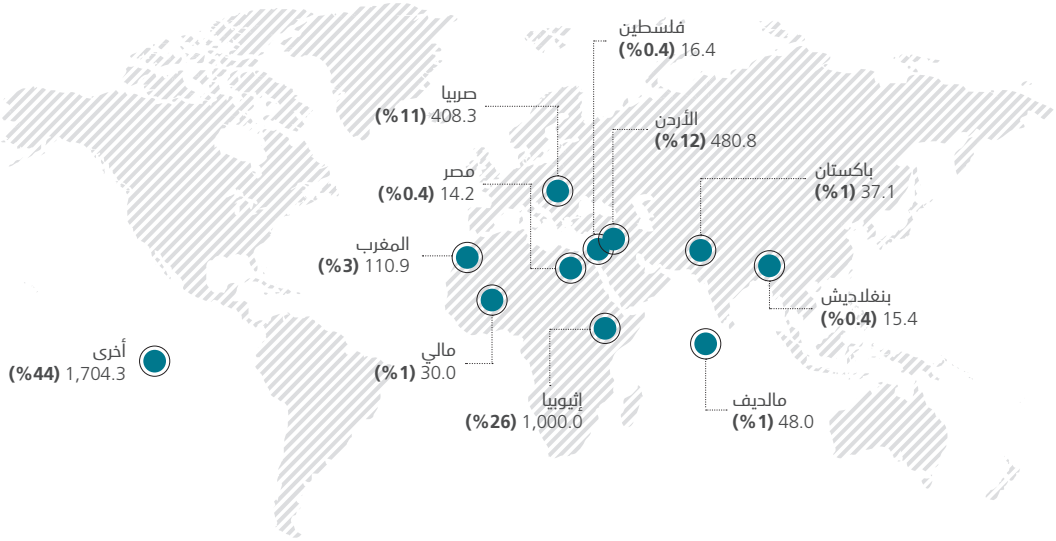

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

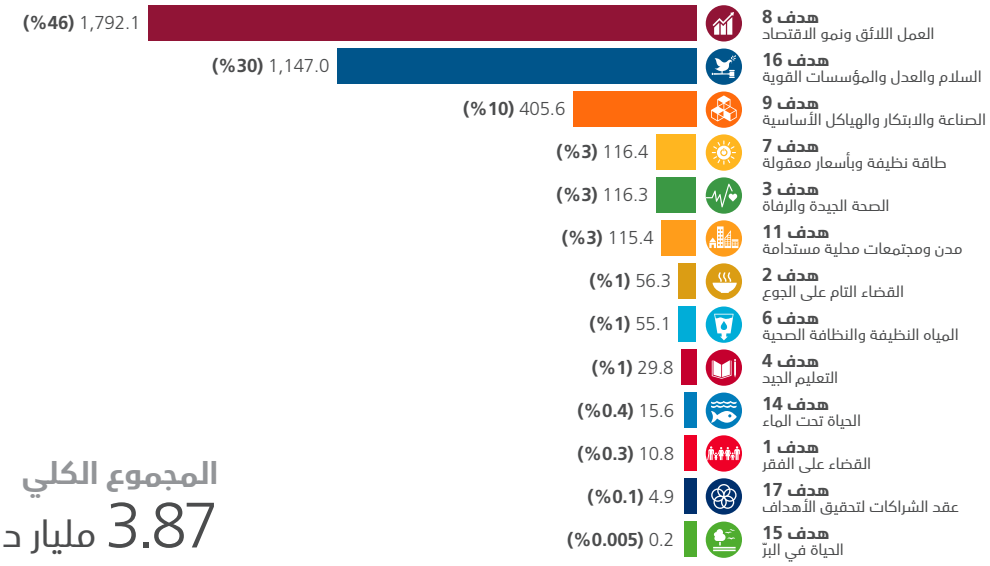

المجموع الكلي
3.87 مليار دولار أمريكي

United Arab Emirates

من أجل السلام والإزدهار في العالم

تواصل حكومة الإمارات التزامها الثابت بتوفير الحصة العظمى من مساعداتنا الخارجية المقدمة إلى العالم، ويُعَدُّ الحفاظ على نسبة مساعداتنا الإنمائية الرسمية المقدمة مقارنةً بدخلنا القومي الإجمالي من الأولويات الوطنية بالنسبة إلى دولة الإمارات. ونفتخر هذا العام بأن يكون 2018 هو العام السادس على التوالي الذي تتجاوز فيه دولة الإمارات المعيار العالمي المحدَّد بنسبة 0.7 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي. وكان التمويل المقدم من حكومة الإمارات هو المحرك الأساسي لتحقيق هذا الإنجاز.

خلال عام 2018 شملت الجهات الحكومية المانحة للمساعدات 15 جهة حكومية محلية واتحادية، قدمت مساعدات خارجية بقيمة 12.6 مليار درهم إماراتي (3.28 مليار دولار أمريكي) تنفيذاً للتعهد، الذي أعلنته دولة الإمارات بدعم الدول النامية في مساعيها الرامية إلى القضاء على الفقر بكل صوره وأشكاله، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في نهاية المطاف.

وأسهمت المساعدات الحكومية المقدمة خلال عام 2018، التي تم تقديمها بالكامل في شكل منح، في دعم برامج تنموية وإنسانية عالمية بنسبة 64.18 في المئة، و35.31 في المئة، على الترتيب. ووفاءً منها بالتزامها عدم تجاهل أي طرف يتخلف عن مسيرة التنمية، ودعم الأكثر ضعفاً وهشاشة، تم توجيه ما يقرب من 81.67 في المئة، أي 9.85 مليار درهم إماراتي (2.68 مليار دولار أمريكي) من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من جهات إماراتية حكومية خلال عام 2018 لمصلحة 17 دولة من البلدان الأقل نمواً، بزيادة قدرها 177 في المئة على ما سبق تقديمه في عام 2017. وإضافة إلى هذا حصلت دول أخرى تعاني أوضاعاً خاصة على مساعدات تنموية من جهات حكومية إماراتية، خلال عام 2018، على النحو التالي: 13دولة من الدول النامية غير الساحلية، و5 دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وحصلت الدول النامية المصنّفة ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل على 11.32 في المئة من مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة عام 2018. بينما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لمصلحة برامج متعددة الدول 4.68 في المئة من إجمالي تدفقات المساعدات الخارجية المقدمة من جهات حكومية إماراتية خلال عام 2018، تم توجيه غالبيتها كدعم للأمم المتحدة. وقد شهد الدعم المقدم من دولة الإمارات إلى الأمم المتحدة زيادةً سنويةً منذ عام 2015، بنسبة نمو وصلت إلى 562 في المئة في عام 2018. ومن بين المنظمات الدولية التي حصلت على دعم: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، والصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ (CERF) التابع له، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام (DPKO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي.

أما فيما يتعلق بالدول التي حصلت على دعم خلال عام 2018، فقد حصل اليمن على 79.69 في المئة من المساعدات الحكومية الإماراتية، تلته فلسطين وسوريا، بنسبة 6.78 في المئة، و1.82 في المئة، على الترتيب.

وبالإضافة إلى تقديم الدعم إلى عدد كبير من القطاعات في مختلف أنحاء العالم يظل دعم الميزانية والبرامج العامة قطاعاً محورياً من قطاعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات. ففي عام 2018 تم تقديم 46.26 في المئة من المساعدات الخارجية المقدمة من جهات حكومية إماراتية في صورة دعم للميزانية العامة، وبشكل أساسي إلى الدول التالية: اليمن وفلسطين والسودان والإتحاد القمري.

وإضافةً إلى هذا واصلت دولة الإمارات، خلال عام 2018، حشد الجهود للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والطارئة للدول والمجتمعات الهشة، بمساعدات بلغت 4.26 مليار درهم إماراتي (1.16 مليار دولار أمريكي). ومن خلال المساعدات الحكومية أسهمت المساعدات الخارجية الإماراتية في إحداث أثر إيجابي دائم في حياة ملايين البشر المحتاجين، وبالتالي نشر الازدهار والسلام العالمي.

المستشفى الباكستاني-الإماراتي في مدينة روالبندي على مساحة 121,653 مترمربع. يتضمن المشروع عيادات خارجية وعيادات متخصصة بالإضافة إلى وحدة الطوارئ والصيدليات والمعامل وقسم الأشعة وبنك الدم وغرف العمليات وأجنحة إقامة المرضى وقاعات للمحاضرات وغرف التحكم والمراقبة بالمستشفى، تم تنفيذ المشروع بتمويل من المشروع الاماراتي لمساعدة باكستان.

المصدر: المشروع الاماراتي لمساعدة باكستان

الشكل 30: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
(%64) 2,107.1

- دعم الميزانية العامة **(%72)** 1,518.4
- توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة **(%9)** 180.8
- المساهمات في المنظمات الدولية **(%5)** 99.1
- التطوير القضائي والقانوني **(%4)** 88.5
- مكافحة الأمراض المعدية **(%2)** 50.7
- أخرى **(%8)** 169.5

إنسانية
(%35) 1,159.01

- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%34)** 389.8
- خدمات الدعم والتنسيق **(%27)** 310.4
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية **(%13)** 147.6
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%9)** 106.5
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية **(%8)** 88.4
- أخرى **(%9)** 116.4

خيرية
(%0.5) 16.3

- البرامج الموسمية **(%96)** 15.8
- المنشآت الدينية **(%3)** 0.4
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة **(%1)** 0.1
- التعليم الديني **(%0.0002)** 0.00004

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

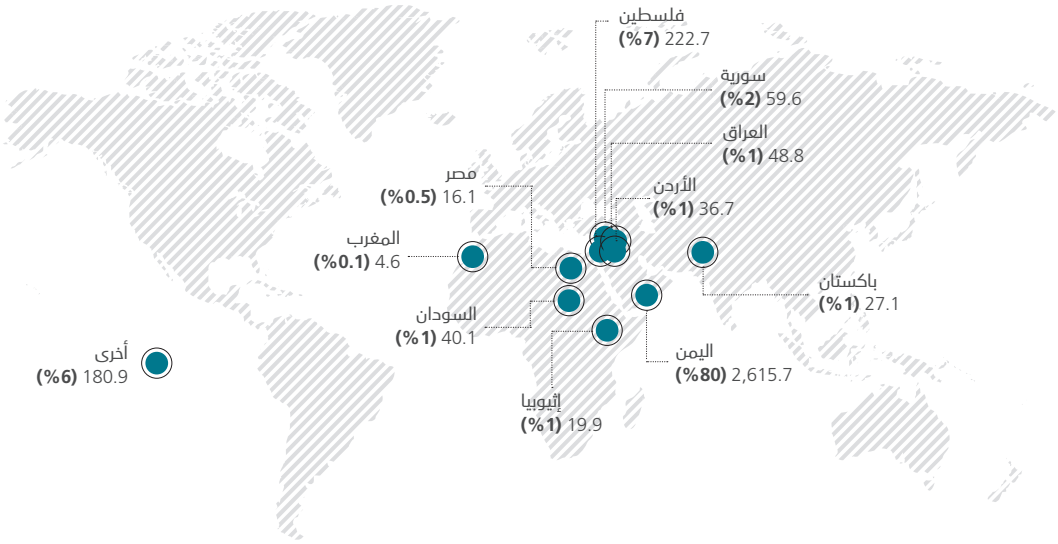

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

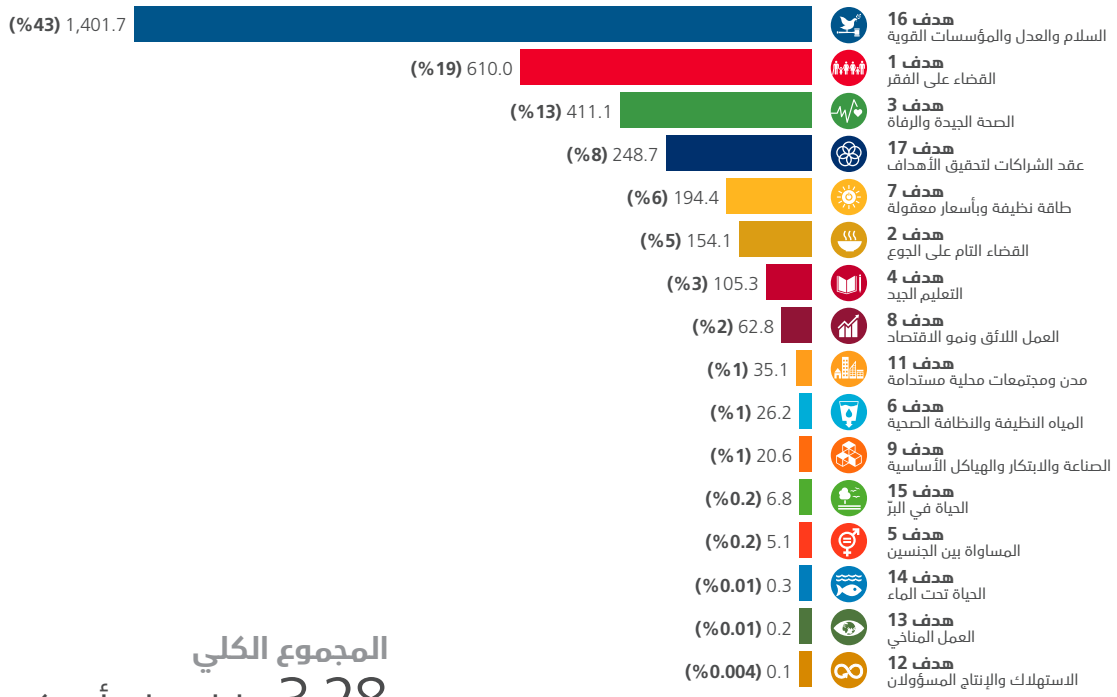

المجموع الكلي
3.28 مليار دولار أمريكي

الهلال الأحمر الإماراتي
Emirates Red Crescent

الريادة والتميز في العمل الإنساني

تُعَدُّ هيئة الهلال الأحمر الإماراتي الجهة الرئيسية المانحة للمساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات؛ كما أنها جزء من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وأثبتت على مدى السنوات حضوراً مادياً قوياً لها. وقد أسِّسَت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي عام 1983، وشاركت في جميع الأزمات الإنسانية التي استجابت لها دولة الإمارات بمختلف أنحاء العالم تقريباً؛ حيث ساعدت على بناء قاعدة راسخة لتضافر الجهود والعمل التطوعي مع المجتمع المدني الإماراتي. وإضافة إلى هذا تدير هيئة الهلال الأحمر الإماراتي واحداً من أطول برامج كفالة الأيتام أجلاً على مستوى العالم، بدأ تنفيذه في عام 1986.

واصلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، خلال عام 2018، بذل جهودها الدولية الهادفة إلى تخفيف المعاناة في الأزمات الإنسانية، بمدفوعات إجمالية بلغت 579.3 مليون درهم إماراتي (157 مليون دولار أمريكي) تم تقديمها إلى دول شملت شتى أنحاء العالم. وعلى غرار الأعوام السابقة كانت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي حاضرةً دائماً تقريباً في كل حالات الطوارئ والأزمات التي قدمت فيها الإمارات يد العون والدعم الإنساني. ففي عام 2018 حشدت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي جهوداً في قطاعات متعددة لتوفير مساعدات عاجلة للإسهام في إنقاذ الأرواح والإغاثة في حالات الطوارئ للمتضررين من الكوارث الطبيعية، والتي من صنع الإنسان، وأدت إلى تدمير حياة الملايين.

ومنحت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي أكثر من نصف مساعداتها الخارجية، المقدمة خلال عام 2018، في صورة مساعدات تنموية بنسبة 56.64 في المئة. وكان من بين تلك الجهود تقديم المساعدات، وتنفيذ العديد من المشروعات التنموية، كبناء وإعادة تأهيل المدارس، وتوزيع المساعدات التعليمية والاجتماعية. ومن جانب آخر تم تخصيص الغالبية العظمى من تلك المساعدات التنموية (71.72 في المئة) لتقديم الخدمات الاجتماعية، والوصول إلى آلاف الأسر التي تعيش في ظل ظروف تتسم بالضعف والهشاشة في مختلف قارات العالم.

الهلال الأحمر الاماراتي يدعم تنفيذ عديد من مشاريع المساعدات الإماراتية في مجالات التعليم.
المصدر: الهلال الأحمر الاماراتي

الشكل 31: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
89.3 (%57)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 64.1 **(%72)**
- مرافق التعليم والتدريب 8.7 **(%10)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 6.5 **(%7)**
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية 5.9 **(%7)**
- الخدمات الطبية 4.1 **(%5)**

إنسانية
33.7 (%21.3)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 23.6 **(%70)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 4.5 **(%13)**
- المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية 3.2 **(%9)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 1.5 **(%4.5)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 0.8 **(%2)**
- خدمات الدعم والتنسيق 0.004 **(%0.01)**

خيرية
34.7 (%22.0)

- البرامج الموسمية 20.7 **(%59)**
- المنشآت الدينية 10.7 **(%31)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 3.3 **(%10)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

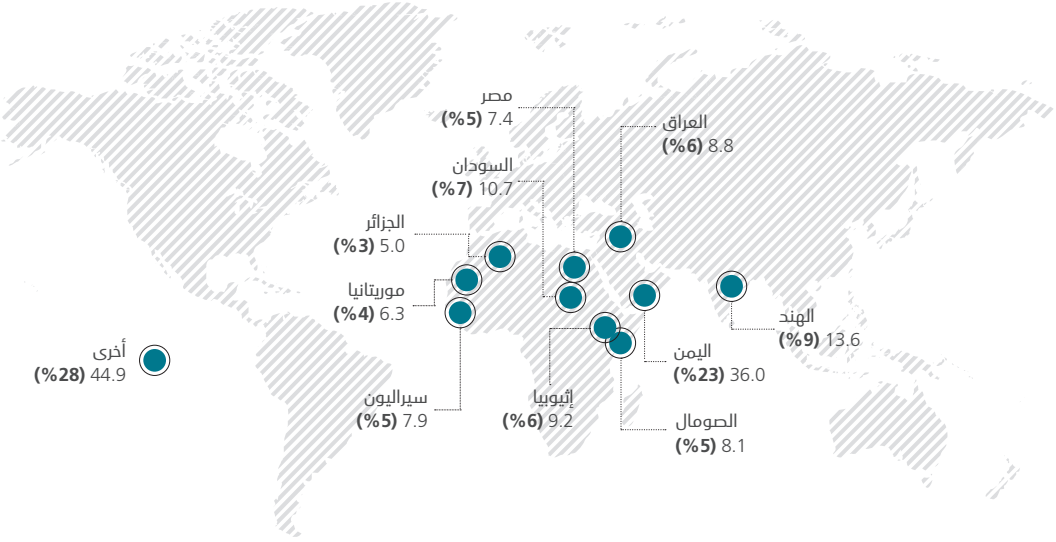

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

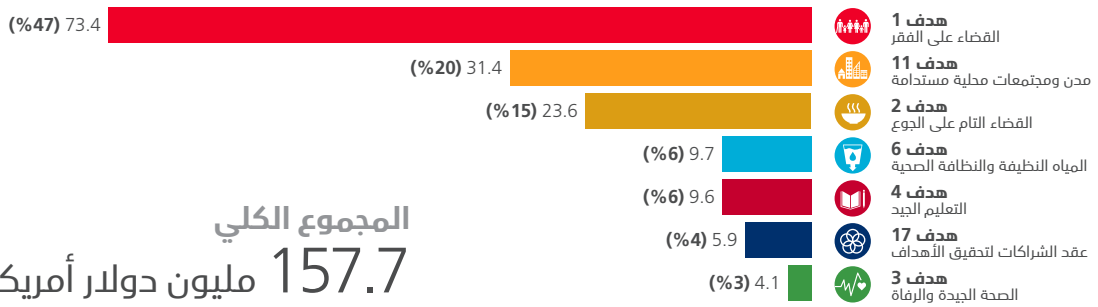

المجموع الكلي
157.7 مليون دولار أمريكي

جمعية الشارقة الخيرية
Sharjah Charity International

من أجل بناء المجتمعات ورسم خريطة الطريق للخروج من دائرة الفقر

أسّست جمعية الشارقة الخيرية في عام 1989 بهدف تنفيذ الأعمال الإنسانية والخيرية. وعلى مدى ثلاثة عقود واصلت الجمعية تقديم المساعدات الإنسانية والصحية والتعليمية والثقافية إلى الدول النامية، إلى جانب إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية، ودعم كفالة الأيتام والأسر المحتاجة.

وصلت قيمة المساعدات الخارجية، التي قدمتها جمعية الشارقة الخيرية، خلال عام 2018، إلى 209.7 مليون درهم إماراتي (57.1 مليون دولار أمريكي). وقد بلغت نسبة الدعم الموجَّه إلى البلدان الأقل نمواً 34.42 في المئة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2018، وهو ما يتماشى مع التزام الجمعية طويل الأمد بدعم البلدان الأقل نمواً. وعلى نحو مشابه أكدت الجمعية مواصلة عزمها دعم الفئات الأكثر احتياجاً من خلال توجيه مساعداتها الخارجية إلى الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل، التي كانت دوماً ثاني أعلى فئة تلقياً للدعم من الجمعية.

وجَّهت الجمعية نسبة 35.02 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية المقدمة عام 2018 لتمويل برامج تنموية، في حين حصل قطاع المساعدات الخيرية على 64.61 في المئة منها، بينما تم تخصيص النسبة المتبقية لدعم المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ في عدد من الدول.

وبالإضافة إلى دعم المشروعات ذات الطابع الثقافي والديني، كبناء المساجد، وتنفيذ البرامج الدينية، وتوفير وجبات الإفطار للصائمين من الفئات المعوزة خلال شهر رمضان المعظّم، شملت المجموعة الواسعة من المشروعات الخيرية التي نفذتها جمعية الشارقة الخيرية، خلال عام 2018، توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لدعم المحتاجين؛ حيث تُعَدُّ تلك المشروعات بمنزلة طوق نجاة للعديد من الأسر في رحلتها للهروب من براثن الفقر.

وتعتزم جمعية الشارقة الخيرية مواصلة دعمها للدول النامية، بالإضافة إلى بث الإلهام ومنح الأمل للكثيرين؛ ما يجعلنا أقرب بخطوة من تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع.

جمعية الشارقة الخيرية تمول مشاريع حفر آبار مياه في بنجلاديش.
المصدر: جمعية الشارقة الخيرية

الشكل 32: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
20.0 (%35)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 9.2 **(%46)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 7.8 **(%39)**
- مرافق التعليم والتدريب 1.6 **(%8)**
- الإسكان منخفض التكلفة 0.8 **(%4)**
- الخدمات الطبية 0.7 **(%3)**
- أخرى 0.04 **(%0.2)**

إنسانية
0.2 (%0.4)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.2 **(%100)**

خيرية
36.9 (%65)

- المنشآت الدينية 28.1 **(%76)**
- البرامج الموسمية 4.6 **(%12)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 4.2 **(%11)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

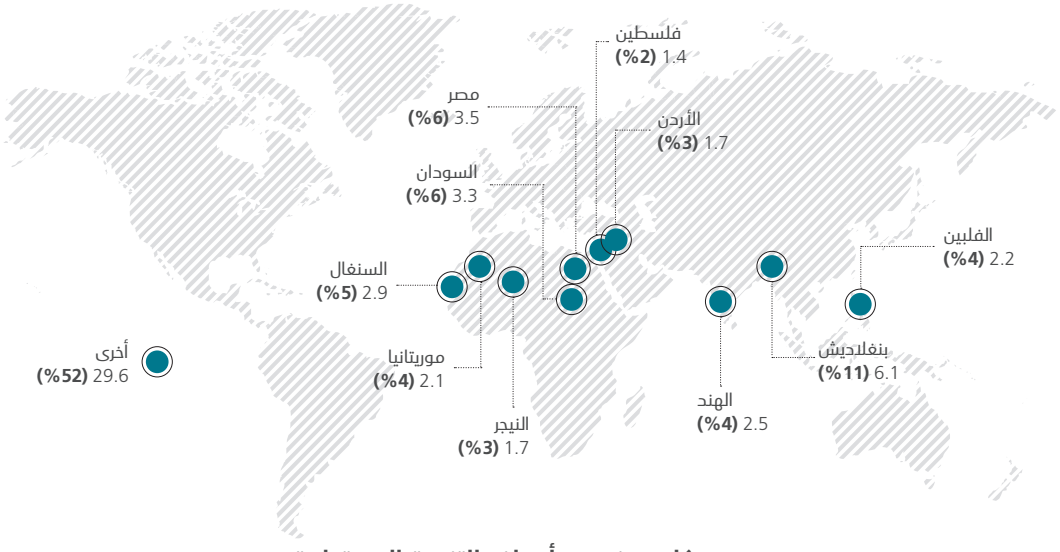

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

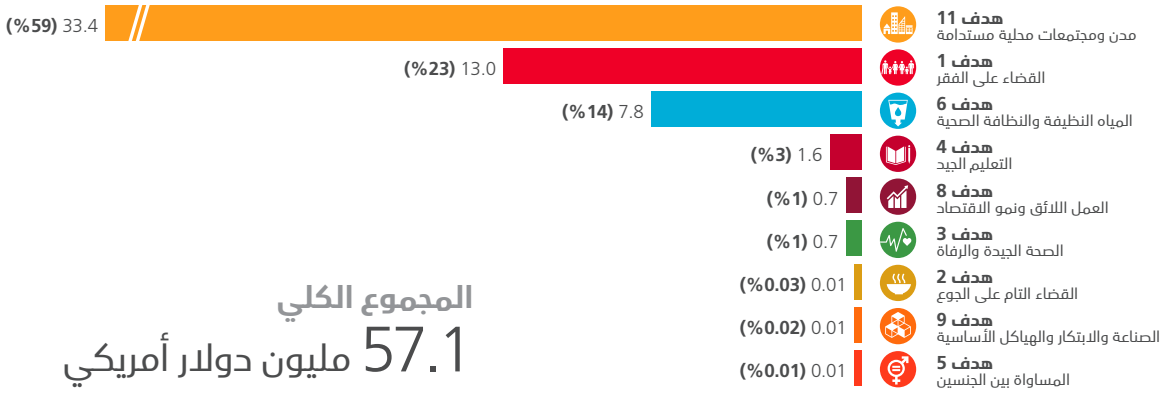

المجموع الكلي
57.1 مليون دولار أمريكي

مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

KHALIFA BIN ZAYED AL NAHYAN FOUNDATION

ابتكار وإطلاق مبادرات جديدة لخدمة الإنسانية؛ من خلال التركيز على الصحة والتعليم على صعيد عالمي

أُسِّست مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية في عام 2007؛ بهدف توفير المساعدات الخارجية للمحتاجين. وبعد تأسيسها بنحو عشرة أعوام كانت المؤسسة قد قدمت أكثر من مليار دولار أمريكي في صورة مساعدات خارجية إلى البلدان النامية، عبر برامج متعددة القطاعات.

أنفقت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، خلال عام 2018، مساعدات خارجية إجمالية بلغت 207 ملايين درهم إماراتي (56.4 مليون دولار أمريكي) في مختلف أنحاء العالم، وحصلت كل من فئة البلدان الأقل نمواً والشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل على ما يربو على ربع قيمة هذه المساعدات.

وبالإضافة إلى دعم البرامج متعددة القطاعات تلعب مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية دوراً محورياً في توصيل المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. ففي عام 2018 قدمت المؤسسة 62.7 مليون درهم إماراتي (17.1 مليون دولار أمريكي) لدعم الأفراد والمجتمعات الهشة التي في احتياج إلى الحصول على مساعدات إنسانية. وبصفتها داعماً قوياً لقطاع الصحة، خصصت المؤسسة أكثر من ثلث مساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2018، بقيمة 87 مليون درهم إماراتي (32.7 مليون دولار أمريكي)، لمصلحة قضايا وبرامج تسهم في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

وحصل قطاع المساعدات الغذائية على ثاني أكبر مخصَّص من المساعدات الخارجية المقدمة من مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية خلال عام 2018، بنسبة 12.69 في المئة؛ تم توجيه غالبيته لمصلحة مشروعات لمواجهة الأزمة السورية. ومن بين الجهود الأخرى التي بذلتها المؤسسة تقديم دعم مالي للميزانيات التشغيلية السنوية إلى عدد من المدارس، بالإضافة بناء مدارس جديدة.

ويأتي التزام مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية طويل الأمد، الممتد منذ عقود، بدعم وتمكين الملايين من الأشخاص المحتاجين، تتويجاً وبرهاناً على تاريخ دولة الإمارات الطويل من المنح والعطاء.

أطلقت مؤسسة خليفة المرحلة الثانية من مواد الإغاثة للأشخاص المتضررين من الفيضانات بالسودان.
المصدر: مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

الشكل 33: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
29.2 (%52)

- الخدمات الطبية 18.2 **(%62)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 2.3 **(%8)**
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء 1.5 **(%5)**
- البنية التحتية للنقل البحري 1.4 **(%5)**
- مرافق التعليم والتدريب 1.3 **(%5)**
- أخرى 4.5 **(%15)**

إنسانية
17.1 (%30)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 7.2 **(%42)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 4.1 **(%24)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 3.6 **(%21)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 1.9 **(%11)**
- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.2 **(%1)**
- أخرى 0.1 **(%1)**

خيرية
10.1 (%18)

- البرامج الموسمية 6.9 **(%68)**
- التعليم الديني 2.6 **(%26)**
- المنشآت الدينية 0.6 **(%6)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.02 **(%0.2)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

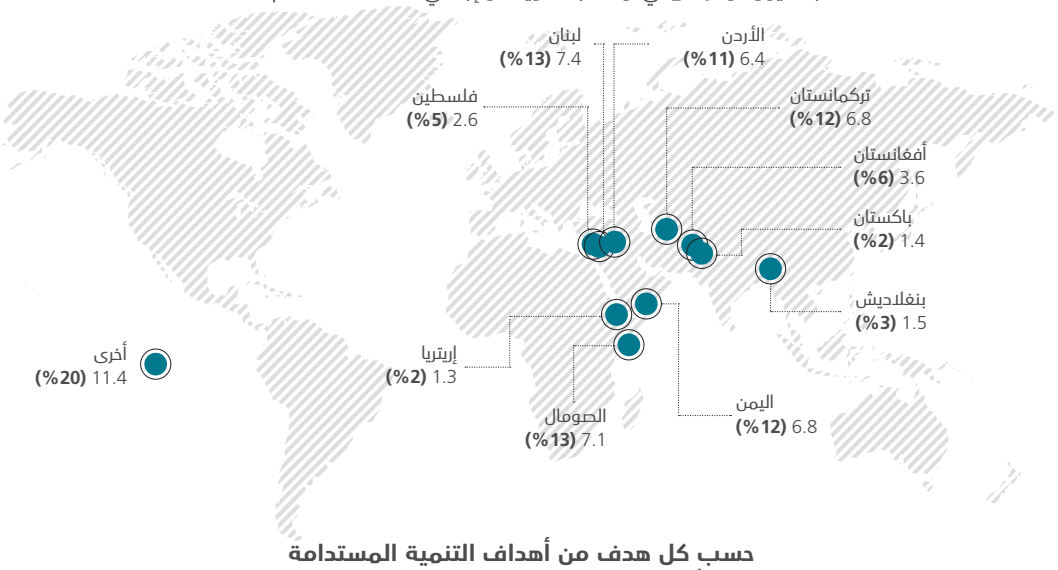

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

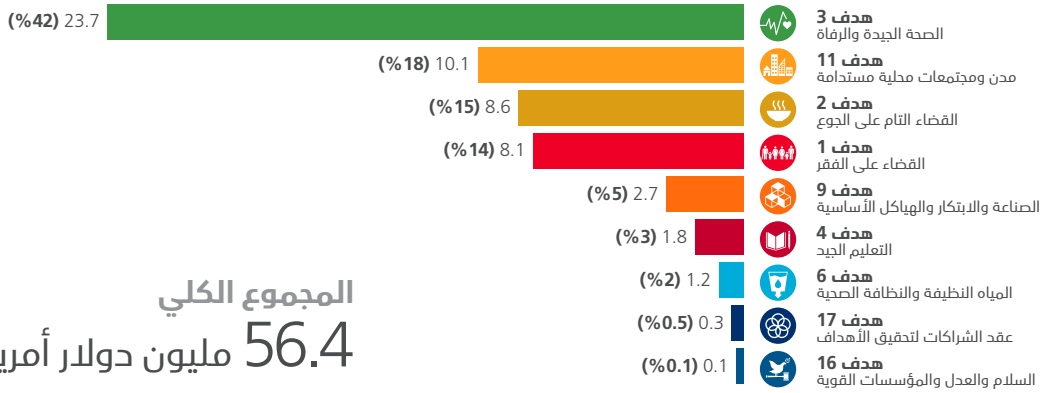

المجموع الكلي
56.4 مليون دولار أمريكي

جمعية دار البر
Dar Al Ber Society
40 عاماً في العمل الخيري
40 Years of charitable work

دارٌ للبرّ تسعى إلى مساعدة الفقراء والمحرومين والأيتام

تُعَدُّ جمعية دار البر من المؤسسات الخيرية والإنسانية التي عملت على دعم تنفيذ آلاف المشروعات سنوياً منذ تأسيسها في عام 1978؛ حيث حصلت الجمعية على تفويض قانوني لتنظيم أنشطة جمع التبرعات من أجل دعم عملها الخيري. وبصفتها جهة موكَّلة للإشراف على تبرعات الجهات الخيرية والمانحة، بما فيها تبرعات الأفراد من القطاع الخاص، تضع الجمعية مبدأ الشفافية على قمة أولويات أعمالها وأنشطتها.

قدمت جمعية دار البر، خلال عام 2018، مساعدات خارجية بقيمة 170.3 مليون درهم إماراتي (46.4 مليون دولار أمريكي)، وشكّلت المساعدات الخيرية أكثر من النصف من هذا الدعم (56.94 في المئة)، بينما بلغ نصيب البرامج التنموية 43.36 في المئة منها. وقد واصلت الجمعية تركيزها بشكلٍ خاص على دعم تلبية احتياجات الفئات المعوزة والهشة في البلدان الأقل نمواً؛ حيث خصصت ما يوازي 51.20 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2018 لمصلحة البلدان الأقل نمواً، مواصلةً بذلك توجهها الذي تتبعه منذ سنوات عدَّة.

وإضافة إلى هذا نفذت الجمعية العديد من الاستجابات لحالات الطوارئ الإنسانية، خلال عام 2018؛ حيث قدمت مواد الإغاثة العاجلة إلى آلاف الأسر المحتاجة إلى المساعدات الإنسانية. وركزت مشروعات المساعدات الخيرية، التي نفذتها جمعية دار البر خلال عام 2018، على دعم المشروعات ذات التوجُّه الثقافي والديني، من خلال بناء دور العبادة، وتوفير التعليم الديني، وتوزيع المير الرمضاني والمواد الغذائية خلال شهر رمضان المعظّم. وقد امتد توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها المساعدات الطبية، حتى وصلت إلى الأشخاص المحتاجين.

وفي إطار مساعيها إلى المساعدة في القضاء على الفقر، من خلال تبنّي بعض القضايا الملحَّة؛ قدمت جمعية دار البر، خلال عام 2018، مساعدات بقيمة 66.7 مليون درهم إماراتي (18.2 مليون دولار أمريكي) لمصلحة تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة. وبعد أربعة عقود من العطاء السخيّ تظل جمعية دار البر واحدةً من الجهات الرئيسية المانحة للمساعدات الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تقديمها المساعدات الخيرية إلى الدول النامية في شتى أنحاء العالم.

تقدم جمعية دار البر دعم في صورة كفالة للأيتام في موريتانيا.
المصدر: جمعية دار البر

الشكل 34: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
19.6 (%42)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 12.6 **(%64)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 6.2 **(%32)**
- الرعاية الصحية الأساسية 0.6 **(%3)**
- الراديو والتليفزيون والصحافة المطبوعة 0.1 **(%1)**
- الخدمات الطبية 0.1 **(%1)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.01 **(%0.1)**

إنسانية
0.3 (%1)

- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.2 **(%66)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.1 **(%34)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.002 **(%1)**

خيرية
26.4 (%57)

- المنشآت الدينية 15.1 **(%57)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 5.47 **(%21)**
- التعليم الديني 3.9 **(%15)**
- البرامج الموسمية 1.9 **(%7)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

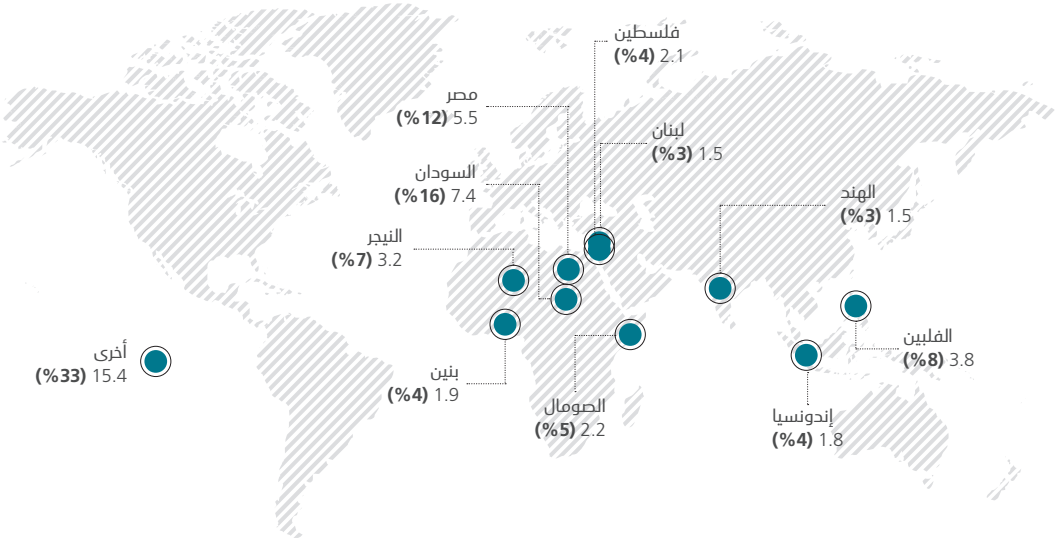

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

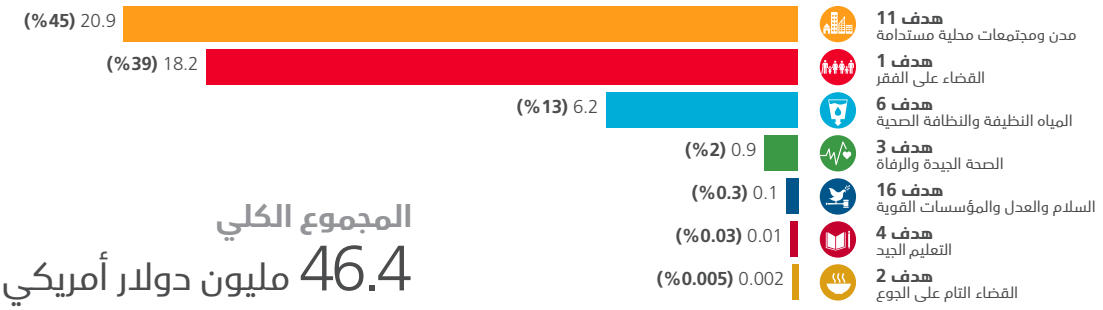

المجموع الكلي
46.4 مليون دولار أمريكي

دبي العطاء
Dubai Cares

كسر دائرة الفقر من خلال منح الأطفال فرص التعليم

عند إطلاق مؤسسة دبي العطاء، في عام 2007، كان هدفها الأوَّليّ هو توفير خدمات التعليم الأساسي لمليون طفل في الدول النامية. واليوم تكون المؤسسة قد نجحت في إطلاق برامج للتعليم وصلت إلى أكثر من 18 مليون مستفيد في 57 دولة نامية.

قدمت مؤسسة دبي العطاء، في عام 2018، مساعدات خارجية بقيمة 143 مليون درهم إماراتي (38.9 مليون دولار أمريكي) لتمويل برامج جرى تنفيذها في جميع أنحاء العالم. وتلعب مؤسسة دبي العطاء دوراً أساسياً في تحقيق الهدف الرابع من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ حيث تهدف إلى ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل، وتعزيز التعلم مدى الحياة للجميع، بحلول عام 2030، من خلال دعم برامج النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وتوفير فرص التعليم الجيد في مرحلتَي التعليم الأساسي والثانوي، وكذلك التعليم الفني والمهني، وتدريب الشباب، بالإضافة إلى التركيز بشكل خاص على التعليم في حالات الطوارئ والأزمات الممتدة.

وإضافة إلى هذا تموّل مؤسسة دبي العطاء برامج البحوث، كما تعمل على تنفيذ المبادرات التجريبية التي تسهم في تزويد الحكومات وصنّاع القرار والمجتمع المدني بدلائل وشواهد قيِّمة؛ لمساعدتهم على وضع أطر التعليم الأنسب في المستقبل.

ويُعَدُّ بناء القدرات على المستويات الوطنية من الدعائم الأساسية التي يستند إليها نموذج مؤسسة دبي العطاء للتدخلات؛ وذلك من خلال دعم الأطراف المعنية، وأصحاب المصالح المحليين المعنيين بقطاع التعليم. كما يُعَدُّ التركيز على الرقابة والتقييم والتعلّم كذلك من الأسس التي يستند إليها منهج مؤسسة دبي العطاء في العمل. وتتيح هذه العملية المستمرة جمع الدلائل والاستنتاجات خلال الزيارات الميدانية الدورية التي تجريها المؤسسة، بالإضافة إلى التقارير التي تعدُّها المؤسسات الأكاديمية التي تعيّنها مؤسسة دبي العطاء لتقييم برامجها تقييماً حيادياً مستقلاً؛ ثم تستخدم مؤسسة دبي العطاء هذه المعلومات والنتائج لتصميم برامج مبتكَرة لاختبار نماذج وفرضيات بديلة لزيادة تأثير تدخلاتها. كما تساعد أنشطة الرقابة والتقييم والتعلم كذلك مؤسسة دبي العطاء على إدراك وتمييز أساليب العمل الناجحة وغير المُجدية؛ حيث إنها تضمن قدرة المؤسسة على تبنّي التغييرات، وحشد المزيد من الموارد، بالإضافة إلى استخدام المخصصات والتمويلات على النحو الأمثل.

ويُعَدُّ التوازن بين الجنسين موضوعاً شاملاً مشتركاً يدخل ضمن جميع برامج التعليم التي تدعمها مؤسسة دبي العطاء؛ وذلك باتباعها منهجية تهدف إلى ضمان تكافؤ فرص الأولاد والفتيات في التمتع ببيئة تعليم آمنة، مع الحرص على توفير المباني والتجهيزات والمواد العلمية والدعم الأكاديمي الكافي من المدرسين والمجتمع؛ مع تأهيلهم وحثهم على مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

مؤسسة دبي العطاء تدعم المشاريع التعلمية للأطفال في لاوس.
المصدر: مؤسسة دبي العطاء

الشكل 35: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
30.5 (%78)

- مرافق التعليم والتدريب 16.8 **(%55)**
- الأبحاث التعليمية 4.7 **(%15)**
- التعليم في الطفولة المبكرة 2.6 **(%8)**
- التثقيف الصحي 2.1 **(%7)**
- تدريب المعلمين 1.4 **(%4)**
- أخرى 3.0 **(%10)**

إنسانية
8.5 (%22)

- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 7.8 **(%93)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.6 **(%7)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

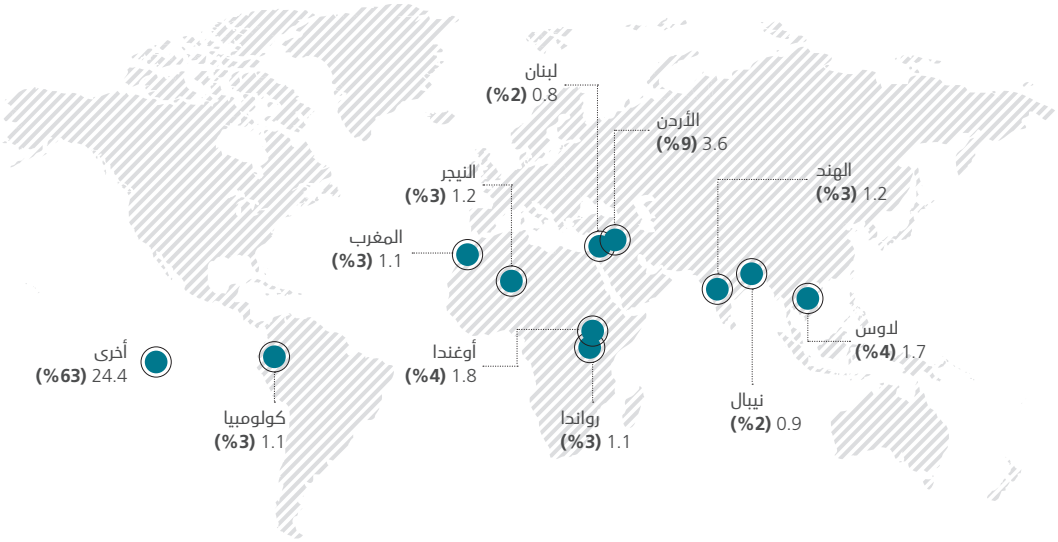

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

المجموع الكلي
38.9 مليون دولار أمريكي

DUBAI CHARITY ASSOCIATION

دعم المجتمعات والأفراد المحرومين

أُسّست جمعية دبي الخيرية عام 1994، وهي مؤسسة غير حكومية تعمل على تقديم المساعدات الإنسانية والخيرية. وتعكف الجمعية على المشاركة بنشاط في بناء وإعادة تأهيل المراكز الصحية والمدارس، وكذلك توفير خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية للأفراد المحتاجين، بمن فيهم الأيتام.

قدمت جمعية دبي الخيرية، خلال عام 2018، مساعدات خارجية إجمالية بقيمة 131.7 مليون درهم إماراتي (35.9 مليون دولار أمريكي) لتمويل برامج جرى تنفيذها في جميع أنحاء العالم، وقد خصصت الجمعية نحو 55.23 في المئة من هذا التمويل لمصلحة البلدان الأقل نمواً، بينما حصلت الدول المصنَّفة ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل على 35.96 في المئة من مساعداتها الخيرية.

وحصلت الأنشطة والمشروعات الخيرية على 60.34 في المئة من إجمالي المساعدات المدفوعة، تم توجيه غالبيتها لتمويل بناء مساجد ومشروعات ذات طابع ديني وثقافي، كتوزيع الطعام خلال شهر رمضان المعظّم. بينما قدمت الجمعية، خلال عام 2018، ما يوازي 39.66 في المئة من تمويلاتها كمساعدات تنموية. وإدراكاً منها لاحتياجات الشعوب الهشة والضعيفة، التي تعيش في ظروف تتسم بالفقر والعوز، تعتزم الجمعية مواصلة بذل جهودها العالمية لتمكين تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي على أرض الواقع.

تدعم جمعية دبي الخيرية مشاريع حفر آبار المياه السطحية في أفريقيا.
المصدر: جمعية دبي الخيرية

الشكل 36: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
14.2 (%40)

- إمدادات مياه الشرب الأساسية 4.4 **(%31)**
- مرافق التعليم والتدريب 3.8 **(%27)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 3.6 **(%26)**
- الخدمات الطبية 2.4 **(%17)**

خيرية
21.6 (%60)

- المنشآت الدينية 13.5 **(%63)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 4.3 **(%20)**
- البرامج الموسمية 3.2 **(%15)**
- التعليم الديني 0.6 **(%3)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

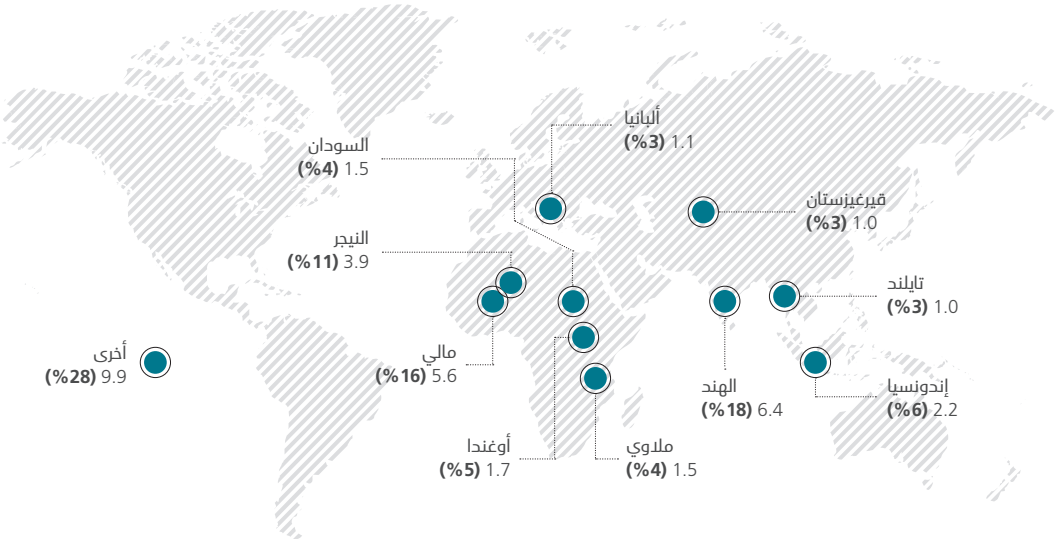

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

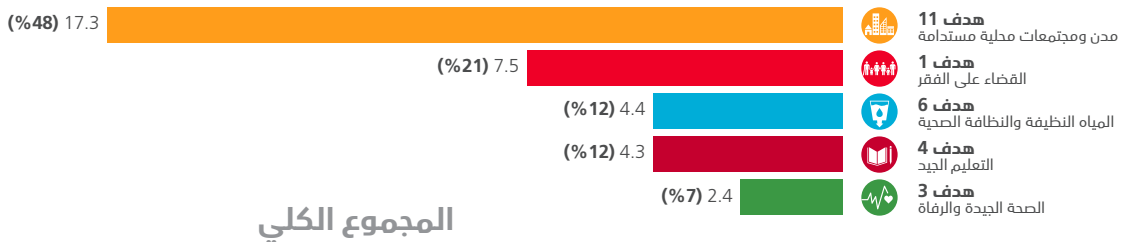

المجموع الكلي
35.9 مليون دولار أمريكي

هيئة آل مكتوم الخيرية
Al Maktoum Foundation

خطط طموحة لإرساء العمل الخيري وإعداد برامج ومشاريع تنموية تتميز بجودة الخدمة

أُسّست هيئة آل مكتوم الخيرية في عام 1997، وتشتهر بعملها وإنجازاتها في قطاع التعليم؛ حيث تهدف الهيئة إلى تقديم المساعدات إلى الأسر والمجتمعات المحرومة، ودعم البرامج الصحية والأعمال الخيرية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية.

استمراراً لسعيها الدؤوب، الممتد على مدى 20 عاماً من العمل الخيري والإنساني، واصلت هيئة آل مكتوم، خلال عام 2018، تمويل مشروعات إقليمية وعالمية بمساعدات إجمالية بلغت 73.4 مليون درهم إماراتي (20 مليون دولار أمريكي). وقد حصلت المشروعات التنموية منها على 75.07 في المئة، بينما تم تخصيص 24.81 في المئة لتمويل الأنشطة الخيرية التي نفذتها المؤسسة.

ووجَّهت الهيئة حصة كبيرة من مساعداتها الخارجية، بنسبة 46.64 في المئة من الإجمالي، لمصلحة فئة البلدان الأقل نمواً، وجاء السودان في مقدمة الدول الأكثر تلقياً للدعم من تلك الفئة. وبالإضافة إلى مساعدة الأفراد المعوزين من خلال مشروعات الهيئة الموجَّهة إلى توفير مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، قامت الهيئة ببناء وحفر آبار المياه في مختلف أنحاء قارة إفريقيا.

وانطلاقاً من التكليف الذي أخذته الهيئة على عاتقها بدفع وتعزيز التعليم والتعلّم خصصت الهيئة 47.6 مليون درهم إماراتي (12.9 مليون دولار أمريكي)، أي ما يوازي 64.79 في المئة من إجمالي مساعداتها، لمصلحة مشروعات في قطاع التعليم. وركزت الأنشطة المنفَّذة ضمن هذا القطاع، إلى حدٍّ بعيد، على بناء المدارس والفصول الدراسية الجديدة، بالإضافة إلى ضمان استمرار سير العملية التعليمية من خلال تمويل الميزانيات التشغيلية للعديد من المدارس.

وتُعَدُّ هذه المشروعات جزءاً من التزام الهيئة نحو تأهيل الأطفال والشباب والبالغين، على حد سواء، بالتعليم الجيد للهروب من براثن الفقر والاستفادة من كل إمكانياتهم لتحقيق طموحاتهم. وفي إطار تمويل الهيئة "مشروع الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم التعليمي في إفريقيا"، موّلت إنشاء مدارس متكاملة في مختلف أرجاء القارة.

وانطلاقاً من دعمها الثابت للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"، تعد مشروعات التعليم التي تنفذها هيئة آل مكتوم الخيرية بمنزلة أداة فعَّالة ومؤثرة لإجراء تغييرات تحوّلية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

آلاف الطلاب في كينيا يستفيدون من مبادرات هيئة آل مكتوم الخيرية.
المصدر: هيئة آل مكتوم الخيرية

الشكل 37: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
15.0 (%75)

- مرافق التعليم والتدريب 9.6 **(%64)**
- التعليم العالي 3.3 **(%22)**
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية 1.7 **(%11)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 0.2 **(%1)**
- الخدمات الطبية 0.2 **(%1)**
- إنتاج المحاصيل الغذائية 0.1 **(%0.4)**

إنسانية
0.02 (%0.1)

- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.02 **(%100)**

خيرية
5.0 (%25)

- المنشآت الدينية 4.2 **(%85)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.5 **(%11)**
- البرامج الموسمية 0.2 **(%4)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

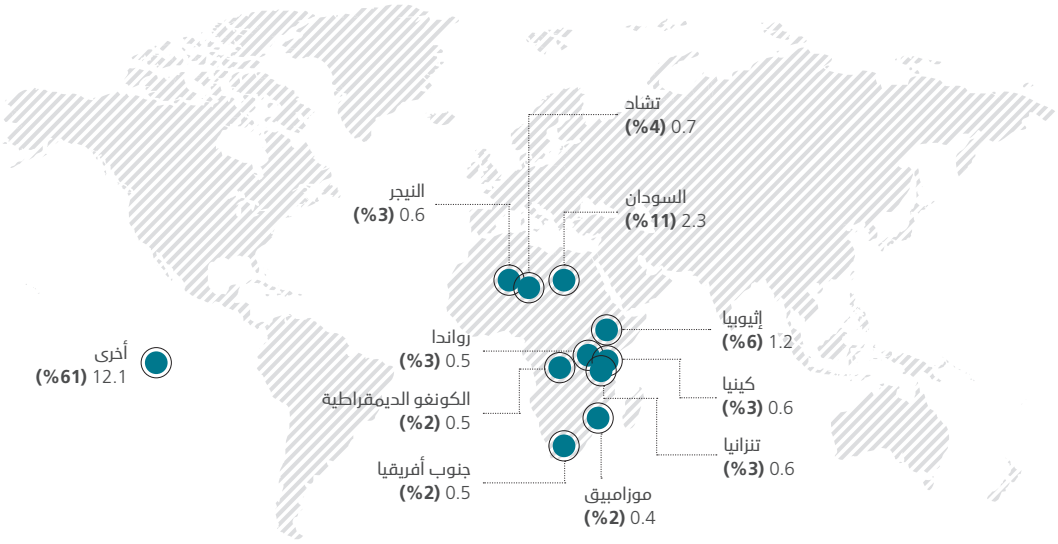

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

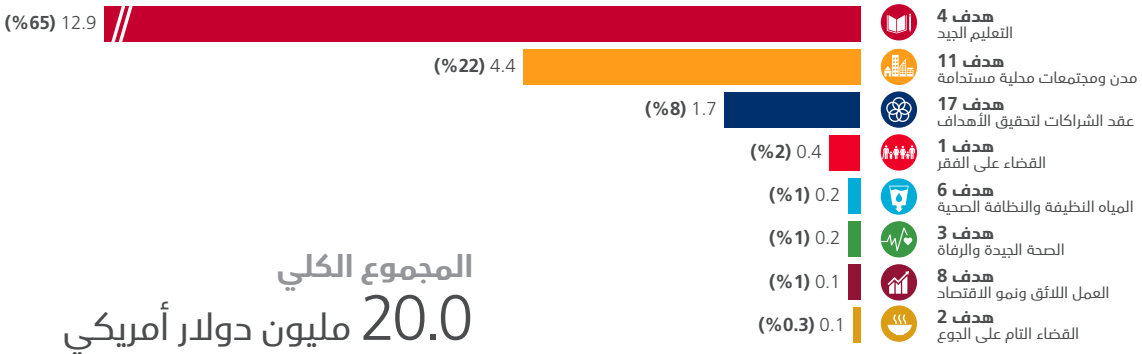

المجموع الكلي
20.0 مليون دولار أمريكي

مؤسسة القلب الكبير
The Big Heart Foundation

من أجل عالم يحمي المستضعفين ويمكنهم من العيش بكرامة

كانت مؤسسة القلب الكبير، في بداية نشأتها، مجرد حملة لجمع التبرعات، ثم أصبحت مؤسسة مكتملة الأركان في عام 2015. وتهدف المؤسسة إلى مساعدة الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف تتسم بالضعف والهشاشة، خاصة اللاجئين منهم، والتخفيف من معاناتهم، والسعي باستمرار إلى تحسين ظروفهم. وإضافة إلى هذا تحرص المؤسسة على أن يكون لها تأثير في آليات اتخاذ القرارات العالمية بشكل يعزز حماية حقوق اللاجئين، وفقاً لأحكام القانون الدولي

قدمت مؤسسة القلب الكبير، خلال عام 2018، مساعدات خارجية بلغت 58.2 مليون درهم إماراتي (15.9 مليون دولار أمريكي)؛ وخصصت المؤسسة 82.83 في المئة من إجمالي مدفوعاتها المقدمة خلال عام 2018 لتمويل مشروعات تنموية، بينما قدمت النسبة المتبقية كمساعدات إنسانية. وحصلت خمس دول ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل على ما يزيد على ثلثي مساعداتها الخارجية؛ بينما وجَّهت المؤسسة المبالغ المتبقية لدعم اللاجئين في شتى أنحاء العالم. ومن ناحية أخرى خصصت المؤسسة 80.77 في المئة من إجمالي مدفوعات مساعداتها الخارجية المقدمة خلال عام 2018 لمصلحة مشروعات في قطاع الصحة، بينما حصل قطاع التعليم على 9.39 في المئة.

وتماشياً مع منهج المؤسسة القائم على تمكين الأقل حظاً ومساعدتهم، فقد أسهمت في خلق الفرص. ومع ازدياد الأعداد والتحديات التي يواجهها اللاجئون والنازحون سيزيد كذلك عزم المؤسسة على المضيّ قدماً في مساعدتهم.

تدعم مؤسسة القلب الكبير الأطفال الفلسطينيين في قطاع التعليم.
المصدر: مؤسسة القلب الكبير

الشكل 38: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
13.1 (%83)

- الخدمات الطبية 11.5 **(%87)**
- مرافق التعليم والتدريب 1.0 **(%8)**
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 0.6 **(%5)**
- التغذية الأساسية 0.05 **(%0.4)**
- التعليم الإبتدائي 0.03 **(%0.2)**

إنسانية
2.7 (%17)

- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 1.3 **(%48)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 0.5 **(%17)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.3 **(%10)**
- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.2 **(%9)**
- إعادة الإعمار والتأهيل في حالات الطوارئ 0.2 **(%8)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.2 **(%7)**

خيرية
0.03 (%0.2)

- البرامج الموسمية 0.03 **(%100)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

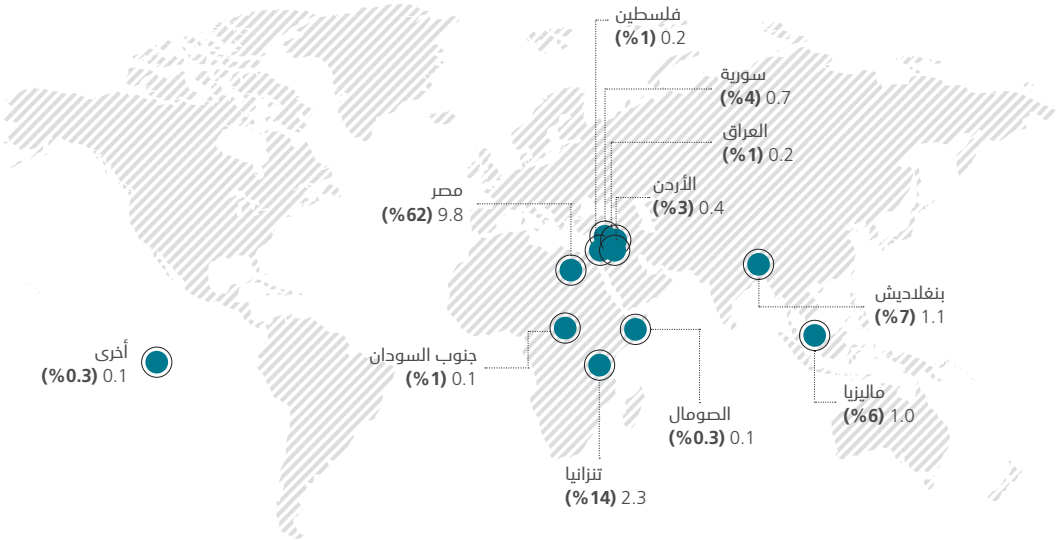

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

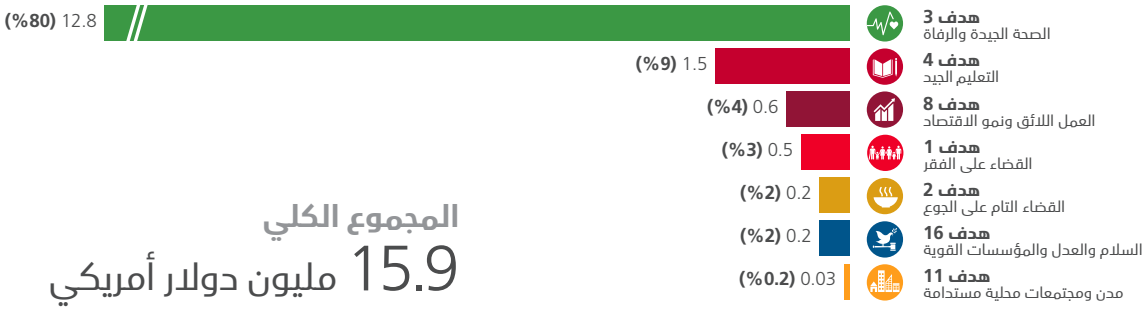

المجموع الكلي
15.9 مليون دولار أمريكي

المدينة العالمية للخدمات الإنسانية
INTERNATIONAL HUMANITARIAN CITY

أكبر مركز للعمليات الإنسانية على مستوى العالم والأكثر تنوعاً من حيث الأعضاء

أسهمت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، التي تُعَدُّ المنطقة الحرة المخصصة للخدمات الإنسانية الوحيدة على مستوى العالم، وأكبر مرفق لتخزين الإمدادات والمساعدات الإنسانية، في تحويل الإمارات إلى مركز عالمي حيوي للخدمات اللوجستية في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ. وتلعب المدينة العالمية للخدمات الإنسانية دوراً محورياً في تيسير القيام بالاستجابات الأولى للأزمات بفاعلية. ولوجود المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي؛ فإنها تتمتع بموقع استراتيجي يسمح لعمليات الإغاثة العاجلة بالوصول إلى أرجاء العالم كافةً بسرعة.

قدمت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، خلال عام 2018، مساعدات إجمالية بلغت 48.6 مليون درهم إماراتي (13.2 مليون دولار أمريكي) في صورة دعم نقدي وعيني للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية؛ ما أتاح الفرصة لتيسير الاستعداد والاستجابة وتنفيذ عمليات الإجلاء في حالات الطوارئ بصورة سريعة وفعَّالة.

وتُعَدُّ المدينة العالمية للخدمات الإنسانية أكبر مركز للعمليات الإنسانية بمساحة تزيد على 127 ألف متر مربع من المستودعات والمكاتب، يدعمها موقعها الاستراتيجي في مدينة دبي، الذي يتيح لها الوصول إلى 5 مليارات شخص خلال ثماني ساعات من الطيران انطلاقاً من دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أسهم موقعها هذا الذي يتيح سهولة الوصول إلى منافذ الموانئ الجوية والبحرية في دبي، والذي يُعَدُّ عنصراً جوهرياً في عمليات الاستجابة للطوارئ، في تعزيز قدرتها على أداء العمليات اللوجستية بفاعلية وكفاءة.

وبالإضافة إلى إسهامات المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في تعزيز الشراكات الاستراتيجية؛ فقد نفذت مبادرات لجمع التبرعات والحصول على تمويلات إضافية حفزت القطاع الخاص الإماراتي والأفراد على دعم عمليات الاستجابة الإنسانية في مختلف أنحاء العالم. وأسهمت تلك الجهود في حشد مبالغ إجمالية بقيمة 511.6 مليون درهم إماراتي (139.3 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2018.

وامتداداً لشهرة المدينة العالمية للخدمات الإنسانية، التي اكتسبتها كأكبر مركز للخدمات الإنسانية على مستوى العالم يضم أكبر عدد من الأعضاء على اختلافهم، وكذلك دورها التنسيقي وجهودها المبذولة لإيجاد حلول تسهم في تحسين أداء المساعدات الإنسانية والعمليات التنموية، فإنها تظل على أهبة الاستعداد للاستجابة بفاعلية للاحتياجات الإنسانية في شتى أنحاء العالم.

تعمل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية على توصيل مواد الإغاثة بشكل عاجل استجابةً لحالات الطوارئ التي تقع بمختلف أنحاء العالم.
المصدر: المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

الشكل 39: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

إنسانية
13.2 (%100)

- خدمات الدعم والتنسيق
  9.7 **(%73)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية
  3.6 **(%27)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

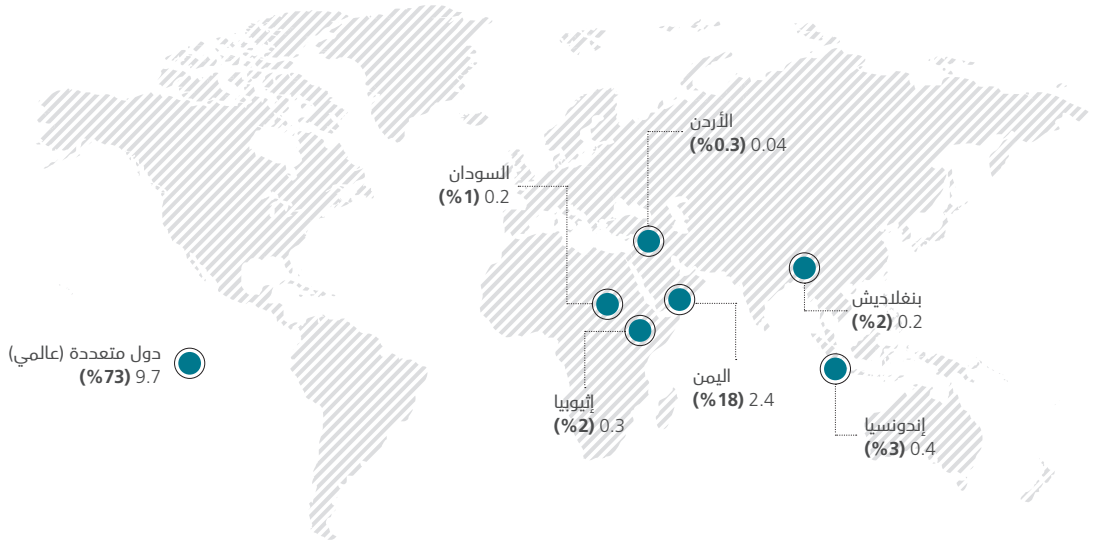

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

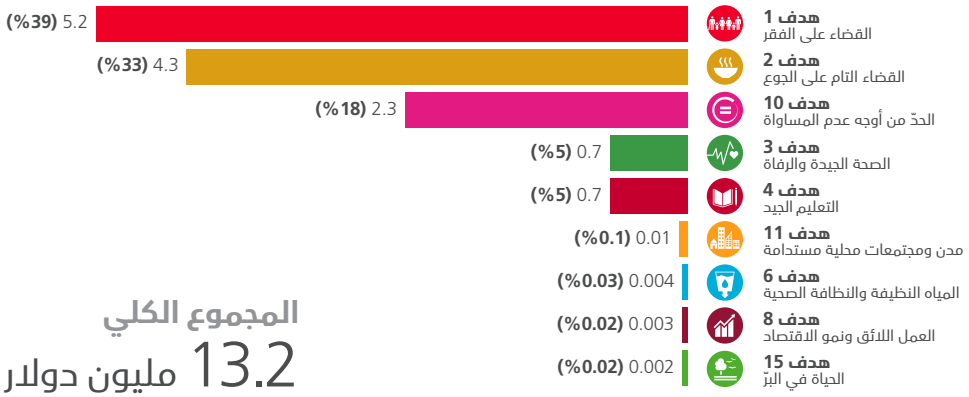

المجموع الكلي
13.2 مليون دولار أمريكي

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية و الإنسانية
Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Humanitarian & Charity Est.

من أجل توفير حياة كريمة للإنسان

عملت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، منذ تأسيسها في عام 1997، على تنفيذ مبادرات خيرية موسمية، بالإضافة إلى إسهاماتها في بناء المدارس والمستشفيات، وكذلك حفر آبار مياه.

قدمت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، خلال عام 2018، مساعدات خارجية بلغت 46.2 مليون درهم إماراتي (12.6 مليون دولار أمريكي)؛ وقد حصلت دول الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل على ما يوازي 46 في المئة من هذه المساعدات، وجاءت مصر وطاجيكستان والهند وفلسطين على رأس الدول المتلقية للدعم ضمن هذه الفئة. بينما تم تخصيص ثلث هذه المبالغ للبلدان الأقل نمواً. واحتلت مصر رأس قائمة الدول النامية الأكثر تلقياً للدعم من المؤسسة خلال عام 2018.

وتوزَّعت الجهود الدولية، التي بذلتها المؤسسة خلال عام 2018، على فئات المساعدات الثلاث: التنموية، والإنسانية، والخيرية؛ حيث بلغ نصيب برامج المساعدات الخيرية 61.78 في المئة من إجمالي المساعدات، وكانت غالبيتها في صورة توزيع للطعام خلال شهر رمضان المعظّم، والذي ظل أحد المجالات الرئيسية لتقديم الدعم ضمن حافظة الأعمال الخيرية للمؤسسة. واستجابةً لاحتياجات المجتمعات الهشة في عدد من الدول التي تواجه صعوبات إنسانية حشدت المؤسسة الجهود لتوصيل المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ إلى جانب مستلزمات الإغاثة والمواد غير الغذائية، بقيمة إجمالية بلغت 1.1 مليون درهم إماراتي (0.3 مليون دولار أمريكي). وقد خدمت المشروعات التنموية، التي جرى تنفيذها في 30 دولة نامية، العديد من القطاعات، من بينها الصحة والتعليم.

وتأتي نتائج وتأثيرات الجهود الخيرية والإنسانية، التي تبذلها مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، لتدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة الهادفة إلى تخليص العالم من الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

وفد من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية ودائرة دبي المالية يوزعون ملابس الشتاء على فتيات في طاجيكستان.
المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية

الشكل 40: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
4.5 (%36)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 1.6 **(%36)**
- مرافق التعليم والتدريب 1.2 **(%27)**
- الخدمات الطبية 0.8 **(%17)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 0.3 **(%7)**
- السياسات الإدارية للقطاع العام 0.3 **(%6)**
- أخرى 0.3 **(%8)**

إنسانية
0.3 (%2)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.2 **(%55)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.1 **(%45)**

خيرية
7.8 (%62)

- البرامج الموسمية 3.8 **(%49)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 2.7 **(%35)**
- المنشآت الدينية 1.0 **(%13)**
- التعليم الديني 0.2 **(%3)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

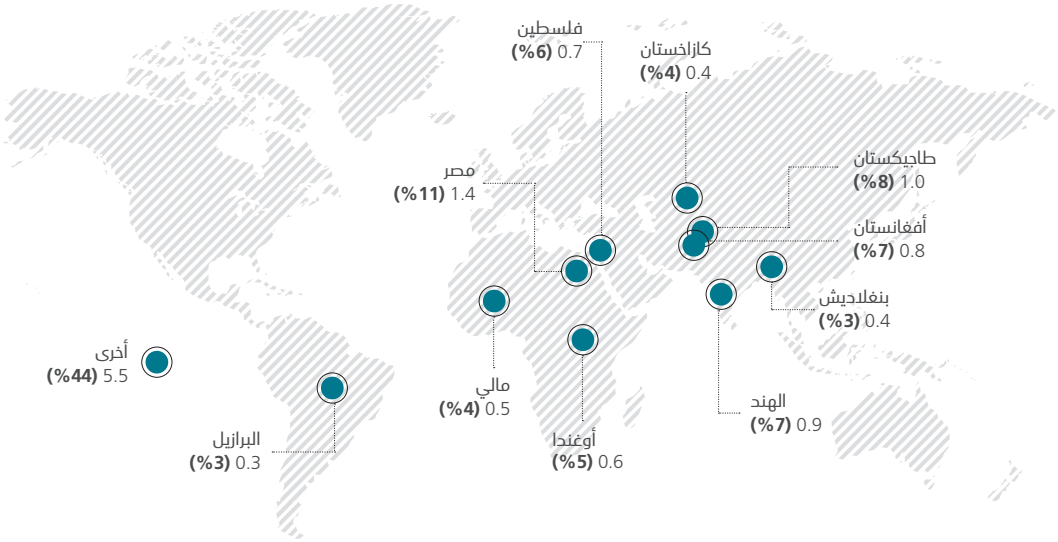

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

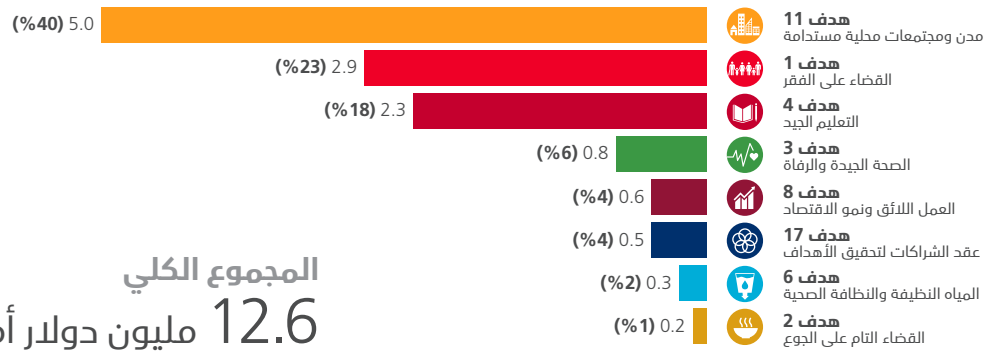

المجموع الكلي
12.6 مليون دولار أمريكي

توجيه التركيز على المشروعات التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية

بدأت جمعية الرحمة للأعمال الخيرية عملها عام 2004 كجمعية خيرية عاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم دعماً متعدد القطاعات إلى الأفراد والمجتمعات في الدول النامية، من خلال إسهامات نقدية وعينية لمصلحة المشروعات ذات الطابع الديني، والتي تدعم الرعاية الاجتماعية.

استمراراً لمنهج جمعية الرحمة الخيرية، الذي التزمت به بتقديم المنح الخيرية السنوية؛ فقد قدمت الجمعية، خلال عام 2018، دعماً إلى 9 دول بمساعدات خارجية بلغت قيمتها 35.6 مليون درهم إماراتي (9.7 مليون دولار أمريكي). وقد تم تخصيص ما يقرب من نصف هذه المساعدات (بنسبة 41.28 في المئة) لمصلحة البلدان الأقل نمواً. وقد خصصت جمعية الرحمة الخيرية 62.52 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية لمصلحة مشروعات تنموية، بينما قدمت 37.48 في المئة منها كمساعدات خيرية.

وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة شكَّلت المشروعات ذات الطابع الديني، كبناء المساجد، وكفالة طلاب ومعلمي العلوم الشرعية، بالإضافة إلى توزيع وجبات الإفطار احتفاءً بشهر رمضان المعظَّم، غالبية جهود المساعدات الخيرية التي قامت بها الجمعية خلال عام 2018. وإضافة إلى هذا قامت الجمعية، خلال عام 2018، بحفر آبار المياه لتوفير إمدادات مياه الشرب الأساسية، كما أسهمت في بناء وإعادة تأهيل المدارس.

وإدراكاً منها للمعاناة اليومية، التي يواجهها ملايين الأشخاص في الدول النامية، واصلت جمعية الرحمة الخيرية برامجها الممتدَّة لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية؛ حيث خصصت الجمعية 13.8 مليون درهم إماراتي (3.8 مليون دولار أمريكي)، تمثل 38.70 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية، لكفالة مئات الأيتام في شتى أنحاء العالم. كما قدمت الجمعية مساعدات إضافية لدعم الأسر المحتاجة، من خلال تزويدها بمجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية.

وبعد مرور 10 أعوام من نشر واتباع ثقافة العمل الخيري تواصل جمعية الرحمة الخيرية دورها كمنارة أمل لملايين الأشخاص الذين يسعون إلى الخروج من دائرة الفقر.

قامت جمعية الرحمة الخيرية بإنشاء عيادة طبية في اندونيسيا.
المصدر: جمعية الرحمة للأعمال الخيرية

الشكل 41: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
6.1 (%63)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 3.8 **(%62)**
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية 1.4 **(%24)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 0.7 **(%11)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.2 **(%3)**
- الخدمات الطبية 0.05 **(%1)**

خيرية
3.6 (%37)

- المنشآت الدينية 3.2 **(%89)**
- البرامج الموسمية 0.2 **(%4)**
- التعليم الديني 0.2 **(%4)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.1 **(%2)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

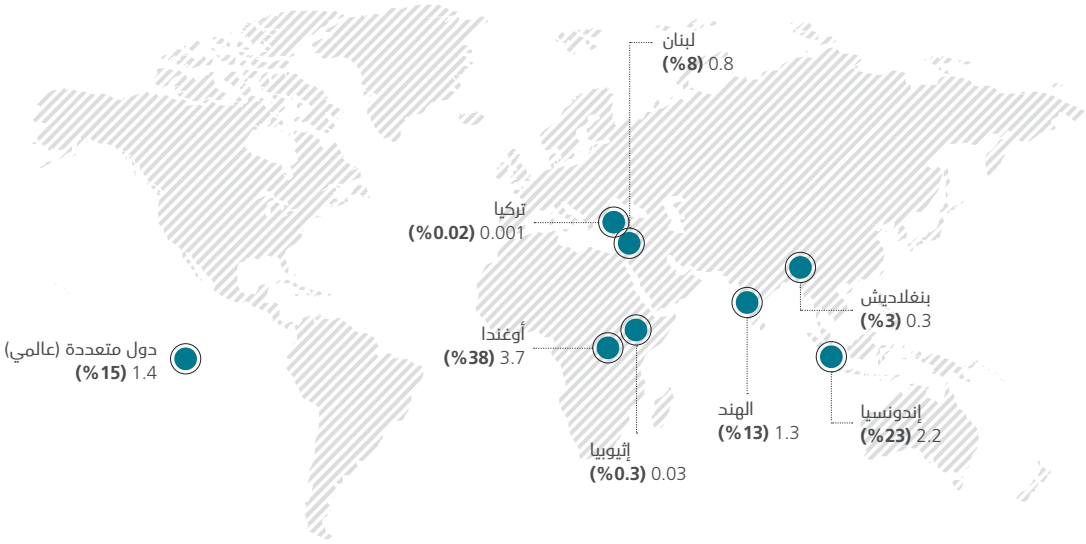

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

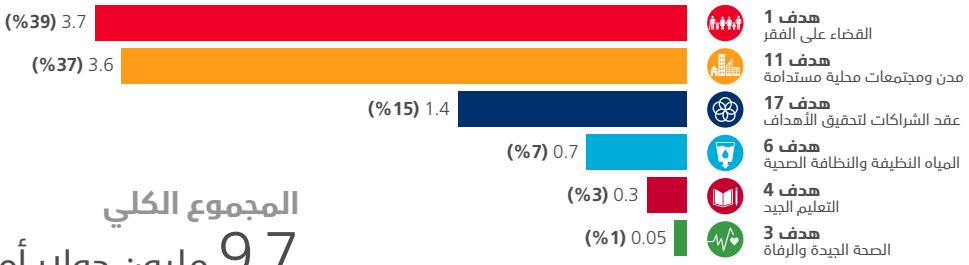

المجموع الكلي
9.7 مليون دولار أمريكي

نحو مجتمع إنساني نامٍ ومتطور

تأسس "بيت الشارقة الخيري" عام 1996 كوقف خيري، ويُعَدُّ من الجهات الناشطة في مجال دعم الأسر والمجتمعات المحتاجة. وعلى مدى أكثر من 20 عاماً ركزت المؤسسة الخيرية مساعداتها الخارجية نحو تنفيذ الأعمال الخيرية، والاستجابة الإنسانية، وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية.

قدَّم بيت الشارقة الخيري، خلال عام 2018، مساعدات خارجية بلغت 28.7 مليون درهم إماراتي (7.8 مليون دولار أمريكي). والتزاماً منه بالتكليف، الذي أخذه على عاتقه، تم تخصيص 56.12 في المئة من هذه المساعدات لدعم 12 دولة من البلدان الأقل نمواً.

وتم توجيه أكثر من نصف هذه المنح، بنسبة 57.76 في المئة إلى تمويل مشروعات تنموية، بينما تم تخصيص ما يقرب من 38.98 في المئة منها كمساعدات خيرية، شملت أنشطة ذات طابع ديني وثقافي. وعلى الجانب الآخر كرَّس بيت الشارقة الخيري مساعداته الإنسانية لتوفير مساعدات غذائية في حالات الطوارئ دعماً لمواجهة العديد من الأزمات. وإدراكاً من مؤسسة بيت الشارقة الخيري لعدد من العقبات التي تحول دون الخروج من دائرة الفقر؛ فقد وضعت قطاعات التعليم والصحة والمياه والتصحاح على رأس أولوياتها خلال عام 2018.

واستناداً إلى المنهج الخيري الذي أُسّست عليه المؤسسة، فقد واصلت تنفيذ جهود مساعداتها الخارجية خلال عام 2018، وتعتزم مواصلتها على مدى الأعوام المقبلة؛ لتكون أكثر ملاءمةً وتلبيةً للاحتياجات، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

جمعية الشارقة الخيرية توزع مواد ومستلزمات مدرسية على الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في كييف، أوكرانيا.
المصدر: مؤسسة بيت الشارقة الخيري

الشكل 42: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
4.5 (%58)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 2.3 **(%52)**
- الخدمات الطبية 1.1 **(%23)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 0.6 **(%13)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.5 **(%12)**

إنسانية
0.3 (%3)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.3 **(%100)**

خيرية
3.0 (%39)

- المنشآت الدينية 2.5 **(%82)**
- البرامج الموسمية 0.5 **(%18)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.01 **(%0.3)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

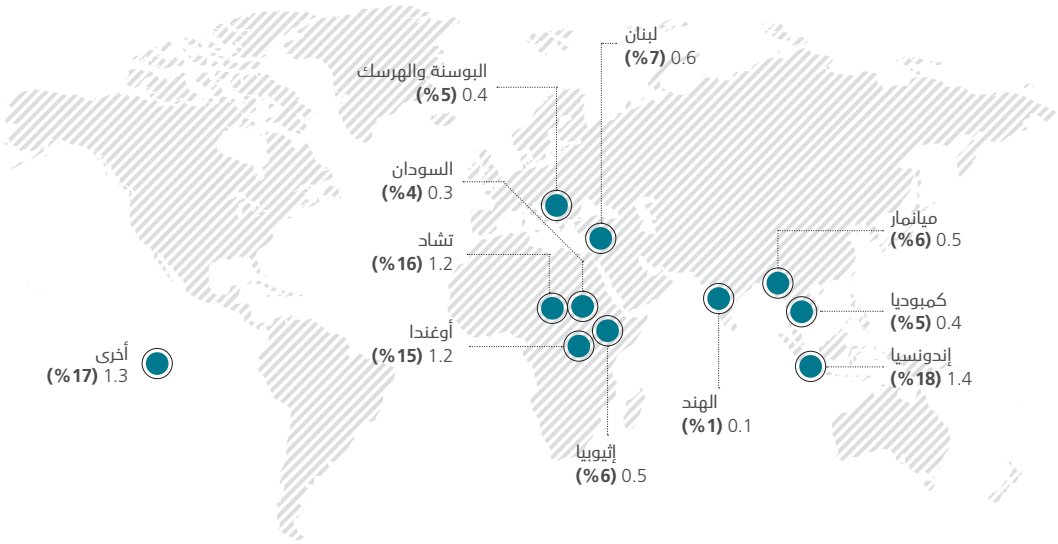

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

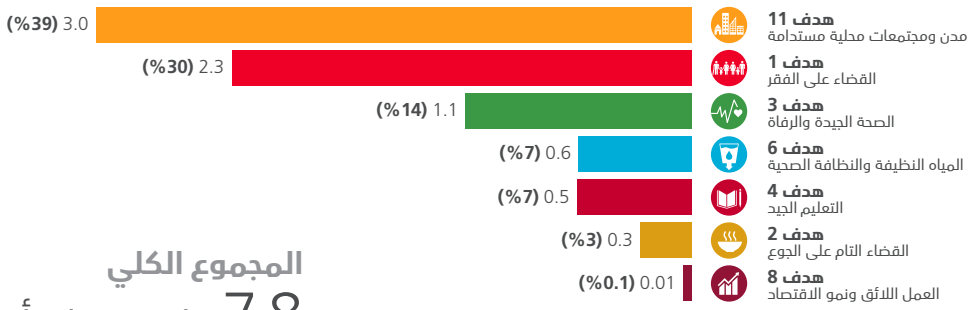

المجموع الكلي
7.8 مليون دولار أمريكي

مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية و الإنسانية
AHMAD BIN ZAYED FOUNDATION

توجيه الاهتمام والأولوية نحو تحقيق الرفاهية والصحة والتعليم

أُسّست مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية عام 2010 بهدف دعم الأسر والمجتمعات المحرومة في العديد من الدول النامية؛ وذلك في المقام الأول من خلال تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك قطاعات الصحة والمساعدات الغذائية والمساعدات الطبية.

قدمت مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، خلال عام 2018، مساعدات خارجية إجمالية بقيمة وصلت إلى 27.5 مليون درهم إماراتي (7.5 مليون دولار أمريكي)، تم تقديمها في صورة منح. وقد أسهمت الغالبية العظمى لهذه المساعدات (بنسبة 91.36 في المئة) في دعم جهود التنمية الدولية، بينما تم توجيه النسبة المتبقية كمساعدات إنسانية وخيرية. وتشير توجُّهات المساعدات السنوية المقدمة من المؤسسة إلى تركيزها على نموذج جغرافي محدَّد؛ حيث ركزّت المؤسسة مساعداتها الخارجية، المقدمة خلال عام 2018، على دعم 11 دولة من البلدان النامية، يندرج 7 منها ضمن فئة البلدان الأقل نمواً.

كما واصلت المؤسسة عطاءها الخيري خلال عام 2018، حيث قامت ببناء المساجد، وقدمت وجبات طعام إلى الصائمين خلال شهر رمضان المعظم. وعلى نحو مشابه واصلت المؤسسة، خلال عام 2018، التزامها الثابت بمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة، من خلال تقديمها مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى دول عدَّة، بما فيها اليمن. وشملت القطاعات التنموية التي حصلت على دعم من المؤسسة قطاعي التعليم وإمداد مياه الشرب الأساسية.

والتزاماً من مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية بدعم العديد من الدول النامية للاقتراب خطوة من تحقيق أهدافها وغاياتها الوطنية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تحرص المؤسسة على تفعيل مبدأ فاعلية المساعدات من خلال سعيها إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، التي غالباً ما تعجز الدول عن تلبيتها بسبب الفقر.

استمرار العمل في بناء مستشفى الأمومة والطفولة في بخارى، بأوزبكستان.
المصدر: مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

الشكل 43: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
6.8 (%91)

- مكافحة الأمراض المعدية 5.9 **(%86)**
- الخدمات الطبية 0.6 **(%9)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.3 **(%4)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 0.1 **(%1)**

إنسانية
0.3 (%4)

- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.3 **(%100)**

خيرية
0.4 (%5)

- المنشآت الدينية 0.3 **(%73)**
- البرامج الموسمية 0.1 **(%27)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

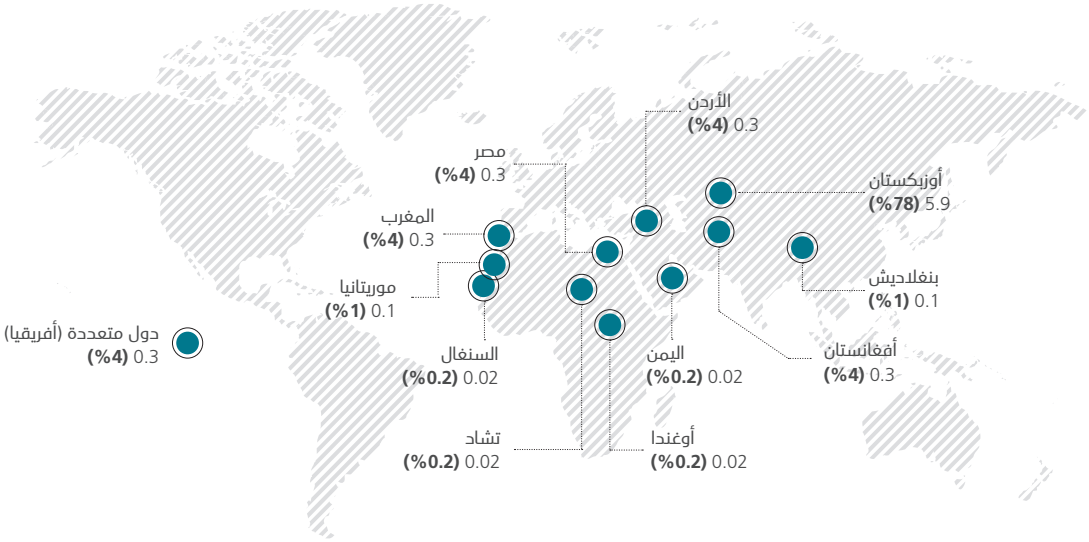

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

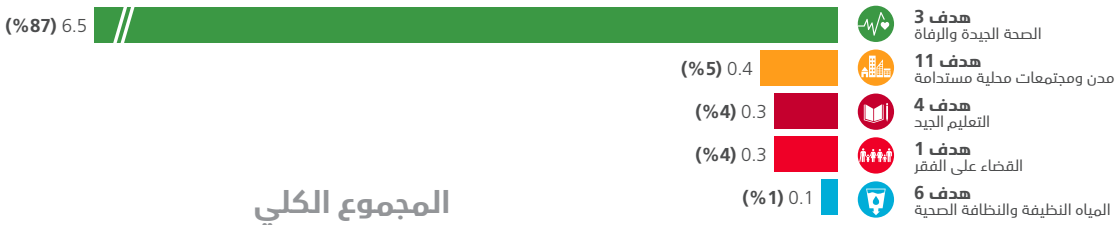

المجموع الكلي

7.5 مليون دولار أمريكي

يمكن للإبداع أن يأتي من أي مكان، ومن أي شخص

تسعى مبادرة إكسبو لايف إلى تمويل وتعجيل وتحفيز البحث عن حلول مبتكرة تسهم في تحسين حياة الأفراد مع الحفاظ على عالمنا في الوقت نفسه.

من المقرَّر إطلاق برنامج الشراكة والابتكار خلال معرض إكسبو دبي 2020، بمخصص قيمته 100 مليون دولار أمريكي، وتسعى مبادرة إكسبو لايف إلى استغلال الزخم والحشد الواسع الذي سيتيحه معرض إكسبو العالمي لإثبات كيف يمكن للابتكارات الجديدة، الآتية من كل صوب وشخص، أن تسهم في دفع وتيرة التقدم، وإلهام الآخرين لإيجاد مستقبل أكثر شمولية وازدهاراً. وفي إطار الإعداد لمعرض إكسبو دبي 2020 ستقوم مبادرة إكسبو لايف بتقديم مجموعة من المنح والجوائز وفعاليات مشاركة المعارف، التي تركز على المحركات العامة والعالمية لتحقيق التقدم، وهي: الفرص، والنقل، والاستدامة.

وخلال عام 2018 قدمت مبادرة إكسبو لايف مدفوعات بقيمة 21.4 مليون درهم إماراتي (5.8 مليون دولار أمريكي) لتوفير تمويل تأسيسي لمشروعات في 43 دولة بمختلف أرجاء العالم. من بينها مشروعات سيجرى تنفيذها في كلّ من رواندا وكينيا والهند في مجالات متباينة تشمل الطاقة المتجددة، والصناعات الزراعية، وإدارة النفايات.

حصلت شركة سيلينا واموتشي للتكنولوجيا الزراعية على منحة بقيمة 100 ألف دولار أمريكي من مبادرة اكسبو لايف.
المصدر: اكسبو لايف

الشكل 44: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
5.8 (%100)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 1.1 **(%19)**
- التعليم في الطفولة المبكرة 0.3 **(%5)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.5 **(%9)**
- أخرى 3.1 **(%54)**
- توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة 0.4 **(%7)**
- إدارة المخلفات والتخلص منها 0.4 **(%6)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

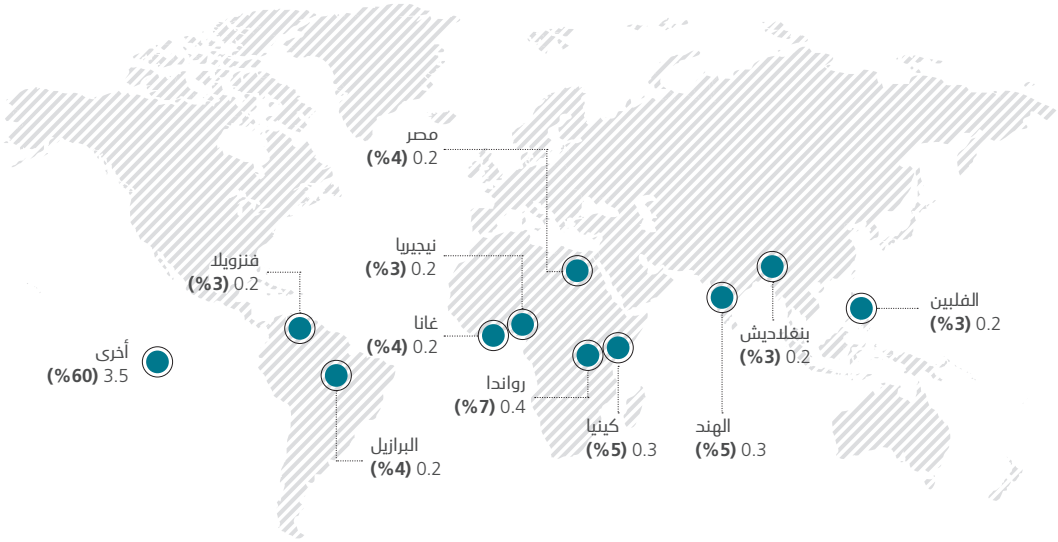

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

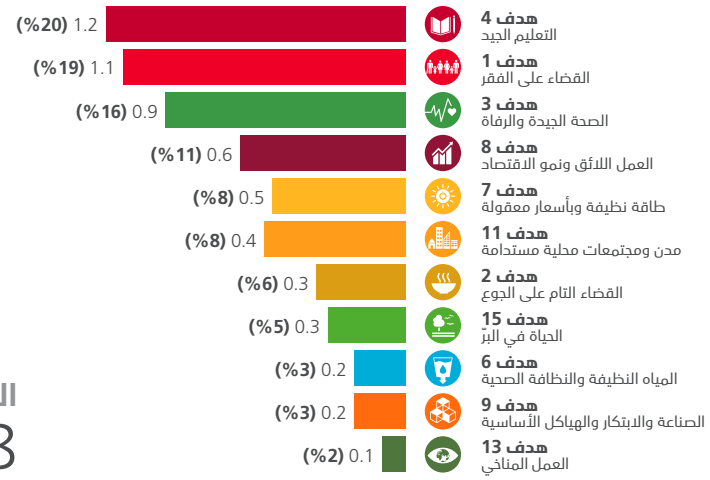

المجموع الكلي
5.8 مليون دولار أمريكي

مؤسسة زايد للأعمال الخيرية والإنسانية
Zayed Charitable & Humanitarian Foundation

دعم المشروعات التي تحسّن من نوعية الحياة

تعكف مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، منذ ما يقرب من رُبع قرن، على تمويل مشروعات متنوعة في شتى أنحاء العالم؛ حيث إنها تهدف إلى تحسين جودة حياة الأفراد الذين في حاجة إلى المستلزمات الأساسية للمعيشة.

قدمت مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، خلال عام 2018، مساعدات خارجية بلغت 6.7 مليون درهم إماراتي (1.8 مليون دولار أمريكي)، وتم توجيه ما يقرب من 18.16 في المئة من هذا الدعم لمصلحة فئة البلدان الأقل نمواً.

كما وجّهت المؤسسة 70.60 في المئة من دعمها المقدم عام 2018، بشكل حصري، لدعم برامج خيرية، كانت غالبيتها في صورة مساع ومساعدات ذات طابع ديني. وشملت الأنشطة الرئيسية، التي نفذتها المؤسسة في هذا القطاع، بناء دور عبادة، وتنفيذ مشروعات ذات طابع ثقافي وديني، كتقديم وجبات الإفطار خلال شهر رمضان المعظّم، وكفالة أداء شعائر الحج.

وبالإضافة إلى أعمال المؤسسة الخيرية السنوية؛ فقد ساهمت كذلك في تنفيذ العديد من المشروعات التنموية خلال عام 2018، شملت قطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية.

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية توزع طرود غذائية في منغوليا.
المصدر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

الشكل 45: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
0.4 (%21)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 0.2 **(%48)**
- الخدمات الطبية 0.2 **(%44)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.03 **(%7)**

إنسانية
0.2 (9)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.2 **(%100)**

خيرية
1.3 (%71)

- البرامج الموسمية 1.3 **(%100)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

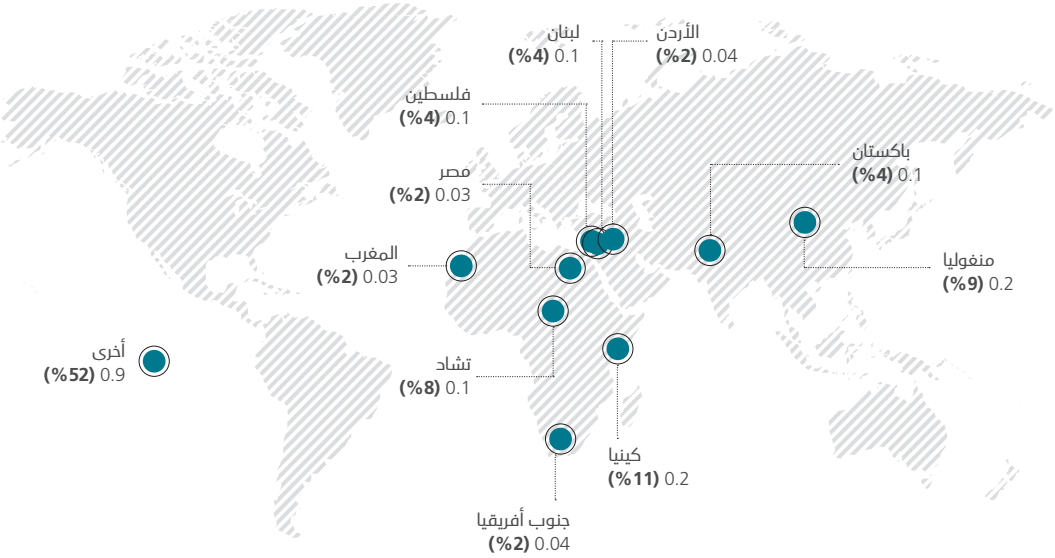

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

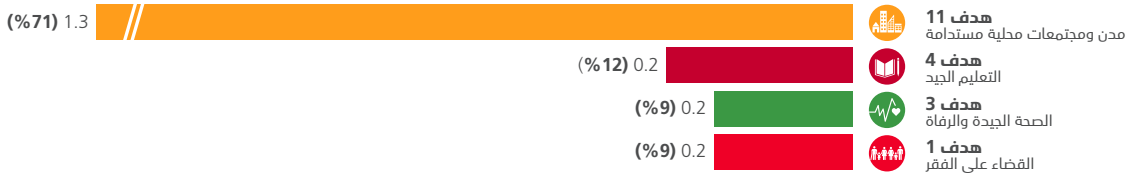

المجموع الكلي

1.8 مليون دولار أمريكي

يسهم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية في الحفاظ على حيوان الأطوم البحري ومواطن معيشته الطبيعية بمناطق نمو الحشائش البحرية.

المصدر: صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية

صندوق محمد بن زايد
للمحافظة على الكائنات الحية
The Mohamed bin Zayed SPECIES CONSERVATION FUND

إتاحة فرصة حياة للكائنات الحية النادرة والمعرضة لخطر الانقراض

يهدف صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية إلى دعم جهود الحفاظ على الأنواع والتنوُّع البيولوجي في العديد من دول العالم. وقد أُسّس الصندوق عام 2009 في صورة وقف بقيمة أوَّلية بلغت 103.3 مليون درهم إماراتي (28.12 مليون دولار أمريكي)، ويوفر الصندوق منحاً سنوية، كما يكرّم الرواد، ويدفع الجهود الدولية الرامية إلى مناصرة الحفاظ على الأنواع. كما يعد الصندوق الجهة التنفيذية المسؤولة عن مشروع حفظ الأطوم (أبقار البحر) والأعشاب البحرية، الذي يموِّله مرفق البيئة العالمي في دول عدَّة بمنطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ.

باعتبار صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية الجهة المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة بمناصرة جهود التنوُّع الأحيائي الدولية، وباعتباره مدافعاً ومناصراً قوياً عن البيئات الطبيعية، فقد قدَّم الصندوق منحاً بقيمة 5.8 مليون درهم إماراتي (1.6 مليون دولار أمريكي) لدعم تنفيذ ما يزيد على 200 مشروع للحفاظ على الأنواع في شتى أنحاء العالم. ومن دون انحياز إلى موقع جغرافي، أو مستوى دخل الدولة المتلقية، وصلت المنح التي قدمها الصندوق، خلال عام 2018، إلى مجموعة متنوعة من الأنواع التي في حاجة إلى الحماية وبذل الجهود لاستعادتها في 74 دولة.

ووفقاً للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) هناك 25820 نوعاً من الكائنات الحية من أصل 91520 نوعاً من الأحياء في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، أي 30 في المئة، مهدَّدة بالانقراض. وكانت الغالبية العظمى لـ (170) نوعاً من الكائنات الحية، التي دعمها صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، خلال عام 2018، إما مصنَّفة ككائنات "مهدَّدة بالانقراض"، أو "مهدَّدة بشدة للانقراض" ضمن القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) للأنواع المهددة.

ويدعم الصندوق، في المقام الأول، تحقيق الهدف (15) من أهداف التنمية المستدامة: "حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم البيئية الأرضية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحُّر، ووقف وعكس اتجاه تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع الأحيائي".

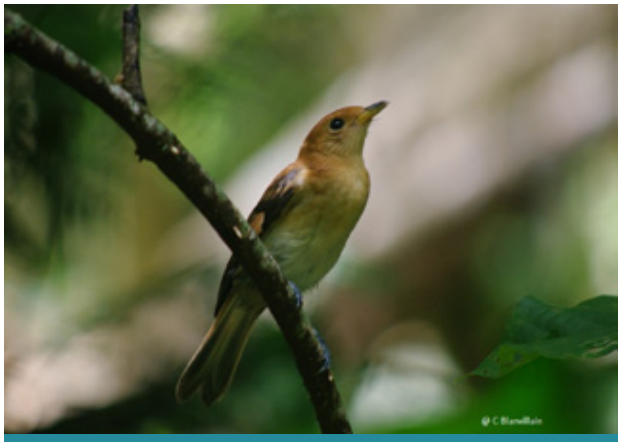

يسهم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية في الحفاظ على طائر ملك تاهيتي، بمنطقة أوقيانوسيا.
المصدر: صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية

الشكل 46: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
1.6 (100%)

التنوع الحيوي
1.6 **(100%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

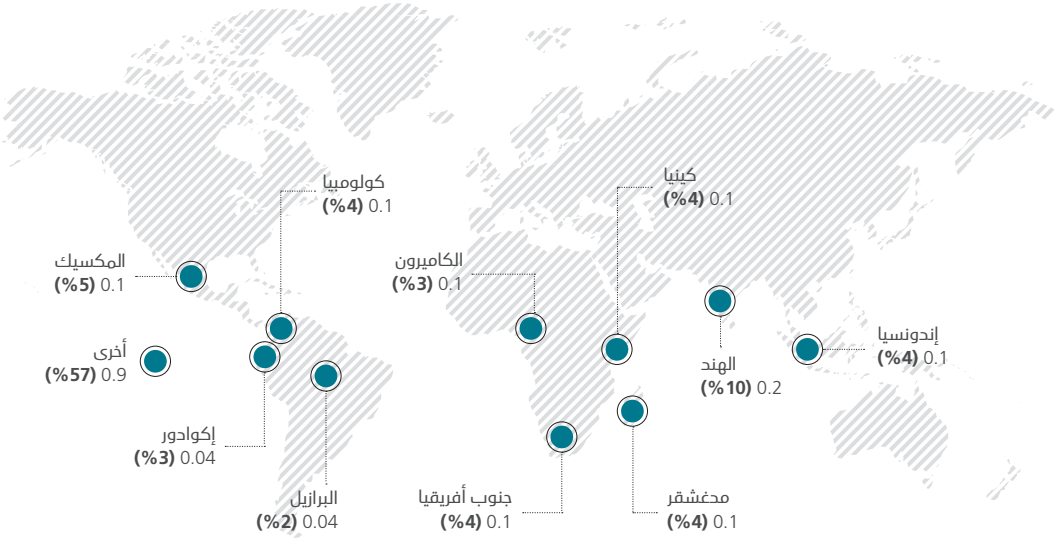

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

المجموع الكلي
1.4 مليون دولار أمريكي

سقيا الإمارات
UAE WATER AID

تأمين مياه نقية، ومستدامة من خلال حلول مبتكرة

أُسّست مبادرة سقيا الإمارات عام 2014 كحملة على مستوى البلاد، تهدف إلى تيسير حصول خمسة ملايين شخص في شتى أنحاء العالم على مياه الشرب، ونجحت في جمع أكثر من 180 مليون درهم إماراتي (49 مليون دولار أمريكي). واستناداً إلى النجاح الذي حققته، تحوّلت مؤسسة سقيا الإمارات (سقيا) في عام 2015 إلى مؤسسة غير ربحية، تعمل تحت رعاية مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية (MBRGI). وبالإضافة إلى تزويد المجتمعات الفقيرة والمعوزة بإمدادات مياه الشرب الأساسية، تعمل المؤسسة كذلك على حل مشكلة ندرة المياه العالمية، والقضايا المتعلقة بالاستدامة، من خلال استكشاف وتحفيز إجراء البحوث والتطوير، من خلال وسائل عدة، من بينها تقديم جائزة محمد بن راشد العالمية للمياه بقيمة مليون دولار أمريكي سنوياً.

وصلت قيمة مدفوعات المنح التي قدمتها مؤسسة سقيا الإمارات (سقيا)، خلال عام 2018، في مختلف أنحاء العالم إلى 5.6 مليون درهم إماراتي (1.5 مليون دولار أمريكي). ومن خلال تركيز عملها حصرياً على تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارةً مستدامة"، دعمت المؤسسة التقدم في تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالمياه في 21 دولة، خلال عام 2018، من بينها سبع دول من البلدان الأقل نمواً، وثمان من الدول النامية غير الساحلية.

وابتداءً من هدفها الأوَّلي بتمكين خمسة ملايين شخص من الحصول إلى مياه الشرب الآمنة، وحتى الإنجاز الذي وصلت إليه في عام 2018 بالوصول إلى 500 ألف شخص، تظل مؤسسة سقيا الإمارات جاهزةً ومستعدة لمساعدة المزيد من الأشخاص في شتى أنحاء العالم كل عام.

مؤسسة سقيا الإمارات (سقيا) توزع براميل الماء الدوّارة في أوغندا.
المصدر: مؤسسة سقيا الإمارات

الشكل 47: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

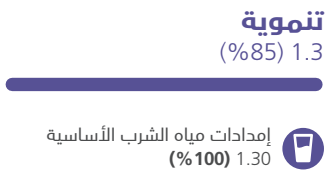

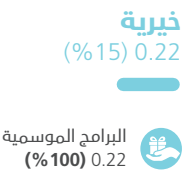

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

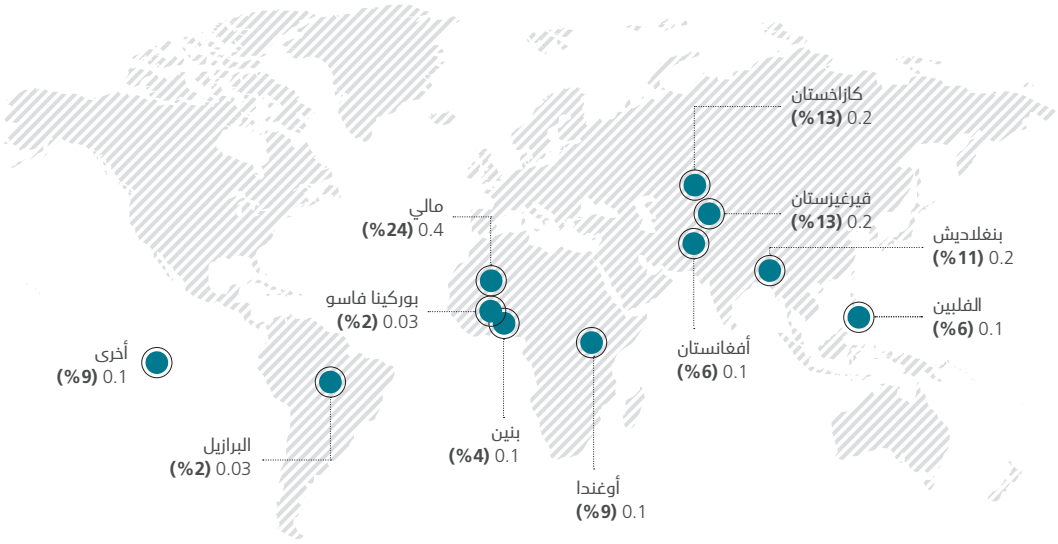

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

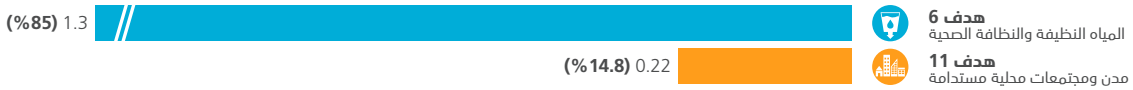

المجموع الكلي

1.5 مليون دولار أمريكي

نور دبي
NOOR DUBAI

By Country
(In USD millions, and as % of total, 2018)

يُصاب شخص بالعمى، كل خمسِ ثوان، في مكان ما من العالم. وفي كل دقيقة يفقد طفل ما حاسة البصر. وترتفع احتمالات عجز البصر عند الفتيات بنسبة أكبر من الذكور. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية؛ يعيش أكثر من 90 في المئة من إجمالي المصابين بكفّ البصر على مستوى العالم، البالغ عددهم 39 مليون شخص، في دولٍ نامية من دون فرص للحصول على رعاية طبية جيدة بتكلفة ميسورة. كما يعاني 246 مليون شخص آخرون من ضعف الإبصار؛ لهذا يُعَدُّ اسم نور اسماً ملائماً لمؤسسة لديها رؤية نحو إيجاد عالم تتوافر فيه الرعاية الصحية للعيون لكل الأفراد منخفضي الدخل، الذين يعانون إعاقات بصرية بمختلف أنحاء العالم.

واصلت مؤسسة نور دبي، خلال عام 2018، التزامها الطويل والممتد بضمان توفير الرعاية الصحية للأشخاص المصابين بإعاقات بصرية من خلال تقديمها نحو 4.2 مليون درهم إماراتي (1.1 مليون دولار أمريكي) لدعم برامج علاج الإبصار وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لعلاج أمراض العيون.

ومثلت البرامج، التي جرى تنفيذها في إثيوبيا، ما يقرب من 35 في المئة من المساعدات الإجمالية. وبالتعاون مع مركز كارتر، يهدف هذا المشروع، الذي بدأ عام 2016 ويستمر أربع سنوات، إلى إجراء أكثر من 300 ألف عملية جراحية، وبناء 500 مرحاض في البيوت، وتوزيع أكثر من 64 مليون جرعة دواء، وتثقيف 13836 قرية لتزويدها بمعلومات حول كيفية الحفاظ على نعمة الإبصار، وتحسين الوعي من أجل الحد من مرض التراخوما (الرمد الحُبيبي)، والوقاية من الإصابة به، وهو عدوى بكتيرية مُعدية تصيب العين، وتُعَدُّ السبب الرئيسي للعمى على مستوى العالم.

وفي بنجلاديش نفَّذت المؤسسة بعثات طبية مشابهة، كما استمر تشغيل عيادات العيون المتنقلة في إريتريا ونيجيريا، حيث أجرى فريق أطباء مؤسسة نور دبي وممارسي طب العيون فحوصاً للعيون، وعمليات جراحية، كما وزعوا الآلاف من النظارات الطبية.

وحتى تتمكن مؤسسة نور دبي من تحقيق رؤيتها بإيجاد عالم خالٍ من أشكال العمى، التي يمكن الوقاية منها، ستواصل المؤسسة إبقاء شعلتها مضيئة لمنح النور والضياء لكل مريض.

أجرت مؤسسة نور دبي فحوصات سريرية للعيون في بنغلاديش.
المصدر: نور دبي

الشكل 48: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
1.1 (%100)

التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية
0.7 **(%61)**

الخدمات الطبية
0.5 **(%39)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

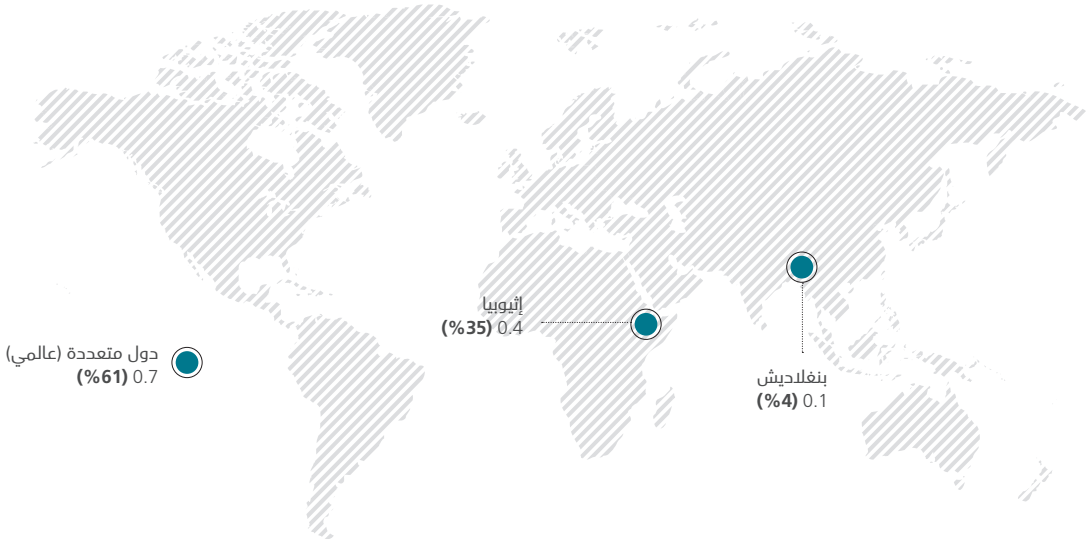

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

المجموع الكلي
1.1 مليون دولار أمريكي

مؤسسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان
الإنسانية والعلمية
H. H. Sheikh Sultan Bin Khalifa AL Nahyan
Humanitarian & Scientific Foundation

العمل على خدمة مجتمع دولة الإمارات بشكل خاص والمجتمع العالمي على وجه العموم

أُنشئت مؤسسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية عام 2011، وتعمل على دعم المجتمعات والأفراد المحتاجين إلى الحصول على المساعدات الخارجية. وأسهمت المؤسسة، منذ تأسيسها، في تحسين الظروف المعيشية وجودة الحياة لأكث من 100 ألف شخص.

واصلت مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية، خلال عام 2018، العمل على تلبية احتياجات الأشخاص المعوزين والمحرومين في شتى أنحاء العالم من خلال برامجها لتقديم المساعدات الخارجية. وكان من بين هذه الجهود، التي بلغت قيمتها 0.1 مليون درهم إماراتي (0.03 مليون دولار أمريكي) بناء مساجد في تشاد.

تعمل مؤسسة الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية على تقديم المساعدات الإنسانية للأشخاص المحتاجين.
المصدر: مؤسسة الشيخ سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان الإنسانية والعلمية

الشكل 49: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

خيرية
0.3 (100%)

المنشآت الدينية
0.03 **(100%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

هدف 11
مدن ومجتمعات محلية مستدامة
0.03 **(100%)**

المجموع الكلي
0.03 مليون دولار أمريكي

مؤسسة طيران الإمارات الخيرية
The Emirates Airline Foundation

تأمين غدٍ أفضل للأطفال المحتاجين

مؤسسة طيران الإمارات الخيرية هي مؤسسة غير ربحية مقرها دبي، تركز في المقام الأول على دعم الأطفال المحرومين في مختلف وجهات العالم التي تصل إليها خطوط طيران الإمارات. وتتمتع المؤسسة باكتفاء ذاتي مالي، حيث يُعَدُّ المصدر الأساسي لحشد تمويلات برامج مساعداتها الخارجية هو طاقم عملها وتبرعات المسافرين.

قدمت مؤسسة طيران الإمارات الخيرية، في عام 2018، مساعدات خارجية بقيمة 7.6 مليون درهم إماراتي (مليوني دولار أمريكي) في 91 دولة، من بينها 25 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً. وعلى غرار الأعوام السابقة تم تخصيص التبرعات حصرياً لأغراض تنموية عالمية. ووجَّهت المؤسسة غالبية إسهاماتها المقدمة خلال عام 2018 لدعم فئتي البلدان منخفضة الدخل والبلدان الأقل نمواً. وإضافة إلى هذا نفذت المؤسسة كذلك، خلال عام 2018، مشروعات تعليمية متعددة الأوجه.

ومن خلال التركيز بشكل خاص على الأطفال المكبَّلين بأغلال الفقر المدقع تسعى المؤسسة، التي تتألف من الموظفين المتطوعين، وأصدقاء مجموعة الإمارات، إلى خفض معدلات المرض والوفاة في مرحلة الطفولة.

تشغيل قطار مستشفى لايف لاين اكسبريس في الهند بدعم من مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الإنسانية.
المصدر: مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الإنسانية

الشكل 50: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
1.6 (%77)

- الخدمات الطبية 0.8 **(%49)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.25 **(%16)**
- تخفيف الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة المكتسب 0.2 **(%12)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 0.2 **(%11)**
- مهارات الحياة الأساسية للشباب والكبار 0.1 **(%5)**
- أخرى 0.1 **(%7)**

إنسانية
0.5 (%23)

- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.5 **(%100)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

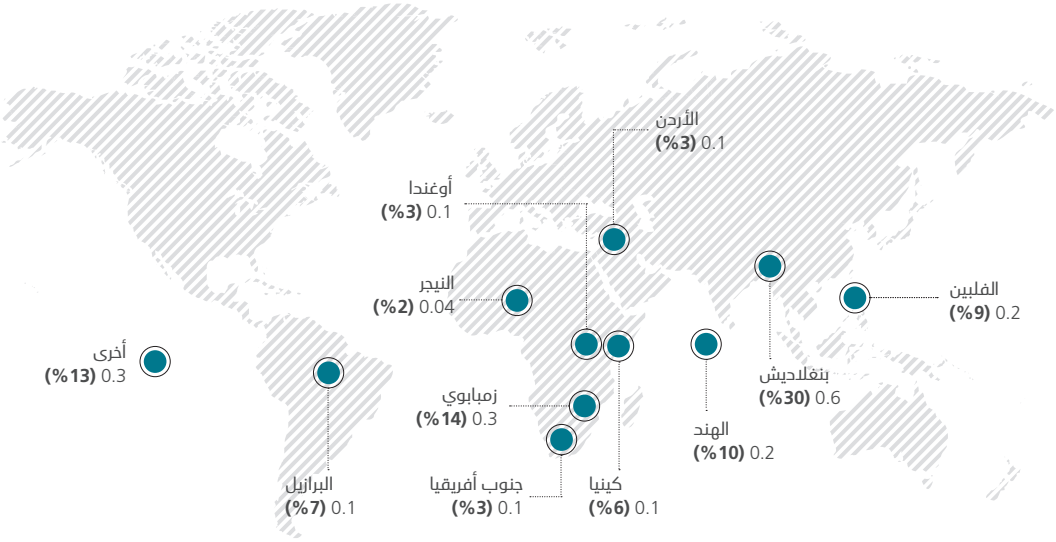

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

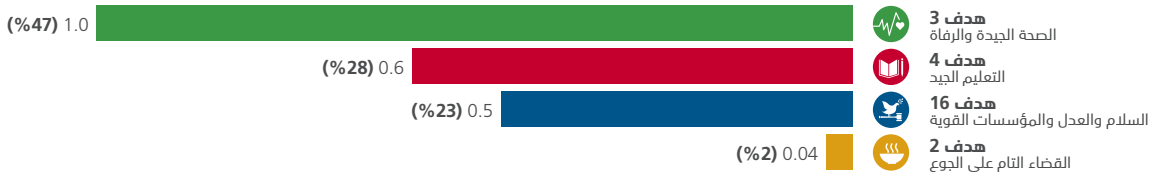

المجموع الكلي

2.1 مليون دولار أمريكي

مقالة

تمكين وحماية النساء

مشاريع تعليمية لمؤسسة دبي للعطاء لتعليم الفتيات في جنوب السودان.
المصدر: مؤسسة دبي للعطاء

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأن النساء والفتيات يعتبرن من العوامل الأساسية لإحداث التغيير، كما أنهنَّ يتمتعن بالقدرة على إحداث تحولات جوهرية على مستوى أسرهنَّ ومجتمعاتهنَّ واقتصاداتهنَّ.

كما أننا نؤمن بأن تلك هي الطريقة المُثلى للقضاء على الفقر، وبناء عالم أكثر سلماً وشموليةً وازدهاراً، يحرص على تضمين الجميع، وعدم ترك أي طرف يتخلّف عن مسيرة التنمية. ولا ترى دولة الإمارات أن المساعدات التنموية والموضوعات المتعلقة بالقضاء على الفقر وتمكين النساء مجرد مجال للنقاش بين المتخصصين الفنيين والمهندسين، أو مثار جدل على الصعيد المالي. بل هي ضرورة وحتمية سياسية يجب دعمها ومناصرتها على أعلى المستويات.

وتعبّر استراتيجية وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل صريح عن تمكين النساء والفتيات، وحمايتهن، كأولوية قصوى ضمن الجهود التنموية والإنسانية والخيرية الدولية التي تبذلها الدولة.

كما تحرص الدولة على دمج الاعتبارات المتعلقة بالنساء ضمن الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة إلى المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، إلى جانب حرصها على تواؤمها مع أهداف التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال دمج

القضايا تمكين الفتيات والنساء ضمن أهداف برامج ومشروعات المساعدات الخارجية الإماراتية. وبشكل أكثر تحديداً ستسهم آراء النساء، ومراعاة اهتماماتهن واحتياجاتهن، بقدر أكبر في تشكيل مسارات تفكير دولة الإمارات في مساعيها الرامية إلى تحقيق المساواة؛ وذلك من خلال إزالة العقبات التي تعرقل مسيرة النساء والفتيات، بما في ذلك العراقيل التي تعوق حصولهن على فرص التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية؛ بالإضافة إلى الحرص على تمكين النساء والفتيات اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً مع تزويدهن بالحماية ضد أشكال العنف كافة، بما فيها العنف الجنسي في حالات الصراعات.

وقد أطلقت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في عام 2018 سياسة "100% للمرأة"، التي ستلتزم من خلالها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بحلول عام 2021، بتوجيه ما يصل إلى 100 في المئة من المشاريع التنموية الدولية ثنائية ومتعددة الأطراف لاستهداف أو دمج القضايا المعنية بتمكين النساء والفتيات، مع تركيز جهودنا على ثلاثة مجالات رئيسية للعمل:

- تقديم الخدمات الاجتماعية، وصون الكرامة الإنسانية (كخدمات التعليم والصحة والتغذية).
- تحقيق الازدهار (تطبيق الحوكمة الشاملة، والتمكين الاقتصادي، والتدريب المهني).
- توفير الحماية (مواصلة الجهود للتعبير عن مناهضة العنف الجنسي ضد النساء في مناطق الصراعات، وتعزيز سلام وتأمين النساء).

ويدعم توجُّه المساعدات الخارجية نحو تطبيق سياسة "100% للمرأة" استخدام الأداة الإحصائية الخاصة بلجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ لتوثيق أنشطة المساعدات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بشكل مباشر أو غير مباشر، كأهداف أساسية أو ثانوية لتلك المساعدات. وقد خصصت دولة الإمارات، في عام 2018، مساعدات بقيمة 417 مليون دولار أمريكي من أجل تحقيق هذا الهدف.
وتتضمَّن مشروعات المساعدات الخارجية الإماراتية، التي تم تنفيذها لمصلحة هذه المسألة المحورية، تزويد النساء بفرص للتدريب المهني، ودعم رائدات الأعمال في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. كما تم تنفيذ ما يزيد على 100 مشروع بقطاع الصحة في اليمن والأردن وفلسطين والمغرب وباكستان ومصر وأفغانستان لدعم النساء والأطفال.

وإضافةً إلى هذا، أسهمت دولة الإمارات بما يصل إلى 50 مليون دولار أمريكي لمصلحة "مبادرة تمويل رائدات الأعمال" (We-Fi)؛ وهي شراكة تعاونية بين الحكومات، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، وآخرين من أصحاب المصالح، والأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص. وتسعى "مبادرة تمويل رائدات الأعمال"، التي تستضيفها مجموعة البنك الدولي، إلى معالجة القيود المالية وغير المالية التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة أو التي تديرها نساء في الدول النامية، والتي تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق الوظائف ودفع النمو.

وبالتزامن مع هذا، وقَّعت دولة الإمارات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في سبتمبر 2018، مذكرة تفاهم تم بمقتضاها وضع برنامج تدريب المرأة العربية على العمل العسكري وحفظ السلام، الذي امتد لمدة 3 أشهر. وضم هذا البرنامج، الذي يُعَدُّ أول برنامج تنفذه أكاديمية خولة بنت الأزور العسكرية للمرأة في أبوظبي، تدريب 134 امرأة من الدول العربية، وتضمَّن تدريباً على أساسيات العمل العسكري امتد لمدة 3 أشهر، تلاه تدريب على حفظ السلام لمدة أسبوعين. ويهدف البرنامج إلى إعداد الضابطات العسكريات للقيام بعمليات حفظ السلام التي تنفذها الأمم المتحدة، وتوسيع قاعدة الكتلة النسائية من الضباط العسكريين (فيما يتعلق بالعدد والتنوُّع الجغرافي)، وإنشاء شبكات من الأقران بين الضابطات العسكريات لتوفير الدعم في أثناء عمليات التعبئة والانتشار في المستقبل، ودفع الأهداف الاستراتيجية لقرار مجلس الأمن رقم (1325)، مع توجيه اهتمام خاص لأهمية بناء القدرات والتدريب. وسيجرى تنفيذ الجولة الثانية من البرنامج في يناير 2020، وستتضمَّن كذلك مشاركين من إفريقيا وآسيا.

دورة تدريبية لتمكين 100 سيدة من رائدات المستقبل للتميّز في مجال الضيافة في رواندا.
المصدر: وزارة الخارجية والتعاون الدولي

وقد أطلقت دولة الإمارات منصة "ملتقى السيدات للاستدامة والبيئة والطاقة المتجددة" (WiSER) بشكل رسمي في عام 2015. وتهدف المبادرة، التي تجريها شركة مصدر، وتركز على إحداث تأثير، إلى إلهام النساء والفتيات للعب دور فعَّال في التصدي للتحديات العالمية التي تواجه موضوعات الاستدامة. كما يهدف برنامج "الرائدات" إلى اختيار 20 امرأة كل عام للمشاركة في تدريب متقدم لتمكين المشاركات، وتوفير فرص لبناء شبكات التواصل مع الخبراء في مجال الاستدامة. وإضافة إلى هذا جرى، خلال عام 2018، تنفيذ العديد من برامج تعزيز المهارات، من خلال البرنامج الإماراتي للمساعدات الفنية، ومنها على سبيل المثال كفالة نساء من رواندا وباكستان للحصول على درجة البكالوريوس في جامعات بدولة الإمارات والخارج.

وأخيراً، وليس آخراً، تشارك دولة الإمارات، منذ عام 2013، في أنشطة ممتدة طويلة الأجل تهدف إلى الحد من العنف الجنسي في حالات الصراع؛ حيث سعت الامارات عام 2018 إلى تعزيز شراكتها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار، ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن، ضمن المجموعة القطاعية الفرعية المعنية بالعنف الجنساني. وقد حرصنا على اتباع الخيار الأمثل بوضع الموضوعات المتعلقة بالنساء والفتيات في صدارة أولويات أنشطتنا الإنسانية، وباهتمامنا نفسه بسرعة توفير المياه والغذاء ومستلزمات الإيواء ضمن عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ وجهود التعافي من الأزمات.

مشاريع إماراتية رائدة للتمكين الاقتصادي للنساء، من خلال دعم الأنشطة الريفية، وتوفير التمويل لأنشطة توليد الدخل للمرأة المعيلة.

المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

الاتحاد النسائي العام

أُسّس الاتحاد النسائي العام سنة 1975؛ ليكون بمنزلة آلية لتمكين النساء، ودعم رائدات الأعمال في دولة الإمارات، وكذلك في شتى أنحاء العالم.

ويستضيف الاتحاد النسائي العام مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أبوظبي، الذي جرى افتتاحه عام 2017؛ بهدف تعجيل التقدم في تلبية احتياجات النساء والفتيات في شتى أنحاء العالم، ودعمهن لتحقيق أهدافهن. ويخطط مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً لبرنامج تدريبي على حفظ السلام للنساء العربيات بالتعاون مع وزارة الدفاع.

وفي عام 2018 قدم الاتحاد النسائي العام 21.1 مليون درهم إماراتي (5.7 مليون دولار أمريكي) لتمويل برامج الرعاية الصحية الأساسية والتدريب المهني.

قدمت حملة الشيخة فاطمة الإنسانية العالمية علاجات وعقاقير طبية في إحدى مقاطعات باكستان.
المصدر: حملة الشيخة فاطمة الإنسانية العالمية

الشكل 51: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
5.8 (100%)

- الرعاية الصحية الأساسية
  4.4 **(77%)**
- التدريب المهني
  1.3 **(23%)**
- مهارات الحياة الأساسية للشباب والكبار
  0.04 **(1%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

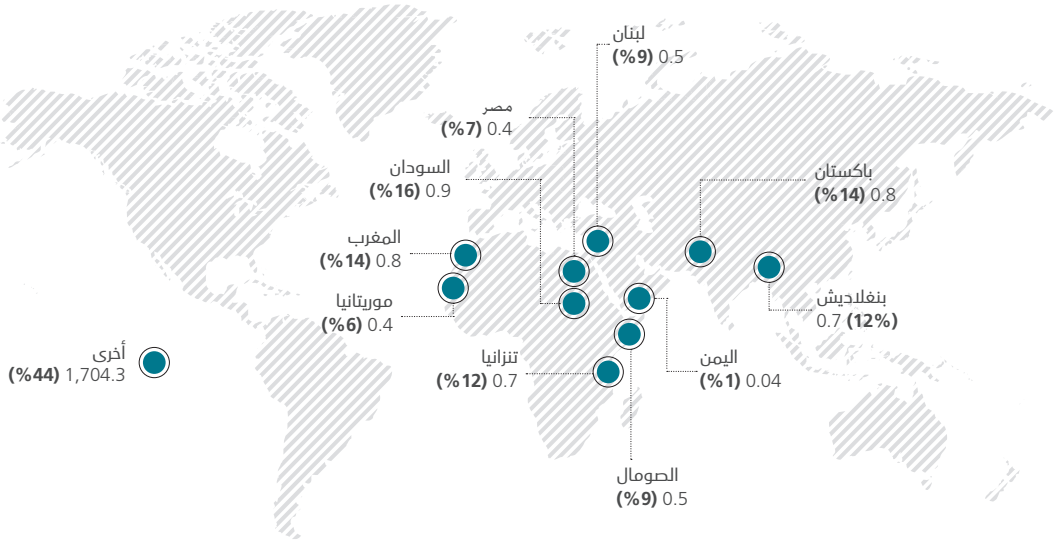

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

المجموع الكلي
5.8 مليون دولار أمريكي

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال
DUBAI FOUNDATION FOR WOMEN & CHILDREN

بناء روابط أسرية قوية لحياة أكثر استقراراً

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال هي منظمة غير ربحية لإيواء النساء والأطفال ضحايا العنف وإساءة المعاملة والاتجار بالبشر. كما أنها عضو في لجنة الإمارات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتفخر المؤسسة، التي تضم مرافق تتسع لاستضافة نحو 250 فرداً، بتطبيق أفضل الممارسات في إدارة وتشغيل أماكن الإيواء من خلال الشراكات الإقليمية والدولية التي تعقدها.

منذ تأسيس المؤسسة في عام 2007، وبدعمها لأكثر من 1200 شخص، تخطت المؤسسة حدود المهمة التي اضطلعت بها، المتمثلة في ضمان توفير مسكن آمن وخدمات إعادة التأهيل للنساء والأطفال ضحايا العنف، ونشر الثقافة الاجتماعية، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية، واستخدام قواعد البيانات البحثية للإسهام في تطوير مشروعات لسياسات تتفق مع المعايير الدولية لوقف العنف.

وفي عام 2018، وعلى غرار الأعوام السابقة، أتيح لضحايا العنف من دول عدة الحصول على فرص لبداية جديدة من خلال مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال. وقدمت المؤسسة، خلال عام 2018، مدفوعات إجمالية بقيمة 6.4 مليون درهم إماراتي (1.7 مليون دولار أمريكي) لدفع تحقيق إحدى الغايات المهمة المندرجة ضمن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتوفير فرص العمل اللائق والنمو الاقتصادي: "اتخاذ تدابير فورية وفعَّالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم، واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025".

وبالإضافة إلى تمتُّع الناجين من جرائم العنف والاتجار في البشر بالحماية في ظل المؤسسة؛ فإنهم يحصلون على الرعاية الطبية الكاملة، والاستشارة، والدعم النفسي، بالإضافة إلى المساعدة في الأمور القانونية والقنصلية، وإجراءات شؤون الهجرة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية وأشكال أخرى من الدعم العيني. كما يمتد الدعم الذي توفره المؤسسة ليشمل إعادة تأهيل الناجين، وتزويدهم بالوسائل المساعدة المناسبة لإعادة دمجهم في المجتمع. ومن بين الجهود التي تبذلها مؤسسة دبي للنساء والأطفال لتمكين المقيمين فيها تقديم دورات تدريبية لبناء القدرات مصمَّمة حسب الاحتياجات، بالإضافة إلى أنشطة تعزيز المهارات.

وإضافة إلى هذا تسعى المؤسسة إلى تعزيز التدابير الرامية إلى وقف الاتجار بالبشر؛ من خلال تأسيس شراكات إقليمية وعالمية، وبرامج توعية لرفع الوعي بجرائم العنف والاتجار بالبشر. وعلى نحو مماثل يعدُّ خط المساعدة الهاتفي الخاص بالمؤسسة من الوسائل الفعَّالة، سواء لإبعاد الجناة المقترفين لتلك الجرائم، أو لتقديم الإرشاد إلى الأشخاص المستضعفين، وفتح ملفات للحالات، كما يمثل عوناً ووسيلة فعَّالة لتيسير عمليات الإنقاذ.

الشكل 52: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
1.7 (100%)

حقوق الإنسان
1.7 **(99%)**

التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية
0.01 **(1%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

المجموع الكلي
1.7 مليون دولار أمريكي

EWA'A إيـــواء
مراكز إيواء النساء والأطفال
SHELTERS FOR WOMEN & CHILDREN
دولة الإمارات العربية المتحدة
UAE

توفير المأوى والرعاية والتدريب والدعم لضحايا الاتجار بالبشر

يعمل مركز إيواء، منذ افتتاحه عام 2009، على تزويد ضحايا الاتجار بالبشر والعنف ضد المرأة بالرعاية وإعادة التأهيل وبناء القدرات، بالإضافة إلى تعزيز الوعي والوقاية من الوقوع ضحية لتلك الانتهاكات والممارسات غير القانونية. كما يحرص حرصاً شديداً من دون كلل على الحفاظ على حقوق الضحايا، وعدم المساس بكرامتهم بأي شكل، وتزويدهم بالعديد من فرص الاندماج بنجاح داخل المجتمعات.

يتحدى كثير من العمالة المهاجرة المجهول، ويتحمَّلون ضراوة الحياة في أماكن غير مألوفة مليئة بالمخاطر؛ مدفوعين بالرغبة في الهروب من دائرة الفقر، أو بأحلام الثراء. وللأسف يجد بعض هؤلاء العاملين أنفسهم، من دون داع، ضحية استغلال مجرمي الاتجار بالبشر، الذين غالباً ما يغرِّرون بالأطفال والنساء الضعيفات، ويوهمونهم بوعودٍ براقة، يستفيقون منها على الوقوع في هُوَّة عميقة من الواقع الأليم.

لذا؛ فتأكيداً لالتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بمكافحة هذا النوع من الجرائم في الداخل والخارج، جرى العمل على تنفيذ خطة عمل تشتمل على خمس ركائز أساسية، هي: الوقاية، والملاحقة القضائية، والعقاب، والحماية، وتعزيز وعي الأفراد ضد جرائم الاتجار بالبشر. وإلى جانب هذه الجهود أنشأت حكومة الإمارات برنامج مساعدة ضحايا الجرائم؛ حيث يُعَدُّ مركز إيواء النساء والأطفال واحدة من القنوات الرئيسية المنفّذة للبرنامج.

وقد واصل مركز إيواء النساء والأطفال (إيواء) عمله خلال عام 2018؛ حيث قدم مساعدات بقيمة 4.2 مليون درهم إماراتي (1.1 مليون دولار أمريكي) لإقامة وإيواء 150 مقيماً في 4 مراكز للإيواء. ويسهم العمل الذي يقوم به مركز إيواء في تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، المعنيّ بتوفير فرص العمل اللائق والنمو الاقتصادي، وعلى وجه التحديد الغاية التي تدعو العالم إلى "اتخاذ تدابير فورية وفعَّالة للقضاء على السُّخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم، واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025".

وتشمل أوجه الدعم الكامل، الذي يوفره مركز إيواء، استقبال الضحايا من هيئات الإحالة المتخصصة، وتزويدهم بالرعاية والدعم المعيشي، وأخيراً دعمهم لإعادة الاندماج في المجتمع من جديد. ومن أهم ما توفره مراكز إيواء النساء والأطفال الرعاية الطبية، والدعم النفسي-الاجتماعي الذي يكون الضحايا في أشد الاحتياج إليه، بالإضافة إلى الدعم المالي الشامل، والمساعدة القانونية. وتشمل البرامج الاجتماعية وبرامج إعادة التأهيل التي تتم داخل مراكز إيواء، تقديم دورات للتدريب المهني وتحسين المهارات، بالإضافة إلى عدد لا حصر له من ساعات الاستماع والتوجيه، التي تشجع الناجين من العنف على حرية التعبير عن أنفسهم في بيئة محايدة.

ومع مواصلة مراكز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر جهودها من أجل حماية وتمكين ولم شمل الناجين مع أسرهم وأصدقائهم، يستمر عزمهم وإصرارهم على المشاركة في خلق مجتمعٍ خالٍ من أشكال جرائم الاتجار بالبشر كافة.

فتاة تدرس اللغة الإنجليزية في أحد أماكن مراكز إيواء النساء والأطفال (إيواء) بأبوظبي.
المصدر: مراكز إيواء النساء والأطفال

الشكل 53: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
1.1 (100%)

حقوق الإنسان
1.1 **(94%)**

التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية
0.1 **(6%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

المجموع الكلي
1.1 مليون دولار أمريكي

مركز أمان لإيواء النساء والاطفال
aman shelter for women and children

ضمان المأوى والحماية والمساعدة القانونية لضحايا العنف والاتجار بالبشر

أُسّس مركز أمان لإيواء النساء والأطفال في 15 فبراير 2017؛ بناءً على قرار صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، حاكم رأس الخيمة؛ والهدف من إنشاء المركز رفع الوعي لمكافحة أشكال العنف كافة، وإقامة حوار، وتعزيز روح الشراكة على مستوى الأسرة والمجتمع والدولة كلها. وإضافة إلى هذا يعمل المركز على تنفيذ تدخلات لضمان الحماية، وتحقيق العدالة، والحفاظ على كرامة ضحايا العنف والاتجار بالبشر من النساء والأطفال، وتزويدهم بمكانٍ آمنٍ للإقامة فيه.

وصلت قيمة مدفوعات المساعدات التي قدمها مركز أمان لإيواء النساء والأطفال، خلال عام 2018، إلى 2.1 مليون درهم إماراتي (0.7 مليون دولار أمريكي). ويؤمن المركز بأن لكل شخص الحق في الحياة والتمتع بالحرية والأمان، وكذلك الحق في الحماية من العنف والاضطهاد وإساءة المعاملة. ويُعَدُّ العنف انتهاكاً لحقوق الإنسان، ومساساً بالكرامة الإنسانية؛ لذا نعامل الضحايا كافة بالاهتمام والمسؤولية أنفسهما من دون تمييز من أيّ نوع، على أساس العرق، أو اللون، أو النوع، أو اللغة، أو الديانة، أو التوجُّه السياسي، أو الآراء الأخرى، أو المنشأ القومي أو الاجتماعي، أو محل الميلاد، أو السمات الشخصية، أو أي أوضاع أو ظروف أخرى. كما إننا نؤمن باستقلاليتنا الموضوعية، ونرفض الخضوع لتأثير أو ضغط من أي طرف. وإضافة إلى هذا؛ فإننا لا نقدم أي معلومات باستثناء ما يتعلق بالتحقيق في المعلومات التي لدينا. كما تُعامَل جميع المعلومات والتقارير والشهادات والإفادات معاملة المستندات والمعلومات السرية التي لا يجوز الإفصاح عنها، أو نشرها، أو إرسالها إلا إلى المخوّلين الاطلاع أو الحصول عليها بموجب القانون. وفي كل الأحوال يمنح المركز الأولوية لمصلحة الطفل.

وقد وضع المركز له الأهداف التالية: (1) رفع الوعي والتثقيف في مجالات مكافحة العنف والاتجار بالبشر وفقاً للقوانين المحلية والمعاهدات الدولية. (2) مراقبة وتوثيق جميع أشكال العنف المرتبط بالنساء والأطفال والاتجار بالبشر، والتدخل لمواجهتها. (3) الإسهام في تطوير سياسات وتشريعات وطنية تتعلق بحقوق النساء والأطفال، ووسائل حمايتهم وتمكينهم. (4) توفير الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية الأسرية وإعادة التأهيل لضحايا العنف. (5) تعزيز الروابط والعلاقات، وتأسيس شراكات مع الهيئات المحلية والدولية والإقليمية التي تشترك مع المركز في الرؤية والأهداف.

الشكل 54: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
0.6 (100%)

حقوق الإنسان
0.5 **(83%)**

التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية
0.11 **(17%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

المجموع الكلي
0.6 مليون دولار أمريكي

مقالة

انضمام دولة الإمارات إلى الشراكة العالمية من أجل التعليم

فتاة تتلقى دروسها في فصل بمدرسة سويا علي حسين الابتدائية المؤممة في بنغلاديش.
المصدر: الشراكة العالمية من أجل التعليم

منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة كان تيسير الحصول على فرص التعلُّم والتعليم الجيد دوماً إحدى أهم أولويات الدولة؛

حيث يعد التعليم من الركائز الأساسية التي أسهمت في تحقيق التحوّل الاجتماعي-الاقتصادي الاستثنائي الذي حققته دولة الإمارات على مدى الأعوام الثمانية والأربعين الماضية. وتُجسد قصة دولة الإمارات ما يمكن للدول النامية الأخرى تحقيقه، كما أنها تواصل إلهامها قادة العالم للاستثمار في خلق أجيال من المثقفين المتعلمين المهَرَة الذين يشجعون التعليم المستمر طوال حياتهم.

وقد أعلنت حكومة الإمارات، في فبراير 2018، تقديمها دعماً بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لـ "الشراكة العالمية من أجل التعليم" على مدى السنوات الثلاث المقبلة؛ من أجل تحسين جودة التعليم ومخرجات التعلُّم لنحو 870 مليون طفل وشاب في 89 دولة نامية. وتُعدُّ الشراكة العالمية من أجلِ التعليم عبارة عن صندوق عالمي مخَصَّص حصرياً لفرض دعم التعليم في الدول النامية. وتم إعلان هذه المنحة خلال مؤتمر تجديد الموارد لـ "الشراكة العالمية من أجل التعليم" الذي عُقِد في دكار بالسنغال. وخلال الفعَّالية نفسها ركزَت مؤسسة دبي العطاء على إتاحة فرص التعليم للأطفال والشباب اليافعين في الدول النامية، كما أعلنت تعهُّداً بقيمة مليون دولارٍ أمريكي لمصلحة حافظة المساواة بين الجنسين المُنفَّذة ضمن مبادرة تبادل المعرفة والابتكار الخاصة بـ "الشراكة العالمية من أجل التعليم". ويعزّز كلا الإعلانين التزام دولة الإمارات الواضح والثابت تجاه توفير فرص حصول

الأطفال، وخاصةً الفتيات، على التعليم، وكذلك حرصها على تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030.

وفي تصريح لها بشأن التعهُّد، الذي أعلنته دولة الإمارات، قالت معالي الوزيرة ريم الهاشمي، وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي: "إن هذا التعهُّد يأتي في «عام زايد» الذي تحتفل به دولة الإمارات، ويعبّر عن مبادئ رئيسية تتمثل في الحكمة وبناء الإنسان والاستدامة والإحترام؛ حيث تنسجم مهمة «الشراكة من أجل التعلُّم»، التي تتمثل في إعطاء الأولوية للفئات الأشد فقراً والأكثر حرماناً، إضافة إلى الذين يعيشون في البلدان الهشّة والمتأثرة بالنزاعات، انسجاماً تاماً مع السياسات والمبادئ الأساسية للمساعدات الخارجية التي تقوم عليها دولة الإمارات".

وقد أسست "الشراكة العالمية من أجل التعليم" عام 2002، وهي عبارة عن شراكة وصندوق عالمي مخصَّص حصراً لغرض دعم التعليم في الدول النامية. وتهدف "الشراكة العالمية من أجل التعليم" إلى تقديم الدعم إلى الدول التي يوجد فيها ملايين الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ولا يحصلون على التعلُّم، وتنخفض فيها معدلات إتمام الشهادات الدراسية. كما تركز الشراكة على الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة وتهميشاً كالفتيات والأطفال من ذوي الإعاقة، وكذلك مَن يعيشون في دول متأثرة بالأزمات والصراعات، أو في فقر مدقع. وفي واقع الأمر؛ فقد أسهم ما يقرب من 50 في المئة من المبالغ المقدمة من "الشراكة العالمية من أجل التعليم" في دعم دول متأثرة بالعوامل الصعبة والصراعات. ويُعَدُّ الهدف الشامل لـ"الشراكة العالمية من أجل التعليم" هو تحسين التعليم في الدول النامية، وخاصةً في الدول منخفضة الدخل، ودول الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل؛ وذلك بالشراكة مع الدول المانحة، والمنظمات الدولية، وبنوك التنمية، وشركات القطاع الخاص، والمؤسسات الإنسانية، ومنظمات المجتمع المدني، واتحادات المعلمين. وتعمل الشراكة على المستويين القُطري والعالمي من خلال تقديم المنح والدعم الفني لتلبية احتياجات التعليم في الدول النامية الشريكة.

وباعتبارٍ "الشراكة العالمية من أجل التعليم" صندوقاً لحشد الموارد؛ فإنها تحشد التمويلات من مصادر حكومية وخاصة من شتى أنحاء العالم، وتشجّع الشركاء من الدول النامية على توفير التمويل المحلي الكافي لتلبية احتياجات التعليم الأساسية. ويشمل هذا تشجيع الحكومات على تخصيص 20 في المئة من ميزانياتها الوطنية للتعليم، مع توجيه 45 في المئة من ميزانية التعليم إلى التعليم الأساسي. ومن خلال مبالغ التبرعات، تقدّم "الشراكة العالمية من أجل التعليم" المنح للدول النامية لمساعدتها على تدعيم أنظمتها التعليمية؛ وذلك من خلال آليات عدَّة تشمل تقديم المنح لتطوير خطط وطنية لقطاع التعليم، وكذلك تنفيذ برنامج وطني للقطاع. وتستند المنح المقدمة من "الشراكة العالمية من أجل التعليم" إلى منهجية تركز على النتائج؛ حيث يتم دفع 30 في المئة من المنحة فقط في حالة الوصول إلى المستهدفات الخاصة بالمساواة والجودة والتعلُّم. ومنذ عام 2003 تم تخصيص 5.3 مليار دولار أمريكي في صورة منح، من بينها 2.4 مليار دولار أمريكي للدول الشريكة المتأثرة بعوامل الضعف والهشاشة والصراعات.

وقد نجحت منهجية "الشراكة العالمية من أجل التعليم" في إضافة ملايين الأطفال للانتساب إلى المدارس والحصول على فرص التعلم:

- 77 مليون طفل إضافيون انتسبوا إلى مدارس التعليم الأساسي في الدول الشريكة لـ"الشراكة العالمية من أجل التعليم" في عام 2016، مقارنةً بعام 2002.
- 24 مليون طفل إضافيون في الدول الشريكة لـ"الشراكة العالمية من أجل التعليم" التحقوا بمدارس المرحلة المتوسطة ما قبل الثانوي، منهم 13 مليون فتاة، في عام 2014، مقارنةً بعام 2002.
- 38 في المئة من الأطفال التحقوا بالتعليم التمهيدي بمرحلة ما قبل المدرسة في الدول الشريكة لـ"الشراكة العالمية من أجل التعليم" في عام 2016، مقارنةً بنسبة 19 في المئة عام 2002.
- 77 في المئة من الأطفال أتمُّوا مرحلة التعليم الابتدائي في الدول الشريكة لـ"الشراكة العالمية من أجل التعليم" في عام 2016، مقارنةً بنسبة 63 في المئة عام 2002، أتم 52 في المئة منهم المرحلة المتوسطة لما قبل الثانوي، مقارنة بنسبة 38 في المئة.
- 67 في المئة من الدول الشريكة لـ "الشراكة العالمية من أجل التعليم" كان لديها نسب متساوية من الفتيات مقابل الأولاد ممَّن أتموا مرحلة التعليم الابتدائي في عام 2016، مقارنةً بنسبة 42 في المئة في عام 2002.

وبإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة، في عام 2018، هذا التعهُّد، تكون الإمارات هي أول دولة، عربياً وإقليمياً، تدعم "الشراكة العالمية من أجل التعليم". كما انضمَّت الإمارات، في العام نفسه، إلى مجلس إدارة "الشراكة العالمية من أجل التعليم"؛ لتكون أول دولة مانحة عربية، والوحيدة فيه. وقد مكَّن هذا دولة الإمارات من المشاركة في الهيئات التي تتولى إدارة "الشراكة العالمية من أجل التعليم"؛ لتكون الصوت المعبّر عن العالم العربي ولتقديم الإرشاد والتوجيه، والمساعدة على صياغة النقاشات المعنيَّة بمستقبل التعليم.

6 المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

وصلت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2018، إلى 14.19 مليار درهم إماراتي (3.86 مليار دولار أمريكي)، بنسبة بلغت 0.93 في المئة من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات في العام نفسه؛ وهو ما يتخطَّى بكثير النسبة العالمية المحدَّدة بتوجيه نحو 0.7 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي كدعمٍ للدول النامية.

مشروع القطار فائق السرعة الخدمي الذي يربط ما بين مدينتي طنجة والدار البيضاء بالمغرب بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

وتماشياً مع أهداف دولة الإمارات الرامية إلى دفع الازدهار والسلام العالمي؛ فقد حرصت الدولة على تلبية النسبة العالمية المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة بتوجيه 0.7 في المئة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية للدول النامية. وقد نجحت الإمارات في تلبية هذه النسبة لستّ سنوات متتالية حتى الآن، ابتداءً من عام 2013؛[49] حيث وصل متوسط نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات مقارنةً بدخلها القومي الإجمالي، في ستة أعوام، إلى 1.16 في المئة.

مقدمـــــة

تُعَدُّ المساعدات الإنمائية الرسمية، التي وضعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفها عام 1969، من المعايير الأساسية لقياس الجهود التي تبذلها الدول المانحة، وكذلك لقياس تدفُّقات الموارد الموجَّهة إلى الدول النامية.[50]

وابتداءً من تدفقات المساعدات المقدمة، خلال عام 2018، اتبعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منهجية جديدة لاحتساب قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية؛ حيث كانت منهجية حساب قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية السابقة تحتسب قيمة المنح، بالإضافة إلى القيمة الاسمية الكاملة للقروض، مع خصم الدفعات المسدَّدة تدريجياً. بينما تعني منهجية "مُكافئ المنح" الجديدة، التي تم تطبيقها مؤخراً، احتساب "قيمة المنحة" فقط، أو مبلغ القرض الذي قدمته الجهة المانحة بفائدة أقل من معدلات السوق فحسب كمساعدات إنمائية رسمية. وقد تم تحديد معايير للقروض التي يمكن احتسابها مساعدات إنمائية رسمية؛ بحيث تقوم الدول المانحة من الآن فصاعداً بتقديم قروض إلى الدول النامية بشروط عالية التيسير.[51]

وباستثناء أرقام وقيم المساعدات الإنمائية الرسمية الرئيسية (قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية المقدمة من دولة الإمارات عام 2018، ونسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للدولة في عام 2018)، تم احتساب جميع قيم المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة في هذا التقرير على أساس "نقدي" أو على أساس "التدفُّق".

مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدَّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2018

وصلت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، خلال عام 2018، إلى 14.19 مليار درهم إماراتي (3.86 مليار دولار أمريكي). ومقارنةً بمعيار قياس عالمي آخر كانت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات مقارنةً بدخلها القومي الإجمالي، مرة أخرى، هي الأعلى على مستوى العالم في عام 2018. فوفقاً للتقارير الأوَّلية، الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إبريل 2019، بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، خلال عام 2018، مقارنةً بدخلها القومي الإجمالي 0.93 في المئة؛ وهو ما يتجاوز بكثير النسبة العالمية المستهدَفة التي حددتها الأمم المتحدة عام 1970 بـ (0.7) في المئة.

المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية خلال عام 2018

وفقاً لتقرير "نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية العالمية لعام 2019"، فعلى الرغم من المكاسب التنموية العالمية المحققة، هناك شخص من كل 70 شخصاً على مستوى العالم يعاني أزمة وفي حاجة عاجلة إلى الحصول على مساعدات إنسانية وحماية. وباعتبارها من المحاور الأساسية لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، تتوافق أنشطة المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات بشكل كبير مع هدف الدولة بدعم الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة.

وقد قدمت دولة الإمارات، خلال عام 2018، أعلى قيمة من المساعدات الإنمائية الرسمية المحتسَبة مساعدات إنسانية على مدى أكثر من 5 سنوات، بقيمة إجمالية بلغت 4.33 مليار درهم إماراتي (1.18 مليار دولار أمريكي) بهدف إنقاذ الأرواح، وتقديم الدعم الإنساني، وتنفيذ عمليات الإغاثة والاستجابة لحالات الطوارئ في مختلف أنحاء العالم. ويمثل هذا الدعم نحو 31% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018. وتم توجيه غالبية هذه المساعدات الإنسانية لدعم الفئات المتضرّرة من الأزمات الجارية في كل من سوريا واليمن؛ حيث قدمت دولة الإمارات مساعداتها الإنمائية الرسمية المحتسبة مساعدات إنسانية خلال عام 2018 في صورة منح.

حسب مستوى الدخل

ما زال الطريق طويلاً أمام مجتمع التنمية الدولي للتمكّن على الدوام من تلبية النسبة العالمية المستهدَفة للمساعدات الإنمائية الرسمية مقارنةً بالدخل القومي الإجمالي، والمحدَّدة بنحو 0.7 في المئة. وإضافةً إلى هذا حرص مجتمع المساعدات التنموية على تركيز المساعدات على الفئات الأكثر احتياجاً، وذلك من خلال تحديد نسب تتراوح ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لمصلحة البلدان الأقل نمواً.

وعلى غرار الأعوام السابقة؛ واصلت دولة الإمارات في عام 2018 تكريس جهودها لمصلحة الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة. ومن بين أبرز الأمثلة على هذا الالتزام توجيه دولة الإمارات نحو 72 في المئة من مساعداتها الإنمائية الرسمية (10.17 مليار درهم إماراتي، أي 2.77 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2018 لدعم 36 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً. وقد جاءت إثيوبيا والسودان واليمن في المراكز الثلاثة الأولى لأعلى البلدان الأقل نمواً تلقياً للدعم من دولة الإمارات خلال عام 2018.

ووفقاً لبيانات البنك الدولي يعيش في البلدان متوسطة الدخل 5 مليارات نسمة من إجمالي سكان العالم البالغ 7 مليارات شخص، كما أنها موطنٌ لنحو 73 في المئة من الأشخاص الأكثر فقراً على مستوى العالم.[52] وفي عام 2018 قدمت الإمارات مساعدات بقيمة 2.65 مليار درهم إماراتي (721.6 مليون دولار أمريكي) لدعم دول الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل، بما يمثل 19 في المئة من الإجمالي. وجاء الأردن والمغرب وفلسطين في المراكز الثلاثة الأولى للدول الأكثر تلقياً للدعم من الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل. بينما حصلت دول الشريحة العليا لفئة البلدان متوسطة الدخل على 758.5 مليون درهم إماراتي (206.5 مليون دولار أمريكي). ويوضح الملحق (1) مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات مصنَّفة حسب مستوى الدخل، والدولة، وقطاع المساعدات.

حسب نوع التمويل

تمثل المنهجية الجديدة، التي تم اعتمادها لحساب قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية، تعديلاً مُحسناً يعكس الجهود التي تبذلها الجهات المانحة؛ حيث يتم من خلالها احتساب قيمة "مُكافئ المنح" فقط من مبالغ القروض، بدلاً من احتساب القيمة الاسمية الكاملة لمبلغ القرض؛ وتؤثر تلك المنهجية الجديدة بشكل أساسي في بيانات المساعدات الإنمائية الرسمية الخاصة بالدول التي ترتفع لديها نسب القروض مقارنةً بالمنح في تحليل المساعدات الإنمائية الرسمية الخاص بها لعام 2018.

وقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة غالبية مساعداتها الإنمائية الرسمية، خلال عام 2018، في شكل منح؛ بنسبة 97 في المئة من الإجمالي؛ حيث بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها دولة الإمارات خلال عام 2018 في شكل منح 13.80 مليار درهم إماراتي (3.76 مليار دولار أمريكي).

كما قدمت الإمارات مساعداتها الإنمائية الرسمية الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً حصرياً تقريباً في شكل منح (بنسبة 99.8 في المئة). بينما تم تقديم غالبية القروض لدعم الأهداف التنموية لسبع من دول الشريحة العليا من فئة البلدان متوسطة الدخل.

حسب القطاع

فيما يتعلق بفئة المساعدات؛ تم توجيه ما يقرب من 70 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة لمصلحة برامج تنموية عالمية، بينما تم تقديم النسبة المتبقية كمساعدات إنمائية رسمية إنسانية.

وقد وجَّهت دولة الإمارات أكثر من 40 في المئة من إجمالي قيمة مساعداتها الإنمائية الرسمية لمصلحة قطاع دعم الميزانية والبرامج العامة. وأسهمت تلك المساعدات في تمكين دعم الأولويات التنموية لست دول. وجاء قطاع الصحة على رأس القطاعات الأكثر تلقياً للدعم خلال عام 2018، بمدفوعات من المساعدات الإنمائية الرسمية بقيمة

1.94 مليار درهم إماراتي (527.4 مليون دولار أمريكي)، تم تقديم غالبيتها لمشروعات صحية جرى تنفيذها في باكستان واليمن. وقد شهدت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، خلال عام 2018، إلى مصلحة مشروعات صحية عالمية زيادةً تقدَّر بأكثر من ثلاثة أضعاف ما تم تقديمه في العام الأسبق.

وإضافة إلى هذا كان قطاع المساعدات السلعية، التي تم تقديم غالبيتها كمساعدات غذائية، من بين القطاعات الأكثر تلقياً للدعم خلال عام 2018، بقيمة 1.02 مليار درهم إماراتي (2.76 مليون دولار أمريكي) تم احتسابها مساعدات إنمائية رسمية، تلاه قطاع توليد الطاقة وإمدادها، الذي حصل على 900.3 مليون درهم إماراتي (245.1 مليون دولار أمريكي). بينما وصلت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة قطاع التعليم إلى 450.7 مليون درهم إماراتي (122.7 مليون دولار أمريكي). وقد شهد الدعم الموجَّه إلى القطاعات الثلاثة كافة زيادةً خلال عام 2018. وعلى الرغم من أن الفصل الثاني غير مخصَّص حصرياً للمساعدات الإنمائية الرسمية، فإنه يتضمَّن تحليلات أكثر عمقاً للدعم الإماراتي الموجَّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقطاعات محور التركيز.

المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف وثنائية الأطراف

بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف، وتشمل فقط الإسهامات المقدمة لدعم الميزانية الأساسية العادية للمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، 3 في المئة فحسب من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018. بينما تم تقديم النسبة المتبقية بقيمة 13.81 مليار درهم إماراتي (3.76 مليار دولار أمريكي) مساعدات إنمائية رسمية ثنائية الأطراف. وشمل هذا الدعم، الذي بلغت نسبته 97 في المئة من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة عام 2018، الدعم ثنائي الأطراف الموجَّه إلى الحكومات، والمساعدات الفنية، والمشروعات المنفذة بوساطة الجهات المانحة الإماراتية، بالإضافة إلى الإسهامات المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني. كما يشمل هذا الدعم كذلك الإسهامات المخصصة الموجَّهة إلى الأمم المتحدة. وقد قدمت دولة الإمارات نحو 97 في المئة من مساعداتها الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف في شكل منح.

وجاءت قطاعات دعم الميزانية والبرامج العامة، والصحة، والمساعدات السلعية، والمساعدات الغذائية، وكذلك توليد الطاقة، وإمدادها، على رأس قائمة قطاعات المساعدات الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف الأكثر تلقياً للدعم في عام 2018.

الشكل 55: مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية

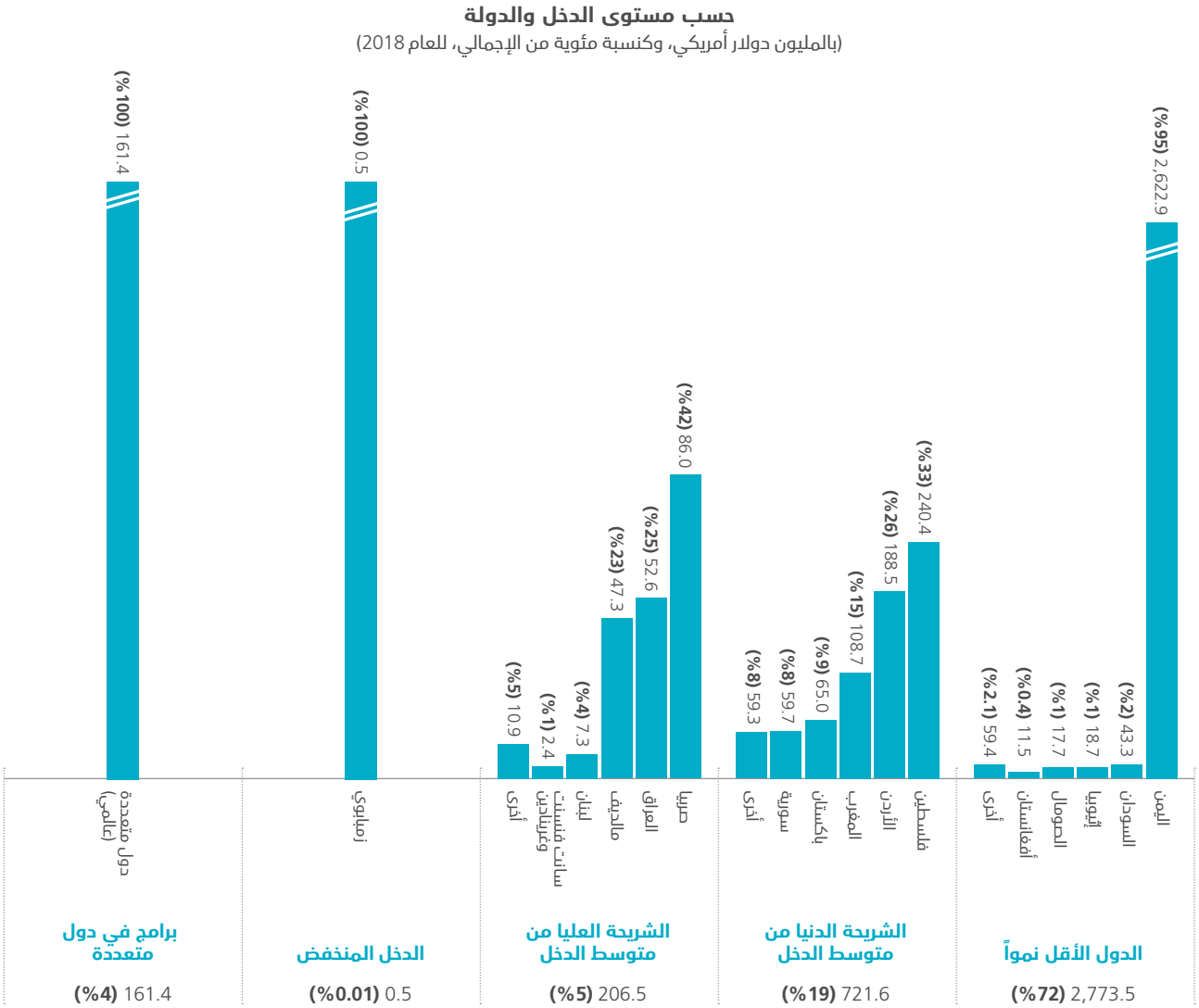

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2018)

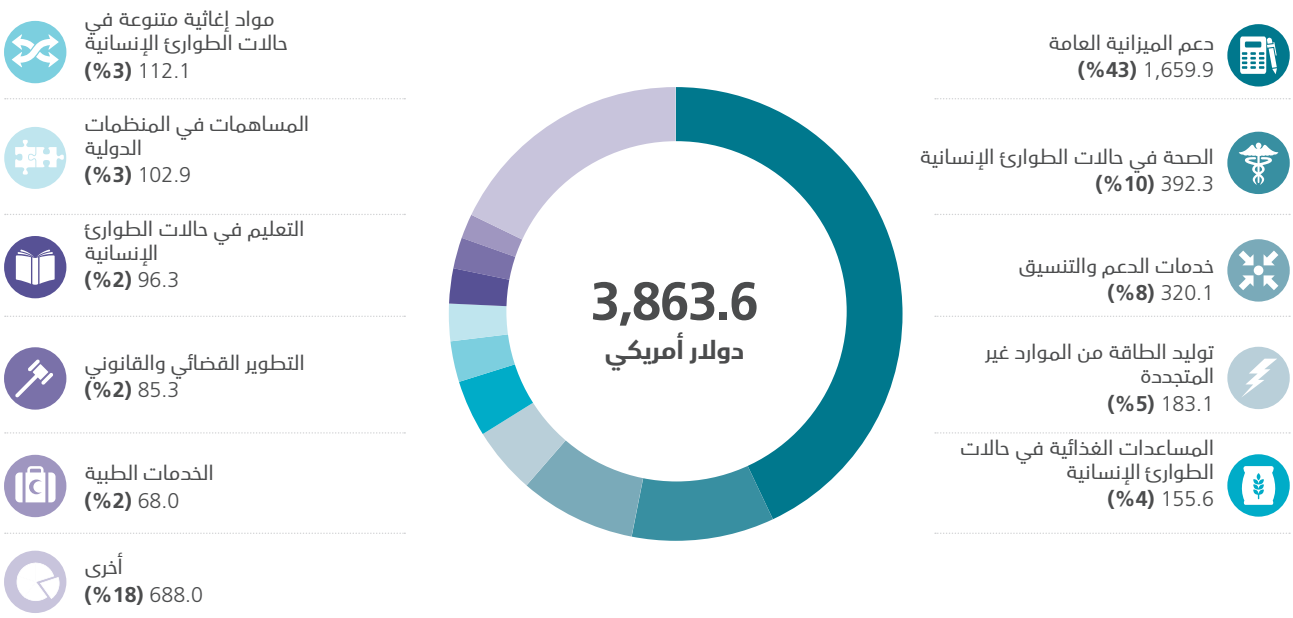

حسب نوع التمويل ومستوى الدخل
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2018)

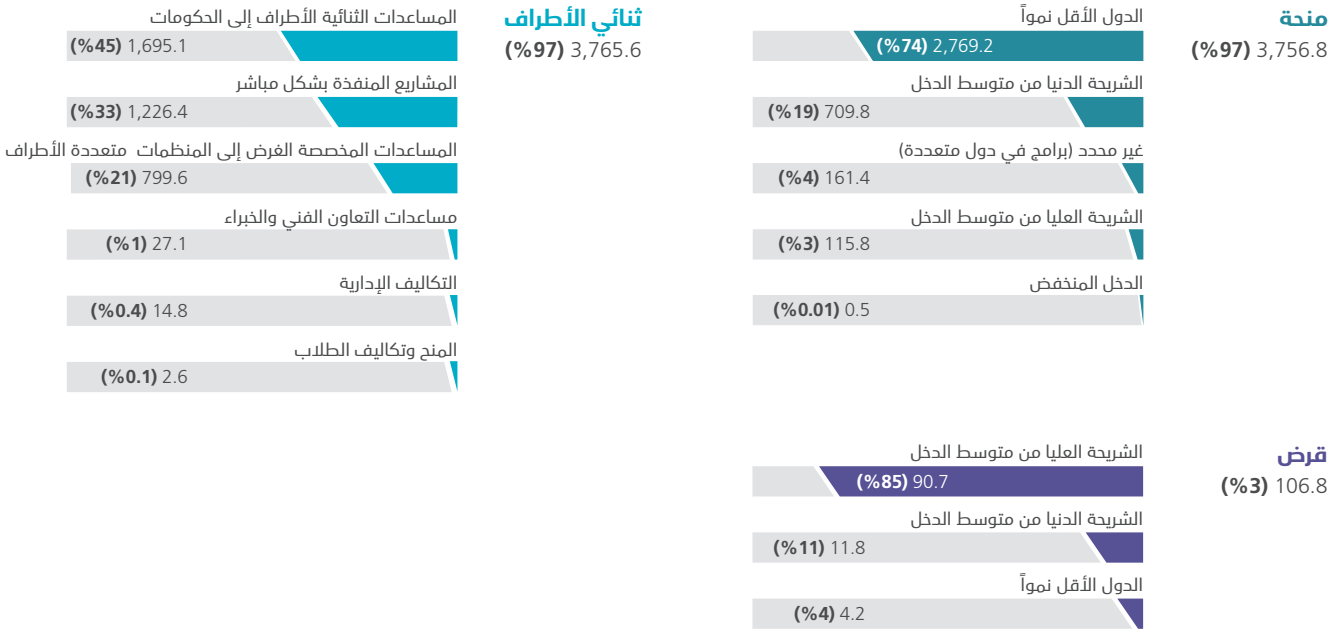

المساعدات الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، حسب نوع المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2018)

الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية

التزمت دولة الإمارات، خلال عام 2018، بتقديم مساعدات إنمائية رسمية إلى 17 دولة وبرنامجاً متعدّد الدول بقيمة 5.69 مليار درهم إماراتي (1.55 مليار دولار أمريكي). وجاءت شريحة الدول الأقل نمواً على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للدعم، بنسبة قاربت 55 في المئة من الإجمالي، وبقيمة 3.14 مليار درهم إماراتي (856.4 مليون دولار أمريكي). بينما تم تخصيص 36 في المئة لدعم الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل. وكان الأردن وباكستان واليمن على رأس قائمة الدول النامية الأكثر حصولاً على التزامات من دولة الإمارات، خلال عام 2018، بتقديمٍ مساعدات إنمائية رسمية.

وعلى غرار الأعوام السابقة يبرهن هذا الالتزام على عزم دولة الإمارات المضيّ قدماً في دعم مساعي الدول النامية لتحقيق خططها التنموية؛ وذلك من خلال توجيه غالبية تلك المساعدات في صورة دعم للميزانية العامة. وإضافةً إلى هذا سيشهد قطّاع التنمية القروية كذلك استمراراً للدعم الإماراتي؛ حيث التزمت دولة الإمارات، خلال عام 2018، بتقديم مساعدات خارجية بقيمة 782.3 مليون درهم إماراتي (213 مليون دولار أمريكي) دعماً لهذا القطاع. كما كانت قطاعات الصحة والمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ من بين القطاعات البارزة في قائمة التزامات المساعدات الإنمائية الرسمية التي تم التعهُّد بها خلال عام 2018.

الشكل 56: الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية

حسب مستوى الدخل والدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2018)

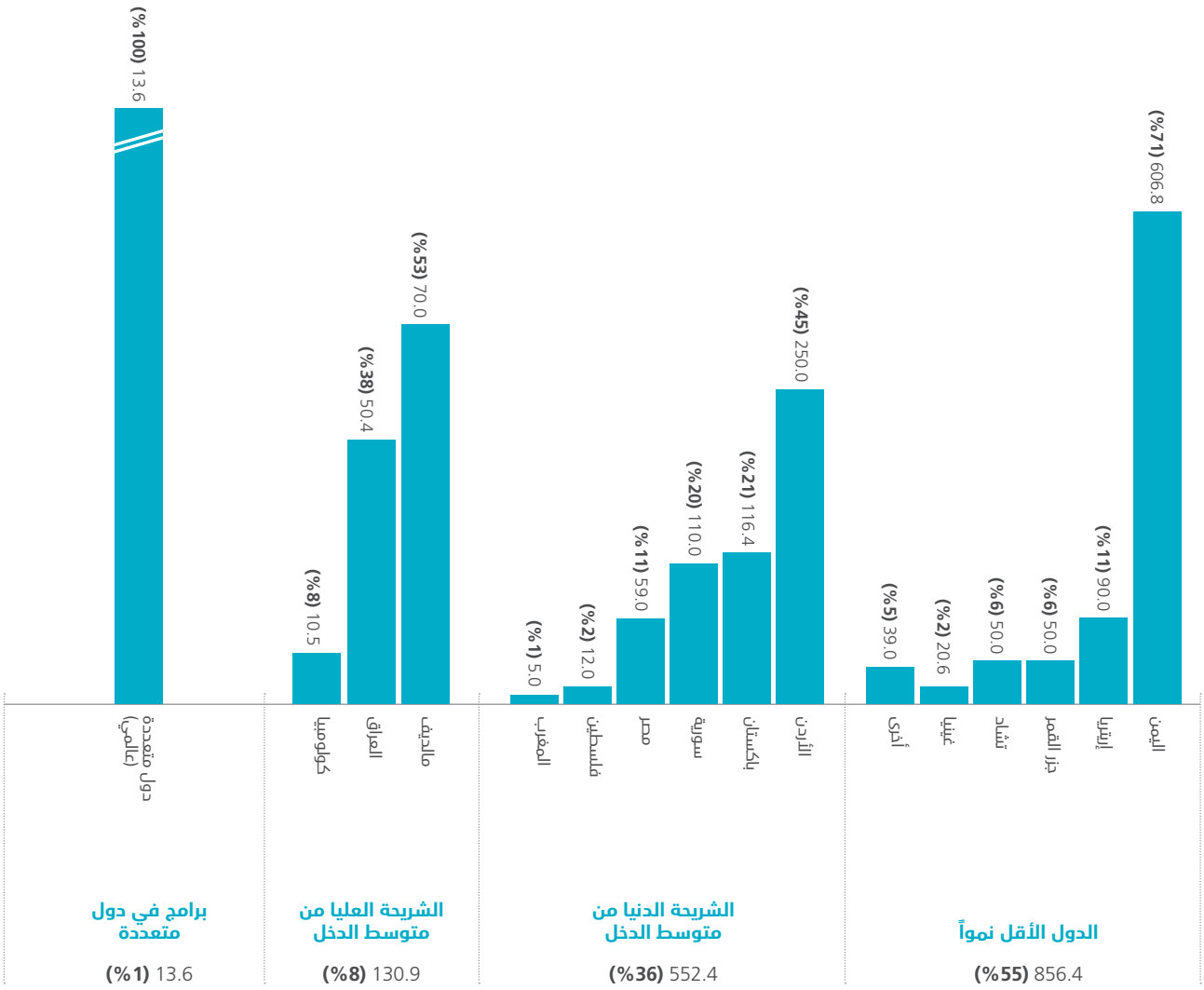

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2016)

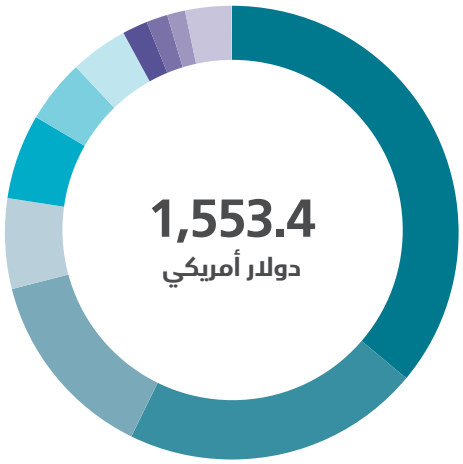

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%36)** 560.0
- دعم الميزانية العامة **(%21)** 330.0
- التنمية القروية **(%14)** 213.0
- الخدمات الطبية **(%6)** 100.0
- الثقافة والترفية **(%6)** 93.9
- البنية التحتية للنقل الجوي **(%5)** 70.0
- إعادة الإعمار والتأهيل في حالات الطوارئ **(%4)** 63.6
- السياسات الإدارية للقطاع العام **(%2)** 28.1
- خدمات الرعاية الإجتماعية **(%2)** 23.5
- البنية التحتية للنقل البري **(%1)** 20.0
- أخرى **(%3)** 51.3

أحد مشاريع المياه في قرى باكستان لتوفير مياه الشرب النظيفة بتمويل من المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان.
المصدر: المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان

ملاحق

الملحق الأول: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، حسب الدخل والدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

البلدان الأقل نمواً	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
إثيوبيا	**1,032,882,292**	**18,664,721**
البناء والتنمية المدنية	9,850,000	9,850,000
التعليم	7,656,446	7,584,881
الخدمات الإجتماعية	13,608,391	20,128
الصحة	400,117	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	17,482	17,482
المساعدات السلعية	405,977	340,018
المياه والصحة العامة	144,151	52,486
دعم البرامج العامة	1,000,799,727	799,727
إريتريا	**10,462,733**	**10,350,708**
الخدمات الإجتماعية	111,943	-
الصحة	7,620,082	7,620,000
النقل والتخزين	1,300,708	1,300,708
توليد الطاقة وإمدادها	1,430,000	1,430,000
أفغانستان	**12,522,449**	**11,468,682**
البناء والتنمية المدنية	6,130,000	6,130,000
التعليم	644,401	445,404
الخدمات الإجتماعية	1,368,800	514,194
الصحة	4,249,947	4,249,947
المياه والصحة العامة	89,224	89,061
توليد الطاقة وإمدادها	40,076	40,076
السنغال	**7,688,311**	**2,090,729**
التعليم	771,767	607,975
الخدمات الإجتماعية	3,257,005	-
الصحة	10,523	-
المياه والصحة العامة	637,854	4,029
النقل والتخزين	3,011,163	1,478,725
السودان	**67,512,103**	**43,289,189**
التعليم	4,676,594	2,158,886
الخدمات الإجتماعية	19,295,841	29,798
الزراعة	63,576	63,576
الصحة	1,252,180	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	4,501	4,501
المساعدات السلعية	1,213,825	517,906
المياه والصحة العامة	653,203	162,140
دعم البرامج العامة	40,352,382	40,352,382
الصومال	**30,302,435**	**17,741,751**
التعليم	924,286	591,334
الخدمات الإجتماعية	9,533,325	138,963
الصحة	1,494,121	54,837
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	20,003	20,003
المساعدات السلعية	6,409,499	5,995,429
المياه والصحة العامة	1,037,848	221,185
دعم البرامج العامة	10,883,354	10,720,000
الكونغو الديمقراطية	**486,103**	**481,106**
التعليم	449,964	449,964
الخدمات الإجتماعية	4,997	-
المياه والصحة العامة	31,142	31,142
النيجر	**13,318,261**	**3,223,871**
التعليم	2,412,482	1,952,874
الخدمات الإجتماعية	7,595,418	497,778
الصحة	121,560	-
المساعدات السلعية	40,839	-
المياه والصحة العامة	3,079,898	773,219
دعم البرامج العامة	68,064	-
اليمن	**2,670,731,401**	**2,622,907,403**
الإتصالات	1,236	1,236
البناء والتنمية المدنية	407,247	407,247
التعليم	40,486,359	39,919,234
الحكومة والمجتمع المدني	84,542,515	84,542,515
الخدمات الإجتماعية	17,493,649	995,670
السلام والأمن	6,850,000	6,850,000
الصحة	395,464,796	391,119,929
المساعدات السلعية	269,674,417	244,642,750
المياه والصحة العامة	52,476,708	52,476,708
النقل والتخزين	21,942,819	20,578,661
توليد الطاقة وإمدادها	182,784,231	182,784,231
دعم البرامج العامة	1,598,468,574	1,598,450,372
صيد الأسماك	138,851	138,851
أنغولا	**540,994**	**-**
التعليم	2,729	-
الخدمات الإجتماعية	100,191	-
المساعدات السلعية	438,074	-
أوغندا	**13,297,358**	**3,241,278**
التعليم	2,773,376	2,166,666
الخدمات الإجتماعية	8,775,942	278,560
السلام والأمن	500,000	500,000
الصحة	72,431	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	24,353	24,353
المساعدات السلعية	500,000	-
المياه والصحة العامة	651,256	271,698
بنغلاديش	**27,310,036**	**2,591,534**
التعليم	458,937	43,126
الخدمات الإجتماعية	5,621,130	150,286
الصحة	2,229,412	-
المساعدات السلعية	1,364,428	276,007
المياه والصحة العامة	2,210,047	166,877
النقل والتخزين	11,323,169	-
توليد الطاقة وإمدادها	4,102,913	1,955,239

بنين	**5,199,146**	**1,072,232**
التعليم	511,665	320,469
الخدمات الإجتماعية	3,573,634	236,097
الصحة	140,175	128,111
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	6,001	6,001
المياه والصحة العامة	967,671	381,554
بوركينا فاسو	**3,781,064**	**743,435**
التعليم	484,729	338,820
الخدمات الإجتماعية	2,783,712	191,350
الصحة	19,603	-
المياه والصحة العامة	493,020	213,265
بوروندي	**1,576,391**	**-**
التعليم	897,138	-
الخدمات الإجتماعية	679,252	-
تشاد	**7,104,647**	**2,609,812**
التعليم	641,788	597,437
الخدمات الإجتماعية	4,446,484	81,462
الصحة	155,253	147,086
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	1,556,251	1,556,251
المياه والصحة العامة	304,870	227,577
تنزانيا	**5,748,295**	**856,518**
الإتصالات	73,509	-
التعليم	926,788	753,905
الخدمات الإجتماعية	1,386,496	40,076
الصحة	2,859,329	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	11,502	11,502
المساعدات السلعية	89,931	51,035
المياه والصحة العامة	237,386	-
دعم البرامج العامة	163,354	-
توغو	**3,697,243**	**719,698**
التعليم	531,577	364,209
الخدمات الإجتماعية	2,697,463	30,308
الصحة	56,865	46,213
المياه والصحة العامة	411,337	278,967
توفالو	**6,496**	**-**
الخدمات الإجتماعية	6,496	-
جزر القمر	**4,713,155**	**4,409,386**
التعليم	749,802	749,802
الحكومة والمجتمع المدني	71,105	71,105
الخدمات الإجتماعية	30,729	-
الصحة	80,946	80,163
المساعدات السلعية	83,323	83,323
توليد الطاقة وإمدادها	3,424,993	3,424,993
دعم البرامج العامة	272,257	-
جزر سليمان	**17,502**	**17,502**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	17,502	17,502

جنوب السودان	**571,964**	**336,462**
التعليم	315,959	315,959
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	20,503	20,503
المساعدات السلعية	99,374	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
جيبوتي	**476,066**	**38,029**
التعليم	110,739	-
الخدمات الإجتماعية	249,868	-
المياه والصحة العامة	115,459	38,029
رواندا	**2,056,763**	**2,046,676**
التعليم	1,644,931	1,644,931
الخدمات الإجتماعية	10,087	-
الصحة	190,362	190,362
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	11,001	11,001
توليد الطاقة وإمدادها	200,381	200,381
زامبيا	**8,719**	**-**
الخدمات الإجتماعية	8,719	-
سيراليون	**11,360,036**	**8,326,600**
التعليم	798,791	668,630
الخدمات الإجتماعية	1,246,573	49,599
الصحة	3,547,271	3,531,821
المساعدات السلعية	13,613	-
المياه والصحة العامة	3,341,591	3,269,885
توليد الطاقة وإمدادها	2,276,069	806,666
دعم البرامج العامة	136,129	-
غامبيا	**5,025,023**	**1,378,568**
التعليم	524,742	378,023
الخدمات الإجتماعية	478,431	-
الصحة	436	-
المساعدات السلعية	1,000,622	1,000,545
المياه والصحة العامة	102,197	-
النقل والتخزين	2,782,467	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
غينيا	**5,850,475**	**5,116,832**
التعليم	138,146	40,730
الحكومة والمجتمع المدني	1,450,000	1,450,000
الخدمات الإجتماعية	3,102,568	2,640,000
الزراعة	970,000	970,000
الصحة	23,104	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	16,102	16,102
المياه والصحة العامة	150,554	-
غينيا بيساو	**93,467**	**36,293**
التعليم	36,293	36,293
الخدمات الإجتماعية	57,174	-
فانواتو	**271,245**	**271,245**
التعليم	271,245	271,245

كمبوديا	**1,778,112**	**318,593**
التعليم	486,615	308,392
الخدمات الإجتماعية	967,862	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	10,201	10,201
المساعدات السلعية	110,517	-
المياه والصحة العامة	202,916	-
لاوس	**1,714,691**	**1,707,195**
التعليم	1,707,195	1,707,195
الخدمات الإجتماعية	7,496	-
ليبيريا	**1,012,477**	**555,060**
التعليم	98,753	-
الخدمات الإجتماعية	308,037	-
الصحة	555,060	555,060
المياه والصحة العامة	50,626	-
ليسوتو	**538,939**	**-**
الخدمات الإجتماعية	8,038	-
المياه والصحة العامة	530,901	-
مالي	**40,409,031**	**795,360**
التعليم	530,842	178,895
الخدمات الإجتماعية	37,945,688	30,118
الصحة	195,130	56,476
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	12,502	12,502
المساعدات السلعية	578,438	-
المياه والصحة العامة	955,852	517,369
دعم البرامج العامة	190,580	-
مدغشقر	**106,148**	**59,808**
الخدمات الإجتماعية	46,340	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	59,808	59,808
ملاوي	**1,990,494**	**314,441**
التعليم	693,697	293,443
الخدمات الإجتماعية	1,156,084	-
الصحة	15,508	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	20,998	20,998
المساعدات السلعية	15,423	-
المياه والصحة العامة	88,784	-
موريتانيا	**12,868,699**	**3,671,195**
التعليم	351,232	230,154
الخدمات الإجتماعية	9,097,530	3,152,199
الصحة	408,181	-
المساعدات السلعية	40,839	-
المياه والصحة العامة	814,641	288,842
النقل والتخزين	2,126,327	-
دعم البرامج العامة	29,948	-

موزامبيق	**1,045,853**	**856,528**
التعليم	851,528	851,528
الخدمات الإجتماعية	172,545	5,000
الصحة	13,613	-
المساعدات السلعية	8,168	-
ميانمار	576,931	-
التعليم	35,285	-
الخدمات الإجتماعية	291,039	-
المساعدات السلعية	39,375	-
المياه والصحة العامة	92,256	-
دعم البرامج العامة	118,976	-
نيبال	**1,471,137**	**1,068,833**
التعليم	913,977	913,977
الخدمات الإجتماعية	229,017	8,494
الصحة	9,605	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	16,114	16,114
المياه والصحة العامة	302,423	130,248
هايتي	**100,000**	**100,000**
المياه والصحة العامة	100,000	100,000
المجموع الكلي	**4,008,224,684**	**2,773,477,273**

الملحق الثاني: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول النامية غير الساحلية ، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

الدول النامية غير الساحلية	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
إثيوبيا	**1,032,882,292**	**18,664,721**
البناء والتنمية المدنية	9,850,000	9,850,000
التعليم	7,656,446	7,584,881
الخدمات الإجتماعية	13,608,391	20,128
الصحة	400,117	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	17,482	17,482
المساعدات السلعية	405,977	340,018
المياه والصحة العامة	144,151	52,486
دعم البرامج العامة	1,000,799,727	799,727
أذربيجان	**34,263**	**-**
الخدمات الإجتماعية	34,263	-
أرمينيا	**89,882**	**9,901**
الخدمات الإجتماعية	71,966	-
الزراعة	3,800	3,800
الصحة	8,015	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	6,101	6,101
أفغانستان	**12,522,449**	**11,468,682**
البناء والتنمية المدنية	6,130,000	6,130,000
التعليم	644,401	445,404
الخدمات الإجتماعية	1,368,800	514,194
الصحة	4,249,947	4,249,947
المياه والصحة العامة	89,224	89,061
توليد الطاقة وإمدادها	40,076	40,076
النيجر	**13,318,261**	**3,223,871**
التعليم	2,412,482	1,952,874
الخدمات الإجتماعية	7,595,418	497,778
الصحة	121,560	-
المساعدات السلعية	40,839	-
المياه والصحة العامة	3,079,898	773,219
دعم البرامج العامة	68,064	-
أوزبكستان	**5,893,404**	**-**
الخدمات الإجتماعية	39,879	-
الصحة	5,853,526	-
أوغندا	**13,297,358**	**3,241,278**
التعليم	2,773,376	2,166,666
الخدمات الإجتماعية	8,775,942	278,560
السلام والأمن	500,000	500,000
الصحة	72,431	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	24,353	24,353
المساعدات السلعية	500,000	-
المياه والصحة العامة	651,256	271,698
بوتسوانا	**8,038**	**-**
الخدمات الإجتماعية	8,038	-
بوركينا فاسو	**3,781,064**	**743,435**
التعليم	484,729	338,820
الخدمات الإجتماعية	2,783,712	191,350
الصحة	19,603	-
المياه والصحة العامة	493,020	213,265
بوروندي	**1,576,391**	**-**
التعليم	897,138	-
الخدمات الإجتماعية	679,252	-
بوليفيا	**5,001**	**5,001**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	5,001	5,001
تركمانستان	6,782,913	-
الخدمات الإجتماعية	85,748	-
الصحة	6,697,165	-
تشاد	**7,104,647**	**2,609,812**
التعليم	641,788	597,437
الخدمات الإجتماعية	4,446,484	81,462
الصحة	155,253	147,086
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	1,556,251	1,556,251
المياه والصحة العامة	304,870	227,577
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	**141,574**	**-**
الخدمات الإجتماعية	5,445	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
رواندا	**2,056,763**	**2,046,676**
التعليم	1,644,931	1,644,931
الخدمات الإجتماعية	10,087	-
الصحة	190,362	190,362
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	11,001	11,001
توليد الطاقة وإمدادها	200,381	200,381
زامبيا	8,719	-
الخدمات الإجتماعية	8,719	-
زمبابوي	**847,072**	**546,116**
الخدمات الإجتماعية	20,531	-
السلام والأمن	280,425	-
الصحة	544,116	544,116
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	2,000	2,000
المياه والصحة العامة	-	-
سوازيلند	**1,284,517**	**-**
الخدمات الإجتماعية	51,192	-
النقل والتخزين	1,233,324	-

طاجيكستان	**3,250,919**	**543,765**
التعليم	520,403	108,903
الحكومة والمجتمع المدني	272,257	217,806
الخدمات الإجتماعية	979,710	140,049
الصحة	187,734	65,342
المياه والصحة العامة	335,721	9,910
النقل والتخزين	952,900	-
دعم البرامج العامة	2,195	1,756
قيرغيزستان	**5,665,462**	**2,268,257**
التعليم	405,214	-
الخدمات الإجتماعية	1,529,942	28,910
الصحة	42,488	-
المياه والصحة العامة	1,801,604	1,584,445
النقل والتخزين	1,884,019	653,146
دعم البرامج العامة	2,195	1,756
كازاخستان	**3,783,013**	**546,297**
التعليم	193,532	160,638
الخدمات الإجتماعية	3,349,002	145,617
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	5,001	5,001
المساعدات السلعية	3,092	3,092
المياه والصحة العامة	230,193	230,193
دعم البرامج العامة	2,195	1,756
لاتفيا	**209,881**	**-**
التعليم	100,000	-
الخدمات الإجتماعية	90,823	-
الصحة	19,058	-
ليسوتو	**538,939**	**-**
الخدمات الإجتماعية	8,038	-
المياه والصحة العامة	530,901	-
مالي	**40,409,031**	**795,360**
التعليم	530,842	178,895
الخدمات الإجتماعية	37,945,688	30,118
الصحة	195,130	56,476
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	12,502	12,502
المساعدات السلعية	578,438	-
المياه والصحة العامة	955,852	517,369
دعم البرامج العامة	190,580	-

ملاوي	**1,990,494**	**314,441**
التعليم	693,697	293,443
الخدمات الإجتماعية	1,156,084	-
الصحة	15,508	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	20,998	20,998
المساعدات السلعية	15,423	-
المياه والصحة العامة	88,784	-
منغوليا	**390,925**	**162,659**
الخدمات الإجتماعية	234,256	5,990
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	6,751	6,751
المساعدات السلعية	149,918	149,918
مولدوفا	**21,109**	**-**
الخدمات الإجتماعية	21,109	-
نيبال	**1,471,137**	**1,068,833**
التعليم	913,977	913,977
الخدمات الإجتماعية	229,017	8,494
الصحة	9,605	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	16,114	16,114
المياه والصحة العامة	302,423	130,248
المجموع الكلي	**1,159,365,517**	**48,259,105**

الملحق الثالث : المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الجزرية الصغيرة النامية ، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

الدول الجزرية الصغيرة النامية	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
الدومينيكان	**7,496**	**-**
الخدمات الإجتماعية	7,496	-
الرأس الأخضر	**38,022**	**-**
الخدمات الإجتماعية	38,022	-
أنتيغوا وبربودا	**4,522,189**	**1,479,782**
توليد الطاقة وإمدادها	4,522,189	1,479,782
بابوا غينيا الجديدة	**8,501**	**8,501**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	8,501	8,501
بليز	**17,499**	**12,502**
الخدمات الإجتماعية	4,997	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	12,502	12,502
توفالو	**6,496**	**-**
الخدمات الإجتماعية	6,496	-
تونغا	**6,496**	**-**
الخدمات الإجتماعية	6,496	-
جامايكا	**23,003**	**23,003**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	23,003	23,003
جزر البهاما	**1,987,496**	**-**
الخدمات الإجتماعية	7,496	-
توليد الطاقة وإمدادها	1,980,000	-
جزر القمر	**4,713,155**	**4,409,386**
التعليم	749,802	749,802
الحكومة والمجتمع المدني	71,105	71,105
الخدمات الإجتماعية	30,729	-
الصحة	80,946	80,163
المساعدات السلعية	83,323	83,323
توليد الطاقة وإمدادها	3,424,993	3,424,993
دعم البرامج العامة	272,257	-
جزر سليمان	**17,502**	**17,502**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	17,502	17,502
دومينيكا	**11,001**	**11,001**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	11,001	11,001
ساموا	**4,997**	**-**
الخدمات الإجتماعية	4,997	-
سيشيل	**2,314,433**	**-**
البناء والتنمية المدنية	1,620,000	-
التعليم	154,021	-
الخدمات الإجتماعية	67,633	-
الصحة	326,649	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	10,001	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
غرينادا	**100,155**	**100,155**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	20,003	20,003
خدمات الأعمال	80,152	80,152
غينيا بيساو	**93,467**	**36,293**
التعليم	36,293	36,293
الخدمات الإجتماعية	57,174	-
فانواتو	**271,245**	**271,245**
التعليم	271,245	271,245
فيجي	**145,124**	**-**
الخدمات الإجتماعية	8,995	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
كوبا	**5,281,401**	**1,555,893**
الخدمات الإجتماعية	22,697	5,000
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	12,312	12,312
توليد الطاقة وإمدادها	4,701,879	1,538,582
دعم البرامج العامة	544,514	-
مالديف	**48,157,842**	**47,253,906**
الخدمات الإجتماعية	64,446	-
الصحة	1,801	1,801
النقل والتخزين	46,910,000	46,910,000
توليد الطاقة وإمدادها	1,045,467	342,105
دعم البرامج العامة	136,129	-
موريشيوس	**389,934**	**18,745**
التعليم	57,631	-
الخدمات الإجتماعية	304,518	-
الصحة	935	-
المساعدات السلعية	18,745	18,745
المياه والصحة العامة	8,105	-
هايتي	**100,000**	**100,000**
المياه والصحة العامة	100,000	100,000
المجموع الكلي	**68,217,455**	**55,297,915**

الملحق الرابع : المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات ، حسب الجهة المانحة والدولة (بالدولار الأمريكي)

UAE Foreign Assistance and ODA	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
صندوق أبوظبي للتنمية	**3,865,398,738**	**519,973,507**
إثيوبيا	1,000,000,000	-
إريتريا	9,050,000	9,050,000
أفغانستان	6,130,000	6,130,000
الأرجنتين	68,064	22,272
الأردن	480,833,333	147,500,000
ألبانيا	9,697,795	1,204,207
البحرين	1,586,734,190	-
السنغال	3,011,163	1,478,725
الصومال	10,720,000	10,720,000
العراق	3,120,000	3,120,000
المغرب	110,930,087	102,484,736
اليمن	9,515,965	9,515,965
أنتيغوا وبربودا	4,522,189	1,479,782
إيطاليا	49,006	-
باكستان	37,070,000	37,070,000
بربادوس	1,950,000	-
بنغلاديش	15,426,082	1,955,239
تونس	721,481	223,501
جزر البهاما	1,980,000	-
جزر القمر	3,424,993	3,424,993
دول متعددة (أوقيانوسيا)	680,000	680,000
دول متعددة (عالمي)	1,530,000	1,530,000
سانت فنسنت وغرينادين	1,900,000	1,900,000
سوازيلند	1,233,324	-
سيراليون	2,276,069	806,666
سيشيل	1,620,000	-
صربيا	408,309,284	85,728,910
طاجيكستان	952,900	-
عمان	20,827,661	-
غامبيا	2,782,467	-
غينيا	5,060,000	5,060,000
فلسطين	16,440,000	16,440,000
قيرغيزستان	1,884,019	653,146
كوبا	4,701,879	1,538,582
كولومبيا	650,000	650,000
كينيا	3,381,432	1,519,071
لبنان	1,418,459	369,279
ليسوتو	530,901	-
مالديف	47,955,467	47,252,105
مالي	30,000,000	-
مصر	14,184,201	20,466,328
موريتانيا	2,126,327	-
المساعدات الحكومية	**3,282,514,272**	**3,216,810,381**
إثيوبيا	19,875,320	9,850,000
أرمينيا	3,800	3,800
أفغانستان	1,250,000	1,250,000
الاتحاد الروسي	15,017,609	-
الأردن	36,694,932	36,694,932
ألبانيا	136,129	-
البحرين	8,157,249	-
البرازيل	49,884	17,384
البوسنة والهرسك	35,552	35,552
الجبل الأسود	136,129	-
السعودية	2,039,022	-
السودان	40,076,232	40,076,232
الصومال	163,354	-
العراق	48,810,901	48,810,901
الفلبين	20,000	-
الكويت	352,490	-
المغرب	4,634,485	4,614,484
النمسا	12,500	-
النيجر	234,218	166,154
اليمن	2,615,683,674	2,609,768,429
اليونان	15,474	-
إندونسيا	1,000,000	1,000,000
أوغندا	520,000	520,000
أوكرانيا	20,000	20,000
باكستان	27,107,424	27,107,424
بولندا	20,000	-
بيرو	16,001	9,000
تايلند	49,309	-
تشاد	1,821,827	1,576,251
تنزانيا	173,354	-
جزر القمر	477,796	205,539
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	136,129	-
جنوب السودان	136,129	-
دول متعددة (آسيا)	1,053,465	800,000
دول متعددة (عالمي)	152,695,504	132,044,875
زمبابوي	68,064	68,064
سنغافورة	22,000	-
سورية	59,618,469	59,618,469
سيراليون	136,129	-
سيشيل	136,129	-
صربيا	136,129	-
عمان	35,552	-
غامبيا	136,129	-
فلسطين	222,698,194	222,698,194
فيتنام	15,000	15,000
فيجي	136,129	-
كازاخستان	20,001	20,001
كوبا	549,514	5,000
كوسوفو	3,678,892	3,678,892
كولومبيا	11,500	8,500
لاتفيا	20,001	-
مالديف	136,129	-
مالي	190,580	-

ماليزيا	16,501	-
مصر	16,060,965	16,060,927
منغوليا	5,990	5,990
موريتانيا	20,000	20,000
موزامبيق	5,000	5,000
نيبال	15,386	15,386
نيجيريا	20,001	20,001
الهلال الأحمر الإماراتي	**157,727,310**	**27,552,006**
إثيوبيا	9,165,418	7,222,613
أذربيجان	27,226	-
أرمينيا	49,006	-
إسبانيا	29,948	-
أستراليا	28,587	-
أفغانستان	158,459	-
الاتحاد الروسي	16,335	-
الأردن	2,975,383	121,127
ألبانيا	2,728,799	175,381
البحرين	16,335	-
البرازيل	57,174	-
البوسنة والهرسك	3,070,869	39,224
الجبل الأسود	25,864	-
الجزائر	5,000,856	-
الرأس الأخضر	21,781	-
السعودية	272,257	-
السنغال	46,284	-
السودان	10,746,533	265,730
الصومال	8,137,225	432,836
الصين	29,948	-
العراق	8,766,649	-
الفلبين	54,811	-
الكويت	4,928	-
ألمانيا	119,799	-
المغرب	98,285	-
المملكة المتحدة	51,729	-
النرويج	16,335	-
النيجر	2,297,249	1,289,142
الهند	13,585,392	1,837,766
الولايات المتحدة الأمريكية	15,029	-
اليابان	31,037	-
اليمن	35,990,089	11,070
اليونان	219,921	-
إندونسيا	1,598,941	310,376
أنغولا	540,994	-
أوغندا	1,617,240	443,651
أوكرانيا	35,393	-
آيرلندا	24,503	-
إيطاليا	24,503	-
باكستان	1,483,894	532,056
بنغلاديش	70,964	-
بنين	1,824,334	594,667
بوركينا فاسو	1,297,297	363,257
بيلاروس	70,621	-
تايلند	98,952	-
تركمانستان	27,226	-

تركيا	27,226	-
تشاد	2,652,219	257,910
توغو	2,054,064	374,437
تونس	81,677	-
جزر القمر	19,058	-
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	5,445	-
جنوب أفريقيا	43,561	-
جورجيا	24,503	-
جيبوتي	67,495	-
دول متعددة (عالمي)	5,730,559	-
رومانيا	27,226	-
ساحل العاج	21,781	-
سري لانكا	27,226	-
سنغافورة	38,116	-
سوازيلند	19,058	-
سيراليون	7,856,946	6,919,869
سيشيل	13,613	-
صربيا	33,569	-
طاجيكستان	24,503	-
عمان	31,820	-
غامبيا	21,781	-
غانا	2,799,015	352,839
غينيا	29,948	-
غينيا بيساو	43,561	-
فلسطين	199,177	-
فيتنام	29,948	-
قيرغيزستان	2,359,511	1,411,442
كازاخستان	2,793,402	48,023
كمبوديا	76,786	-
كوبا	8,168	-
كوسوفو	25,864	-
كولومبيا	24,503	-
كينيا	1,220,216	694,092
لبنان	459,690	-
مالديف	27,226	-
مالي	2,270,511	267,431
ماليزيا	21,781	-
مصر	7,359,073	-
منغوليا	43,561	-
موريتانيا	6,258,809	3,587,066
موريشيوس	48,665	-
موزامبيق	32,671	-
ميانمار	118,976	-
نيجيريا	29,948	-
نيوزيلندا	35,393	-
هولندا	19,058	-
القطاع الخاص والأفراد	**139,295,656**	**-**
دول متعددة (عالمي)	139,295,656	-
جمعية الشارقة الخيرية	**57,090,834**	**-**
إثيوبيا	792,082	-
أذربيجان	7,037	-

أرمينيا	23,479	-
إسبانيا	13,613	-
أستراليا	8,168	-
أفغانستان	22,029	-
الاتحاد الروسي	17,185	-
الأردن	1,738,167	-
ألبانيا	81,843	-
البحرين	121,427	-
البرازيل	12,810	-
البرتغال	60,246	-
البوسنة والهرسك	474,823	-
الجبل الأسود	81,941	-
السنغال	2,868,000	-
السودان	3,310,520	-
الصومال	139,370	-
الصين	39,750	-
الفلبين	2,183,332	-
الكونغو	195,701	-
المغرب	33,534	-
المكسيك	5,445	-
النيجر	1,738,734	-
الهند	2,484,848	-
اليمن	118,199	-
إندونسيا	358,140	-
أوغندا	55,211	-
إيران	64,525	-
إيطاليا	54,451	-
بلغاريا	6,806	-
بنغلاديش	6,101,442	-
بنين	102,423	-
بوركينا فاسو	1,205,154	-
بوروندي	9,582	-
بولندا	4,084	-
بيرو	23,632	-
تايلند	29,812	-
تشاد	155,704	-
تنزانيا	264,694	-
توغو	26,955	-
تونس	8,168	-
جنوب أفريقيا	138,579	-
جيبوتي	77,494	-
دول متعددة (عالمي)	20,082,213	-
رواندا	10,087	-
زامبيا	2,723	-
ساحل العاج	48,817	-
سري لانكا	971,869	-
سنغافورة	23,795	-
سيراليون	64,331	-
شيلي	18,990	-
صربيا	21,644	-
طاجيكستان	468,197	-
عمان	129,023	-
غامبيا	1,214	-
غانا	791,090	-
غينيا	74,838	-
فلسطين	1,386,546	-
قيرغيزستان	16,621	-
كازاخستان	57,778	-
كمبوديا	123,717	-
كندا	15,464	-
كوبا	9,529	-
كوسوفو	17,152	-
كينيا	1,346,082	-
لاتفيا	59,897	-
لبنان	130,792	-
ليبيريا	55,764	-
ماليزيا	11,163	-
مدغشقر	43,341	-
مصر	3,524,641	-
ملاوي	126,565	-
منغوليا	13,613	-
موريتانيا	2,110,349	-
موزامبيق	19,298	-
نيبال	30,922	-
نيجيريا	15,464	-
نيوزيلندا	8,168	-
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	**56,363,832**	**22,052,889**
إريتريا	1,300,708	1,300,708
إسبانيا	270,042	-
أستراليا	75,041	-
أفغانستان	3,627,636	3,378,611
الأردن	6,365,389	-
ألبانيا	40,022	-
البحرين	1,754,454	-
البرتغال	10,388	-
البوسنة والهرسك	20,504	-
الجبل الأسود	15,262	-
السنغال	179,152	136,129
السودان	711,891	629,057
السويد	25,014	-
الصومال	7,137,795	5,995,429
العراق	759,631	544,514
الفلبين	30,016	-
ألمانيا	51,035	-
المغرب	408,259	404,969
الهند	15,008	-
الولايات المتحدة الأمريكية	906,331	-
اليابان	83,753	-
اليمن	6,812,221	1,063,426
اليونان	25,014	-
إندونسيا	50,027	-
أوزبكستان	39,879	-
أوغندا	32,558	-
أوكرانيا	30,016	-
آيرلندا	21,631	-
إيطاليا	8,400	-
باكستان	1,401,152	64,267
بلجيكا	18,691	-

بنغلاديش	1,539,282	55,819
بوروندي	897,138	-
بيلاروس	74,885	-
تايلند	108,071	-
تركمانستان	6,755,687	-
تركيا	90,049	-
تشاد	27,226	24,095
تنزانيا	176,965	51,035
جزر القمر	80,946	80,163
جنوب أفريقيا	40,022	-
سري لانكا	193,953	163,937
سنغافورة	30,016	-
سويسرا	291,989	-
سيشيل	341,657	-
صربيا	255,546	174,495
عمان	578,327	-
غامبيا	1,000,545	1,000,545
غانا	15,008	-
غينيا	40,022	-
فلسطين	2,601,416	300,163
فيتنام	25,014	-
كازاخستان	78,133	78,133
كوريا الجنوبية	15,008	-
كوسوفو	79,297	-
كولومبيا	25,014	-
كينيا	184,794	134,767
لبنان	7,397,605	5,914,673
مالديف	1,801	1,801
ماليزيا	536,401	486,374
مصر	451,253	51,035
موريتانيا	75,041	-
موريشيوس	18,745	18,745
موزامبيق	35,019	-
نيجيريا	50,027	-
نيوزيلندا	25,014	-
جمعية دار البر	**46,356,410**	**-**
إثيوبيا	151,915	-
إريتريا	112,025	-
الاتحاد الروسي	41,928	-
ألبانيا	472,609	-
البرازيل	5,445	-
السنغال	652,007	-
السودان	7,383,677	-
الصومال	2,199,161	-
الصين	37,217	-
الفلبين	3,847,891	-
المكسيك	99,031	-
النيجر	3,249,587	-
الهند	1,534,225	-
الولايات المتحدة الأمريكية	38,421	-
اليمن	10,781	-
إندونسيا	1,767,484	-
أوغندا	1,469,488	-
أوكرانيا	28,734	-

بنغلاديش	431,967	-
بنين	1,927,194	-
بوروندي	516,288	-
تايلند	1,086,284	-
تشاد	35,393	-
تنزانيا	1,145,958	-
توغو	891,441	-
جنوب أفريقيا	54,451	-
ساحل العاج	1,279,569	-
سري لانكا	238,591	-
سيشيل	193,033	-
طاجيكستان	344,429	-
عمان	2,450	-
غامبيا	472,193	-
غانا	1,192,611	-
غينيا	339,056	-
فلسطين	2,051,391	-
كوسوفو	432,352	-
كينيا	468,716	-
لبنان	1,532,309	-
مالي	1,492,437	-
ماليزيا	36,101	-
مصر	5,456,081	-
منغوليا	83,038	-
موريتانيا	997,550	-
موريشيوس	296,418	-
نيبال	257,482	-
مؤسسة دبي العطاء	**38,939,237**	**38,939,237**
إكوادور	100,011	100,011
الأردن	3,608,327	3,608,327
الجزائر	593,969	593,969
السنغال	321,015	321,015
السودان	60,155	60,155
الصومال	5,242	5,242
العراق	150,020	150,020
المغرب	1,115,819	1,115,819
المكسيك	242,144	242,144
النيجر	1,170,302	1,170,302
الهند	1,226,526	1,226,526
إندونسيا	800,087	800,087
أوغندا	1,750,625	1,750,625
بيرو	370,502	370,502
تنزانيا	160,522	160,522
تونس	90,373	90,373
جزر القمر	550,060	550,060
دول متعددة (الامريكيتين)	406,343	406,343
دول متعددة (عالمي)	14,281,581	14,281,581
رواندا	1,068,625	1,068,625
زمبابوي	476,052	476,052
سانت فنسنت وغرينادين	498,084	498,084
سري لانكا	331,604	331,604
سيراليون	600,065	600,065
غامبيا	146,601	146,601
غانا	800,087	800,087

فانواتو	271,245	271,245
فلسطين	637,536	637,536
فيتنام	469,765	469,765
كمبوديا	240,872	240,872
كولومبيا	1,132,047	1,132,047
كينيا	244,033	244,033
لاوس	1,707,195	1,707,195
لبنان	830,127	830,127
ليبيريا	555,060	555,060
مصر	214,545	214,545
ملاوي	293,443	293,443
موزامبيق	411,529	411,529
نيبال	907,085	907,085
نيكاراغوا	100,011	100,011
جمعية دبي الخيرية	**35,855,411**	**-**
إثيوبيا	186,082	-
الأردن	420,988	-
ألبانيا	1,113,165	-
البرازيل	54,429	-
البوسنة والهرسك	429,267	-
السنغال	229,379	-
السودان	1,457,185	-
الصومال	565,617	-
الفلبين	556,764	-
الكونغو	216,734	-
النيجر	3,882,763	-
الهند	6,384,524	-
إندونسيا	2,201,897	-
أوغندا	1,747,156	-
بنين	732,727	-
بوركينا فاسو	740,494	-
تايلند	1,019,488	-
توغو	332,150	-
جيبوتي	270,745	-
سري لانكا	407,534	-
سيراليون	326,442	-
طاجيكستان	390,015	-
غامبيا	197,373	-
غانا	706,611	-
غينيا	208,941	-
قيرغيزستان	1,024,236	-
كمبوديا	792,321	-
كوسوفو	141,383	-
لبنان	544,619	-
ليبيريا	388,040	-
مالي	5,592,923	-
ملاوي	1,542,492	-
موريتانيا	608,719	-
نيجيريا	442,208	-
هيئة آل مكتوم الخيرية	**19,986,940**	**11,757,849**
إثيوبيا	1,244,625	1,244,625
إسبانيا	34,807	-
الأردن	429,477	244,756
السنغال	150,832	150,832

السودان	2,261,776	2,088,514
الصومال	428,460	428,460
الكاميرون	213,216	213,216
الكونغو الديمقراطية	481,106	481,106
المملكة المتحدة	3,270,284	-
النيجر	593,699	593,699
أوغندا	295,193	292,742
آيرلندا	3,466,780	-
بنين	248,110	248,110
بوركينا فاسو	353,606	285,541
تشاد	747,081	602,254
تنزانيا	593,383	593,383
توغو	319,124	319,124
جزر القمر	148,631	148,631
جنوب أفريقيا	454,347	454,347
جنوب السودان	315,959	315,959
دول متعددة (عالمي)	865,505	865,505
رواندا	509,560	509,560
غامبيا	191,454	191,454
غانا	314,543	314,543
فرنسا	104	-
كوسوفو	272,257	-
كينيا	554,893	554,893
مصر	105,319	-
موزامبيق	439,999	439,999
نيجيريا	176,596	176,596
هولندا	506,216	-
مؤسسة القلب الكبير	**15,858,714**	**-**
الأردن	397,495	-
الصومال	49,687	-
العراق	214,647	-
باكستان	27,055	-
بنغلاديش	1,077,860	-
تنزانيا	2,280,783	-
جنوب السودان	99,374	-
سورية	707,050	-
فلسطين	225,801	-
ماليزيا	993,738	-
مصر	9,762,225	-
موريتانيا	23,000	-
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	**13,243,788**	**13,243,788**
إثيوبيا	330,000	330,000
الأردن	43,776	43,776
السودان	165,000	165,000
اليمن	2,424,721	2,424,721
إندونسيا	372,341	372,341
بنغلاديش	220,188	220,188
دول متعددة (عالمي)	9,687,761	9,687,761
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	**12,570,267**	**3,810,587**
إثيوبيا	190,580	-
إسبانيا	40,839	-
إستونيا	40,839	-

أفغانستان	823,249	514,847
الأردن	95,290	-
البحرين	148,146	-
البرازيل	335,012	653
السنغال	198,366	4,029
السودان	95,233	-
العراق	163,354	-
الفلبين	164,612	42,389
الكويت	589	-
المغرب	103,952	17,820
النيجر	110,870	4,574
الهند	860,938	425,206
الولايات المتحدة الأمريكية	27,226	-
اليابان	95,290	-
إندونسيا	144,296	71,876
أوغندا	644,952	154,118
أوكرانيا	149,741	-
باكستان	238,141	125,171
بنغلاديش	369,534	52,774
بنين	297,335	162,432
بوركينا فاسو	131,477	41,601
بوروندي	153,383	-
بولندا	54,451	-
بيلاروس	27,226	-
تايلند	305,690	4,095
تشاد	232,780	22,216
تنزانيا	122,824	-
توغو	73,509	26,137
تونس	95,290	-
جزر القمر	3,675	-
جنوب أفريقيا	40,839	-
جيبوتي	60,332	38,029
ساحل العاج	19,058	-
سري لانكا	65,342	8,712
سوازيلند	13,613	-
صربيا	27,226	-
طاجيكستان	1,046,063	537,340
غامبيا	19,058	-
غانا	168,753	74,490
غينيا	40,839	-
غينيا بيساو	13,613	-
فلسطين	707,868	108,903
قيرغيزستان	179,162	1,756
كازاخستان	446,807	194,091
كمبوديا	111,625	67,520
كندا	108,903	-
كوسوفو	210,438	23,292
كينيا	40,839	-
لبنان	326,708	152,464
ليبيريا	13,613	-
مالديف	27,226	-
مالي	484,600	149,948
ماليزيا	40,839	-
مصر	1,371,191	757,603
منغوليا	68,064	-
موريتانيا	135,288	10,165
موريشيوس	13,613	-
موزامبيق	68,064	-
مولدوفا	13,613	-
نيبال	108,903	-
نيجيريا	39,477	16,335
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية	**9,695,256**	**-**
إثيوبيا	30,419	-
الهند	1,280,437	-
إندونسيا	2,231,414	-
أوغندا	3,710,558	-
بنغلاديش	261,350	-
تركيا	1,481	-
دول متعددة (عالمي)	1,424,944	-
لبنان	754,653	-
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	**7,811,053**	**-**
إثيوبيا	456,150	-
أفغانستان	13,613	-
البوسنة والهرسك	386,491	-
السعودية	8,685	-
السودان	288,741	-
الصومال	106,677	-
العراق	39,995	-
الفلبين	9,475	-
الهند	110,264	-
إندونسيا	1,370,338	-
أوغندا	1,203,476	-
أوكرانيا	45,297	-
باكستان	2,723	-
تايلند	29,948	-
تشاد	1,227,950	-
تنزانيا	48,843	-
دول متعددة (أفريقيا)	840,353	-
سري لانكا	25,014	-
سيراليون	100,054	-
كمبوديا	422,589	-
لبنان	559,250	-
موريتانيا	35,393	-
موزامبيق	21,781	-
ميانمار	457,954	-
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	**7,479,935**	**-**
أفغانستان	272,257	-
الأردن	294,664	-
السنغال	15,873	-
المغرب	272,257	-
اليمن	15,873	-
أوزبكستان	5,853,526	-
أوغندا	15,873	-
بنغلاديش	54,451	-
تشاد	15,873	-

دول متعددة (أفريقيا)	299,483	-
مصر	299,483	-
موريتانيا	70,324	-
برنامج إكسبو لايف	**5,824,974**	**3,625,461**
أفغانستان	40,076	40,076
إكوادور	100,000	100,000
الاتحاد الروسي	60,114	-
الأرجنتين	84,160	84,160
الأردن	99,189	99,189
البحرين	90,172	-
البرازيل	230,438	230,438
الدنمارك	200,381	-
الصين	60,114	60,114
الفلبين	150,286	150,286
ألمانيا	50,095	-
المملكة المتحدة	621,182	-
النرويج	60,114	-
الهند	300,191	300,191
الولايات المتحدة الأمريكية	100,000	-
إندونسيا	50,095	50,095
آيرلندا	170,324	-
إيطاليا	62,118	-
باكستان	100,191	100,191
بنغلاديش	150,286	150,286
بيلاروس	59,112	59,112
تايلند	100,191	100,191
تنزانيا	40,076	40,076
جنوب أفريقيا	65,841	65,841
رواندا	390,743	390,743
سانت كيتس ونيفس	49,594	-
سلوفينيا	69,532	-
شيلي	40,076	-
صربيا	55,105	55,105
غانا	249,475	249,475
غرينادا	80,152	80,152
فرنسا	50,095	-
فنزويلا	190,362	190,362
فنلندا	150,095	-
كندا	40,076	-
كولومبيا	101,994	101,994
كينيا	300,572	300,572
لاتفيا	100,000	-
مصر	216,412	216,412
نيبال	130,248	130,248
نيجيريا	180,152	180,152
هايتي	100,000	100,000
هولندا	285,543	-
الاتحاد النسائي العام	**5,753,484**	**-**
السودان	925,674	-
الصومال	490,063	-
المغرب	816,771	-
اليمن	36,087	-
باكستان	816,771	-
بنغلاديش	680,643	-
تنزانيا	680,643	-
لبنان	544,514	-
مصر	408,386	-
موريتانيا	353,934	-
جامعة الإمارات العربية المتحدة	**2,161,346**	**1,528,490**
أفغانستان	66,740	66,740
الأردن	139,658	139,658
البحرين	139,782	-
السعودية	260,423	-
الصومال	139,782	139,782
الصين	20,365	20,365
المغرب	53,963	53,963
اليمن	123,792	123,792
إندونسيا	20,365	20,365
بوركينا فاسو	20,365	20,365
تايلند	81,460	81,460
رواندا	66,746	66,746
سورية	117,551	117,551
عمان	200,095	-
غامبيا	39,968	39,968
غينيا	40,730	40,730
غينيا بيساو	36,293	36,293
فرنسا	32,556	-
فلسطين	206,522	206,522
ماليزيا	71,062	71,062
مصر	162,419	162,419
موريتانيا	53,963	53,963
نيكاراغوا	66,745	66,745
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية	**2,060,270**	**-**
إثيوبيا	27,226	-
الأردن	57,991	-
البرازيل	141,574	-
الفلبين	192,486	-
المغرب	14,974	-
النيجر	40,839	-
الهند	209,638	-
أوغندا	69,426	-
باكستان	16,063	-
بنغلاديش	626,191	-
تنزانيا	36,755	-
جنوب أفريقيا	54,451	-
زمبابوي	280,425	-
سري لانكا	16,641	-
فرنسا	140,212	-
كينيا	126,668	-
نيجيريا	8,712	-
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	**1,817,518**	**534,308**
إثيوبيا	14,992	-
أرمينيا	7,496	-
إسبانيا	34,981	-
أستراليا	4,997	-
أفغانستان	29,984	-

الأردن	39,978	-
البحرين	24,986	-
البرتغال	35,758	-
الجبل الأسود	12,493	-
الدنمارك	9,995	-
الدومينيكان	7,496	-
الرأس الأخضر	16,241	-
السلفادور	4,997	-
السنغال	16,241	-
السودان	24,986	-
العراق	17,590	-
الفلبين	24,986	-
الكونغو الديمقراطية	4,997	-
ألمانيا	12,493	-
المغرب	34,981	-
المكسيك	3,047	-
المملكة المتحدة	7,496	-
الولايات المتحدة الأمريكية	7,496	-
إندونسيا	9,995	-
أوكرانيا	7,496	-
آيرلندا	14,992	-
آيسلندا	7,496	-
باكستان	73,580	-
بربادوس	7,496	-
بروناي	12,493	-
بلجيكا	7,538	-
بلغاريا	4,997	-
بليز	4,997	-
بنما	2,998	-
بوتسوانا	8,038	-
بيلاروس	19,989	-
تايلند	3,998	-
تشاد	147,075	127,086
تنزانيا	11,993	-
توفالو	6,496	-
تونس	9,995	-
تونغا	6,496	-
جزر البهاما	7,496	-
جزر القمر	7,996	-
جنوب أفريقيا	41,292	27,226
جورجيا	7,496	-
رومانيا	9,995	-
زامبيا	5,997	-
زمبابوي	20,531	-
ساحل العاج	16,241	-
ساموا	4,997	-
سري لانكا	29,984	-
سنغافورة	19,989	-
سوازيلند	18,522	-
سورية	8,199	8,199
سويسرا	1,055	-
صربيا	9,995	-
طاجيكستان	7,496	-
غامبيا	16,241	-
غواتيمالا	4,997	-

فلسطين	79,956	-
فيتنام	7,496	-
فيجي	8,995	-
قبرص	14,992	-
كازاخستان	17,490	-
كرواتيا	12,493	-
كندا	21,988	-
كوريا الجنوبية	29,984	-
كوسوفو	12,493	-
كولومبيا	3,998	-
كينيا	191,895	181,901
لاتفيا	29,984	-
لاوس	7,496	-
لبنان	69,962	39,978
لكسمبرغ	4,997	-
ليسوتو	8,038	-
مالديف	9,995	-
ماليزيا	12,493	-
مدغشقر	2,998	-
مصر	31,983	-
ملاوي	6,996	-
منغوليا	169,907	149,918
موريشيوس	12,493	-
موزامبيق	12,493	-
مولدوفا	7,496	-
ناميبيا	6,028	-
نيبال	4,997	-
نيكاراغوا	2,998	-
نيوزيلندا	8,995	-
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	**1,737,226**	**-**
دول متعددة (عالمي)	1,737,226	-
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	**1,566,207**	**1,283,290**
إثيوبيا	17,482	17,482
أرمينيا	6,101	6,101
إسبانيا	16,502	-
أستراليا	18,082	-
إكوادور	43,556	43,556
الاتحاد الروسي	21,941	-
الأرجنتين	20,003	20,003
البرازيل	36,939	36,939
البرتغال	14,062	-
البوسنة والهرسك	9,994	9,994
السودان	4,501	4,501
الصومال	20,003	20,003
الصين	15,002	15,002
الفلبين	21,253	21,253
الكاميرون	54,794	54,794
الكونغو	9,701	9,701
المغرب	6,501	6,501
المكسيك	79,911	79,911
المملكة المتحدة	7,501	-
الهند	155,072	155,072

الولايات المتحدة الأمريكية	60,508	-
اليابان	10,001	-
اليونان	5,001	-
إندونسيا	58,638	58,638
أوغندا	24,353	24,353
أوكرانيا	3,000	3,000
إيران	28,346	28,346
بابوا غينيا الجديدة	8,501	8,501
باكستان	7,401	7,401
بروناي	8,001	-
بليز	12,502	12,502
بنين	6,001	6,001
بوليفيا	5,001	5,001
بيرو	23,423	23,423
بيلاروس	5,001	5,001
تركيا	10,001	10,001
تنزانيا	11,502	11,502
جامايكا	23,003	23,003
جزر سليمان	17,502	17,502
جنوب أفريقيا	57,712	57,712
جنوب السودان	20,503	20,503
دومينيكا	11,001	11,001
رواندا	11,001	11,001
رومانيا	17,002	-
زمبابوي	2,000	2,000
سري لانكا	19,520	19,520
سنغافورة	5,001	-
سيشيل	10,001	-
شيلي	28,154	-
غابون	12,002	12,002
غانا	22,643	22,643
غرينادا	20,003	20,003
غواتيمالا	9,051	9,051
غينيا	16,102	16,102
غينيا الاستوائية	5,001	5,001
فرنسا	36,505	-
فيتنام	21,403	21,403
كازاخستان	5,001	5,001
كمبوديا	10,201	10,201
كوبا	12,312	12,312
كوستاريكا	5,001	5,001
كولومبيا	60,158	60,158
كينيا	67,009	67,009
لبنان	4,501	4,501
مالي	12,502	12,502
مدغشقر	59,808	59,808
مصر	13,002	13,002
ملاوي	20,998	20,998
منغوليا	6,751	6,751
ناميبيا	10,001	10,001
نيبال	16,114	16,114
نيجيريا	7,001	7,001
نيوزيلندا	16,502	-
هولندا	8,151	-

مؤسسة سقيا الإمارات	**1,524,393**	**1,299,400**
أفغانستان	88,407	88,407
الأردن	10,890	-
البرازيل	29,010	18,120
الفلبين	92,567	81,677
الولايات المتحدة الأمريكية	13,613	-
أوغندا	141,250	55,788
أوكرانيا	10,890	-
بنغلاديش	168,119	157,228
بنين	61,022	61,022
بوركينا فاسو	32,671	32,671
تايلند	5,118	5,118
تشاد	14,293	-
تونس	10,890	-
سري لانكا	24,503	24,503
طاجيكستان	17,316	6,425
فلسطين	10,890	-
قيرغيزستان	201,913	201,913
كازاخستان	201,048	201,048
كندا	10,890	-
مالي	365,479	365,479
مصر	13,613	-
مراكز إيواء النساء والأطفال	**1,143,706**	**1,143,706**
دول متعددة (عالمي)	1,143,706	1,143,706
مؤسسة نور دبي	***1,140,596***	-
إثيوبيا	400,000	-
بنغلاديش	50,000	-
دول متعددة (عالمي)	690,596	-
مركز أمان لايواء النساء والاطفال	**584,476**	**-**
دول متعددة (عالمي)	584,476	-
طيران الإتحاد	**362,687**	**-**
الأردن	6,806	-
الفلبين	8,168	-
المغرب	28,410	-
الهند	42,690	-
اليونان	23,142	-
بنغلاديش	81,677	-
سري لانكا	4,356	-
فيتنام	4,084	-
كازاخستان	163,354	-
مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية	**27,226**	**-**
تشاد	27,226	-
المجموع الكلي	**7,791,891,761**	**3,863,554,899**

التعليقات الختامية

1. إخلاء المسؤولية: جميع الخرائط والمواد/الرسوم الجغرافية الواردة في هذا التقرير مستخدمة لأغراض إيضاحية فقط، ولا تعبر عن أي رأي أو اعتراف أو تصديق من جانب وزارة الخارجية والتعاون الدولي، أو دولة الإمارات العربية المتحدة، بشأن الوضع القانوني لأي دولة، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لأي من السلطات المسؤولة فيها، أو أي تعيين لحدودها.
ب. معدلات الصرف المستخدمة: 1 دولار أمريكي = 3.673 درهم إماراتي.
ج. تم تقريب النسب المئوية إلى أقرب عدد صحيح لتيسير القراءة. وعليه؛ فقد تظهر فروق تقريبية في بعض الحالات.
د. تم الحصول على جميع الصور، وتحديد مصادرها بوساطة الجهات المانحة الإماراتية، والجهات الحكومية الإماراتية.

2. تُعدُّ قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، وكذلك نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى دخلها القومي الإجمالي المقدمة خلال عام 2018، قيماً مؤقتة حتى تاريخ طباعة هذا التقرير، وسيتم تأكيد القيم النهائية من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ديسمبر 2019. بينما تستند قيم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، وكذلك نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى دخلها القومي الإجمالي للفترة من عام 2013 إلى 2017، إلى الأرقام النهائية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وابتداءً من تدفقات المساعدات المقدمة في عام 2018، اتبعت لجنة المساعدة الإنمائية، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منهجية جديدة لاحتساب قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية؛ حيث تعني منهجية «مُكافئ المنح» الجديدة التي تم تطبيقها احتساب «مقدار المنحة» فقط، أو مبلغ القرض الذي قدمته الجهة المانحة كقرض بفائدة أقل من معدلات السوق فحسب؛ كمساعدات إنمائية رسمية. وتستند قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية لعام 2018، وكذلك نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للدولة في عام 2018 الواردتان في هذا التقرير إلى تلك المنهجية الجديدة. ومع هذا، فباستثناء أرقام وقيم المساعدات الإنمائية الرسمية الرئيسية (أي نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للدولة عام 2018، وقيمة المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية في عام 2018)، تم احتساب جميع قيم المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة في هذا التقرير على أساس «نقدي» أو على أساس «التدفق».
3. http://www.oecd.org/development/development-aid-drops-in-2018-especially-to-neediest-countries.htm
4. باستثناء الجزأين «ب» و«ج» من الفصل الأول، اللذين يشيران إلى قيم المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية، فإن جميع أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية الأخرى الواردة في هذا التقرير تشير إلى قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية الإجمالية.
5. تم احتساب قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية لعام 2018 باتباع منهجية جديدة، وعليه فإن عرض بيانات المساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية للأعوام من 2016 إلى 2018 في هذا الفصل هو بغرض استعراض القيم السنوية للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات على مدار هذه الأعوام الثلاثة فحسب. لمزيد من التفاصيل راجع الفصل السادس: المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات.
6. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).. نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية العالمية لعام 2019.
7. https://www.thenational.ae/uae/dubai-sends-aid-to-indonesia-earthquake-and-tsunami-victims-1.780803
8. https://www.khaleejtimes.com/news/government/sheikh-mohamed-visits-jakarta-history-of-uae-indonesia-ties
9. تقرير الأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة 2018.
10. وصل إجمالي المساعدات المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018 لمصلحة قطاع الصحة في حالات الطوارئ إلى 1.46 مليار درهم إماراتي (179.6 مليون دولار أمريكي)، وتم تعيين بعضها ضمن الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة.
11. https://reliefweb.int/report/yemen/outbreak-update-cholera-yemen-7-december-2018
12. https://sustainabledevelopment.un.org/sdg3
13. https://reliefweb.int/report/pakistan/uae-delivers-371-million-polio-vaccines-pakistani-children
14. http://www.worldbank.org/en/country/maldives/overview; https://www.thenational.ae/business/economy/adfd-gives-50m-loan-to-develop-maldives-airport-1.668508
15. صحيفة وقائع صادرة عن مكتب الممثل السامي للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لعام 2017، http:// unohrlls.org/custom-content/uploads/2017/03/LLDCs-Fact-Sheet_2017_REVISEDS.pdf
16. https://sustainabledevelopment.un.org/sdg7
17. https://www.adfd.ae/english/NewsandEvents/News/NewsandEvents/Pages/NewsDetailsHome.aspx?Name=135
18. https://www.irena.org/newsroom/pressreleases/2019/Jul/IRENA-ADFD-Partnership-Delivers-10MW-Solar-PV-Project-in-Cuba
19. تقتضي سياسة «100% للمرأة» أن تستهدف نسبة 100 في المائة من المساعدات المقدمة تحت إشراف وزارة الخارجية والتعاون الدولي أو تدمج عنصر المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كعنصر أساسي ضمن سياساتها وبرامجها، بحلول عام 2021.
20. الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.
21. https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/united-arab-emirates-contributes-extraordinary-us-50-million-unrwa-strong-0
22. تقرير الأمين العام، طبعة خاصة: التقدم المحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
23. وصلت القيمة الإجمالية للمساعدات الغذائية في حالات الطوارئ، المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2018، إلى 660 مليون درهم إماراتي (179.6 مليون دولار أمريكي). وتم تعيين بعضها ضمن الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة.
24. نظرة عامة على العمل الإنساني العالمي في عام 2019، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).
25. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/yemen_health_cluster_bulletin_may_2019_1.pdf
26. https://www.odi.org/opinion/10341-snapshot-out-school-youth-uganda
27. https://www.unicef.org/mali/en/children-mali
28. http://www.dubaicares.ae/en/news/media-library/news-releases/dubai-cares-commits-aed-73-million-usd-20-million-to-education-in-emergencies.html

29. دول أعضاء في الأمم المتحدة.
30. http://unohrlls.org/about-sids/
31. https://sustainabledevelopment.un.org/samoapathway.html
32. http://www.worldbank.org/en/country/maldives/overview; https://www.thenational.ae/business/economy/adfd-gives-50m-loan-to-develop-maldives-airport-1.668508
33. أبوظبي، 19 مارس 2019، (WAM)
34. https://www.unocha.org/story/mali-food-security-protection-and-peace-what-people-need-most-deputy-humanitarian-chief
35. https://www.unicef.org/mali/en/children-mali; https://reliefweb.int/report/mali/mali-humanitarian-response-plan-january-december-2018
36. نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في 2018
37. 20Report_0.pdf%20Summary%https://www.un.org/africarenewal/sites/www.un.org.africarenewal/files/English
38. https://www.worldbank.org/en/country/pakistan/overview
39. https://www.who.int/news-room/feature-stories/detail/pakistan-and-afghanistan-the-final-wild-poliovirus-bastion
40. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1028. 2017، (Main Findings of Living Standards in Palestine (Expenditure، Consumption and Poverty.
41. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/hno-hrp_dashboard_-_english.pdf; OCHA. نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2019.
42. https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/economic-update-april-2019
43. https://www.unicef.org/sop/what-we-do/education-and-adolescents
44. https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/united-arab-emirates-makes-extraordinary-contribution-us-50-million-unrwa
45. https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-2019-humanitarian-response-plan-january-december-2019
46. https://www.unocha.org/sudan/about-ocha-sudan
47. https://www.unocha.org/sudan/about-ocha-sudan
48. https://www.unicef.org/sudan/education
49. تُعَدُّ أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال عام 2018، ونسبتها من دخلها القومي الإجمالي، قيماً أوَّلية إلى أن يتم إصدار الأرقام النهائية بوساطة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ديسمبر 2019.
50. http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/development-finance-standards/officialdevelopmentassistancedefinitionandcoverage.htm
51. https://www.oecd.org/dac/stats/What-is-ODA.pdf
52. http://www.worldbank.org/en/country/mic/overview

www.mofaic.gov.ae